تَيسِير شَرح الشُّذُور

في

١٠٠٠ سؤال وجواب

تأليف
سعد كريم الفقي



بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع

٢٠٠٦/٢٥٧١

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



الدار العالمية للنشر والتوزيع

١٠ ش محمود صدقي متفرع من ش الإقبال - لوران - الإسكندرية

محمول: ٠١٠٥٤٠٦٤٠٣ / ت: ٠٣٥٨٥٧١٤١ / تلفاكس: ٠٣٣٨٠٩٧١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين نحمده ـ سبحانه وتعالى ـ ونستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله نشهد أنه أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، وكشف الغمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين.

وبعد .. إن أصدق الحديث كتاب الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وما قل وكفى خير مما كثر وألهى، ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ (الانعام: ١٣٤)، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ (١) يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ (الحج: ١-٢).

أما بعد .. لابد من التدرج في طلب العلم والسعي في تحصيل العلم النافع المعين على فهم قواعد اللغة العربية للوقوف على مقاصد القرآن الكريم والحديث الشريف للعمل بأوامره والابتعاد عن نواهيه، للفوز بالخيرين في الدنيا والآخرة، لذلك يجب علينا أن نجتهد في ذلك ولا تأخذنا العزة بالإثم أو نتكبر على طلب العلم، فالعزة بالإثم والتكبر هما طريق الضياع والفساد والهلاك.

لذلك أعددت هذا الكتاب (تيسير شرح شذور الذهب)، ووضعت أبواب النحو في سؤال وجواب بصورة مبسطة يسيرة، ثم تناولت الشواهد بتحديد موضع الشاهد وذكر وجه الاستشهاد فيه قاصدًا بذلك الإفادة والفهم لجميع دارسي اللغة العربية.

وقصدت إلى تناول هذا المؤلف بالترتيب والإعداد في هذه الصورة لما تحظى به مؤلفات ابن هشام الأنصاري قديمًا وحديثًا من الاهتمام؛ لما فيها من الوضوح والسهولة وحسن الترتيب، وخلوها من التعقيد الذي غصَّت به الكتب النحوية الأخرى.

ولما تميز به هذا الكتاب (شرح شذور الذهب) من علم غزير وضبط وتنظيم على نحو غير مألوف، ولما يحتويه من الاستشهاد بالآيات القرآنية، والحديث الشريف، والشعر، والنثر فوضَّح خفايا اللغة وبيَّن مكنوناتها.

ولما لا يكون الكتاب هكذا وقد ألفه عالم العربية الفذ وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ/ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الذي قال عنه ابن خلدون: مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

وقال: إن ابن هشام على علم جمٍّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو.

هذا ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يجعل القرآن ربيع قلوبنا ونور أبصارنا وجلاء همنا وغمنا، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير إنه نعم المولى ونعم النصير، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

سعد كريم الفقي

تمهيد

التعريف بابن هشام الأنصاري:

هو العلامة الشيخ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري.

ولد بالقاهرة في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة سنة ١٣٠٩ ميلادية.

كان ـ رحمه الله ـ محبًا للعلم والعلماء فأخذ عنهم العلم والأدب والفضل وحسن الخلق.

ذكر ابن حجر في الدرر الكامنة[1]، أن ابن هشام لزم عددًا من فحول عصره وتلقى العلم على أيدي علماء زمانه وتتلمذ لهم، منهم: ابن السراج وأبو حيان، والتاج التبريزي والتاج الفاكهاني والشهاب بن المرحل وابن جماعة وغيرهم.

وذكر صاحب بغية الوعاة أنه تتلمذ على يديه جماعة من مصر وغيرها.

مكانته العلمية:

أتقن ابن هشام العربية وفاق أقرانه ومعاصريه ونال المنزلة العليا بسبب كتابيه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

فاشتهر في حياته وأقبل الناس عليه وكانوا يعدونه أنحى من سيبويه كما ذكر ابن خلدون.

---

(١) «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٠٨-٣١٠).

ذكاؤه وفطنته وورعه:

تمتع ابن هشام بذكاء خارق وذاكرة قوية واستطاع أن يجمع عدة علوم وأن يتفوق فيها وهو المتفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاقتداء على التصرف في الكلام والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبًا وموجزًا.

وما يدلنا على مدى فطنته وقوة حافظته حتى أواخر حياته أنه حفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر قبل موته بخمس سنين[١].

كما عُرف ابن هشام بأنه عالم ورع لم يتهم باعتقاده ولا بتدينه ولا بسلوكه وهو شافعي المذهب وتحنبل في أواخر حياته مما يدل على أنه كان متعمقًا في كلا المذهبين.

واتصف ـ رحمه الله ـ بالتواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق، ورقة القلب، فكان متدينًا عفيفًا حسن السيرة، صبورًا مستقيمًا مداومًا على طلب العلم حتى أخريات حياته، ومن شعره في الحث على طلب العلم قوله ـ رحمه الله ـ:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ... ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل
ومن لا يجهد النفس في طلب العلا ... يسيرًا يعش دهرًا طويلاً أخذل

آثاره العلمية:

ترك ابن هشام كثيرًا من المؤلفات العلمية والمصنفات النحوية منها:

١ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

٢ ـ شرح شذور الذهب.

---

(١) انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٦٩).

٣ ـ شرح الشواهد الكبرى.

٤ ـ شرح الشواهد الصغرى.

٥ ـ قطر الندى وبل الصدى.

٦ ـ المسائل السفرية في النحو.

٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

٨ ـ رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.

وغيرها كثير.

وفاته:

توفي ابن هشام الأنصاري ـ رحمه الله ـ ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة الموافق ١٣٦٠ ميلادية.

رحم الله ابن هشام وتغمده في فسيح جناته ونفعنا بما ترك من علم نافع.



الكلمة

س١ - ما المقصود بالكلمة وما اللغات الواردة فيها وما معانيها؟

ج - الكلمة قول مفرد.

وأقول في الكلمة ثلاث لغات، ولها معنيان: أما لغتها: فكلمة على وزن نبقة، وهي الفصحى، ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنبق، وكلمة على وزن سدرة، وكلمة على وزن تمرة، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كلم كسدر والثانية كلم كتمر.

وكذلك كل ما كان على وزن (فَعِل) نحو كبد وكتف، فإنه يجوز فيه اللغات الثلاث، فإن كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الأول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد، وأما معنياها: **فاحدهما اصطلاحي**؛ وهو ما ذكرت. والمراد بقوله اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس بخلاف الخط مثلاً؛ فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ، بخلاف المهمل، نحو ديز مقلوب زيد فإنه وإن كان لفظًا لكنه لا يدل على معنى فلا يُسمى شيء من ذلك ونحوه قولاً.

والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كما مثلنا في قولنا رجل وفرس، ألا ترى أن أجزاء كل منها وهي حروفه الثلاثة، إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته بخلاف قولنا (غلام زيد) فإنه مركب؛ لأن كلاً من جزأيه وهما غلام وزيد دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة (غلام زيد). **والمعنى الثاني لغوي**، وهو الجمل المفيدة، قال الله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ (المؤمنون: ١٠٠)، إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ (المؤمنون: ٩٩-١٠٠).

س٢ - ما أوجه إعراب لفظ (كلا) في اللغة العربية؟

ج - (كلا) في العربية على ثلاثة أوجه: حرف ردع، وزجر، وبمعنى حقًا، وبمعنى أي. فالأول كما في هذه الآية أي انته عن هذه المقالة فلا سبيل إلى الرجوع، والثاني نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾ (العلق:٦)، أي حقًا إذ لم يتقدم على ذلك ما يُزجر عنه كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن حقًا تفتح (أن) بعدها، وكذلك ألا[1] التي بمعناها فكذا ينبغي في كلا، والأولى تفسير (كلا) في الآية بمعنى (ألا) التي يستفتح بها الكلام، وتلك تكسر بعدها (إن) نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ (يونس:٦٢)، والثالث قبل القسم نحو ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (المدثر:٣٢)، معناه إي والقمر، كذا قال النضر بن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع: تكون بمعنى ألا.

﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ (المؤمنون:١٠٠): (إن) حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر خلافًا للكوفيين والضمير اسمها وهو راجع إلى المقالة. و(كلمة) خبرها و(هو قائلها) جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة لكلمة، وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف فهي أحوال كـ (جاء زيد يضحك).

أقسام الكلمة

س٣ - ما أقسام الكلمة؟

ج - هي اسم وفعل وحرف، وأقول: الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، اجمع على ذلك من يعتد بقوله قالوا: ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة:

---

(١) صوب المرحوم محمد محي الدين عبد الحميد (ألا) بـ (أما) وهو الصحيح لما جاء بعده من أنَّ (ألا) الاستفتاحية تكسر بعدها (إنَّ) لا العكس.

ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات. فـالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف، وأن الكلمة إن دلت على معنى في غـيرها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها فإن دلت على زمـان محصل فهي الفعل وإلا فهي الاسم، وقال ابن الخبـاز: ولا يختص انحـصار الكلمـة في الأنواع الثلاثة بلغـة العرب؛ لأن الدليل الذي دل علي الانحـصار في الثلاثة عـقلي، والأمور العقليـة لا تختلف باختلاف اللغات. انتهى.

الاسم اصطلاحًا ولغةً

س٤ ـ ما المقصود بالاسم اصطلاحًا؟

ج ـ الاسم في الاصطلاح: ما دل على مـعنى في نفسه غـير مقتـرن بأحد الأزمنة الثلاثة.

س٥ ـ ما المقصود بالاسم في اللغة؟

ج ـ الاسم في اللغـة سمة الشيء أي عـلامتـه وهو بهذا الاعـتبار يـشمل الكلمات الثلاث، فإن كلا منها علامة على معناه.

الفعل اصطلاحًا ولغةً

س٦ ـ ما المقصود بالفعل اصطلاحًا؟

ج ـ الفعل في الاصطلاح: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

س٧ ـ ما المقصود بالفعل في اللغة؟

ج ـ الفعل في اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوها.

س٨ - مثل لاستخدام الفعل ودلالته على معناه؟

ج - نحو قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ﴾ (الزمر: ٦١)، فالفعل (ينجي) فعل مضارع ارتبط بالزمن الحاضر ودل على معنى النجاة.

الحرف اصطلاحًا ولغة

س٩ - ما المقصود بالحرف اصطلاحًا ولغة؟

ج - الحرف في الاصطلاح: ما دل على معنى في غيره.

وفي اللغة: طَرَفُ الشيء كحرف الجبل وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ (الحج: ١١)، أي على طرف وجانب من الدين أي لا يدخل فيه على ثبات وتمكن فهو إن أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمأن وإن أصابته فتنة - أي شر من مرض أو فقر أو نحوهما - انقلب على وجهه عنه.

س١٠ - ما إعراب قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ (الحج: ١١)؟

ج - الواو عاطفة و﴿مِنَ﴾ جاره معناها للتبعيض، و﴿النَّاسِ﴾ مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس، و﴿مَن﴾ مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور، و﴿يَعْبُدُ﴾ فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائد على ﴿مَن﴾ باعتبار لفظها، و﴿اللَّهَ﴾ نصب بالفعل والجملة صلة لمن إن قدرت من معرفة بمعنى الذي، وصفة إن قدرت نكرة بمعنى ناس وعلى الأولى فلا موضع لها، وكذا كل جملة وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها و﴿عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي متطرفًا مستوفزًا، ﴿فَإِنْ﴾ الفاء عاطفة وإن: حرف شرط، ﴿أَصَابَهُ﴾ فعل ماض في موضع جزم لأنه فعل الشرط والهاء مفعول به، و﴿خَيْرٌ﴾ فاعل، و﴿اطْمَأَنَّ﴾ فعل ماض والفاعل مستتر، و﴿بِهِ﴾ جار ومجرور متعلق باطمأن.

س١١ - ما وجه القراءة بخفض كلمة (الآخرة) في قوله تعالى: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]؟

ج - هذه الآية فيها قراءة غريبة وهي ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ بخفض الآخرةِ وتوجيهها أن ﴿خَسِرَ﴾ ليس فعلاً مبنيًا على الفتح، بل هو وصف معرب بمنزلة (فهم وفطن) وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الأعرج[1]: ﴿خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ إلا أن هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به.

---

(١) هو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، تابعي جليل أخذ القراءة عن أبي هريرة وابن عباس وغيرهما روى عنه نافع بن أبي نعيم مات سنة ١١٧هـ، انظر «غاية النهاية» (١/ ٣٨١).

الاسم وعلاماته

س ١٢ - ما علامات الاسم؟

ج - علامات الاسم قبوله أحد العلامات الآتية:
ألْ أو النداء أو الإسناد إليه.

س ١٣ - من علامات الاسم قبوله أل وضح ذلك؟

ج - للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه إحداها: «أل»، وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول الألف واللام لأنه لا يقال في «هل» الهاء واللام ولا في «بل» الباء واللام، وذلك كالرجل والكتاب والدار وقول أبي الطيب[1].

الخيل والليل والبيداء تعرفني ... والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول أل عليها.

س ١٤ - ما إعراب قول الشاعر:

الخيلُ والليلُ والبيداءُ تعرفني ... والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ[2]

ج - الخيل: مبتدأ مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة على آخره، والليل: الواو حرف عطف، الليل اسم معطوف، والبيداء: الواو حرف عطف، البيداء اسم معطوف، تعرف: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، النون: للوقاية

---

(١) أبو الطيب: أحمد بن الحسين الكندي المتنبي، من أشهر الشعراء العرب، ولد سنة ٣٠٣هـ، وتوفي سنة ٣٥٤هـ.

(٢) الصحراء: هي البيداء، القرطاس: ما يكتب فيه من ورق ونحوه.

والفاعل ضمير مستتر تقديره هي، الياء: في محل نصب مفعول به، والسيف: الواو حرف عطف، السيف اسم معطوف على ما قبله، والرمح والقرطاس والقلم: مثل السيف ويمكن أن يأتي السيف مبتدأ مرفوعًا وما بعده عطف عليه والخبر محذوف وتقديره تعرفني وحذف لدلالة الخبر الأول عليه.

س١٥ ـ لماذا دخلت أل على الفعل ترضى في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الراي والجدل

ج ـ قال ابن هشام: إن ذلك ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني[1] ما معناه: إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع أي أنه لا يقاس عليه و«أل» في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

س١٦ ـ من علامات الاسم النداء. وضح ذلك؟

ج ـ من علامات الاسم العلامة الثانية النداء نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾[3]، ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ﴾[4]، ﴿يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾[5]، ﴿يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[6]، ﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾[7]، ﴿يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾[8]. فكل من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يا» اسم، وهكذا كل منادى.

---

(١) البيت للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة من أشهر شعراء العصر الأموي، مات سنة ١١٠هـ، وله ديوان شعر مطبوع وهو أحد ثالوث الهجاء.

(٢) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، من علماء النحو والبلاغة، له مؤلفات عديدة منها «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز»، وتوفي سنة ٤٧١هـ.

(٣) سورة الأحزاب، الآية (١).

(٤) سورة هود، الآية (٤٨).

(٥) سورة هود، الآية (٨١).

(٦) سورة هود، الآية (٥٣).

(٧) سورة الأعراف، الآية (٧٧).

(٨) سورة هود، الآية (٨٧).

فإن قلت: فما تصنع في قراءة الكسائي[1]؛ ﴿ألاَ يَسْجُدُوا لله﴾[2]، فإنه يقف على «ألا يا»، ويبتدئ باسجدوا بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[3]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة»[4]. فدخل حرف النداء فيهن على ما ليس باسم؟

قلت: اختلف في ذلك ونحوه على مذهبين؛ أحدهما: أن المنادي محذوف، أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نرد، و يا قوم رب كاسية في الدنيا والثاني أن «يا» فيهن للتنبيه لا للنداء.

س١٧ - من علامات الاسم الإسناد إليه. وضح ذلك؟

ج - من علامات الاسم العلامة الثالثة الإسناد إليه، وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة، سواء كان المسند فعلاً أو اسمًا أو جملة، فالفعل كـ «قام زيد» فقام: فعل مسند، وزيد: اسم مسند إليه. والاسم نحو «زيد أخوك» فالأخ: مسند وزيد: مسند إليه. والجملة نحو: «أنا قمت» فقام: فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا.

س١٨ - كيف نعرف اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾[5]؟

ج - عن طريق الإسناد إليها هذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعرف اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾،

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي المشهور، انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعد حمزة الزيات، وقد أخذ عن حمزة وابن أبي ليلى، ورحل إلى البصرة فأخذ اللغة عن الخليل. مات بطوس سنة ١٨٩هـ.

(٢) سورة النمل، الآية (٢٥).

(٣) سورة الأنعام، الآية (٢٧).

(٤) حديث صحيح، رواه البخاري.

(٥) سورة الجمعة، الآية (١١).

﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[١]، لقد أسند إليها الأخيرية في الآية الأولى والنفاد في الثانية والبقاء في الآية الثالثة.

فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذي، وكذلك (ما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[٢]، وهي موصولة بمعنى الذي، وصنعوا صلة والعائد محذوف أي أن الذي صنعوه و«كيد» خبر ويجوز أن تقدرها موصولاً حرفيًا فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر ولا تحتاج حينئذ إلى عائد تقدير وليس لك أن تقدرها حرفًا كافًا مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٣]، لأن ذلك يوجب نصب «كيد» على أنه مفعول (صنعوا).

أقسام الفعل وعلاماته

س١٩ - ما أنواع الفعل؟

ج - أنواع الفعل ثلاثة؛ ماض وأمر ومضارع، ولكل منها علامة تدل عليه.

س٢٠ - ما علامة الفعل الماضي؟

ج - علامة الفعل الماضي تاء التأنيث الساكنة، كقامت وقعدت.

ومنه قول الشاعر:

ألمتْ فحيَّتْ ثم قامتْ فودَّعتْ ... فلما تولَّتْ كادتِ النفسُ تزهقُ

(١) سورة النحل، الآية (٩٦).
(٢) سورة طه، الآية (٦٩).
(٣) سورة النساء، الآية (١٧١).

وبذلك استدل على أن «عسى وليس» ليسا حرفين كما قال ابن السراج[١]، وثعلب[٢]، في عسى وكما قال الفارسي[٣]، في ليس وعلى أنَّ (نِعْمَ) ليست اسمًا كما يقول الفراء ومن وافقه، بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك: «ليست هند ظالمة فعست أن تفلح». وقوله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»[٤]. وقال الشاعر:

نعمت جزاء المتقين الجنة ... دار الأماني والمنى والمنة

واحترزت بالساكنة عن المتحركة فإنها خاصة بالأسماء كقائمة وقاعدة.

س٢١ - *ما إعراب قول الشاعر:*

ألمت فحيت ثم قامت فودعت ... فلما تولت كادت النفس تزهق

ج - ألمت: فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث. والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي.

فحيت: الفاء: حرف عطف يفيد التعقيب، وحيت: فعل ماض مبني والتاء تاء التأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي.

ثم: حرف عطف يفيد التراخي.

قامت: فعل ماض.

فلما: الفاء حرف عطف. لما: ظرفية بمعنى حين.

---

(١) هو أبو بكر بن السراج محمد بن السري، نحوي بارع، أخذ عن المبرد وخلفه في إمامة النحو، له مؤلفات منها الموجز وغيره، توفي سنة ٣١٦هـ.

(٢) **ثعلب:** هو أحمد بن يحيى شيخ الكوفة وإمام الكوفيين في عصره في النحو واللغة، عاصر المبرد وكان بينهما مناظرات، مات سنة ٢٩١هـ.

(٣) **الفارسي:** هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، نحوي بارع أخذ النحو عن الزجاج وصار إمام العربية في عصره، له مؤلفات عديدة منها الإيضاح والتذكرة في النحو والحجة في القراءات، مات سنة ٣٧٧هـ.

(٤) **حديث صحيح:** عن سمرة بن جندب وتمامه: «...**ومن اغتسل فالغسل افضل**».

تولت: فعل ماض وحذف الألف لالتقاء الساكنين والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي.

كادت: فعل ماض من أفعال المقاربة والتاء للتأنيث.

النفس: اسم كاد مرفوع وعلامة الرفع الضمة.

تزهق: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: هي يعود إلى النفس، حيث استشهد المؤلف بدخول تاء التأنيث على هذه الكلمات فدلت على أنها أفعال ماضية لأن تاء التأنيث لا تدخل على المضارع ولا على الأمر وإنما تختص بالأفعال الماضية.

س ٢٢ - ما إعراب قول الشاعر:

نعمت جزاء المتقين الجنة ... دار الأماني والمنى والمِنَّة

ج - نعمت: فعل ماض يدل على إنشاء المدح والتاء للتأنيث.

جزاء: فاعل مرفوع وعلامة الرفع الضمة وهو مضاف.

المتقين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

الجنة: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة وهو المخصوص بالمدح.

دار: بدل من الجنة وهو مضاف.

الأماني: مضاف إليه.

المنى والمنة: معطوفان على الأماني.

ويستشهد بدخول التاء على «نعم» وذلك دليل على أنها فعل خلافًا للفراء الذي قال باسميتها، وفي البيت دليل آخر على جواز تأنيث الفعل إذا كان فاعله مذكرًا وكان المخصوص بالمدح أو الذم مؤنثًا.

علامة فعل الأمر

س ٢٣ - ما علامة فعل الأمر؟

ج - علامة الأمر مجموع شيئين لابد منهما؛ أحدهما يدل على الطلب، الثاني أن يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[1]، ومنه «هاتِ» بكسر التاء، و«تعالَ» بفتح اللام خلافًا للزمخشري[2] في زعمه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء تقول «هاتي» بكسر التاء، و«تعالَى» بفتح اللام.

س ٢٤ - ما إعراب قول الشاعر؟

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تمايلتْ   عليَّ هضيمَ الكشحِ ريًّا المخلخل

ج - **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية.

قلت: فعل أمر مبني على السكون والتاء ضمير مبني في محل رفع فاعل.

هاتي: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء ضمير مبني في محل رفع فاعل.

نوليني: فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل والنون للوقاية والياء الثانية مفعول به.

تمايلت: فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي.

عليَّ: متعلق بـ «التمايل».

هضيم: حال منصوب من الضمير المستتر في «تمايلت» وهو مضاف.

---

(١) سورة مريم، الآية (٢٦).

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، من أئمة العلم في الدين والتفسير واللغة والأدب، من مؤلفاته الكشاف وغيره، مات سنة ٥٣٨هـ.

الكشح: مضاف إليه مجرور.

ريا: حال ثانية وهو مضاف.

المخلخل: مضاف إليه مجرور.

واستشهد باتصال يا المؤنثة بـ «هاتِ» دليل على أنه فعل أمر، لأنه دال على الطلب وقبوله ياء المخاطبة خلافًا للزمخشري الذي يرى أن «هات» اسم فعل وليس فعلاً.

علامة الفعل المضارع

س٢٦ - ما علامة الفعل المضارع؟

ج - علامة الفعل المضارع أنه يقبل دخول «لم» كقولك: «لم يقم ولم يقعد» ولابد من كونه مفتتحًا بحرف من أحرف «نأيت»، نحو: «نقوم، وأقوم، ويقوم زيد، وتقوم يا زيد». ويجب فتح هذه الأحرف إن كان الماضي غير رباعي سواء نقص عنها كما مثلنا أو زاد عليها نحو: «ينطلق ويستخرج» وضمها إن كان رباعيًا سواء كان كله أصولاً، نحو: «دحرج يُدحرج» أو واحد من أحرفه زائدًا نحو: «أجاب يجيب»، وذلك لأن أجاب وزنه أفعل، وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير وأول تلك الأربعة همزة فاحكم بأنها زائدة نحو: أحمد وإصبع وإثمد، ومن أمثلة المضارع قوله - تبارك وتعالى -: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[1].

«لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا، تقول: «يقوم زيد» فيكون الفعل مرفوعًا لخلوه من الناصب والجازم ومحتملاً للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه

---

(١) الآيتان (٣-٤) من سورة الصمد.

لم جزمته وقلبتـه إلى معنى المضي، وفي الفعل الأول ضمير مسـتتر مرفوع على الفاعلية، وفي الـثاني ضمير مـستتر مرفـوع لنيابته مناب الفاعل ولا ضـمير في الثـالث لأنه قد رفـع الظاهر وهو «أحد» فـإنه اسم «يكن»، و«كـفـوًا» خبـرها وجوزوا أن يكون حـالاً على أنه في الأصل صـفة لأحد ونعت النـكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال كقول كثير[1].

لميـــة مـوحـشــًا طــلل يلــوح كـــانه خــلل

أصله: (لمية طلل مـوحش) وعلى هذا فالخبر الجـار والمجرور والظاهر الأول وعليه العـمل، ففي الآية دليل على جواز الفـصل بين كان ومعـموليها بمعـمول معمـولها! إذا كان ذلك المعمـول ظرفًا أو جارًا و مجرورًا نـحو: «كان في الدار زيد جالسًا» و«كان عندك عمرو جالسًا»، وهذا مما لا خلاف فيه

س ٢٧ - ما إعراب قول الشاعر:

لميـــةَ مـوحـشــًا طــللٌ يلـــوحُ كـــأنه خــللُ

ج - لمية: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

موحشًا: حال منصوب تقدم على صاحبه (طلل).

طلل: مبتدأ مؤخر مرفوع.

يلوح: فعل مضارع، والفاعل: هو يعود إلى الطلل.

كأنه: حرف مشبه بالفعل والهاء في محل نصب اسم «كأن».

خلل: خبر كأن مرفوع.

---

(١) هو كثير بن الرحمن الخـزاعي، شاعر عاشق، عرف بكثير عزة، اتصل بعبـد الملك بن مروان فأكرمه وله ديوان شعر مطبوع، مات سنة ١٥٠هـ.

واستشهد ابن هشام بتقديم نعت النكرة «موحشًا» على النكرة «طلل» فأعربه حالاً لأنه متى تقدمت الصفة على صاحبها النكرة تعرب حالاً، والأصل: لمية طلل موحش فلما تقدمت الصفة صارت حالاً، لأن الصفة لم تتقدم على الموصوف كما أسلفنا، ومجيء الحال من المبتدأ هو مذهب سيبويه، والنحاة لا يجيزون مجيء الحال من المبتدأ لأن الابتداء عامل ضعيف، لكونه معنويًا، فلا يقوى على العمل في شيئين، المبتدأ والحال.

علامة الحرف وأنواعه

س٢٨ ـ ما علامة الحرف وما أنواعه؟

ج ـ الحرف ماعدا ذلك كهل وفي ولم.

يعرف الحرف بأنه لا يقبل شيئًا من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يدخل على الأسماء والأفعال:

كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[1]، ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ﴾[2].

٢ ـ ما يختص بالأسماء:

كفى، في قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[3].

٣ ـ ما يختص بالأفعال:

كَلَم في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

ثم اعلم أن المنفى بها تارة يكون انتفاؤه منقطعًا وتارة يكون متصلاً بالحال وتارة يكون مستمرًا أبدًا.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٨٠). (٢) سورة ص، الآية (٢١). (٣) سورة مريم، الآية (٤).

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[١]، أي ثم كان بعد ذلك.

والثاني: نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[٢].

والثالث: نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

وهنا تنبيه وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في وعد: يعد وفي وزن: يزن، وبهذا تعلم لأي شيء حذفت في «يلد» وثبتت في «يولد».

الكلام لغةً واصطلاحًا

س٢٩ - عرف الكلام اصطلاحًا؟

ج - الكلام قول مفيد مقصود.

س٣٠ - اشرح تعريف الكلام في الاصطلاح؟

ج - هو القول المفيد وقد مضى تفسير القول، وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه، نحو: «زيد قائم»، و«قام أخوك» بخلاف نحو «زيد» ونحو: «غلام زيد» ونحو «الذي قام أبوه» فلا يسمى شيء من هذا مفيد لأنه لا يحسن السكوت عليه فلا يسمى كلامًا.

س٣١ - عرف الكلام في اللغة؟

ج - الكلام في اللغة يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الحدث وهو التكليم، تقول: «أعجبني كلامك زيدًا» أي تكليمك إياه، وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال كما في هذا المثال كقول الشاعر:

قالوا: كلامُك هندًا وهي مصغيةٌ ... يشفيك؟ قلتُ صحيحٌ ذاك لو كانا

---

(١) سورة الإنسان، الآية (١).
(٢) سورة مريم، الآية (٤).

أي تكليمك هندًا فـ «كلامك» مبتدأ و «الكاف» مضاف إليه، و«هندًا» مفعول به للمصدر، وقوله «وهي مصغية» جملة اسمية في موضع نصب على الحال، و«يشفيك» جملة فعلية في موضع رفع على أنها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يُعبَّر عنه باللفظ المفيد وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قام زيد» أو «قعد عمرو» ونحو ذلك؛ فيسمى ذلك الذي تخيلته كلامًا.

قال الأخطل:

لا يعجبنَّك من خطيبٍ خطبة ... حتى يكونَ مع الكلام أصيلاً

إن الكلام لفي الفؤادِ وإنما ... جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دليلاً

والثالث: ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظًا أو خطًا أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخط قول العرب: «القلم أحد اللسانين»، وتسميتهم ما بين دفتي المصحف «كلام الله» والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا﴾[1]، فاستثنى الرمز من الكلام والأصل في الاستثناء الاتصال.

وأما قوله:

أشارت بطرفِ العينِ خيفةَ أهلِها ... إشارةَ محزونٍ ولم تتكلَّمِ

فأيقنتُ أنَّ الطرفَ قد قال مرحبًا ... وأهلاً وسهلاً بالحبيبِ المتيَّمِ

فإنما نفى الكلام اللفظي لا مطلق الكلام ولو أراد بقوله (ولم تتكلم) نفى غير الكلام اللفظي لانتقض بقوله «فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبًا» لأنه أثبت للطرف قولاً بعد أن نفى الكلام، والمراد نفى الكلام اللفظي، وإثبات الكلام اللغوي.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٤١).

والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نُصَيْب:

فـعـاجـوا فـأثنوا بالذي أنت أهله ... ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

وقال تعالى: ﴿قالتا أتينا طائعين﴾[1]، فزعم قوم من العلماء أنهما تكلمتا حقيقة وقال آخرون: إنهما لما انقادتا لأمر الله - عزَّ وجلَّ - نزل ذلك منزلة القول.

وفي الآية شاهد ثان على إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل إذا نسب إليه ما نسب إلى العقلاء. ألا ترى أن «طائعًا» قد جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول؟

وشاهد ثالث على أن النصب في نحو: «جاء زيد ركضًا» على الحال وتأويل ركضًا براكضًا، لا على أنه مصدر لفعل محذوف أي يركض ركضًا ولا على أنه مصدر للفعل المذكور خلافًا لزاعمي ذلك، ووجه الدليل أن «طائعين» حال وهو في مقابلة (طوعًا أو كرهًا) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين.

س٣٢ - *ما إعراب قول الشاعر:*

قالوا: كلامُك هندًا وهي مصغيةٌ ... يشفيك؟ قلتُ: صحيحٌ ذاكَ لو كانا

ج - قالوا: فعل ماض مبني على الضم، والواو فاعل.

كلامك: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله وهو في محل رفع.

هندًا: مفعول به لاسم المصدر.

وهي: الواو حالية، هي: ضمير منفصل مبتدأ.

مصغية: خبر المبتدأ.

يشفيك: فعل مضارع مرفوع، والفاعل هو، والكاف مفعول به.

---

(١) سورة فصلت، الآية (١١).

قلت: فعل ماض، والتاء فاعل.

صحيح: خبر مقدم.

ذاك: ذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ مؤخر، والكاف للخطاب.

لو: حرف امتناع لامتناع

كانا: كان فعل ماض تام بمعنى «حصل» مبني على الفتح، والفاعل هو والألف للإطلاق.

حيث يستشهد ابن هشام بكلمة «كلام» اسم مصدر عمل عمل المصدر فرفع فاعلاً ونصب مفعولاً به. لأن المصدر يعمل عمل فعله.

س ٣٣ - *ما إعراب قول الشاعر:*

لا يُعجبنَّك من خطيب خطبة ... حتى يكونَ مع الكلام اصيلاً

ج - لا يُعجبنَّكَ: لا ناهية جازمة، يعجبنك فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ لا ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والكاف مفعول به.

من خطيب: جار ومجرور متعلق بيعجب.

خطبة: فاعل مرفوع.

حتى: حرف غاية وجر.

يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بـ «أن» المضمرة وجوبًا بعد حتى واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا يعود إلى خطيب.

مع الكلام: مع ظرف مكان منصوب متعلق بـ أصيلاً وهو مضاف، والكلام: مضاف إليه.

اصيلاً: خبر يكون والمصدر المؤول من «أن وما بعدها» في محل جر بـ حتى.

س ٣٤ - ما إعراب قول الشاعر:

إن الكلامَ لفي الفـــؤادِ وإنّمـــا جُـعِلَ اللســانُ على الفـؤادِ دليـلاً

ج - إن: حرف مشبه بالفعل.

الكلام: اسم «إن» منصوب.

لفي الفؤاد: اللام مزحلقة (في الفؤاد) متعلق بمحذوف خبر إن.

وإنما: الواو عاطفة، إنما: كافة ومكفوفة لا عمل لها تفيد الحصر.

جعل: فعل ماض مبني للمجهول.

اللسان: نائب فاعل مرفوع وهو المفعول الأول أصلاً.

على الفؤاد: متعلق بما يليه.

دليلاً: مفعول به ثان للفعل «جعل».

وفي البيتين يستدل ابن هشـام على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان ويتخيلها قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدل عليها.

س ٣٥ - ما إعراب قول الشاعر:

أشارتْ بطرفِ العينِ خيفةَ أهلِها إشـــارةَ مـــحـــزونٍ ولم تتكلمِ

ج - **أشارت:** فعل ماض مبني على الفتح والتاء للتأنيث.

بطرف: متعلق بأشارت.

العين: مضاف إليه.

خيفة: مفعول لأجله وهو مضاف.

أهلها: مضاف إليه، و«ها» مضاف إليه ثان.

إشارة: مفعول مطلق وهو مضاف.

محزون: مضاف إليه.

ولم: الواو حرف عطف، ولم أداة جزم.

تتكلم: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وحرك بالكسر لضرورة الروي.

س ٣٦ - *ما إعراب قول الشاعر:*

فأيقنتُ أن الطرفَ قدْ قالَ: مرحبًا ... وأهلاً وسهلاً بالحبيبِ المتيَّمِ

ج - فأيقنت: الفاء عاطفة، أيقنت: فعل ماض والتاء فاعل في محل رفع.

أن الطرف: أن: حرف مشبه بالفعل، الطرف: اسم أن منصوب.

قد قال: قد حرف تحقيق، قال: فعل ماض، والفاعل: هو.

مرحبًا: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أرحب مرحبًا.

وأهلاً وسهلاً: الواو عاطفة، و«أهلاً وسهلاً»: مفعولان لفعلين محذوفين والتقدير صادفت أهلاً ولقيت مكانًا سهلاً.

بالحبيب: متعلق بـ مرحبًا.

المتيم: صفة للحبيب مجرور مثله.

وفي البيتين يستشهد ابن هشام بإثبات الشاعر الإشارة بطرف العين ثم نفى الكلام «لم تتكلم» ثم سمى «إشارة العين» قولاً فهو في ذلك نفى الكلام اللفظي وأثبت الكلام اللغوي، وهذا في الحقيقة مبني على التوسع في الكلام لأن الإشارة يصح أن يطلق عليها (كلام) في اللغة.

س ٣٧ - *ما إعراب قول الشاعر:*

فعاجُوا فأثْنَوا بالذي أنتَ أهلُهُ ... ولو سكتُوا أثنتْ عليك الحقائبُ

ج - فعاجوا: الفاء عاطفة، عاجوا: فعل ماض وفاعل، والألف فارقة.

فأثنوا: الفاء عاطفة، أثنوا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو فاعل.

بالذي: متعلق بـ «أثنى».

أنت أهله: أنت مبتدأ، أهله: خبر والهاء مضاف إليه وهو العائد على الاسم الموصول.

ولو: الواو عاطفة، لو: حرف امتناع لامتناع.

سكتوا: فعل ماض، والواو فاعل.

أثنت: فعل ماض، والتاء للتأنيث.

عليك: متعلق بـ «أثنت».

الحقائب: فاعل مرفوع.

وقد نسب الشاعر القدرة على الثناء وهو المدح والقول الجميل إلى الحقائب ومعلوم أن الحقائب لا تثني بكلام وإنما ثناؤها بلسان الحال.

أقسام الكلام وأنواعه

س٣٨ ـ *ما أقسام الكلام؟*

ج ـ أقسام الكلام خبر وطلب وإنشاء.

كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء. وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملها فهو الخبر نحو: «قام زيد» و«ما قام زيد» وإن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب نحو «اضرب» و«لا تضرب» و«هل جاءك زيد؟» وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك: «أنت حر» وقولك لمن أوجب لك النكاح: «قبلت هذا النكاح».

وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم والتحقيق خلافه وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط وأن الطلب من أقسام الإنشاء وأن مدلول «قم» حاصل عند التلفظ به

لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سُمِّي إنشاء.

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً﴾[1]، أي أوجدناهن إيجادًا.

س٣٩ - *ما إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً﴾؟*

ج - إنا: إن واسمها والأصل إننا فحذفت النون الثانية تخفيفًا.

انشأناهن: أنشأ: فعل ماض، و«نا»: فاعل، و«هن»: مفعول به. والجملة في موضع رفع على أنها خبر إن.

إنشاء: مصدر مؤكد، والضمير في «أنشأناهن» قال قتادة: راجع إلى الحور العين المذكورات. قيل: وفيه بُعْدٌ لأن تلك قصة قد انقضت جملة وقال أبو عبيدة: عائد على غير مذكور مثل: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[2].

باب الإعراب

س٤٠ - *ما تعريف الإعراب؟*

ج - الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع.

س٤١ - *ما المقصود بالإعراب في اللغة؟*

ج - معنى الإعراب في اللغة: الإبانة، يقال: «أعرب الرجل عما في نفسه» إذا أبان عنه، وفي الحديث: **«البكر تُسْتَأمر، وإذنها صماتها والأيم تُعرب عن نفسها»**[3]، أي تبين رضاها بصريح النطق.

---

(١) سورة الواقعة، الآية (٣٥).　(٢) سورة ص، الآية (٣٢).

(٣) حديث صحيح، رواه مسلم وأحمد والنسائي.

س ٤٢ - ما المقصود بالإعراب في الاصطلاح؟

ج - معناه الاصطلاحي ما ذكرناه ومثال الآثار الظاهرة الضمة، الفتحة والكسرة في قولك: «جاء زيدٌ» و«رأيت زيدًا» و«مررت بزيدٍ». ألا ترى أنها آثارًا ظاهرة في آخر «زيد» جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي (جاء، ورأى، والباء)، ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منويًا في آخره نحو: «الفتى» من قولك: «جاء الفتى» و«رأيت الفتى» و«مررت بالفتى».

فإنك تقدر في آخره في المثال الأول؛ ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدرة إعراب. كما أن الحركات الظاهرة في آخر «زيد» إعراب.

وخرج بقولي «يجلبه العامل» نحو: الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿**فمن أوتي كتابه**﴾[1]، في قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتي إلى ما قبلها، وإسقاط الهمزة والفتحة في دال: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ**﴾[2]، على قراءته أيضًا بالنقل والكسرة في دال: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾، في قراءة من اتبع الدال اللام فإن هذه الحركات وإن كانت آثارًا ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعرابًا.

وفي قولي: «في آخر الكلمة» بيان لمحل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

س ٤٣ - ما إعراب «امرئ وابنم»؟

ج - «امرئ - ابنم» إذا دخل عليهما الرافع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول: «هذا امرؤ وابنُمٌ»، وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول: «رأيت امرأً وابنمًا»، وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول: «مررت بامرئٍ وابنمٍ».

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٧١).

(٢) سورة المؤمنون، الآية (١).

قال تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[1]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾[2]، ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾[3].

وارتفاع (امرؤ) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير: إن هلك، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور خلافًا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، ولا مبتدأ خلافًا لهم، وللأخفش لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية وانتصابه في الآية الثانية لأنه خبر (كان) وانجراره في الثالثة بالإضافة.

س ٤٤ ـ ما وجه الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب امرئ وابنم؟

ج ـ اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين، وإذا فرَّعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب ادخالهما في الحد. وقال البصريون: وهو الصواب إن الحركة الأخيرة هي الإعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد.

أنواع الإعراب

س ٤٥ ـ ما أنواع الإعراب؟

ج ـ أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء.

---

(١) سورة النساء، الآية (١٧٦).
(٢) سورة مريم، الآية (٢٨).
(٣) سورة عبس، الآية (٣٧).

وتنقسم هذه الأنواع إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب. .

مثال دخول الرفع فيهما «زيد يقوم»، فـ «زيد» مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة. و«يقوم» مرفوع لأنه فعل مضارع خال من ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضًا الضمة ومثال دخول النصب فيهما:

«إن زيدًا لن يقوم»، فـ «زيد» اسم منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة، و«يقوم» فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه أيضًا الفتحة.

٢ ـ وما هو خاص بالاسم، وهو الجر: نحو «بزيد» فـ «زيد» مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة.

٣ ـ وما هو خاص بالفعل وهو الجزم: نحو «لم يقم» فـ «يقم» فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الحركة.

س٤٦ ـ *ما إعراب قوله تعالى:* ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[1]؟

ج ـ لولا: حرف يدل على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لولا زيد لأكرمتك، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد.

دفع: مبتدأ مرفوع بالضمة.

الله: اسم الله مضاف إليه ولفظه مجرور بالكسرة ومحله مرفوع، لأنه فاعل الدفع.

الناس: مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع. لأنه مصدر حال محل أن والفعل وكل مصدر كان كذلك، فإنه يعمل عمل الفعل: أي: لولا أن دفع الله الناس.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥١).

بعضهم: بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا، والتقدير: ولولا دفع الله الناس موجود، والمعنى لولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لغلب المفسدون وبطلت مصالح الأرض.

س٤٧ - *ما إعراب قول الشاعر:*

يُذيبُ الرُّعب منه كلَّ عضبٍ ... فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسالا

وما وجه الاستشهاد؟

ج - يذيب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الرعب: فاعل مرفوع بالضمة.

منه: متعلق بـ الرعب.

كل: مفعول به وهو مضاف.

عضب: مضاف إليه.

فلولا: الفاء عاطفة، لولا: حرف امتناع لوجود.

الغمد: مبتدأ مرفوع.

يمسكه: فعل مضارع، والفاعل: هو، والهاء: مفعول به.

لسالا: اللام واقعة في جواب «لولا». سالا: فعل ماض والفاعل: هو، والألف للإطلاق.

* وجه الاستشهاد: مثل ابن هشام بهذا البيت لأن أبا العلاء من المتأخرين، ولا يجوز الاستشهاد بشعره في اللغة والنحو على مجيء الخبر بعد لولا ومنهم من لحَّن أبا العلاء على إتيانه بالخبر ومنهم من أجاز ذلك، وللنحاة في هذه المسألة أقوال.

١ـ إذا كان الخبر كونًا عامًا وجب حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1].

٢ـ وإذا كان كونًا خاصًا فله حالتان:

(أ) إذا كان في الكلام ما يدل عليه جاز ذكره وحذفه نحو: (لولا مرافقة الأمير لقتل) لأن التقدير: لولا مرافقته دافعوا عنه وحموه لقتل.

(ب) إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه وجب ذكره، وعلى هذا فبيت أبي العلاء لا لحن فيه عند المحققين.

٣ـ يرى جمهور النحاة أن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يأتي إلا كونًا عامًا، ولذا لا يجوز ذكره على الإطلاق، وعليه فقد لحنوا أبا العلاء في هذا البيت، وبعض النحاة أعربوا جملة (يمسكه) بدل اشتمال من الغمد وجعلوا الخبر محذوفًا وفاقًا لمذهب الجمهور وليجنبوا أبا العلاء اللحن.

ما خرج عن الأصل في الإعراب

س٤٨ ـ ما الأبواب التي تعرب بعلامات فرعية؟

ج ـ يعرب بعلامات فرعية سبعة أبواب:

١ ـ الممنوع من الصرف.
٢ ـ جمع المؤنث السالم.
٣ ـ الأسماء الستة.
٤ ـ المثنى وما يلحق به.
٥ ـ جمع المذكر السالم وما يلحق به.
٦ ـ الأفعال الخمسة.
٧ ـ المضارع المعتل الآخر.

(١) سورة سبأ، الآية (٣١).

الاسم الذي لا ينصرف

س٤٩ - ما إعراب الاسم الذي لا ينصرف؟

ج - ما لا ينصرف يوافق ما ينصرف في أمرين وهما: أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة، ويخالفه في أمرين هما: أنه لا ينون وأنه يجر بالفتحة نحو: «جاءني أفضلُ منه» و«رأيت أفضلَ منه» و«مررت بأفضلَ منه». وقال الله تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[1]، ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾[2]، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾[3].

س٥٠ - متى يجر الممنوع من الصرف بالكسرة؟

ج - يستثنى من «ما لا ينصرف» مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل إحداهما: أن يضاف والثانية: أن تصحبه الألف واللام، تقول: مررت بأفضلِ القوم، وبالأفضلِ، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[4]، اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[5].

س٥١ - ما معان «قد»؟

ج - «قد» لها أربعة معانٍ، وذلك أن تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتوقع.

فالتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[6]، أي يعلم ما أنتم عليه حقًا: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[7]، وعلى الماضي

(١) سورة النساء، الآية (٨٦). (٢) سورة سبأ، الآية (١٣).
(٣) سورة النساء، الآية (١٦٣). (٤) سورة التين، الآية (٤).
(٥) سورة التين، الآية (١). (٦) سورة النور، الآية (٦٤). (٧) سورة البقرة، الآية (١٤٤).

نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ﴾[1]، وكذا حيث جاءت قد بعد اللام فهي للتحقيق، والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» أي: قد حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال إذا كان معه قد، كقولك «رأيت زيدًا قد عزم على الخروج» أي عازمًا عليه.

والتي للتقليل تختص بالمضارع، كقولك: «قد يصدق الكذوب» و«قد يعثر الجواد» أي ربما صدق الكذوب وربما عثر الجواد، والتي للتوقع تختص بالماضي.

قال سيبويه[2]: وأما «قد فعل» فجواب «هل فعل» لأن السائل ينتظر الجواب أي يتوقعه، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو عُلم أنه يتوقع أن يخبر به قيل: قد فعل وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا ولم يأت بقد فاعرفه.

ما جمع بالألف والتاء

س٥٢ - ما إعراب ما جمع بالألف والتاء؟

ج - ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ(هندات) فإنه ينصب بالكسرة نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾[3]، ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[4] بخلاف نحو: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾[5] و«رأيت قضاةً» وألحق به «أولاتُ».

---

(١) سورة التين، الآية (٤).

(٢) هو: أبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر، من أشهر النحاة، مات سنة ١٨٠هـ، وله مؤلفات كثيرة منها (الكتاب).

(٣) سورة العنكبوت، الآية (٤٤).

(٤) سورة النساء، الآية (٧١).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٨).

سواء كان جمع مؤنث أو جمع مذكر نحو «إصطبلات» و«حمامات» وسواء كان سالمًا كما مثلنا أو ذا تغير كـ «سجدات» بفتح الجيم و«غُرفات» بضم الراء وفتحها و«سدرات» بكسر الدال وفتحها فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الأصل وتنصب بالكسرة على خلاف الأصل، تقول: «جاءت الهنداتُ» و«مررت بالهنداتِ» و«رأيت الهنداتِ» و﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾[1].

س ٥٣ - *ما إعراب قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾[2]؟*

ج - **خلق:** فعل ماض.

الله: لفظ الجلالة فاعل.

السموات: مفعول به منصوب وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

س ٥٤ - *ما إعراب قوله تعالى: ﴿لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[3]؟*

ج - **لا:** ناهية جازمة.

تتبعوا: فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة الجزم حذف النون والواو فاعل.

خطوات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف.

الشيطان: مضاف إليه مجرور.

س ٥٥ - *ما حكم إعراب أولات؟*

ج - **«أولات»:** اسم جمع ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ويلحق بجمع المؤنث السالم، وإن لم يكن جمعًا لأنه لا واحد له من لفظه حمل على

---

(١)،(٢) سورة العنكبوت، الآية (٤٤). (٣) سورة النور، الآية (٢١).

جمع المؤنث كما حمل «أولو»، على جمع المذكر، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾[1].

«كن»: كان واسمها.

«اولات»: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الكسرة.

الأسماء الستة

س ٥٦ ـ ما هي الأسماء الستة؟

ج ـ الأسماء الستة هي: ذو بمعنى صاحب، وما أضيف لغير الياء من «أب»، و«أخ»، و«حم»، و«هَنٍ»، و«فم»، وتعرب بالواو والألف والياء.

س ٥٧ ـ ما شرط إعراب ذو بعلامات فرعية؟

ج ـ شرط ذو هو أن يكون بمعنى صاحب. تقول: «جاءني ذو مال»، «ورأيت ذا مال»، و«مررت بذي مال»، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴾[4].

فوقع ذو في الأول خبرًا لأن، فرفع بالواو وفي الثاني خبرًا لكان، فنصب بالألف وفي الثالث صفة لظلٍ فجر بالياء، لأن الصفة تتبع الموصوف.

وإذا لم يكن «ذو» بمعنى صاحب، كان بمعنى الذي وكان مبنيًا على سكون الواو، نقول: «جاءني ذو قام»، و«رأيت ذو قام»، و«مررت بذو قام»، وهي لغة

---

(١) سورة الطلاق، الآية (٦).
(٢) سورة الرعد، الآية (٦).
(٣) سورة القلم، الآية (١٤).
(٤) سورة المرسلات، الآية (٣٠).

طيء على أن منهم من يجريها مجرى التي بمعنى صاحب فيعربها بالألف والواو والياء فتقول: «رأيت ذا قام»، «وجاءني ذو قام»، «ومررت بذي قام». إلا أن ذلك شاذ والمشهور ما سبق، وسمع من كلامهم: «لا وذو في السماء عرشه»، فذو موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لجرت بواو القسم.

س ٥٩ - *ما شرط إعراب الأسماء الخمسة بعلامات فرعية؟*

ج - الأسماء الخمسة شرطها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ﴾[3]، فوقع الأب في الآية الأولى مرفوعًا بالابتداء وفي الثانية منصوبًا بأن وفي الثالثة مخفوضًا بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والألف والياء وكذلك القول في الباقي.

س ٦٠ - *ما حكم إعراب الأسماء الخمسة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم؟*

ج - إذا أضيفت الأسماء الخمسة إلى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبة الياء وكان إعرابها بحركات مقدرة قبل الياء تقول: «هذا أبي»، و«رأيت أبي»، و«مررت بأبي»، فتقدر حركات الإعراب قبل ياء المتكلم، كما تفعل ذلك في نحو: «غلامي».

س ٦١ - *ما أوجه إعراب (أخي) في قوله تعالى:* ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾[4]؟

ج - يحتمل في إعراب (أخي) وجهين:

---

(١) سورة القصص، الآية (٢٣).
(٢) سورة يوسف، الآية (٨).
(٣) سورة يوسف، الآية (٨١).
(٤) سورة ص، الآية (٢٣).

أحدهما ـ أن يكون بدلاً من هذا فيكون منصوبًا لأن البدل يتبع المبدل منه وكأنه قال: «إنَّ أخي».

والثاني ـ أن يكون خبرًا فيكون مرفوعًا وجملة: ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[1]، خبر ثان على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الأول.

س٦٢ ـ *ما أوجه إعراب أخي في قوله تعالى:* ﴿رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي﴾[2]؟

ج ـ يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها ـ أن يكون مرفوعًا وذلك من ثلاثة أوجه:

(أ) أن يكون عطفًا على الضمير في «أملك»، ذكره الزمخشري وفيه نظر لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول: «أقوم زيد»، فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به.

فإن قلت: فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾[3].

قلت: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيد.

(ب) أن يكون عطفًا على محل «إن»، واسمها والتقدير: وأخي كذلك والفرق بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما تقول: إن زيدًا منطلق وعمرًا ذاهب.

(جـ) أن يكون جملة على جملة ـ كما تقول ـ: إن زيدًا منطلق وعمرو ذاهب.

---

(١) سورة ص، الآية (٢٣). (٢) سورة المائدة، الآية (٢٥).
(٣) سورة الأنبياء، الآية (٥٤).

الثاني ـ أن يكون منصوبًا، وذلك من وجهين:

(أ) أن يكون معطوفًا على اسم إنَّ.

(ب) أن يكون معطوفًا على (نفسي).

الثالث ـ أن يكون مخفوضًا وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفًا على الياء المخفوضة بإضافة نفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

س ٦٣ ـ ما حكم إعراب «الهَنِ»؟

ج ـ الأفصح في (الهَنِ) النقص، والهَنِ يخالف الأب والأخ والحم من جهة أنها إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول هذا أب بحذف اللام وأصله «أبو»، فإذا أضفته قلت: هذا أبوك. وكذا الباقي وأما «الهَنِ»، فإذا استعمل مفردًا نقص، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه، تقول: هذا هَنٌ وهذا هَنُك فيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء، ومن العرب من يستعمله تامًا في حالة الإضافة فيقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهي لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي[1]. فأدعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

س ٦٤ ـ حدد موقع العلامة الإعرابية في لغة النقص، وما إعراب قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[2]؟

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي تلميذ أبي إسحاق الزجاج قرأ عليه ونسب إليه وقرأ على أبي جعفر الطبري وابن السراج والأخفش وغيرهم. له الجمل في النحو وشرح أسماء الله الحسنى وغيرهما. مات سنة (٣٤٠هـ).

(٢) سورة الفتح، الآية (١٠).

ج ـ إن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياسًا، وذلك لأن ما كان ناقصًا في الإفـراد فحقه أن يبقى على نقصـه في الإضافة وذلك نحو «يد»، أصلها يدي فحذفـوا لامها في الإفراد وهي الياء وجعلوا الإعـراب على ما قبلها فقالوا هذه يدٌ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام.

فإعراب يد هنا: مبتدأ مرفوع بالضمة.

الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مخفوض بالكسرة.

فوق: ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو مـتعلق بمحذوف هو الخبر أي كائن فوق أيديهم.

ايديهم: مضاف ومضاف إليه ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة لأن التكسير يرد الأشياء إلى أصولها.

س ٦٥ ـ *ما إعراب قوله تعالى:* ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾[1]؟

ج ـ اللام دالة على قسم مقدر: أي والله لئن، وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لأنها أذنت بالقسم ووطأت الجواب له.

إن: حرف شرط.

بسطت: فعل ماضٍ وفاعل.

إليَّ: جار ومجرور متعلق ببسطت.

يدك: مفعول به، والفعل (تقتلني) منصـوب بأن مضمرة بعدها جوازًا لا بها نفسها خلافًا للكوفيين، وأن المضمـرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام، أي للقتل.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٢٨).

ما انا: ما نافية.

انا: اسمـها إن قدرت حجـازية وهو الظاهر ومبتـدأ إن قدرت تميميـة والباء زائدة فلا تتعلق بشيء وكذا جميع حروف الجر الزائدة.

باسط: خبر «ما» فيكون في موضع نصب، أو خـبر المبتدأ فيكون في موضع رفع والجملة جـواب القسم، فلا مـحل لها من الإعـراب وهي دالة على جواب الشرط المحذوف، والـتقدير: والله ما أنا ببـاسط يدي إليك لأقتلك، إن بسطت إليَّ يدك لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

المثنى

س ٦٤ ـ ما تعريف المثنى؟

ج ـ **المثنى**: هو كل اسم دال على اثنين وكـان اختصـارًا للمتـعاطفين وذلك نحو: الزيدان والهندان، إذ كل منهما دال على اثنين. والأصل فيهما: زيدٌ وزيدٌ وهندٌ وهندٌ، كـما قال الحـجاج[1]. «إنا لله محـمد ومحـمد في يوم»، ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية منهم للتطويل والتكرار.

س ٦٥ ـ ما إعراب المثنى؟

ج ـ حكمه أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قـبلها المكسـور ما بعدها نيـابة عن الكسرة والفـتحة نحـو: «جاء الزيدان»، و«رأيت الزيدين»، و«مررت بالزيدين»، وكذلك تقول في «الهندان»، وإنما مثلت

---

(١) **الحجاج**: هو أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي، أمر نصر بن عاصم بتنقيط القرآن في عهده. ولي العراق، ثم الحرمين، بعد مقتل عبد الله بن الزبير مات سنة (٩٥هـ).

بـ (الزيدان) والهندان لـيعلم أن تثـنية المذكـر والمؤنث في الحكم سـواء بخـلاف جمعهما السالم.

س ٦٦ ـ *ما إعراب قوله تعالى:* ﴿قَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[1]؟

ج ـ قال: فعل ماض مبني على الفتح.

رجلان: فاعل مرفوع وعلامة الرفع الألف نيابـة عن الضمة لأنه مثنى معمول ﴿يَخَافُونَ﴾، محذوف: أي يخـافون الله وجملة ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾، تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان.

والمعنى: قال رجلان مـوصوفان بأنهما من الذين يخافـون وبأنهما أنعم الله عليها بالإيمان وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك: «جاءني زيد رحمه الله»، فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لـها كسائر الجمل المعترضة، ومثله في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر:

إن الثـمـانينَ وبُلغـتَـهـا ... قد احوجتْ سمعي إلى تَرْجُمان

س ٦٧ ـ *ما شروط التثنية؟*

ج ـ يشترط للتثنية ثمانية شروط عند الجمهور:

١ ـ **الإفراد:** فلا يثنى المثنى ولا الجمع.

٢ ـ **الإعراب:** فلا يثنى المبنى فـأما «ذان وتان واللذان واللتان»، فصيغ مـوضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٢٣).

٣ ـ **عدم التركيب:** فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقًا، ولا تركيب مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام، فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

٤ ـ **التنكير:** فلا يثنى العلم باقيًا على علميته بل ينكر ثم يثنى.

٥ ـ **اتفاق اللفظ:** نحو: الأبوان؟ للأب والأم من باب التغليب.

٦ ـ **اتفاق المعنى:** فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز.

وأما قولهم: «القلم أحد اللسانين» فشاذ.

٧ ـ **ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته:** فلا يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية «سي»، عن تثنيته، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان، وألا يستغنى بملحق المثنى عن تثنيته فلا يثنى «أجمع وجمعاء»، استغناء «بكلا وكلتا».

٨ ـ **أن يكون له ثان في الوجود:** فلا يثنى «الشمس والقمر»، وأما قولهم: القمران للشمس وللقمر فمن باب المجاز، فكل اسم استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة ويعرب بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا على المشهور[1].

س ٦٥ ـ *ما إعراب قول أبي المنهال عوف بن محلم الخزاعي:*

إن الثمانين. وبلغتها. قد أحوجت سمعي إلى تَرْجُمان

ج ـ إن: حرف مشبه بالفعل.

الثمانين: اسمه منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وبلغتها: الواو اعتراضية.

بلغتها: فعل ماض مبني للمجهول جاء بمعنى الدعاء، والتاء: نائب فاعل و«ها» مفعول به.

---

(١) انظر شرح التصريح (١/ ٦٧).

قد: حرف تحقيق.

احوجت: فعل ماض والفاعل: هي والتاء: للتأنيث.

سمعي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم والياء مضاف إليه.

وجملة «إن الثمانين»، اسمية استئنافية لا محل لها - «بلغتها»، فعلية اعتراضية لا محل لها. «أحوجت»، فعلية في محل رفع خبر إنَّ.

- موطن الشاهد: «وبلغتها».

- ووجه الاستشهاد: مجئ جملة «وبلغتها»، معترضة بين اسم إن وخبرها والمراد من هذا الاعتراض الدعاء للممدوح بأن يطول عمره حتى يبلغ الثمانين ومعلوم أن الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب. ومجيء البيت للتمثيل والاستئناس، لأن صاحبه لا يحتج بشعره، لتأخره.

س ٦٩ - *ما إعراب قوله تعالى:* ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[1]، *وما وجه الاستشهاد؟*

ج - ربنا: منادي مضاف حذف قبله حرف النداء والتقدير يا ربنا.

ارنا: «أر»: فعل دعاء ولا تقل فعل أمر تأدبًا **والفاعل** ضمير مستتر.

نا: مفعول أول.

اللذين: مفعول ثان منصوب وعلامة نصبه الياء وما بعده صلة، والشاهد اللذين ووجه الاستشهاد: عد ابن هشام «اللذين»، مفعولاً به ثانيًا وعلامة نصبه الياء، فأعربه على أنه مثنى حقيقة وهذا رأي ضعيف عند النحاة، اتبع فيه ابن مالك ومذهب المحققين أنه مبني وأنه وضع على صيغة المثنى في الأحوال الثلاثة.

---

(١) سورة فصلت، الآية (٢٩).

س ٧٠ - ما أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]؟

ج - لقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالألف في قوله تعالى: ﴿إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وفي هذا الموضع قراءات:

إحداها - هذه وهي تشديد النون من «إن»، و«هذين»، بالياء وهي قراءة أبي عمرو وهي جارية على سنن العربية فإن «إن»، تنصب الاسم وترفع الخبر «وهذين»، اسمها فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى وساحران خبرها مرفوع بالألف.

والثانية - «أن»، بالتخفيف «هذان»، بالألف وتوجيهها أن الأصل «إن هذين»، فخففت «إن» بحذف النون الثانية وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف، ونظير أنك تقول: إن زيدًا قائم، فإذا خففت فالأصح أن تقول: إن زيد لقائم على الابتداء والخبر، قال تعالى: ﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2].

والثالثة - «إنَّ»، بالتشديد «هذان»، بالألف وهي مشكلة لأن «إنَّ»، المشددة يجب إعمالها فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى وقد أجيب عليها بأوجه:

احدها - أن لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائمًا تقول: جاء الزيدانُ، ورأيت الزيدانَ ومررت بالزيدانِ قال الشاعر[3]:

تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بـين أذنـاهُ طَـعْـنَـةً

---

(١) سورة طه، الآية (٦٣). (٢) سورة الطارق، الآية (٤).

(٣) البيت لهوبر الحارثي كما ذكر صاحب اللسان.

وقال الآخر(١):

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـــد بلغـــا في المجـــد غـــايتـــاها

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف، وذاك مثال مجيء المجرور بالألف، والثاني أن «إنَّ»، بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئًا فلم يعطه، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إن وراكبها أي: نعم ولعن الله راكبها، و«إن»، التي بمعنى نعم لا تعمل شيئًا كما أن نعم كذلك، فـ «هذان»، مبتدأ مرفوع بالألف و«ساحران»، خبر لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر «هذان»، ولا يكون «لساحران»، خبر «هذان»، لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

والثالث ـ أن الأصل إنه هذان لهما ساحران، فالهاء ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة في موضع رفع على أنها خبر «إن»، ثم حذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله ﷺ: **«إنَّ من أشدِّ الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»**(٢).

ومن قول بعض العرب: «إن بِكَ زيدٌ مأخوذ».

والرابع ـ أنه لما ثنى «هذا»، اجتمع ألفان: ألف هذا وألف تثنية فوجب حذف واحدة منها لالتقاء الساكنين.

فمن قدَّر المحذوفة ألف «هذا»، والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والمنصوب ياء ومن قدَّر العكس لم يغير الألف عن لفظها.

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج.

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري ومسلم.

الخامس ـ أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو «هذان»، جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه، واختار هذا القول الإمام العلامة ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًا أفصح من إعرابه قال: وقد تفطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة، ثم اعترض على نفسه بأمرين:

احدهما ـ أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾[1]، مع أن ﴿هَاتَيْنِ﴾، تثنية «هاتا»، وهو مبني.

والثاني ـ أن «الذي»، مبني وقد قالوا في تثنية اللذين في الجر والنصب وهي لغة القرآن كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[2].

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء ﴿هَاتَيْنِ﴾، بالياء على لغة الإعراب لمناسبة ابنتي قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة كما أن البناء في ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، أفصح من الإعراب لمناسبة الألف في «هذان»، للألف في «ساحران».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين «اللذان»، و«هذان»، بأن «اللذان»، تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزيدان وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف.

قال ـ رحمه الله ـ: وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ «إن هذان»، لحن وأن عثمان ﷺ قال: إن في المصحف لحن وستقيمه العرب بألسنتها، هذا خبر باطل لا يصح من وجوه: أحدها أن الصحابة ﷺ كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يقرون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته؟!

---

(١) سورة القصص، الآية (٢٧).

(٢) سورة فُصلت، الآية (٢٩).

والثاني ـ أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟!

الثالث ـ أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي.

الرابع ـ أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت[1] أراد أن يكتب «التابوت»، بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ورفعوه إلى عثمان رضي الله عنه وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولما بلغ عمر رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ: ﴿عَتَّىٰ حِينٍ﴾[2]، على لغة هذيل أنكر ذلك عليه وقال: اقرئ الناس بلغة قريش؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم. ولم ينزله بلغة هذيل.

وقال المهدوي: في شرح الهداية: وما روى عن عائشة رضي الله عنها من قولها: «إن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها»، لم يصح، ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[3]، والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان.

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدوي، وإنما المروي عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضي الله عنها سُئلت عن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾[4]، بعد قوله: ﴿لكن الراسخون﴾،

---

(١) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي صحابي جليل وأحد كتاب الوحي مات سنة (٤٥هـ).

(٢) سورة يوسف، الآية (٣٥) ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

(٣) سورة فصلت، الآية (٤٢).

(٤) سورة النساء، الآية (١٦٢).

وعن قـوله تعالى في سـورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[1]، وعن قوله تعـالى في سورة طه: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، فقـالت يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب روى هذه القصة الثعلبي[2] وغيره من المفسرين.

س ٧١ ـ *ما إعراب قول الشاعر:*

تـزوَّدَ مِـنَّـا بـين أذنـاه طـعـنـةً

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ هذا صدر البيت وعجزه: (دعته إلى هابي التراب عقيمُ).

تزود: فعل ماض مبني على الفتح وفاعله: هو متعلق بتزود وهو مضاف.

أذناه: مضاف إليـه مجرور وعلامـة جره الكسرة المقدرة على الألف لـلتعذر «على رواية المؤلف»، و«أما على رواية اللسان»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى وهو الصحيح والهاء: مضاف إليه.

طعنة: مفعول به لـ «تزود».

دعته: فعل ماض، والتاء: للتأنيث.

هابي: متعلق بـ «دعته»، وهو مضاف.

التراب: مضاف إليه.

عقيم: بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وهي في المعنى وصف للطعنة وجملة تزود فعليه اسـتئنافية لا محل لهـا «دعته إلى ...»، فعلية في مـحل نصب صفة لـ «طعنة».

ـ وموطن الشاهد: «بين أذناه».

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦٩).

(٢) هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعلبي الجزائري المغربي المالكي. الإمام له مؤلفات كثيرة منها الجواهر الحسان في تفسير القرآن. مات سنة (٨٧٦هـ).

- ووجه الاستشهاد: أتت (أذناه) على رواية المؤلف على لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة: «بكر بن وائل وزيد وهمدان وعذرة»، حيث يعاملون المثنى معاملة المقصور، أي: يلتزمون الألف في الرفع والنصب والجر ويقدرون الحركات عليها كما تقدر على الاسم المقصور وأما على رواية اللسان فليس في هذا البيت شاهد على هذه اللغة.

(انظر التصريح ١/٦٨).

س ٧٢ - ما إعراب قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وما وجه الاستشهاد؟

ج - إن: حرف مشبه بالفعل.

أباها: اسم إن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وها مضاف إليه .

وأبا: الواو حرف عطف، وأبا اسم معطوف منصوب بالألف أيضًا وهو مضاف.

أباها: أبا مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه.

قد: حرف تحقيق مبني لا محل له من الإعراب.

بلغا: فعل ماض والألف فاعل.

غايتاها: غايتا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وغايتا: مضاف «وها»! مضاف إليه وجملة (إن أباها) اسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

بلغا في المجد: فعلية في محل رفع خبر إن.

ووجه الاستشـهاد: وقعت لفظة «غايناها»، مفعـولاً به وهي مثنى، ومعلوم أن علامـة نصب المثنى الياء غـير أن الشاعـر أتى بها على لغة من يـعامل المثنى معـاملة الاسم المقصـور حيث تكون عـلامة الرفع والـنصب والجر مقـدرة على الألف وهذه اللغة مرجوحة والأشهر أن تأتي: غايتيها على لغة الجمهور المشهورة وفي البـيت شاهد آخر «إن أبـاها»، حيث أن (أباها) وقع مـضافًا إليـه وهو من الأسماء الستة التي تجر بالياء في لغة جمهور النحاة فكان عليه أن يقول: أبا أبيها إلا أن قومًا من العـرب يلزمون الأسماء السـتـة الألف في الأحوال كلها، وتكون علامة الرفع والنصب والجر مقدرة عليها وأتى بيت الشاعر عليها.

ما يلحق بالمثنى

س ٧٣ ـ ما الألفاظ التي تلحق بالمثنى؟

ج ـ أُلحق بالمثنى خمسة ألفاظ هي:

اثنان للمذكرين، واثنتان للمؤنثتين في لغة الحجاز، وثنتان لهما في لغة تميم ـ وهذه الثلاثة تجـري مجرى المثنى في إعرابه دائمًـا من غير شرط وإنما لم نسـمها مثناة لأنها ليست اخـتصارًا للمتعاطفين، إذ لا مـفرد لها. لا يقال: «اثن»، ولا «اثنة»، ولا «ثنت».

وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر.

س ٧٤ ـ ما حكم إعراب الملحق بالمثنى؟

ج ـ إعـراب الملحق بالمثنى يرفع بالألف وينصب ويجـر بالياء ومن شـواهد رفعـها بالألف قـوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[1]، فاثنتـا فاعل

(١) سورة البقرة، الآية (٦٠).

بانفجرت، وقوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾[١]، فـ ﴿اثْنَانِ﴾، مرفوع: إما على أنه خبر المبتدأ وهو (شهادة) وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع «ارتفاعه»، وإنما قدرنا هذا المضاف لأن المبتدأ لابد أن يكون عين الخبر نحو: «زيد أخوك»، أو مشبهًا به نحو: «زيد أسد»، والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما وإما على أنه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾[٢]، ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ﴾[٣]، فـ ﴿اثْنَيْنِ﴾، مفعول به. و﴿اثْنَتَيْنِ﴾، مفعول مطلق: أي: إماتتين وكذلك «وأحييتنا اثنتين»، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[٤]، فـ «اثني»، مفعول «بعثنا»، وعلامة نصبه الياء.

س ٧٥ ـ متى تلحق كلا وكلتا بالمثنى؟

ج ـ الكلمتان الرابعة والخامسة: كلا وكلتا شرط إجرائهما مجرى المثنى إضافتهما إلى المضمر، تقول: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما وكذا في كلتا.

قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾[٥]، فـ ﴿أَحَدُهُمَا﴾، فاعل و﴿كِلَاهُمَا﴾، معطوف عليه، والألف علامة لرفعه، لأنه مضاف إلى الضمير ويقرأ «إما يبلغان»، بالألف فالألف فاعل و﴿أَحَدُهُمَا﴾، فاعل بفعل

---

(١) سورة المائدة، الآية (١٠٦).
(٢) سورة يس، الآية (١٤).
(٣) سورة غافر، الآية (١١).
(٤) سورة المائدة، الآية (١٢).
(٥) سورة الإسراء، الآية (٢٣).

محـذوف وتقديره: إن يبلغـه أحدهما أو كـلاهما، وفائدة إعـادة ذلك التوكـيد وقيل: إن ﴿أَحَدُهُمَا﴾، بدل من الألف أو فاعل «يبلغان»، على أن الألف علامة وليسا بشيء فتأمل ذلك.

س ٧٦ ـ ما حكم كلا وكلتا عندما تضافا إلى اسم ظاهر؟

ج ـ إذا أضيفت كلا وكلتـا إلى اسم ظاهر كانا بالألف على كل حال وكان إعرابهمـا حينئذ بحركات مقـدرة في تلك الألف، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1]، أي: كل واحدة من الجـنتين أعطت ثمرتهـا ولم تنقص منه شيـئًا فـ ﴿كِلْتَا﴾، مبتدأ و ﴿آتَتْ أُكُلَهَا﴾، فعل ماض والتاء علامة التـأنيث وفاعله مستتر ومفعول به ومضاف إليـه والجملة خبر وعلامة الرفع في ﴿كِلْتَا﴾، ضمة مقدرة على الألف فإنه مضاف للظاهر.

جمع المذكر السالم

س ٧٧ ـ ما إعراب جمع المذكر السالم؟

ج ـ يرفع بالواو نيـابة عن الضمـة ويجر وينصب باليـاء المكسـور ما قبلـها المفتـوح ما بعـدها نيابة عن الكسـرة والفتحـة تقول: جاء الزيـدون والمسلمون، ومـررت بالزيدين والمسلمين، ورأيت الـزيدين والمسلمين، وإنما مـثلت بالمثـالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم.

س ٧٨ ـ ما الأوجه الإعرابية لكلمة «المقيمين» في قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾[2]؟

---

(١) سورة الكهف، الآية (٣٣).   (٢) سورة النساء، الآية (١٦٢).

ج ـ جاء لفظ (المقيمين) بالياء وقد كان مقتضى قياس ما ذكر بالواو؛ لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو. وفيها أوجه أرجحها وجهان:

احدهما ـ أن ﴿الْمُقِيمِينَ﴾، نصب على المدح وتقديره: وأمدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين، وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها.

وثانيهما ـ أنه مخفوض، لأنه معطوف على «ما»، في قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، أي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء وفي مصحف عبد الله «والمقيمون»، بالواو وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ولا إشكال فيه.

س ٧٩ ـ *ما الأوجه الإعرابية لكلمة (والصابئون) في قوله تعالى:* ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[1]؟

ج ـ جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكر أن يكون بالياء «والصابئين»، لأنه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب وفيها وجهان:

احدهما ـ أن يكون ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾، مرتفعًا بالابتداء ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾، عطفًا عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حيز «إنَّ» من اسمها وخبرها كأنه قيل: إن الذين آمنوا بألسنتهم من آمن منهم ـ أي: بقلبه بالله إلى آخر الآية ثم قيل ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾، كذلك.

والثاني ـ أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾، بالابتداء وكون ما بعده عطفًا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون خبر

(١) سورة المائدة، الآية (٦٩).

«إن» محذوفًا مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل: والذين هادوا . . إلخ.

والوجه الأول أجود لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس وقرأ أبي بن كعب «والصابئين» بالياء وهي مروية عن ابن كثير ولا إشكال فيها.

ما يلحق بجمع المذكر السالم

س ٨٠ - ما الكلمات التي تلحق بجمع المذكر السالم؟

ج - ألحق به: أولو، وعالمون، وأرضون، وسنون، وعشرون وبابهما، وأهلون وعليون ونحوه، وأولو وليس بجمع وإنما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما هو واحد من معناه وهو ذو، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ﴾[(١)].

س ٨١ - ما إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ﴾، ثم مثّل للملحق بجمع المذكر السالم؟

ج - لا: ناهية.

يأتل: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله: يأتلي ومعناه يحلف وهو يفتعل من الآلية وهي اليمين أو من قولهم: «ما ألوت جُهدًا» أي: ما قصدت وعلى الأول فأصل «أن يأتوا»، على أن لا يؤتوا فحذفت على ولا كما قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[(٢)]، أي لأن لا تضلوا وعلى الثاني فأصله في أن يؤتوا فحذفت «في» خاصة وقرئ: «ولا يتألّ»، وأصله يتألى وهو يتفعل من الآلية و«اولو»، فاعل يأتل وعلامة رفعه الواو.

---

(١) سورة النور، الآية (٢٢).

(٢) سورة النساء، الآية (١٧٦).

«أولي»: مفعول بيؤتوا وعلامة نصبه الياء.

وقال الله تعالى: ﴿**إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب**﴾[١]، فهذا مثال المجرور وذانك مثل المرفوع والمنصوب.

ومنها **«عالمون»**، **«وعشرون»**، وبابه إلى التسعين فإنها أسماء جموع أيضًا لا واحد لها من لفظها.

ومنها **«أرضون»**، وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير، لمؤنث لا يعقل لأن مفرده أرض ساكن الراء والأرض مؤنثة بدليل: ﴿**وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا**﴾[٢]، وهي مما لا يعقل قطعًا وإنما حق هذا الإعراب - أي: الذي يجمع بالواو والنون - أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل: تقول: هذه أرضون، ورأيت أرضين ومررت بأرضين، وفي الحديث: **«من غصب قيد شبر من أرض طُوِّقَهُ من سبع أرضين يوم القيامة»**[٣]، وربما سكنت الراء في الضرورة.

س ٨٢ - *ما إعراب قول الشاعر:*

لقد ضَجَّت الأرضُون إذ قَامَ من بَني ... هدادٍ خطيبٌ فوق أعوادِ منبرِ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - لقد: اللام موطئة للقسم. قد: حرف تحقيق.

ضجت: فعل ماض والتاء للتأنيث.

الأرضون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

---

(١) سورة الزمر، الآية (٢١). (٢) سورة الزلزلة، الآية (٢).

(٣) **حديث صحيح:** رواه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها.

إذ: تعليلية أو ظرفية أو حرفية.

قام: فعل ماض مبني على الفتح.

من بني: متعلق بمحذوف حال من خطيب والأصل أن الجار والمجرور صفة له ولما تقدما عليه صارا حالاً.

هداد: مضاف إليه.

خطيب: فاعل مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة على آخره.

فوق: متعلق بـ «قام»، وهو مضاف.

اعواد: مضاف إليه وهو مضاف.

منبر: مضاف إليه.

وإعراب الجمل: «ضجت الأرضون»، فعلية جواب القسم لا محل لها. (قام من بني هداد خطيبٌ)، فعلية في محل جر بالإضافة على اعتبار «إذ»، ظرفية.

- **موطن الشاهد:** «ضجت الأرض».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «أرضون» على هيئة جمع المذكر السالم وهذا الجمع شاذ لأن ما يجمع بالواو والنون يكون للعقلاء المذكرين، والأرض ليست من العقلاء ومع هذا فهي من المؤنثات ومعلوم أنهم إذا جمعوا «أرض»، يحركون الراء إيذانًا بهذه الحركة التي تخالف ما في المفرد وهنا مخالفة لأنهم جمعوا هذا اللفظ على ما لم يكونوا يجمعونه عليه والشاعر - هنا - خالف القياس في الجمع أولاً وخالف الاستعمال بسبب تسكين الراء ثانيًا.

س ٨٣ - ما أوجه قراءة «مائة»، في قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[1]؟

ج - تقرأ «مائة»، على وجهين: منونة، وغير منونة. فمن نونها فـ «سنين»، بدل من ثلاث: فهي منصوبة، والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من «مائة»، والياء علامة الجر وفيه نظر لأن البدل يعتبر لصحته إحلاله محل الأول مع بقاء المعنى ولو قيل: ثلاث سنين لاختل المعنى كما ترى ومن لم ينونها فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة والياء علامة الخفض ولم تقع في القرآن مرفوعة.

س ٨٤ - ما إعراب قول أبي تمام؟

ثم انقضت تلك السنون وأهلها ... فكأنها وكأنهم أحلامُ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - **ثم**: حرف عطف.

انقضت: فعل ماض والتاء للتأنيث.

تلك: تي: اسم إشارة في محل رفع فاعل واللام: للبعد والكاف: حرف خطاب.

السنون: بدل من اسم الإشارة، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وأهلها: الواو عاطفة.

أهل: معطوف على «السنون»، وهو مضاف، وها: مضاف إليه.

فكأنها: الفاء عاطفة. كأن: حرف مشبه بالفعل و«ها»، في محل نصب اسمها.

وكأنهم: الواو عاطفة، كأن مشبه بالفعل وهم في محل نصب اسمه.

أحلام: خبر كأن الأول وخبر الثاني محذوف يدل عليه خبر الأول وأصل الكلام؛ فكأنها أحلام وكأنهم أحلام.

---

(١) سورة الكهف، آية (٢٥).

- موطن الشاهد: السنون.

- وجه الاستشهاد: وقعت هذه اللفظة مرفوعة، لكونها بدلاً من «تلك»، الواقعة فاعلاً فهي مرفوعة مثلها وعلامة الرفع الواو لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم.

س ٨٥ - ما معنى «عضين» في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[١]؟ وما إعرابها؟

ج - عضين: مفعول ثان لجعل منصوب بالياء وهي جمع عضة واختلف فيها، فقيل: أصلها عضو، من قولهم: «عضيته تعضية»، إذا فرقته قال رؤبة:

وليس دين الله بالمعضى

يعني بالمفرق: أي: جعلوا القرآن أعضاء، فقال بعضهم: سحر، وقال بعضهم: كهانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين وقيل: أصلها عضهة من العضه وهو الكذب والبهتان. وفي الحديث: «لا يعضه بعضكم بعضا»[٢].

الأفعال الخمسة

س ٨٦ - ما المقصود بالأفعال الخمسة؟

ج - الأفعال الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

س ٨٧ - ما إعراب الأفعال الخمسة؟

ج - ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثال الرفع قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[٣]، ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٤]، ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾[٥]، ﴿وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾[٦].

---

(١) سورة الحجر، الآية (٩١).
(٢) رواه أبو داود عن عبادة بن الصامت ﷺ والعضه هنا بمعنى النميمة.
(٣) سورة الرحمن، الآية (٥٠). (٤) سورة البقرة، الآية (٢٢).
(٥) سورة البقرة، الآية (٨٤). (٦) سورة الأعراف، الآية (٩٥).

فالمضارع في ذلك كله مرفوع، لخلوه من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا﴾[1]، فـ ﴿لَمْ تَفْعَلُوا﴾، جازم ومجزوم و﴿لَن تَفْعَلُوا﴾، ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

س ٨٨ ـ ما حكم إعراب يعفون في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ﴾[2]؟

ج ـ ليست الواو واو الجماعة وإنما هي لام الكلمة التي في قولك: «زيد يعفو»، وليست النون هنا نون الرفع وإنما هي اسم مضمر عائد على المطلقات مثلها في ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[3]، والفعل مبني لاتصاله بنون النسوة ووزن يعفون على هذا يفعلن كما أنك إذا قلت «النسوة يخرجن»، أو «يكتبن»، كان ذلك وزنه، وأما إذا قلت: «الرجال يعفون»، فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع، والأصل يعفوون، بواوين أولاهما: لام الكلمة، والثانية: واو الجماعة، فاستثقلت الضمة، على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة ـ وهي الواو الأولى ـ فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الأولى وإنما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور:

احدها ـ أن الأولى جزء «كلمة»، والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل.

والثاني ـ أن الأولى آخر الفعل والحذف بالأواخر أولى.

والثالث ـ أن الأولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل، ولهذه الأوجه حذفوا لام الكلمة في «غاز

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٤).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٣٧).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

وقاضٍ»، دون التنوين لأنه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر إذ الآخر الياء.

ويزيد وجهًا رابعًا ـ وهو أنه صحيح والياء معتلة فلما حذفت الواو صار وزن يعفـون يفعـون بحذف اللام، ولهـذا إذا أدخلت عليه الناصب أو الجـازم قلت: «الرجال لم يعفوا»، و«لن يعفوا»، فأعرف الفرق.

المضارع المعتل الآخر

س ٨٩ ـ ما إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر؟

ج ـ هو الفـعل المضارع الذي آخـره حرف عـلة كيـغزو، ويخـشى، ويرمي «الـواو ـ الألـف ـ الياء»، فإنه يجزم بحذف الحرف الأخـير نيابة عن حذف الحركة تقول: «لم يغزُ»، و«لم يخشَ»، و«لم يرمِ»، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[1].

اللام لام الأمر و«يدع»، فعل مـضارع مجزوم، وعلامة جـزمه حذف الواو و«ناديه»، مفعـول به والهاء مضاف إليه، وظهـرت الفتحة على المنقوص لخفـتها والتقدير: فليدع أهل ناديه. أي: أهل مجلسه.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ﴾[2]، ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿كلا لما يقضي ما أمره﴾[4].

«لما» حرف جزم لنفي المضارع وقلبه مـاضيًا كما أن «لم»، كذلك والمعنى أن الإنسان لم يقض بعد مـا أمره الله تعالى به حتى يخرج من جـميع أوامره وهذا مثال حذف الياء. والله أعلم.

---

(١) سورة العلق، الآية (١٧).
(٢) سورة التوبة، الآية (١٨).
(٣) سورة البقرة، الآية (٢٤٧).
(٤) سورة عبس، الآية (٢٣).

س ٩٠ ـ ما آراء النحاة في «مَن» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [1]. ولماذا سكنت الراء في كلمة يصبرْ؟

ج ـ إثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾، وإسكان الراء فى﴿يَصْبِرْ﴾، على قراءة قنبل فمؤول هذا جواب سؤال تقديره: أن الجازم وهو ﴿مَن﴾ دخل على ﴿يَتَّقِ﴾، ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه أن ﴿مَن﴾، موصولة لا أنها شرطية وسكون الراء من ﴿يَصْبِرْ﴾، إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفًا أو لأنه وصل بنية الوقف، أو على العطف على المعنى لأن «من» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها.

الإعراب التقديري

س ٩١ ـ ما أقسام الإعراب التقديري؟

ج ـ تقدر الحركات كلها في نحو «غلامي»، ونحو «الفتى»، ويسمى مقصوراً والضمة والكسرة في نحو: «القاضي»، ويسمى منقوصًا، والضمة والفتحة نحو: «يخشى»، والضمة في نحو: «يدعو»، و«يرمى». والذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع:

- ما تقدر فيه الحركات الثلاث.
- ما تقدر فيه حركتان.
- ما تقدر فيه حركة واحدة.

س ٩٢ ـ ما الأنواع التي تقدر فيها الحركات الثلاث؟

ج ـ فأما الذي تقدر فيه الحركات الثلاث فنوعان:

---

(١) سورة يوسف، الآية (٩٠).

أحدهما - ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالمًا ولا منقوصًا ولا مقصورًا وذلك نحو: «غلامي»، و«غلماني»، و«مسلماني»، فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء، والذي منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء. إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد فتقول: «جاء غلامي»، فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء و«رأيت غلامي»، فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء و«مررت بغلامي»، فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك فإنها كسرة المناسبة، وهي مستحقة قبل التركيب، وإنما دخل عليها عامل الجر بعد استقرارها.

واحترزت بقولي: ليس مثنى ولا جمع مذكر سالم: من نحو: «غلاماي»، و«غلاميَّ»، و«مسلميَّ»، فإن الياء تثبت فيهما جرًا ونصبًا مُدغمة في ياء المتكلم والألف تثبت في المثنى رفعًا، وليس شيء من «الحرف» المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك.

ولا منقوصًا: لأن ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم فتكون كالمثنى والمجموع جرًا ونصبًا.

ولا مقصورًا: لأن المقصور تثبت ألفه قبل الياء والألف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعًا، قال الله تعالى: ﴿يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ﴾[1]، نوديت البشرى مضافة إلى ياء المتكلم وفي الألف فتحة مقدرة لأنه منادي مضاف، وقرأ الكوفيون: ﴿يَا بُشْرَى﴾، بغير إضافة فالمقدر في الألف إما ضمة كما في قولك: «يا فتى»،

(١) سورة يوسف، الآية (١٩).

لمعين وإما فتحة على أنه نداء شائع مثل: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[١]، إلا أنه لم ينون، لكونه لا ينصرف، لأجل ألف التأنيث.

والنوع الثاني ـ المقصور، وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كـ «الفتى»، و«العصا»، تقول: «جاءني الفتى»، و«رأيت الفتى»، و«مررت بالفتى»، فتكون الألف ساكنة على كل حال وتقدر فيه الحركات الثلاث لتعذر تحركها.

س ٩٣ ـ *ما الأنواع التي تقدر فيها الحركتان؟*

ج ـ وأما الذي تقدر فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما ـ ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص.

وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: «القاضي»، و«الداعي»، تقول: «جاء القاضي»، و«مررت بالقاضي»، بالسكون و«رأيت القاضيَ»، بالتحريك وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال، وإنما ظهرت الفتحة للخفة، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[٢]، ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[٣]، ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ﴾[٤]، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٥].

والتراقي: جمع ترقوة ـ بفتح التاء ـ، وهي العظم بين ثغرة النحر والعاتق.

والثاني ـ ما تقدر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتل بالألف تقول: «هو يخشى»، و«لن يخشى»، فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر، فقلت: «لم يخش»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[٦].

---

(١) سورة يس، الآية (٣٠).
(٢) سورة العلق، الآية (١٧).
(٣) سورة الأحقاف، الآية (٣١)
(٤) سورة مريم، الآية (٥).
(٥) سورة القيامة، الآية (٢٦).
(٦) سورة القصص، الآية (٧٧).

س ٩٤ ـ ما الأنواع التي تقدر فيها الحركة الواحدة؟

ج ـ وأما الذي تقدر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتل بالواو كـ «يدعو»، والفعل المعتل بالياء كـ «يرمي»، فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستثقال، تقول: «هو يدعو»، و«هو يرمي»، فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة ويظهر فيها شيئان:

أحدهما ـ النصب بالفتحة وذلك لخفتها نحو: «لن يدعو»، و«لن يرمي»، قال الله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَ من دُونه إلَهًا﴾[1]، ﴿لَن يُؤْتيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾[2]، ﴿لنُحْييَ به بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقيَهُ﴾[3]، ﴿أَلَيْسَ ذَلكَ بقَادرٍ عَلَىٰ أَن يُحْييَ الْمَوْتَىٰ﴾[4]، ﴿لَن تُغْنيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ﴾[5].

الثاني ـ الجزم بحذف الآخر نحو: «لم يدع»، و«لم يرم»، قال الله تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ به علْمٌ﴾[6].

﴿وَلا تَبْغ الْفَسَادَ في الأَرْضِ﴾[7].

﴿وَلا تَمْشِ في الأَرْضِ مَرَحًا﴾[8]. وانتصاب «مرحًا»، على الحال أي: ذا مرح وقرئ «مَرِحًا»، بكسر الراء.

س ٩٥ ـ ما إعراب قول الشاعر[9]:

سلم على المولى البهاء وصف له	شوقي إليه وإنني مملوكه
أبداً يحركني إليه تشوُّقي	جسمي به مشطورهُ منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأنني	ألفٌ وليس بممكنٍ تحريكه

(١) سورة الكهف، الآية (١٤).
(٢) سورة هود، الآية (٣١).
(٣) سورة الفرقان، الآية (٤٩).
(٤) سورة القيامة، الآية (٤٠).
(٥) سورة المجادلة، الآية (١٧).
(٦) سورة الإسراء، الآية (٣٦).
(٧) سورة القصص، الآية (٧٧).
(٨) سورة الإسراء، الآية (٣٧).
(٩) نسبت هذه الأبيات إلى محمد بن رضوان النحوي المعروف بابن الرعاد المتوفي سنة ٧٠٠هـ، انظر «بغية الوعاة» (١/ ٤١).

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ **سلم**: فعل أمر والفاعل: أنت.

على المولى: متعلق بـ «سلم».

البهاء: بدل من المولى.

وصف: الواو عاطفة، صف: فعل أمر والفاعل أنت.

له: متعلق بـ «صف».

شوقي: مفعول به، والياء: مضاف إليه.

إليه: اسمها، والنون للوقاية.

مملوكه: خبر إن والهاء مضاف إليه.

ابدًا: متعلق بـ «يحركني».

يحركني: فعل مضارع مرفوع والنون للوقاية، والياء: مفعول به.

إليه: متعلق بـ «يحركني» تشوقي، فاعل مرفوع والياء: مضاف إليه.

جسمي: مبتدأ مرفوع به، متعلق بـ «مشطور».

مشطوره: «مشطور» مبتدأ ثان وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

منهوكه: خبر المبتدأ الثاني، والهاء: مضاف إليه.

لكن: حرف استدراك.

نحلت: فعل ماضٍ، وفاعل، «البعده»: متعلق بـ «نحلت».

فكانني: الفاء عاطفة كأنني حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية، والياء: اسمه «ألف»: خبر مرفوع.

وليس: الواو عاطفة، ليس: فعل ماضٍ جامد ناقص.

بممكن: الباء حرف جر زائد، ممكن: مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس» تقدم على الاسم.

تحريكه: اسم ليس مؤخر مرفوع والهاء: مضاف إليه.

والجمل «سلَّم» فعلية ابتدائية لا محل لها. «صف له»، فعليه معطوفة على جملة لا محل لها. «نحلت»: فعلية استئنافية لا محل لها (ليس بممكن تحريكه): «فعلية»، معطوفة على محل «كأن وما دخلت عليه»، ويمكن أن تكون في محل رفع صفة لـ «ألف»، وتكون الواو أصلية «يحركني إليه تشوقي»: «فعلية» في محل جر بالإضافة «جسمي» اسمية استئنافية، لا محل لها «مشطوره منهوكه»: اسمية في محل رفع خبر المبتدأ «جسمي»، ويجوز أن تعرب: «مشطوره»، خبرًا للمبتدأ ومنهوكه خبرًا ثانيًا، والأول أفضل لأنه أقرب إلى المعنى المراد.

باب البنـــاء

س ٩٦ ـ عرِّف البناء؟

ج ـ **البناء**: لزوم آخـر الكلمـة حالة واحـدة لفظًا أو تقـديرًا، وذلك كلزوم «هؤلاءِ» للكسرة و«منذُ»، للضمة و«أينَ» للفتحة؟

س ٩٧ ـ عرِّف الإعراب؟

ج ـ الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.

والإعراب ضـد البناء، فكأنني قلت: ليس البناء أثر يجلبه العـامل في آخر الكلمة وذلك كالـكسرة في «هؤلاء»، فإن العامل لم يجلبهـا بدليل وجودها مع جميع العوامل.

س ٩٨ ـ ما أقسام المبني؟

ج ـ المبني تسعة أقسام:

الأول ـ المبني على السكون.

الثاني ـ المبني على السكون أو نائبه.

الثالث ـ المبني على الفتح.

الرابع ـ المبني على الفتح أو نائبه.

الخامس ـ المبني على الكسر.

السادس ـ المبني على الكسر أو نائبه.

السابع ـ المبني على الضم.

الثامن ـ المبني على الضم أو نائبه.

التاسع ـ ما ليس له قاعدة مستقرة.

س ٩٩ ـ ما المواضع التي تلزم البناء على السكون؟

ج ـ ما يلزم البناء على السكون نوعان:

احدهما ـ المضارع المتصل بنون الإناث كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[1]، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[2]، فيتربصن ويرضعن فعلان مضارعان في موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون، وهذان الفعلان خبريان لفظًا طلبيان معنى ومثلهما «يرحمك الله»، وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر: التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن يُتلقَّيا بالمسارعة، وكأنهن امتثلن، فهما مخبر عنهما بموجودين.

الثاني ـ الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو: «ضَرَبْتُ»، و«ضَرَبْتَ»، و«ضربت» و«ضربنا زيدًا»، والأصل فيه: ضَرَبَ بالفتح فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك ـ وهو التاء في المُثُل الثلاثة الأولى، لأنها فاعل و«نا»، في المثال الرابع وهما متحركان وأعني بذلك أن التاء متحركة، والحرف المتصل بالفعل من «نا» وهو النون متحرك، فلذلك بنيت الأمثلة على السكون.

واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه نحو: «ضربَك زيد»، و«ضربَنا زيد»، وتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو: «ضربا»، و«ضربوا»، فإنه لا يقتضي سكون الفعل أيضًا، بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الألف مفتوحًا ويضم قبل الواو كما مثلنا وأما نحو: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى﴾[3]، ونحو: ﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾[4]، فالأصل اشتريوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن ودعووا بواوين أولاهما مضمومة قبل «الضمير»، الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ومعنى «دعوا هنالك ثبورًا»، قالوا: يا ثبوراه، أي: يا هلاكاه.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).
(٢) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).
(٣) سورة البقرة، الآية (١٦).
(٤) سورة الفرقان، الآية (١٣).

س ١٠٠ ـ ما المواضع التي تلزم البناء على السكون أو نائبه؟

ج ـ ما لزم البناء على السكون أو نائبه نوع واحد، وهو فعل الأمر وذلك لأنه يبني على ما يجزم به مضارعه، فيبني على السكون في نحو: «اضربْ»، وعلى حذف النون في نحو: «اضربَا»، و«اضربُوا»، و«اضربي»، وعلى حذف حرف العلة في نحو: «اغزُ»، و«اخشَ»، و«ارمِ».

ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا﴾(١)، إن «قولاً»، مبني على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهو قول مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقولاً على «اذهبا»، من قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾(٢)، وكل منهما فعل أمر وفاعل وهما مبنيان على حذف النون و«له» جار ومجرور متعلق بقولاً «وسمى ابن مالك هذه اللام لام التبليغ»، ومثله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(٣)، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾(٤)، ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله﴾(٥)، و(قولاً) مفعول مطلق و«لينا»، صفة له؟ أي: قولاً متلطفًا فيه ولا تغلظا عليه، والقول اللين قد جاء مفسرًا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾(٦).

س ١٠١ ـ ما مواضع البناء على الفتح؟

ج ـ **وهو سبعة:** الماضي المجرد: كضربَ وضربَك وضربا والمضارع الذي باشرته نون التوكيد نحو: «لينبذنَّ»، و«ليسجننَّ وليكونا»، بخلاف نحو:

(١) سورة طه، الآية (٤٤).
(٢) سورة طه، الآية (٤٣).
(٣) سورة الإسراء، الآية (٥٣).
(٤) سورة النور، الآية (٣٠).
(٥) سورة المائدة، الآية (١١٧).
(٦) سورة النازعات، الآيتان (١٨، ١٩).

«لتبلونَّ»، «ولا يصدنَّك»، وما ركب من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام نحو: «أحد عشر»، ونحو: هو يأتينا صباح مساء، وبعض القوم يسقط بين بين ونحو: هو جاري بيت بيت أي: ملاصقًا ونحو: «بعلبك»، في لغية والزمن المبهم المضاف لجملة وإعرابه من كرجوح قبل الفعل المبني نحو: (على حين عاتبت المشيب على الصبا) (حين يستصبين كل حليم) وراجح قبل غيره نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]، وعلى حين التواصل غير داني والمبهم المضاف لمبني نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[2]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[3]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[4]، ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[5]، ويجوز إعرابه.

المبني على الفتح

س ١٠٢ ـ ما حكم الماضي المجرد من حيث البناء أو عدمه؟ مع التمثيل؟

ج ـ الماضي المجرد: حكمه البناء، وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو: «ضرب»، و«خرج»، و«استخرج»، و«ضربا»، و«ضربك»، و«ضربه»، وأما نحو «رمى»، و«عفا»، فأصله: رمى وعفو، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبت ألفين، فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة في الألف، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل: رميت، وعفوت.

س ١٠٣ ـ ما حكم المضارع الذي باشرته نون التوكيد؟ مع التمثيل؟

ج ـ المضارع الذي باشرته نون التوكيد حكمه البناء على الفتح كقوله تعالى: ﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[6]، واحترزت باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ

(١) سورة المائدة، الآية (١١٩).
(٢) سورة هود، الآية (٦٦).
(٣) سورة الجن، الآية (١١).
(٤) سورة الأنعام، الآية (٩٤).
(٥) سورة الذاريات، الآية (٢٣).
(٦) سورة الهمزة، الآية (٤).

في أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾[١]، فإن الفعل في ذلك معرب وإن أكد بالنون؛ لأنه قد فصل بينهما بالواو التي هي ضمير الفاعل، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ومقدرة في قوله تعالى: ﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾، إذ الأصل: لتسمعونن، فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

س ١٠٤ - ما حكم العدد المركب تركيبًا مزجيًا مع التمثيل؟

ج - ما ركب تركيب المزج من الأعداد حكمه البناء على الفتح وهو الأحد عشر والإحدى عشرة إلى التسعة عشر والتسع عشرة تقول: جاءني أحدَ عشرَ، ورأيت أحدَ عشرَ مررت بأحدَ عشرَ، ببناء الجزأين على الفتح، وكذلك القول في الباقي إلا «اثني عشرَ»، و«اثنتي عشرةَ»، فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى: بالألف رفعًا، وبالياء جرًا ونصبًا.

س ١٠٥ - ما حكم الظرف المركب تركيبًا مزجيًا؟ مع التمثيل؟

ج - ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية حكمه البناء على الفتح، ما ركب من ظروف الزمان قولك: فلان يأتينا صباحَ مساءَ، والأصل صباحًا ومساءً أي: في كل صباح ومساء، فحذف العاطف، وركب الظرفان قصدًا للتخفيف تركيب: خمسةَ عشرةَ، قال الشاعر:

ومن لا يصرفَ الواشينَ عنهُ صباحَ مساءَ يبغوه خبالاَ

ولو أضفت فقلت: «صباحَ مساءٍ»، لجاز أي: صباحًا ذا مساء فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان، ونظيره في الإضافة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾[٢]، فأضيف الضحى إلى

(١) سورة آل عمران، الآية (١٨٦). (٢) سورة النازعات، الآية (٤٦).

ضمير العـشية، وقيل: الأصل أو ضحى يومها، ثم حـذف المضاف، ولا حاجة إلى هذا وتقول: «فلان يأتينا يومَ يومَ»، أي يومًا يومًا أي كل يوم.

قال الشاعر:

آتِ الرِّزْقُ يومَ يومَ، فأجمِلْ طلبًا، وابغِ للقيامةِ زادا

ومثال مـا ركب من ظروف المكان قولك: «سُهِّلَتِ الهـمزةُ بينَ بينَ» وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحـذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطفة وركب الظرفان.

قال الشاعر:

نحمي حقيقتَنَا وبعضُ القومِ يسقطُ بينَ بينَا

والأصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الإضافـة وركب الاسمان تركيب (خمسـةَ عشرَ)، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفًـا واحدًا في موضع نصب على الحال.

س ١٠٦ _ *ما إعراب قول الشاعر؟*

ومن لا يصرفِ الواشينَ عنهُ صباحَ مساءَ يبغُوه خَبَالاَ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ **من:** اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

لا: نافية.

يصرف: فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

الواشين: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

عنه: عن: حرف جر والهاء ضمير متصل، عنه: متعلق بيصرف.

صباح مساء: ظرف زمان مركب مبني على فتح الجزأين في محل نصب وهو متعلق بيصرف وهو الأفضل.

يبغوه: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، الواو: فاعل والهاء مفعول به أول.

خبالاً: مفعول به ثان.

وجملة «من لا يصرف»: اسمية: استئنافية لا محل لها «لا يصرف.. يبغوه»، فعليتان في محل رفع خبر المبتدأ ويجوز أن تكون جملة فعل الشرط الخبر، أو جملة جواب الشرط الخبر والأفضل الأول.

- موطن الشاهد: «صباح مساء».

- وجه الاستشهاد: ركب الظرفان: «صباح مساء»، تركيب مزج، فأشبها في ذلك «أحد عشر»، وأخواته، ولذلك بناهما على فتح الجزأين لأنهما صارا بمنزلة كلمة واحدة.

س ١٠٧ - *إعرب قول الشاعر:*

آتِ الرزقُ يومَ يومَ فأجْمِلْ طلبًا وابغِ للقيامةِ زادًا

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - آت: خبر مقدم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل.

الرزق: مبتدأ مؤخر مرفوع.

يوم يوم: ظرف زمان مبني على فتح الجزأين في محل نصب متعلق بـ آت.

اجمل: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله: أنت.

طلبًا: مفعول به منصوب لـ «أجمل».

وابغ: الواو عاطفة، ابغ: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل: أنت.

للقيامة: متعلق بـ «ابغ»، أو بمحذوف حال من قوله: «زادًا»، الآتي، لأنه تقدم عليه وفي الأصل: هو صفة له.

زادًا: مفعول به منصوب لـ «ابغ».

وجملة آت الرزق: اسمية استئنافية لا محل لها. «أجمل طلبًا»، فعلية استئنافية لا محل لها. «ابغ للقيامة زادًا»، فعلية معطوفة على جملة لا محل لها.

- موطن الشاهد: يوم يوم.

- وجه الاستشهاد: ركب الظرفان معًا، فصارًا كأنهما بمنزلة الاسم الواحد وضمنا معنى حرف العطف، فكأنه قال: يومٌ ويومٌ وبناهما على فتح الجزأين، ولو لم يركبهما معًا لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

س١٠٨ - *ما إعراب قول الشاعر:*

نحمي حقيقتَنا وبعضُ ... القوم يسقُطُ بَيْنَ بينَا

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - نحمي: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن.

حقيقتنا: مفعول به، ونا: مضاف إليه.

وبعض: مبتدأ مرفوع وهو مضاف.

القوم: مضاف إليه.

يسقط: فعل مضارع مرفوع والفاعل هو.

بين بين: ظرف مكان مبني على فتح الجزأين في محل نصب، متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في يسقط.

والتقدير: وبعض القوم يسقط متوسط، أي وسط المعركة.

وجملة نحمي حقيقتنا: فعلية استئنافية لا محل لها.

بعض القوم يسقط: اسمية في محل نصب على الحال.

يسقط: جملة فعلية، في محل رفع خبر المبتدأ «بعض».

- موطن الشاهد: بين بينا.

- وجه الاستشهاد: مجيء الظرفين مركبين معًا، فهما بمثابة الاسم الواحد ولذا بناهما على الفتح، لأنه أراد بهما معًا الظرفية ولولا ذلك لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

قال صاحب المفصل: «والذي يفصل بين الضربين، أن ما تضمن ثانيه معنى حرف، بني شطريه، لوجود علة البناء فيهما وما خلا من التضمن أعرب».

والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الإضافة وركب الأسمان تركيب خمسة عشر وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفًا واحدًا في موضع نصب على الحال إذ المراد وبعض القوم يسقط وسطًا والحقيقة ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة يقال: رجل حامي الحقيقة، أي: أنه شهم لا يضام.

س١٠٩ - *ما حكم الحال المركبة تركيبًا مزجيًا؟ مع التمثيل؟*

ج - ما ركب تركيب خمسةَ عشرَ من الأحوال حكمه البناء على الفتح يقولون: فلان جاري بيتَ بيتَ وأصله: بيتًا لبيت، أي ملاصقًا فحذف الجار وهو اللام، وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله: «جاري»، من معنى الفعل، فإنه في معنى مجاوري، وجوزوا أن يكون الجار المقدر «إلى»، وأن لا يقدر جار أصلاً، بل فاء العطف، وقالت العرب أيضًا: «تساقطوا أخول أخول»، أي: متفرقين، وهو بالخاء المعجمة، قال الشاعر[1] يصف ثورًا يطعن الكلاب بقرنه:

يُسَاقِطُ عنه رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا ... سِقَاطَ شَرَارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

---

(١) هو ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي، شاعر خبيث اللسان كثير الشر عرف في الجاهلية وأدرك الإسلام، مات في سجن عثمان سنة ٣٠هـ.

وفي الحديث «**كان يتخولنا بالموعظة**»، أي يتعهـدنا بها شيئًـا فشيئًا مـخافة السآمة علينا.

قال أبو علي: «هو من قولهم: تساقطوا أخول أخول، أي شيئًا بعد شيء»، وكان الأصمعي يرويه «يتخوننا»، بالنون ويقول: معناه يتعهدنا.

س ١١٠ ـ *ما إعراب قول الشاعر:*

يســاقطُ عنه رَوْقُــهُ ضــارياتِهــا ... سِقَــاطَ شَــرَارِ القَـيْنِ أَخْـوَلَ أخْـوَلا

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ يساقط: فعل مضارع مرفوع.

عنه: متعلق بالفعل يساقط.

روقه: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه.

ضارياتها: مفعول به للفـعل يساقط وعلامة نصبه الكسـرة لأنه جمع مؤنث سالم و«ها»، مضاف إليه.

سقاط: مفعول مطلق وهو مضاف.

شرار: مضاف إليه، وهو مضاف.

القين: مضاف إليه.

أخول أخولا: حال مركب مبني على فتح الجزأين في محل نصب والألف للإطلاق.

وجملة (يساقط عنه) فعلية ابتدائية لا محل لها.

ـ موطن الشاهد: «أخول أخولا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أخول أخولا»، مركبين مـعًا، لما أريد بهما معنى الحال، وصـار بحكم الكلمـة الواحدة وبنيـا على فتح الجـزأين ومعنـى «أخول أخول»، أي متفرقين.

س ١١١ - ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أنشدته في النوع الذي قبله فإنك زعمت ثَمَّ أن «بين بين» فيه حال؟

ج - قال ابن هشام: معنى قولي هناك إنه متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال، لا أنه نفسه حال، بخلاف هذا النوع، فإن المركب نفسه حال، لأنه ليس بظرف بخلاف «بين بين» فإنه ظرف.

وإذا أخرجت شيئًا من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالة تعينت الإضافة وامتنع التركيب، تقول هذه همزة بين بين، مخفوض الأول غير منون، والثاني منونًا ومثله فلان يأتينا كل صباحِ مساءٍ، قال الفرزدق:

ولولا يومُ يومِ ما أردْنَا   جزاءَكَ والقروضُ لها جزاءُ

فإني قلت وما ركب من الظروف والأحوال فعلم أن البناء المذكور مفيد بوجود الظرفية والحالية وأنها متى فقدت وجب الرجوع إلى الإعراب وإنما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك في الظروف أكثر وقوعًا فكان أولى بالتقديم.

س ١١٢ - ما إعراب قول الشاعر:

ولولا يومُ يومِ ما أردْنَا   جزاءَكَ والقروضُ لها جزاءُ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - **لولا:** حرف امتناع لوجود.

يوم: مبتدأ مرفوع وهو مضاف.

يوم: مضاف إليه، وخبر يوم محذوف وجوبًا.

ما: نافية.

جزاءك: مفعول به منصوب، والكاف في محل جر بالإضافة.

والقروض: الواو حالية، والقروض: مبتدأ أول مرفوع.

لها: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

جزاء: مبتدأ ثان مرفوع مؤخر.

وجملة «لولا يوم يوم ما أردنا»: اسمية ابتدائية لا محل لها.

«ما أردنا»: فعلية جواب شرط غير جازم لا محل لها.

القروض لها جزاء: اسمية في محل نصب على الحال.

لها جزاء: في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

- موطن الشاهد: يوم يوم.

- وجه الاستشهاد: مجيء يوم الأول مرفوعًا بالابتـداء وأضافه إلى يوم الثاني لأنه لم يرد بهمـا الظرفية، والعرب لا تجـعل شيئًا من هذه الأسـماء بمنزلة اسم واحد إلا في «الحال أو الظرف»، وهذا رأي سيبويه وينسبه إلى الخيل.

س/ ١١٣ - ما حكم الزمن المبهم المضاف لجملة؟ مع التمثيل؟

ج - الزمن المبهم المضاف لجملة حكمه البناء على الفتح جوازًا وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بـعينه وذلك نحو الحين والوقت والسـاعة والزمان، فـهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافتـه إلى الجملة ويجوز فيه الإعراب والبناء على الفـتح ثم تارة يكون البناء أرجح مـن الإعراب وتارة العكـس فالأول: إذا كـان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني كقول النابغة:

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا وقُلْتُ ألمَّا اصْحُ والشَّيْبُ وازعُ

يروى «على حينٍ» بالخفض على الإعـراب و«على حينَ»، بالفتح على البناء وهو الأرجح، لكونه مضافًا إلى مبني وهو عاتبت.

والثاني - إذا كان المضاف إليه جـملة فعلية فعلها معرب، أو جـملة اسمية، فالأول كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1].

(١) سورة المائدة، الآية (١١٩).

فيوم: مضاف إلى ينفع وهو فعل مضارع، والفعل المضارع معرب كما تقدم فكان الأرجح في المضاف الإعراب، فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعًا برفع اليوم على الإعراب لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء.

س ١١٤ - ما إعراب قول الشاعر:

على حِينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا ... وقُلْتُ: ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - **على حين:** متعلق بفعل «كفكفت»، في بيت سابق وحين وردت مكسورة على أنها معربة، ووردت بالفتح على أنها مبنية ورواية المتن بالفتح: وعلى كل مبني في محل جر بـ على إذا كانت مبنية كما أسلفنا.

عاتبت: فعل ماض والتاء فاعل.

المشيب: مفعول به.

على الصبا: جار ومجرور متعلق بـ عاتبت.

فقلت: الفاء عاطفة، قلت: فعل ماض، والتاء: فاعل.

ألما: الهمزة للاستفهام الإنكاري. لما: حرف جزم ونفي يدل على توقع مدلوله أي انتظار وقوعه وحصوله.

تصح: فعل مضارع مجزوم بـ «لما» وعلامة جزمه حذف الواو، والفاعل: أنت على رواية «تصح»، و«أنا»، على رواية «أصح».

والشيب: الواو حالية، الشيب: مبتدأ مرفوع.

وازع: خبر مرفوع.

وجملة «عاتبت المشيب»: فعلية: في محل جر بالإضافة.

قلت: «فعلية»، معطوفة على الجملة السابقة.

ألما أصح: فعلية مقولة القول في محل نصب مفعولاً به.

الشيب وازع: اسمية في محل نصب على الحال.

ـ موطن الشاهد: «على حينَ عاتبت».

ـ وجه الاستشهاد: روى البيت بجر «حينِ»، على أنه معرب مجرور تأثر بالعامل الذي هو حرف الجر، وروى بالفتح على أنه مبني في محل جر، على أن «الفتح»، في البيت أرجح لأن الظرف المبهم «حين» أضيف إلى جملة مصدَّرة بفعل مبني ومعلوم أن كلمة «حين»، ونحوها إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها الوجهان غير أن البناء أرجح لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث.

س١١٥ ـ ما إعراب قول الشاعر؟

تذكَّر من سُلَيْمَى … على حينِ التواصل غيرُ دانِ

وما وجه الاستشهاد؟

ج ـ تذكر: فعل ماض والفاعل: هو، ما: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعولاً به.

تذكر: فعل ماض: والفاعل هو العائد إلى الاسم الموصول محذوف والتقدير: تذكر ما تذكره من سليمي.

من سليمي: جار ومجرور متعلق بتذكر.

على: حرف جر.

حين: يروى بالجر على أنه معرب وهو الأرجح ويروى بالفتح، على أنه مبني وهو في محل جر على مذهب الكوفيين.

وعلى حين: جار ومجرور متعلق بـ «تذكر»: الأول: التواصل: مبتدأ مرفوع، غير: خبر مرفوع وهو مضاف.

دان: مضاف إليه.

وجملة «تذكر ما تذكر»: فعلية ابتدائية لا محل لها.

«تذكر من سليمي»: جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها.

التواصل غير دان: «اسمية»، في محل جر بالإضافة.

ـ موطن الشاهد: «على حين التواصل غير دان».

ـ وجه الاستشهاد: روى «حين» على وجهين:

الأول ـ الجر بمن على أنه معرب.

والثاني ـ البناء على الفتح في محل جر، والجملة الاسمية بعده في محل جر بإضافة «حين»، إليها، فدل ذلك، على أن لفظ «حين»، وشبهه إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء والإعراب والبناء في هذه الحالة أرجح وعلماء الكوفة يجيزون الوجهين، وأما البصريون فلا يجوزون في هذه الحال إلا الجر لفظًا على الإعراب ويعللون: إنما بني في الشاهد السابق لأنه اكتسب من المضاف إليه البناء، فإذا كان المضاف إليه معربًا ـ كما هنا ـ فلمَ يبني.

والبصريون يمنعون في ذلك البناء ويقدرون الفتحة إعرابًا مثلها في «صمتُ يومَ الخميس»، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم والإلزام كون الشيء ظرفًا لنفسه والثاني كقول الشاعر:

تذكَّرَ ما تذكَّرَ من سُلَيْمَى ... على حينَ التواصلُ غيرُ دانِ

روى بفتح الحين على البناء والكسر أرجح على الإعراب ولا يجيز البصريون غيره.

س١١٦ ـ *ما حكم المبهم المضاف لمبنى مع التمثيل؟*

ج ـ المبهم المضاف لمبني حكمه البناء على الفتح سواء كان زمانًا أو غيره ومرادي بالمبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ «مثل»، و«دون»،

و«بين»، ونحوهن مما هو شديد الإبهام فهذا النوع إذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1]، يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء، لكونه مبهمًا مضافًا إلى مبني وهو إذْ، وبجره على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[2].

«منا» جارٌ ومجرور خبر مقدم، ودون: مبتدأ مؤخر مبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني، وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «دون»، لكان ذلك جائزًا كما قال الشاعر:

ألم تريَا أنّي حمَيْتُ حَقِيقَتي ... وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموْتُ دُونُها

الرواية «دونُها»، بالرفع.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[3]، يقرأ على وجهين: برفع بين على الإعراب، لأنه فاعل، وبفتحه على البناء وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4]، يقرأ على وجهين: برفع مثل على الإعراب، لأنه صفة لحق وهو مرفوع وبالفتح على البناء.

س ١١٧ - *ما إعراب قول الشاعر؟*

ألم تَرَيَا أَنّي حمَيْتُ حَقِيقَتِي ... وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموْتُ دونُها

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - ألم: الهمزة: حرف استفهام يفيد التقرير لا محل له من الإعراب.

---

(١) سورة هود، الآية (٦٦).
(٢) سورة الجن، الآية (١١)
(٣) سورة الأنعام، الآية (٩٤).
(٤) سورة الذاريات، الآية (٢٣).

لم: حرف نفي وجزم وقلب.

تريا: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون والألف: فاعل.

اني: حرف مشبه بالفعل والياء: اسمه.

حميت: فعل ماض وفاعل، حقيقتي: مفعول به منصوب وهو مضاف والياء مضاف إليه، و«أن وما بعدها»، في تأويل مصدر مفعولاً به لـ «ترى».

باشرت: فعل وفاعل.

حد: مفعول به وهو مضاف.

الموت: مضاف إليه، والموت: الواو حالية، الموت: مبتدأ مرفوع.

دونها: خبر مرفوع، وهو مضاف، وهاء: مضاف إليه وجملة (ألم تريا) فعلية استئنافية لا محل لها.

«حميت حقيقتي»: فعلية في محل رفع خبر «أني».

«باشرت»: فعلية معطوفة على جملة لها محل من الإعراب.

«الموت دونها»: اسمية في محل نصب على الحال.

- موطن الشاهد: «دونها».

- وجه الاستشهاد: وردت لفظه «دون»، بالرفع على أنها معربة لأنها خبر المبتدأ وتأثر الخبر بعامل الابتداء.

المبني على الفتح أو نائبه

س ١١٨ - ما حكم اسم لا النافية للجنس؟

ج - حكم اسم لا النافية للجنس البناء على الفتح أو نائبه، وخلاصة القول في ذلك أن «لا»، إذا كانت للنفي، وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأسره، بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده، وكان الاسم مفردًا ونعني بالمفرد

هنا وفي باب النداء: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ولو كان مثنى أو مجموعًا؛ فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الياء في مسألتين والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة.

س ١١٩ ـ متى يستحق اسم لا النافية للجنس البناء على الفتح؟

ج ـ وأما ما يستحق فيه اسم لا النافية للجنس البناء على الفتح فضابطه: أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع، نحو: رجل وفرس، أو مجموعًا جمع تكسير، نحو: رجال وأفراس، تقول: «لا رجلَ في الدار»، و«لا فرسَ عندنا»، و«لا رجالَ في الدار»، و«لا أفراسَ عندنا».

س ١٢٠ ـ متى يستحق اسم لا النافية للجنس البناء على الياء؟

ج ـ وأما ما يستحق فيه اسم لا النافية للجنس البناء على الياء فضابطه: أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالمًا: نحو: «لا رجلين»، و«لا قائمين»، قال الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ إلفَيْنِ بالعيشِ مُتِّعَا ... ولكِنْ لِوُرَّادِ المنونِ تَتَابُعُ

وقال الآخر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بنينَ ولا آباءَ ... إلاَّ وَقَدْ عنَتْهُمْ شؤونَ

س ١٢١ ـ ما إعراب قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا إلفينِ بالعيشِ مُتِّعَا ... ولكِنْ لِوُرَّادِ المنونِ تَتَابُعُ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ تعز: فعل أمر مبني على حذف الألف والفاعل: أنت.

فلا: الفاء تعليلية أو تفريعية، لا: نافية للجنس.

إلفين: اسم لا مبني على الياء في محل نصب.

بالعيش: متعلق بـ «متعًا»، الآتي.

متعًا: فعل ماض مبني للمجهول، والألف نائب فاعل.

ولكن: الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك.

لوراد: متعلق بمحذوف خبر مقدم وهو مضاف.

المنون: مضاف إليه.

تتابع: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة تعز فلا: فعلية ابتدائية لا محل لها.

لا إلفين: اسمية استئنافية لا محل لها.

متعًا: في محل رفع خبر لا «لوراد.. تتابع»، اسمية معطوفة على جملة «لا إلفين..»، لا محل لها.

- **موطن الشاهد**: إلفين.

- **وجه الاستشهاد**: جاء إلفين اسما لـ «لا»، النافية لـلجنس وبني على الياء لأنه مثنى، والمثنى هنا يبني على ما ينصب به لو كان معربًا.

س ١٢٢ - ***متى يستحق اسم لا النافية للجنس البناء على الكسر؟***

ج - وأما ما يستحق فيه اسم لا النافية للجنس البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعًا بالألف والتاء المزيدتين نحو: «مسلمات»، تقول: «لا مسلمات في الدار»، وقال الشاعر:

إنَّ الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ ... فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتَ للشَّيبِ

يروى بكسر «لذات»، وفتحه.

س ١٢٣ ـ ما إعراب قول الشاعر:

إنَّ الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ فيهِ نَلَذُّ ولا لذاتِ للشَّيبِ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ إن: حرف مشبه بالفعل.

الشباب: اسم إن منصوب.

الذي: اسم موصول في محل نصب صفة للشباب.

مجد: خبر مقدم.

عواقبه: مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

فيه: متعلق بـ «نلذ».

نلذ: فعل مضارع والفعل نحن.

ولا: الواو عاطفة، لا: نافية للجنس.

لذات: اسم لا ويروى بالفتح على أنه مبني على الفتح في محل نصب ويروي بالكسر على أنه مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب.

للشيب: متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة لـ «لذات»، ويكون خبر لا محذوفًا على لغة طيئ التي لا يذكر فيها خبر لا.

وجملة **(إن الشباب)**: اسمية ابتدائية لا محل لها.

مجد عواقبه: اسمية صلة للموصول الإسمي لا محل لها (نلذ فيه)، فعلية في محل رفع خبر (إن) (لا لذات للشيب) اسمية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

ـ موطن الشاهد: لا لذات.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «لذات»، اسمًا لـ «لا» النافية للجنس وهو جمع مؤنث سالم وقد رويت (لذات) بفتح التاء وبكسرها ويفهم من مجموع الروايتين

على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا لـ «لا» جاز فيه أمران: البناء على الفتح والبناء على الكسر نيابة عن الفتح، كما هو الحال حتى يكون معربًا منصوبًا، واختار ابن مالك في التسهيل نحو: «ولا لذات»، للفتح أولى من الكسر، يعني أن الجمع بألف وتاء لا يتعين بناؤه على ما ينصب به بل يجوز أن يبني على الفتح وهو أولى من الكسر وأشهر. (شرح شذور الذهب ـ تحق الدقر ـ:١١١، حا:١)

س١٢٤ ـ ما حكم نعت اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردًا؟

ج ـ إذا كان اسم لا النافية للجنس مفردًا ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متصلين، نحو: «لا رجل ظريفًا في الدار»، جاز في النعت ثلاثة أوجه:

أحدها ـ النصب على محل اسم «لا»، فإنه في موضع نصب بلا، ولكنه بني فلم يظهر فيه إعراب فتقول: «لا رَجُلَ ظريفًا في الدار».

الثاني ـ الرفع على مراعاة محل «لا» مع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء فتقول: «لا رجُلَ ظريفٌ في الدار»، برفع ظريفٌ وإنما كانت «لا»، مع (رجل) في موضع رفع بالابتداء لأن «لا»، قد صارت بالتركيب مع «رجل»، كالشيء الواحد، وقد علمت أن الاسم المُصدَّر به المخبر عنه حقه أن يرتفع بالابتداء.

الثالث ـ الفتح، فتقول: «لا رجلَ ظريفَ في الدار»، وهو أبعدها عن القياس ووجه بُعْدُهُ هو أن فتحه على التركيب، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئًا واحدًا، ووجه جوازه أنهم قدروا تركيب الموصوف وصفته أولاً ثم أدخلوا عليهما «لا»، بعد أن صار كالاسم الواحد ونظيره قولك: «لا خمسةَ عشرَ عندنا».

س ١٢٥ ـ ما حكم جملة التركيب الواردة بعد اسم لا النافية للجنس في حالة تكرار لا؟

ج ـ إذا تكررت «لا»، واسمها نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، جاز في جملة التركيب خمسة أوجه، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتح والرفع، فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب مثال الفتح قوله تعالى: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[1]، ومثال الرفع قول الشاعر:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بعينِهِ ... لا أُمَّ لي ـ إن كانَ ذاكَ ـ ولا أبُ

ومثال النصب قول الشاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وإن رفعت الاسم الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان: الفتح والرفع فالأول كقوله:

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا به أبداً مُقِيمُ

والثاني ـ كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[2]، في قراءة من رفعها ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

س ١٢٦ ـ ما إعراب قول الشاعر:

هذا لعمركُم الصَّغَارُ بعينهِ ... لا أُمَّ ـ إن كانَ ذاكَ ـ ولا أبُ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ **هذا**: ها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ.

لعمركم: اللام حرف ابتداء، عمر: مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا والتقدير لعمركم قسمي، وكم: في محل جر بالإضافة.

---

(١) سورة الطور، الآية (٢٣). (٢) سورة البقرة، الآية (٢٥٤).

الصغار: خبر المبتدأ «ذا»، بعينه: متـعلق بمحذوف حال وقيل الباء حرف جر زائد، وعينه: تأكيد للصغار، والهاء: مضاف إليه.

لا: نافية للجنس.

ام: اسمها.

لي: متعلق بمحذوف خبر لا.

إن: شرطية.

كان: فعل ماض تام.

ذاك: اسم إشارة فـاعل كان والكاف: حرف خطاب وإعـراب كان على هذا الوجه أفضل من عدها ناقصة.

ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي.

اب: معطوف على محل لا مع اسمها.

وجملة «هذا لعمركم..»: اسمية ابتدائية لا محل لها.

«لعمركم قسمي..»: جملة اسمية معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها.

لا أم لي: اسمية استئنافية لا محل لها.

«إن كان ذاك مع جواب الشرط المحذوف»: فعلية اعتراضية لا محل لها.

- موطن الشاهد: «لا أم لي ولا أب».

- وجـه الاسـتـشـهـاد: عطف قوله: «أب»، على مـا قبله بالواو مع تكرار لا، وجاء الاسم الأول مبنيا على الفتح، على أن «لا»، التي دخلت عليه عاملة عمل «إن»، وجاء الثاني مرفوعًا وهذا المرفـوع إما أن يُجْعَل معطوفًا بالواو على محل «لا»، مع اسـمهـا عطف مفـرد على مفـرد لأن محل «لا»، مع اسـمهـا الرفع بالابتداء، وإما أن يجعل اسمًا لـ «لا»، الثـانية على أنها عاملة عمل ليس، وإما أن يجعـل مبتـدأ و«لا»، التي قبلـه مهملة غـير عـاملة أصلاً. وعلى الـوجهين

الأخيرين، تكـون الواو قد عطفت جملة على جملة، وهذه الأوجـه الثلاثة التي يُخرَّج عليهـا رفع الاسم الواقع بعـد لا الثـانية إذا كـان الاسم الواقع بعـد لا الأولى مفتوحًا.

وفي الشاهد الذي أعربناه جاءت «لا»، الأولى عـاملة عمل: «إن»، والثانية معطوفة على محل «لا»، الأولى مع اسمها كما هو واضح.

س/ ١٢٧ ـ *ما إعراب قول الشاعر*[1]:

لا نَسَبَ اليَومَ ولا خُلَّةَ اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ لا: نافية للجنس.

نسب: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب.

اليوم: متعلق بمحذوف خبر لا.

ولا: الواو عاطفة، «لا»: زائدة لتأكيد النفي.

خلة: بالنصب معطوف على محل اسم لا الأولى.

اتسع: فعل ماض.

الخرق: فاعل مرفوع.

على الراقع: متعلق بـ اتسع.

وجملة «لا نسب اليوم»: اسمية ابتدائية لا محل لها.

«اتسع الخرق»: فعلية استئنافية لا محل لها.

ـ موطن الشاهد: ولا خلة.

---

(١) البيت لأنس بن العباس بن مرداس.

- **وجه الاستشهاد:** عطف خلة على اسم «لا»، الأولى المبني على الفتح في محل نصب، وذلك على تقدير «لا»، الثانية زائدة لتأكيد النفي ويرى يونس بن حبيب شيخ سيبويه أن قوله: «خلة»، اسم «لا»، الثانية وهي عاملة عمل إن وهذا الاسم مبني على الفتح في محل نصب، وهذا التنوين ليس بتنوين التمكين وإنما هو تنوين الضرورة وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفًا يدل عليه خبر «لا» الأولى والتقدير: (لا نسب اليوم ولا خلة اليوم) وتكون الواو قد عطفت جملة بخلافها على التقدير الأول، فإنها - عليه - قد عطفت مفردًا هو ما بعد «لا»، الثانية على مفرد هو اسم لا الأولى والتقديران جائزان.

س ١٢٨ - *ما إعراب قول أمية بن أبي الصلت:*

فَلاَ لَغْوَ ولا تَأثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوابه ابداً مقيمُ

ج - لا: نافية مهملة لا عمل لها، وقيل لا عاملة عمل ليس.

لغو: اسم لا.

فيها: خبر لا.

لغو: مبتدأ مرفوع.

ولا: الواو عاطفة، لا: نافية للجنس.

تأثيم: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب.

فيها: متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وخبر لا محذوف يدل عليه خبر المبتدأ والتقدير: فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها.

وما: الواو عاطفة، ما: اسم موصول - مبتدأ.

فاهوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو والواو: فاعل والألف للتفريق.

أبدًا: ظرف زمان متعلق بمقيم الآتي. مقيم: خبر للمبتدأ.

وجملة «لا لغو..»: جملة اسمية استئنافية لا محل لها.

«لا تأثيم..»: اسمية معطوفة على جملة لا محل لها.

«ما فاهوا..»: اسمية معطوفة على جملة لا محل لها.

«فاهوا به..»: فعلية صلة للموصول الاسمي لا محل لها.

- موطن الشاهد: «لا لغو ولا تأثيم فيها».

- وجه الاستشهاد: أهمل الشاعر «لا»، الأولى ورفع الاسم بعدها على أنه مبتدأ، أو أعمل «لا»، الثانية عمل «إن»، وتأثيم اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وهذا أحد وجهي الرفع في اسم لا الأولى.

المبني على الكسر

س ١٢٩ - ما أنواع المبني على الكسر؟

ج - المبني على الكسر خمسة: العلم المختوم بويه كسيبويه، والجرمي يجيز منع صرفه وفعال للأمر كنزالِ ودراك وبنو أسد تفتحه وفعال سبًا للمؤنث كفساق وخباث ويختص هذا بالنداء، وينقاس هو ونحو نزال من كل فعل ثلاثي تام وفعال علمًا لمؤنث كخدام في لغة أهل الحجاز، وكذلك «أمس»، عندهم إذا أريد به معين وأكثر بني تميم يوافقهم في نحو سفار ووبار مطلقًا وفي أمس في الجر والنصب ويمنع الصرف في الباقي.

س ١٣٠ - ما حكم العلم المختوم بويه؟ مع التمثيل؟

ج - **النوع الأول** - العلم المختوم بويه حكمه البناء على الكسر كسيبويه وعمرويه ونفطويه وراهويه، ونحو ذلك فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز فيهن ذلكِ والإعراب إعراب ما لا ينصرف.

س ١٣١ - ما حكم اسم الفعل الذي ورد على وزن فعال؟

ج - النوع الثاني - ما كان اسمًا للفعل وهو على وزن فعَالِ حكمه البناء على الكسر، وذلك مثال نزالِ بمعنى انزلْ ودراكِ بمعنى أدركْ وتراكِ بمعنى اتركْ وحذارِ بمعنى احذرْ، قال أبو النجم العجلي:

حَذارِ من ارماحنا حَذارِ

وقال الآخر:

تراكها من إبلٍ تراكها

وما أحسن قول بعضهم:

هي الدُّنيا تقولُ بملءِ فِيهَا ... حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

فلا يَغْرُرْكُمُ مِنِّى ابتسامٌ ... فقولِي مضحِكٌ والفعلُ مُبْكِي

وبنو أسد يفتحون (فَعَالِ) في الأمر لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها.

س ١٣٢ - ما إعراب قول الشاعر:

حذارِ من أرماحنا حذارِ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج - حذار: اسم فعل أمر بمعنى احذر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله مستتر وجوبًا «أنت».

من ارماحنا: متعلق بحذار وهو مضاف «ونا» مضاف إليه.

حذار: اسم فعل أمر مبني على الكسر، وفاعله: أنت.

وجملة «حذار من ارماحنا»: فعلية ابتدائية لا محل لها.

حذار: فعلية مؤكدة للجملة الأولى أو استئنافية.

- موطن الشاهد: «حذار حذار».

ـ **وجه الاستشهاد**: مجيء (حذار) اسم فعل من مصدر الفعل الثلاثي التام «حذر يحذر»، على وزن (فعَالِ) واستعمله بمعنى فعل الأمر الواقع موقعه وكان حقه السكون لأن فعل الأمر ساكن، ولكنه حرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

س ١٣٣ ـ *ما إعراب قول الشاعر:*

تَرَاكَهَا من إبلٍ تَرَاكَهَا

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ تراكها: اسم فعل أمر مبني بمعنى اترك والفاعل أنت. وها: مفعول به.

من إبل: متعلق بمحذوف حال من المفعول به.

تراكها: مثل الأول.

وجملة: تراكها من إبل: فعلية ابتدائية لا محل لها.

تراكها: فعلية مؤكدة للجملة الأولى أو استئنافية.

ـ **موطن الشاهد**: تراكها ... تراكها.

ـ **وجه الاستشهاد**: مجيء «تراكها»، في الموضعين اسم فعل أمر مشتق من الفعل الثلاثي الذي هو «ترك يترك»، على وزن «فعَالِ» وبناءه على الكسر.

س ١٣٤ ـ *ما إعراب قول الشاعر*[1]:

هي الدُّنيا تَقُولُ بملْءِ فِيهَا ... حَذَارِ حَذَارِ من بطشي وفتكي

فَلا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابتسامٌ ... فَقَوْلِي مُضْحِكٌ والفِعْلُ مُبْكِي

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ هي: ضمير مبتدأ.

---

(١) الأبيات لأبي الفرج السَّاوي، أحد كُتَّاب الصاحب بن عباد.

الدنيا: مبتدأ ثان.

تقول: فعل مضارع، والفاعل: هي ويجوز أن تكون الدنيا خبر المبتدأ وجملة تقول في محل نصب على الحال.

بملء: متعلق بـ تقول.

فيها: في: مضاف إليه، وها: في محل جر مضاف إليه.

حذار: اسم فعل أمر بمعنى احذر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله: أنت.

حذار: مثل السابقة.

من بطشي: متعلق بحذار والياء في محل جر بالإضافة.

وفتكي: الواو عاطفة، فتكي: معطوف على بطشي والياء مضاف إليه.

فلا: الفاء تفريعية.

لا: ناهية جازمة.

يغرركم: يغرر: فعل مضارع مجزوم، والكاف: مفعول به. والميم للجمع.

مني: متعلق بـ «يغرر».

ابتسام: فاعل مرفوع.

فقولي: الفاء سببية أو تعليلية. قولي: مبتدأ وهو مضاف، والياء: مضاف إليه.

مضحك: خبر المبتدأ، والفعل: الواو عاطفة، الفعل: مبتدأ مرفوع.

مبكي: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل.

وجملة هي الدنيا تقول: اسمية ابتدائية لا محل لها.

الدنيا تقول: اسمية في محل رفع خبر المبتدأ، هي «تقول»: فعلية في محل رفع خبر المبتدأ الثاني أو في محل نصبوعلى الحال على الاعتبار الثاني.

حذار حذار: فعلية مقول القول في محل نصب مفعولاً به.

حذار: فعلية مؤكدة للجملة السابقة.

لا يغرركم مني: فعلية استئنافية لا محل لها.

قولي مضحك: اسمية استئنافية لا محل لها.

الفعل مبكي: اسمية معطوفة على جملة: لا محل لها.

- موطن الشاهد: حذار حذار.

- وجه الاستشهاد: مجيء كل من (حذار حذار) اسم فعل أمر بمعنى احذر وهو مأخوذ من مصدر فعل ثلاثي تام (حذر يحذر) وقد بناه على الكسر.

س ١٣٥ - ما حكم الاسم الذي على وزن (فَعَالِ) وهو سب للمؤنث؟

ج - النوع الثالث - ما كان على (فَعَالِ) وهو سب للمؤنث حكمه البناء على الكسر، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء تقول: «يا خَبَاثِ» بمعنى يا خبيثة و«يا دَفَارِ»، بالدال المهملة بمعنى يا منتنة، و«يا لَكَاعِ»، بمعنى يا لئيمة ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري: «أتتشبهين بالحرائر يا لكاع»، ولا يقال جاءتني لكاعِ، ولا رأيت لكاعِ، ولا مررت بلكاعِ، فأما قوله[1]:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إلى بيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فاستعملها في غير النداء فضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاع، فيكون جاريًا على القياس.

س ١٣٦ - ما إعراب قول الشاعر:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إلى بيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وما وجه الاستشهاد به؟

(١) البيت للحطيئة، جرول بن أوس شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجاءً عنيفًا، له ديوان مطبوع، مات سنة ٤٥هـ.

ج ـ **اطوف**: فعل مضارع والفاعل أنا.

ما: مصدرية ظرفية.

اطوف: فعل مضارع مرفوع والفاعل أنا والمصدر المؤول من «ما والفعل بعدها»، في محل نصب مفعولاً مطلقًا والتقدير: أطوف تطويفًا ثم.

ثم: حرف عطف.

آوى: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا.

إلى بيت: متعلق بـ «آوى».

قعيدته: مبتدأ مرفوع والهاء: مضاف إليه.

لكاع: خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع.

اطوف: فعلية صلة للموصول لا محل لها.

آوى: فعلية معطوفة على جملة أطوف الأولى.

قعيدته لكاع: اسمية في محل جر صفة لبيت.

ـ **موطن الشاهد**: لكاع.

ـ **وجه الاستشهاد**: مجيء «لكاع»، خبرًا، ومعلوم أن الاستعمال الشائع لسب الأنثى الذي على وزن «فـعَـال»، لا يكون إلا في النداء أي يـكون منادي وبين المؤلف أن قول الشاعر ضرورة شاذة أو أن تقدير الكلام: قعيدته يقال لها يا لكاع وهذا تكلف واستعماله خبرًا هو ما أراده الشاعر. ومعلوم أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره.

س١٣٧ ـ ما شروط صوغ فِعَال؟

ج ـ يجوز قياسًا مطردًا صوغ (فِعَال) هذا و(فـعَال) السابق وهو الدال على الأمر، من اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي أن يكـون فعلاً ثلاثيًا تامًا، فـيبني من

(نزل نزال) ومن (ذهب ذهاب) ومن (كتب كتاب) بمعنى انزل واذهب واكتب، ويقال من فسق وفجر وزنا وسرق يا فساق ويا فجار ويا زناء ويا سراق بمعنى يا فاسقة يا فاجرة يا زانية يا سارقة، ولا يجوز بناء شيء منها من نحو: اللصوصية، لأنها لا فعل لها ولا من نحو: دحرج واستخرج وانطلق لأنها زائدة على الثلاثة ولا من نحو: كان وظل وبات وصار، لأنها ناقصة لا تامة.

ولم يقع في التنزيل (فعَال) أمرًا إلا في قراءة الحسن: ﴿لا مِسَاسِ﴾[1]، بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول: «لا»، على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع - «لا لعا»، وفي معاني القرآن العظيم للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسِ، يذهب به إلى مذهب وراك ونزال، وفي كتاب (ليس) لابن خالويه[2]: لا مَساس، مثل: دَرَاكِ ونَزَالِ، وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشري والجوهري[3] على أنه من باب قَطَامِ وأنه معدول عن المصدر وهو المس.

س ١٣٨ - ما حكم ما كان على (فعَال) وهو علم على مؤنث؟

ج - النوع الرابع - ما كان على فعال وهو علم مؤنث حكمه البناء على الكسر: نحو: حَذَامِ وقَطَامِ ورَقَاشِ وسجاح - بالسين المهملة والجيم وآخرها

---

(١) سورة طه، الآية (٩٧).

(٢) ابن خالوية: هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، النحوي الهمداني، كان إمامًا في اللغة وله مؤلفات عديدة منها: «شرح المقصورة الدريدية» و«شرح ديوان أبي نوار» وغيرهما، مات سنة (٣٧٠هـ)، انظر «بغية الوعاة» (١/٥٢٩).

(٣) الجوهري: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب «الصحاح في اللغة» كان من أعاجيب الزمان فطنة وذكاء وعلمًا قرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، مات سنة (٣٩٨هـ). انظر «بغية الوعاة» (١/٤٤٦).

حاء مهملة ـ اسم للكذابة التي ادعت النبوة، وكَسَابِ: اسم لكلبة، وسكَابِ: اسم لفرس.

س ١٣٩ ـ ما اللغات التي وردت في الاسم الذي ورد على وزن (فَعَالِ) وهو علم على مؤنث؟

ج ـ هذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها ـ لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقًا، وعلى ذلك قول الشاعر[١]:

إذا قالتْ حَذَامِ فصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

والثانية ـ لبعض بني تميم وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا.

والثالثة ـ لجمهورهم وهي التفصيل بين أن يكون: مختومًا بالراء فيبني على الكسر، أو غيرمختوم بها فيمنع من الصرف، ومثال المختوم بالراء «سَفَارِ»، بالسين المهملة والفاء اسم لماء و«حَضَارِ»، بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب و«وبَارِ»، بالباء الموحدة اسم لقبيلة و«ظَفَارِ»، بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر[٢]: أنشده سيبويه:

مَتَى تَرِدَنْ يومًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا ... أُدَيْهِمَ يَرْمِي المسْتَجِيزَ المعَوَّرَا

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين:

أَلَمْ تَروا إرمًا وعادًا ... أَوْدَي بِهَا اللَّيْلُ والنَّهَارُ

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وبارُ

---

(١) هو الشاعر لجيم بن مصعب والد حنيفة وعجل وزوج حذام، ونسبه العدوي في حاشيته إلى سحيم بن مصعب زوج حذام، وحذام في البيت زوج الشاعر.

(٢) البيت للفرزدق.

وبار الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «هلكت»، وقال أولاً: «هلكت»، بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانيًا: «باروا»، بالتذكير على معنى الحي وعلى هذا القول فتكتب «وباروا»، بالواو والألف كما تكتب «ساروا».

س/ ١٤٠ ـ ما إعراب قول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ **إذا:** ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية.

قالت: فعل ماض والتاء للتأنيث.

حذام: فاعل مبني على الكسر في محل رفع.

فصدقوها: الفاء واقعة في جواب «إذا»، صدقوها: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة. والواو: فاعل. وها: مفعول به، فإن: الفاء تعليلية.

إن: حرف مشبه بالفعل.

القول: اسم منصوب.

ما: اسم موصول في محل رفع خبر «إن».

قالت: فعل ماض، والتاء للتأنيث.

حذام: فاعل مبني على الكسر في محل رفع.

إعراب الجمل: «قالت حذام»: فعلية في محل جر بالإضافة بعد إذا.

صدقوها: فعلية جواب شرط غير جازم لا محل لها.

«إن القول..»: اسمية استئنافية لا محل لها أو تعليلية.

قالت حذام: فعلية صلة للموصول، لا محل لها.

ـ موطن الشاهد: حذام . . . حذام.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء حذام في الموضعين فاعلاً مبنيًا على الكسر في محل رفع وفق رواية البيت، فدل ذلك على أنه مبني على الكسر إذ لو كان معربًا للزم أن يرتفع بالفاعلية ظاهرًا، فلما لم يظهر عليه الضم علم أنه مرفوع المحل، وهو مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز الذين يبنونه على الكسر مطلقًا.

س ١٤١ ـ ما إعراب قول الشاعر:

مَتَى تَرِدَنْ يومًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ متى: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية.

تردن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم لأنه فعل الشرط والفاعل: أنت.

يومًا: متعلق بـ «ترد».

سفار: مفعول به لـ «ترد»، مبني على الكسر في محل نصب.

تجد: فعل مضارع مجزوم، لأنه جواب الشرط.

لها: متعلق بـ «تجد».

أديهم: مفعول به لـ «تجد».

يرمي: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو المستجيز: مفعول به لـ «يرمي».

المعورا: صفة للمستجيز.

إعراب الجمل: تردن يومًا: فعلية في محل جر بالإضافة.

تجد بها: فعلية جواب شرط جازم لا محل لها.

يرمي المستجيز: فعلية في محل نصب صفة لـ «أديهم».

ـ موطن الشاهد: سفار.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «سَفَارِ»، على وزن «فَـعَالِ» وهو علم مؤنث وآخر حروفه راء مهملة وهو في البيت مروي بـكسر آخره مع أنه مفعول به منصوب، فدل ذلك، على أنه مبني على الكسر، وجمهور بني تميم، يبنون المختوم بالراء، على الكسر دائمًا.

س ١٤٢ ـ ما إعراب قول الشاعر:

أَلَـمْ تَـروا إرمًـا وعـادًا ... أَوْدَى بِهَـا اللَّيْلُ والنَّهَـارُ

وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَـلَـى وَبَـارِ ... فَـهَلَكَتْ جَـهْـرَة وبـارُ

وما وجه الاستشهاد به؟

ج ـ ألم: الهمزة حرف استفهام يفيد التقرير، لم: حرف نفي وجزم وقلب.

تروا: فعل مـضارع مـجزوم وعـلامة جـزمه حذف النون، والـواو: فاعل، والألف: للتفريق.

إرما: مفعول به أول منصوب لفعل «ترى».

وعاداً: الواو: عاطفة، عادًا: اسم معطوف على «إرما».

أودي: فعل ماض.

بها: متعلق بـ «أودي».

الليل: فاعل مرفوع.

والنهار: الواو عاطفة. النهار: اسم معطوف على الليل.

ومر: الواو عاطفة. مر: فعل ماض.

دهر: فاعل مرفوع.

على وبار: متعلق بـ «مر».

فهلكت: الفاء عاطفة، هلكت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث.

جهرة: حال منصوب أو مفعول مطلق لفعل محذوف أو منصوب على الظرفية، والأول: هو الصواب.

وبار: فاعل مرفوع.

إعراب الجمل: **ألم تروا:** فعلية ابتدائية لا محل لها.

أودي بها: فعلية استئنافية، لا محل لها.

مر دهر على وبار: فعلية معطوفة على جملة لا محل لها.

هلكت جهرة وبار: فعلية معطوفة على جملة لا محل لها.

ـ موطن الشاهد: وبار ... وبار.

ـ وجه الاستشهاد: جمع الشاعر بين لغتين، الأولى: بناء «وبَارِ»، على الكسر لما جاءت مجرورة بعلى، حيث ظهرت كسرتها، فلو أنه أعربها إعراب الاسم الذي لا ينصرف لفتح الراء أما اللغة الثانية، فقد جاء «وبَارُ»، في آخر البيت مرفوعة على أنها فاعل فدل أنه عامله معاملة الاسم الذي لا ينصرف.

وقد ذكر المؤلف تخريجًا للكلمة الثانية يخرجها عن الاستشهاد بها على هذه اللغة أما الكلمة الأولى فباقية عند الجميع على الدلالة لما سبقت شاهدًا له.

س ١٤٣ ـ ما اللغات التي وردت في «أمس»، إذا أردنا به معينًا؟

ج ـ **النوع الخامس ـ** «أمس»، إذا أردت به معينًا وهو اليوم الذي قبل يومك وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات:

إحداها ـ البناء على الكسر مطلقًا وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون «ذهب أمْسِ بما فيه»، و«اعتكفت أمْسِ»، و«عجبت من أمسِ»، بالكسر فيهن قال الشاعر[1]:

مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وطُلُوعُهَا مِن حَيْثُ لا تُمْسي

ثم قال:

اليومُ أعلمُ ما يجيءُ بهِ ومَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

الثانية ـ إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا وهي لغة بعض بني تميم وعليها قوله:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذ امْسَا عَجَائزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

وقد وهم الزجاجي فزعم أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح واستدل بهذا البيت.

الثالثة ـ إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حالة النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم يقولون: «ذهب أمسُ»، فيضمونه بغير تنوين و«اعتكفت أمسِ»، و«عجبت من أمسِ»، فيكسرونه فيهما وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة: «ويمنع الصرف في الباقي»، وقولي: «الباقي»، أردت به «أمس»، في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامِ وقَطَامِ.

وإذا أريد بأمس يومًا من الأيام الماضية أو كُسِّرَ أو دخلتهُ «أل»، أو أضيف أعرب بإجماع تقول: «فعلتُ ذلك أَمْسًا»، أي في يوم من ما من الأيام الماضية، قال الشاعر:

(١) البيت لتبع بن الاقرن.

مَـــــرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُـــــوَاسِ تَمِـيسُ فِـينَا مِـيسَـةَ العَـرُوسِ

وتقول: «ما كان أطيب أمسنا»، وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أن «أمس» يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب إذا كُسِّرَ ونص سيبويه على أنه لا يُصَغَّر وقوفًا منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس ويشهد لهم وقوع التكسير فإن التكسير والتصغير أخوان، قال الشاعر:

فَإِنِّي وَقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسَ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

روى هذا البيت بفتح «أمسَ»، على أنه ظرف معرب لدخول أل عليه ويروى أيضًا بالكسر وتوجيهه. إما على البناء وتقدير (أل) زائدة، أو على الإعراب على أنه قدر دخول (في) على اليوم ثم عطف عليه عطف التوهم.

س ١٤٤ ـ ما موطن الشاهد في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[1] وما موضع الإيجاز فيها؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿الْأَمْسِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿الْأَمْسِ﴾، في الآية الكريمة مجرورًا بـ «الباء» ومجيئه معربًا به لاقترانه بـ «أل» المعرفة و﴿بِالْأَمْسِ﴾: متعلق بـ «تغن».

يقول الشنواني: الإيجاز بحذف أربعة أمور: بحذف الزرع من قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾، وبحذف الزرع من قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾، فإن أصله: كأن لم يغن زرعها وبحذف الزرع الذي هو موصوف «حصيدًا» لأن المعنى: كالزرع المحصود وبحذف اسم «كأن» المخففة وهو ضمير الشأن. وأما المجاز ففي قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾، أي: جعلنا الأرض محصودة فإن إيقاع الحصيد على الأرض» مجاز وحقه أن يقع على الزرع الحال بالأرض، وفي إسناد «تغن» إلى الأرض مجاز أيضًا والحقيقة إسناده إلى الزرع.

---

(١) سورة يونس، الآية (٢٤).

المبني على الضم

س ١٤٥ ـ ما أنواع المبني على الضم؟ ثم فصل القول في النوع الأول منها؟

ج ـ **المبني على الضم أربعة أنواع هي:** ما قطع لفظًا لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة ؛كقبل وبعد، وأول، وأسماء الجهات، وألحق بها «عَلُ» المعرفة ولا تضاف و«غير» إذا حذف ما تضاف إليه، وذلك بعد ليس كـ «قبضتُ عشرة ليس غير» فيمن ضم ولم ينون و«أي» الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] وبعضهم يعربها مطلقًا.

أما ما قطع عن الإضافة لفظًا لا معنى من الظروف المبهمة: كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف وأخواتها كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[2]، انتهى وهذا المعنى حق إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر «من قبل الغلب، ومن بعده» فحذف المضاف إليه لفظًا ونوى معناه فاستحق البناء على الضم، ومنه قول معن بن أوس المزني:

لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإنِّي لأوجَلُ ... على أيِّنَا تَعْدُو المنِيَّةُ أوَّلُ

ـ موطن الشاهد: أول.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أول» مبنيًا على الضم لأنه لو أعربه لأتى به منصوبًا وسبب بنائه أن الشاعر حذف المضاف إليه ونوى معناه.

أما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

ونَحْنُ قَتَلْنَا الأسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ ... فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لذةٍ خَمْرًا

ـ موطن الشاهد: «بعدًا».

---

(١) سورة مريم، الآية (٦٩).

(٢) سورة الروم، الآية (٤).

- وجه الاستشهاد: مجيء «بعدًا» منونًا منصوبًا: لأن الشاعر قطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى ولو أنه نوى الإضافة؛ لامتنع عليه التنوين، وبنى على الضم.

س ١٤٦ - *وضح أوجه القراءات في قوله تعالى:* ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[1]؟

ج - قرئ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، بالخفض والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه: أي لفظًا ومعنى، وقرأ الجحدري والعقيلي بالجر من غير التنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده.

ما ألحق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظًا ومعنىً

س ١٤٧ - *ما النوع الثاني من المبنيات على الضم؟*

ج - **النوع الثاني** - ما ألحق بقبل وبعد من قولهم: «قبضتُ عشرةً ليس غيرُ»، والأصل ليس المقبوض غير ذلك؛ فأضمر اسم «ليس» فيها وحذف ما أضيف إليه «غير» وبنيت «غير» على الضم، تشبيهًا لها بقبل وبعد، لإبهامها ويحتمل أن التقدير: ليس غيرُ مقبوضًا، ثم حذف خبر «ليس» وما أضيفت إليه «غير» وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب، والوجه الأول أولى: لأن فيه تقليلاً للحذف، ولأن الخبر في باب «كان» يضعف حذفه جدًا وأما قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾.

- **فموطن الشاهد:** ﴿مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾.

- **ووجه الاستشهاد:** على قراءة ﴿مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾، بالتنوين؛ إعراب قبل وبعد مجرور بالكسرة الظاهرة، وأما على قراءة الرفع؛ فيعرب كل من «قبل وبعد» مبنيًا على الضم في محل جر بـ «من».

---

(١) سورة الروم، الآية (٤).

س ١٤٨ ـ ما شرط المضاف إلى «غير»؟ ثم وضح القول في النوع الثالث من المبنيات على الضم؟

ج ـ لا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط، كما مثلت، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما إنهم أقاموا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة.

أما النوع الثالث من المبنيات على الضم: «فهو ما ألحق بقبل وبعد نحو «عَلُ»: المراد به معين، كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسفل «الدار» والشيء الفلاني من عَلُ: أي من فوق الدار. وقول الفرزدق:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ ... وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِن عَلُ

ـ موطن الشاهد: «من عَلُ».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «عَلُ» مبنيًا على الضم في محل جر بمن؛ لأنه يريد به علوًا معينا؛ فالمضاف إليه محذوف لفظًا، غير أنه منوي من حيث المعنى؛ إذ التقدير: وأتيت بني كليب من فوقهم.

س ١٤٩ ـ هل تستعمل «العَلُ» مضافة؟ ثم اذكر النوع الرابع من المبنيات على الضم؟

ج ـ لا تستعمل «عَلُ» مضافة أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري وهو سهو، ولو أردت بـ (عَلُ) علوًا مجهولاً غير معروف تعين الإعراب كقوله[1]:

كَجلمودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِن عَلِ

---

(١) شطر بيت من معلقة امرئ القيس.

أما النوع الرابع من المبنيات على الضم:

النوع الرابع ـ ما ألحق بقبل وبعد من «أي» الموصولة، واعلم أن أيا الموصولة معربة في جميع حالاتها إلا في حالة واحدة فإنها تبني فيها على الضم وذلك إذا اجتمع شرطان: أحدهما ـ أن تضاف، والثاني ـ أن يكون صدر صلتها محذوفًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[1].

وأما إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، فكما يلي:

﴿ثُمَّ﴾، حرف عطف على جواب القسم، وهو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾، واللام لام التوكيد التي يتلقى بها القسم، مثلها في ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾، و﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد و﴿مِن كُلِّ﴾، جار ومجرور متعلق بننزع: وكل مضاف وشيعة: مضاف إليه و﴿أَشَدُّ﴾، خبر لمبتدأ محذوف: أي: أيهم هو أشد، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأي و﴿عَلَى الرَّحْمَنِ﴾، متعلق بأشد ﴿عِتِيًّا﴾، تمييز وكان الظاهر أن تفتح أي، لأن إعراب المفعول النصب إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك «هو» ومن العرب من يعرب أيًا في أحوالها كلها وقد قرأ هارون ومعاذ ويعقوب «أيهم أشد» بالنصب.

قال سيبويه: هي لغة جيدة.

وقال الجرمي: «خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة فلم أسمع أحدًا يقول «اضرب أيهم الأفضل» أي كلهم ينصب ولا يضم.

(١) سورة مريم، الآية (٦٩).

والمعنى أقسم بربك لنجمعن المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين في السلسلة كل كافر معه شيطانه في سلسلة، ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب، ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي جراءة.

وقيل: فجورًا وكذبًا، وقيل كفرًا أي لننزعن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جرمًا والأكثر جراءة، ثم «لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليًا»، أي أحق بدخول النار يقال: صلي يصلي صليًا، كما يقال ألقى يلقى لقيًا ويقال: صلى يصلي صليًا مثل مضى يمضي مضيًا.

المبني على الضم أو نائبه

س ١٥٠ ـ ما أنواع المنادى المبني على الضم أو نائبه؟ ثم وضح إعراب المنادي المفرد المعرفة وما المراد بالمفرد هنا؟

ج ـ المبني على الضم أو نائبه، هو المنادي المفرد المعرفة نحو «يا زيد»، و«يا جبال»، و«يا زيدان» و«يا زيدون».

حكم المنادى المفرد المعرفة

أما إعراب المنادي المفرد المعرفة.

الباب السابع من المبنيات: حكمه البناء على الضم أو نائبه ـ وهو الألف والواو.

والمقصود بالمفرد هنا: هو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، ولو كان مثنى أو مجموعًا، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم «لا».

ما يراد بالمعرفة

س/ ١٥١ ـ ما المراد بالمعرفة؟ وما حكم إعراب المنادي المعرفة والمنادي المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المعينة؟

ج ـ نعني بالمعرفة: ما أريد به معين سواء كان علمًا أو غيره فهذا النوع بنى على الضم في مسألتين: إحداهما: أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالمًا، نحو «يا زيد» و«يا رجل»، وقول الله تعالى: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[(١)]، ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾[(٢)]، ﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾[(٣)]، ﴿يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[(٤)]، والثانية أن يكون جمع تكسير نحو قولك «يا زيد»، وقوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾[(٥)]، ويبنى على الألف إن كان مثنى، نحو «يا زيدان» «يا رجلان» إذا أريد بهما معين، ويبن على الواو إن كان جمع مذكر سالمًا نحو «يا زيدون»، و«يا مسلمون»، إذا أريد بهما معين.

أما حكم المنادي المضاف والشبيه بالمضاف النكرة غير المعينة: إذا كان المنادي مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرة غير معينة، فإنه يعرب نصبًا على المفعولين فلا يدخل في باب البناء فالمضاف كقولك: «يا عبدَ الله»، و«يا رسولَ الله»، وفي التنزيل ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[(٦)]، أي يا فاطر السموات، و﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[(٧)]، أي يا عباد الله ويجوز أن يكون «عباد الله» مفعولاً بأدوا كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[(٨)]، ويجوز أن يكون «فاطر» صفة لاسم الله

---

(١) سورة هود، الآية (٤٦).
(٢) سورة هود، الآية (٤٨).
(٣) سورة الأعراف، الآية (٧٧).
(٤) سورة هود، الآية (٥٣).
(٥) سورة سبأ، الآية (١٠).
(٦) سورة الزمر، الآية (٤٦).
(٧) سورة الدخان، الآية (١٨).
(٨) سورة الشعراء، الآية (١٧).

تعالى خلافًا لسيبويه، والشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كقولك: «يا كثيرًا بره»، و«يا مفيضًا خيره»، و«يا رفيقًا بالعباد»، والنكرة كقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي».

س١٥٢ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾، ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ يَا نُوحُ ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء نوح منادي مفرد علم فبنى على الضم في محل نصب على النداء.

وأما قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾.

ـ **موطن الشاهد:** ﴿ يَا جِبَالُ ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء جبال منادي نكرة مقصودة مبنيًا على الضم في محل نصب على النداء.

س١٥٣ ـ *ما المقصود بالمنادى الشبيه بالمضاف؟ وما وجه الاستشهاد في قول عبد يغوث الحارثي:*

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لا تَلَاقِيَا

ج ـ يقصد بالمنادى الشبيه بالمضاف المنادي المشتق الذي يطلب معمولاً له سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً أم حرف جر كما مثل المؤلف وبقى ما يعطف عليه شيء من تمام معناه، نحو يا ثلاثة وثلاثين، إذا سمى به، ويجب نصبهما للطول بلا خلاف وهذا ليس مشتقًا وإنما (ثلاثة) فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول؛ لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف.

أما وجه الاستشهاد في قول عبد يغوث الحارثي:

أَيَا رَاكِـبًـا إمَّـا عَـرَضْتَ فَـبَلِّغَنْ ... نَدَامَـايَ مِنْ نَجْـرَانَ أنْ لا تَلاَقِـيَـا

- موطن الشاهد: «أيا راكبًا».

- وجه الاستشهاد: مجيء «راكبًا»، نكرة لا يراد بها معين؛ لأن الشاعر أسير ويريد أن يبلغ قومه ما يريد على لسان أي راكب كان، فهو لا يقصد راكبًا من دون آخر ولهذا نصب «راكبًا».

س ١٥٤ - مثل لما بني من الحروف، ولما بني على السكون من أسماء الأفعال، ولما بني على الفتح من أسماء الأفعال؟

ج - ما بني على السكون من الحروف: هل وبل وقد ولم، ومثال ما بني منها على الفتح: ثم وإن ولعل وليت، ومثال ما بني منها على الكسر: جير بمعنى نعم، واللام والباء في قولك لزيد وبزيد ولا رابع لهن إلا (مِ الله)، في لغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيتها، ومثال ما بني منها على الضم: منذ في لغة من جر بها، وقولهم في القسم (مُ الله) فيمن ضم الميم، و«مُنُ الله»، فيمن ضم الميم والنون ومن قال فيهما وفي (مِ الله، إنها محذوفة من قولهم (أيمنُ الله) فلا يصح ذكرها هنا؛ فإنها على هذا القول من باب الأسماء لا من باب الحروف.

أما ما بني على السكون من أسماء الأفعال: مثال: صه بمعنى اسكت - ومَهْ بمعنى انكَفِفْ، ولا تقل بمعنى أكفف كما يقول كثير منهم، لأن اكفف يتعدي ومه لا يتعدى.

أما ما بني على الفتح من أسماء الأفعال: مثال: آمين بمعنى استجب، لما ثقل بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح كما بني أين وكيف عليه لثقل الياء، وفيه أربعة لغات، إحداها «آمين» بالمد بعد الهمزة من غير إمالة وهذه اللغة أكثر

اللغات استعمالاً ولكن فيها بُعْدٌ عن القياس، إذ ليس في اللغة العربية اسم على فاعيل، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل، ومن ثم زعم بعضهم أنه أعجمي والثانية كالأولى: إلا أن الألف مماله للكسرة بعدها.

والثالثة ـ أمِين بقصر الألف على وزن قدير وبصير.

والرابعة ـ آمِّين وبالمد وتشديد الميم.

س ***١٥٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول قيس بن الملوح؟***

يَا ربِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أبَدًا ... وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

ج ـ موطن الشاهد: «آمينًا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء آمينا اسم فعل بمعنى استجب، وقد جاء على اللغة الأولى ممدود بالألف، مخفف الميم وحرك بالفتح، لأجل الياء التي قبلها ولو كسرت النون على الأصل وقعت الياء بين كسرتين وذاك غير جائز لفظًا، وقيل أنه أعجمي على هذه اللغة ثم عُرِّب لأنه ليس في كلام العرب فاعيل، وقيل أصله أمين وبالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف.

حكم نصب المنادى المبني على الضم

س ***١٥٦ ـ هل يجوز نصب المنادي المستحق للضم؟ وما وجه الاستشهاد في قول الأحوص:***

سَلامُ الله يا مطرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

ج ـ نعم، يجوز في المنادي المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تنوينه كقول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وَقَالت ... يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأوَاقِي

أما وجه الاستشهاد في قول الأحوص:

سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

- موطن الشاهد: يا مطر.

- وجه الاستشهاد: مجيء مطر منادي مفرد علم ومن حقه أن يبني على الضم في محل نصب، غير أن الشاعر نونه وأبقاه على الضم لإقامة الوزن.

حكم فتح المنادى فتحة اتباع

س ١٥٧ - ما شروط جواز فتح المنادي فتحه إتباع؟ وما الكلمات التي تبنى دون قاعدة ثابتة؟

ج - يجوز فتح المنادي فتحه اتباع إذا كان علمًا، موصوفًا بابن متصل به، مضاف إلى علم، كقولك: يا زيد بن عمرو، وقول أبي بكر الصديق ﷺ:

يَا طَلْحَةَ بن عُبَيدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الجِنَانُ وبوئْت المهَا العِينا

أما الكلمات التي تبني دون قاعدة ثابتة: إما أن لا يطرد فيه شيء بعينه وهو الحروف كهل وثُمَّ وجير ومنذ، والأسماء غير المتمكنة، وهي سبعة: أسماء الأفعال كصه وآمين وإيه وهيت، والمضمرات كقُومِي وقُمتَ وقمتِ وقمتُ، والإشارات كذي وثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءُ والموصولات كالذي والتي والذين والأولاء فيمن مده وذات فيمن بناه وهو الأفصح إلا ذين وتين واللذين واللتين فكالمثنى، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام كمن وما وأين، إلا أيا فيهما وبعض الظروف كإذ والآن وأمس وحيث مثلثًا.

س ١٥٨ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

امين فَزَادَ اللهُ بيْنَنَا بُعدَا

■ ***مع التمثيل لما بني على الكسر من أسماء الأفعال؟***

ج - **موطن الشاهد:** أمين.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «أمين» بهمزة واحدة؛ أي: بقصر الألف، وبميم مفتوحة وهي لغة فيها: وهذه اللغة فصيحة في القياس، لأنها جاءت على وزن قد جاءت عليه ألفاظ كثيرة؛ بعضها قياسي وبعضها سماعي في حين أن الممدودة جاءت على وزن لم يجيء عليه شيء من الألفاظ العربية.

أما ما بني على الكسر من أسماء الأفعال: **مثال:** إيه بمعنى امضِ في حديثك، ولا تقل بمعنى حَدِّثْ كما يقولون؛ لما بيننا ذلك في مه، وأما قول ابن الأثير:

إيهِ أحَاديثَ نَعْمانٍ وَسَاكِنِهِ

فليس بعربي وعند الأصمعي أنها لا تستعمل إلا منونة، وخالفوه في ذلك واستدلوا بقول ذي الرمة:

وَقَفْنَا فقلنا: إيهِ عَنْ أم سَالِمِ

س ١٥٩ - ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾*** [1]، ***وقول ابن الأثير:***

إيهِ أحَاديثَ نَعْمانٍ وَسَاكِنِهِ

ج - **موطن الشاهد في الآية:** آمين.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «آمين» في الآية الكريمة بمعنى قاصدين

أما وجه التمثيل: مجيء «إيه» اسم فعل أمر مبنيًا على الكسر لا محل له من الإعراب، ومعنى إيه: امض في حديثك، والفعل الذي يؤدي اسم الفعل «إيه»

(١) سورة المائدة، الآية (٢).

معناه لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به، ومعلوم أن اسم الفعل يكون بمنزلة الفعل الذي يقوم مقامه، فيكون متعديًا إن كان الفعل متعديًا ولازمًا إذا كان الفعل لازمًا، والشاعر خالف في هذا البيت فعدى اسم الفعل إلى المفعول به مع أن الفعل الذي ناب عنه لازم مخالفًا القاعدة، وفي البيت دليل آخر على صرف، ما لا ينصرف للضرورة، حيث صرف «نعمان» وجره، وهو اسم علم على بقعة معينة وكان عليه أن يجره بالفتحة لا بالكسرة غير أنه اضطر لصرفه للضرورة الشعرية.

س ١٦٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قول ذي الرمه:

وَقَفْنَا فقلنا: إيهِ عَنْ أم سَالِمِ

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: «إيه».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «إيه» هنا غير منون، وهو دليل على جواز بنائه على الكسر من غير التنوين ـ على رأي جماهير العلماء ـ وخالفهم الأصمعي الذي لا يحتج بشعر ذي الرمة، وذهب إلى أنه خطأ، وأنه لا يجوز ترك التنوين، والعلماء يرون أن «إيه» معناه أنك تطلب إلى مخاطبك الزيادة من الحديث فإن كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون، وإن كنت تطلب الزيادة من حديث أي حديث، نونت، ويسمى هذا التنوين تنوين التنكير.

قال ابن سيده: «والصحيح: أن هذه الأصوات، وإذا عنيت بها المعرفة، لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة، نونت، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثًا معروفًا؛ كأنه قال: «حدثنا الحديث أو خبرنا الخبر»، وعبارة ابن سيده خير رد على الأصمعي.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٢٣).

■ أما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾:

ـ موطن الشاهد: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: ﴿هَيْتَ﴾، فيها أربع قراءات.

(أ) «هَيْتَ» كـ «ليت» وللنحاة فيها رأيان:

١ ـ أنها اسم فعل ماض، ومعناه تهيأت واستعددت، والتاء على هذه القراءة جزء من الكلمة، وليست ضميرًا، و«لك» متعلق باسم الفعل.

٢ ـ أنها اسم فعل أمر معناه هلمَّ، أو أَقْبِلْ، والتاء جزء من الكلمة، والفاعل: أنت و«لك»، متعلق بمحذوف، وهذا المحذوف، إما فعل تقديره: أقول، أو اسم فتكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: رغبتي كائنة لك؛ أو دعائي لك.

(ب) «هَيْتُ» كـ «حيثُ» فهي كالأولى في كل ما مرّ، إلا أنها بنيت على الضم لأنها في معنى الغايات، كأنها قالت: دعائي لك، فلما حذفت الإضافة وتضمنت (هيتُ) معناها بنيت على الضم كما بنيت «حيث» وبعضهم كسر التاء لأن الكسر أصل التقاء الساكنين.

(جـ) «وهِئت» بالهمز وكسر الهاء من الهيأة، كأنها قالت: تهيئات لك فهي كما قال المؤلف: فعل ماض وفاعل أي أن التاء على هذه القراءة ليست من بنيه الكلمة ولكنها ضمير رفع، «لك» متعلق بها.

(د) «هيت» فهي كسابقتها، غير أن الهمزة قلبت ياء تسهيلاً، ونقل عن الفراء، أنها لغة لأهل حوران، سقطت إلى مكة، فتكلموا بها، وقال ابن الأنباري: هذا وفاق بين لغة قريش وأهل حوران انظر الكشاف: (١٥١/ب)، والبيان

(٢/ ٣٧)، والعكبري: (٢/ ٢٨)، والقرطبي: (٩/ ١٦٣)، والمشكل: (١/ ٤٢٥).

س١٦١ ـ مثل لما بني من المضمرات على السكون، وما بني منها على الضم؟ ثم مثل لما بني من أسماء الإشارة على السكون، ولما بني منها على الضم ولما بني من الموصولات على السكون؟

ج ـ مثال ما بني من المضمرات على السكون: قُومِي وقُوما وقُوموا، ومثال ما بني منها على الفتح: قمتَ للمخاطب المذكر، ومثال ما بني منها على الكسر: قمتِ للمخاطبة، ومثال ما بني منها على الضم: قمتُ للمتكلم.

■ وما بني من أسماء الإشارة على السكون: مثال: ذا للمذكر وذي للمؤنث، ومثال ما بني منها على الفتح: ثَمَّ ـ بفتح التاء ـ إشارة إلى المكان البعيد، قال الله تعالى: ﴿أَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ﴾[1]، أي: وأزلفنا الآخرين هنالك، أي: قربناهم، ومثال ما بني منها على الكسر: هؤلاءِ.

■ أما ما بني على الضم من أسماء الإشارة ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقولون: هؤلاءُ بالضم فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين، أولاهما: تضبط بالكسرة، والثانية: بالضم.

■ أما بني على السكون من الموصولات: الذي والتي ومَنْ وما، وما بني منها على الفتح: الذينَ، ومثال ما بني منها على الكسر: الآلاءِ ـ بالمد ـ لغة في الآلي بمعنى الذين. ومنه قول كثير عزة:

أَبَى اللهُ للشُّمِّ الآلاءِ كأَنَّهُمْ ... سُيُوفٌ أجادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

---

(١) سورة الشعراء، الآية (٦٤).

- **موطن الشاهد:** «الألاءِ».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الألاء» لغة في «الآلى» وكلاهما بمعنى الذين مبنيًا على الكسر.

س ١٦٢ - مثل لما بني على الضم من الموصولات؟ وما الأسماء الموصولة التي تعرب إعراب المثنى؟ وما إعراب «أياء»؟

ج - مثـال ما بني منها على الضم: ذات بمعنى الـتي، وذلك في لغة بعض طيء، وحكى الفراء أنه سمع بعض السُّؤَّال يقـول في المسجد الجامع: «بالفضل ذو فـضلكم الله به والكرامـة ذاتُ أكرمـكم الله به»، بضم ذات مع أنهـا صفـة للكرامة، أي: أسألكم بالفضل، وقوله: «به» بفـتح الباء، وأصله «بها» فحذفت الألف، ونقلت فتحه الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها.

■ **أمـا الأسـمـاء الموصـولـة التي تعـرب إعـراب المثنى:** اللذين واللتين[1]، فذكـرت أنهما كالمثنى، وأعني بذلك أنهـما معربان بالألف رفعًا وبالياء المفتـوحة ما قبلها جرًا ونصبًا كما أن الزيدين والرجلين كذلك، وفـهم من قولي «كالمثنى» أنها ليسا مثنيين حـقيقة وهو كـذلك وذلك لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا مـا يقبل التنكير كـزيد وعمرو، ألا ترى أنهـما لما اعتقـد فيهمـا الشياع والتنكيـر جازت تثنيتهمـا، ولهذا قلت: «الزيدان، والعمران»، فأدخلت عليهمـا حرف التعريف ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخـول حرف التعريف عليهما، وذا والذي لا يقبلان التنكير لأن تعريف ذا بالإشارة، وتعريف «الذي» بالصلة، وهما ملازمـان لذا والذي، فدل ذلك على أن ذيـن واللذين ونحوهمـا أسماء تثـنية،

---

(١) وذين وتين من أسماء الإشارة تعربا مثلهما ملحقتا بالمثنى.

بمنزلة قولك: هما وأنتما، وليسا بتثنية حقيقية، ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك في هما وأنتما.

أما إعراب «أيا»: فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا.

س ١٦٣ - مثل للمبنيات من أسماء الشرط والاستفهام وما حكم بناء لفظ «حيثما»؟ وما إعراب اسم الشرط «أيا»؟ ثم مثل للظرف المبني على السكون؟

ج - مثال المبني من أسماء الشرط والاستفهام على السكون: (منْ وما) ومثال المبني منهما على الفتح: (أيَّ وأيان) وليس فيهما ما بني على كسر ولا ضم.

أما حكم بناء «حيثما»: من أسماء «الشرط» حيثما وهي مبنية على الضم، والمبني على الضم حيث، واسم الشرط إنما هو حيثما فما اتصلت بحيث وصارت جزءًا منها؛ بالفتح في حشو الكلمة لا في آخرها.

أما إعراب اسم الشرط «أيا»: فإنها معربة في الشرط والاستفهام مطلقًا بإجماع، مثال الاستفهامية في الرفع: قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[1]، ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾[2]، ومثالها في النصب: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[3]، مفعول به لتنكرون، وأي من قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾[4] مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولاً به لسيعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَيِّكُمُ﴾[5]، وأي في هذه الآية مخفوضة لفظًا مرفوعًا

(١) سورة النمل، الآية (٣٨).
(٢) سورة التوبة، الآية (١٢٤).
(٣) سورة غافر، الآية (٨١).
(٤) سورة الشعراء، الآية (٢٢٧).
(٥) سورة القلم، الآية (٥، ٦).

محلاً لأنها مبتدأ، والباء زائدة والأصل أيكم المفتون، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون لأنهما تنازعاها، وهما معلقان عن العمل بالاستفهام وفي الآية مباحث أخر.

أما الظرف المبني على السكون: «إذ» وهو ظرف لما مضى من الزمان، ويضاف لكل من الجملتين، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[(١)]، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾[(٢)]، ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[(٣)]، وتأتي ظرفًا لما يستقبل نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[(٥)]، بعد قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[(٦)]، وتأتي للتعليل نحو: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى﴾[(٧)].

س ١٦٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عنبر بن لبيد العذري:

اسْتَقْدِرَ اللهَ خَيْرًا وارضَيَنَّ بِهِ   فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ثم مثل لأسماء الزمان المبنية على الفتح؟

ج ـ موطن الشاهد: «إذ».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «إذ» في البيت حرفًا دالاً على المفاجأة، لأن المعنى فبين الأوقات التي العسر حاصل فيها يفجؤك تحول العسر إلى اليسر وقيل إن إذ قد تكون ظرفية زمانية أو مكانية.

---

(١) سورة الأنفال، الآية (٢٦).
(٢) سورة الأعراف، الآية (٨٦).
(٣) سورة الزخرف، الآية (٣٩).
(٤) سورة غافر، الآية (٧٠، ٧١).
(٥) سورة الزلزلة، الآية (٤).
(٦) سورة الزلزلة، الآية (١).
(٧) سورة الكهف، الآية (١٦).

أما أسماء الزمان المبنية على الفتح فهي: الآن، وهو اسم لزمن حضر جميعه أو بعضه فالأول نحو قوله تعالى: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[1]، وفي هذه الآية حذف الصفة أي: بالحق الواضح ولولا أن المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ﴾[2]، وقد تعرب.

س ١٦٥ - ما وجه الاستشهاد في قول أبي صخر الهذلي:

لِسَلْمَى بذاتِ الخَالِ دارٌ عَرَفْتُها	وأُخْرَى بِذَاتِ الجِزْعِ آياتُهَا سَطْرُ
كـأنَّهُمَا مِلآنِ لم يتـغيَّرا	وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

ج - موطن الشاهد: «ملآن».

- وجه الاستشهاد: مجيء (الآن) معربًا مجرورًا بـ (من)، المحذوفة النون وأوضح المؤلف سابقًا سبب حذف النون.

س ١٦٦ - مثل لما بني من أسماء الزمان على الكسر، ولما بني منها على الضم؟

ج - مثال ما بني على الكسر من أسماء الزمان: «أمسِ»، وقد مضى شرحه وإنما ذكرته هناك لشبهه بمسألة حذامِ في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه وإنما «كان» حقه أن يذكر هنا خاصة لأنه كلمة بعينها وليس فردًا داخلاً تحت قاعدة كلية.

وما بني من أسماء الزمان على الضم «حيثُ» وهو ظرف مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد: كقوله:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا

وقد يفتح وقد يكسر وبعضهم يعربه، وقرئ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾[3]، بالكسر فيحتمل الإعراب والبناء.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٧١). (٢) سورة الجن، الآية (٩).
(٣) سورة الأعراف، الآية (١٨٣).

النكرة والمعرفة

س/ ١٦٧ ـ ما أقسام الاسم؟ وما علامة النكرة؟

ج ـ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين نكرة[1] وهو الأصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته.

أما علامة النكرة: أن تقبل دخول «رب» عليها نحو رجل وغلام، تقول «رُبَّ رجلٍ»، و«رُبَّ غلامٍ» وبهذا استدال على أن «مـن» و«ما» قد يقعان نكرتين كقول سويد بن أبي كاهل الذبياني:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لي مَوْتًا لم يُطَعْ

ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

لا تَضِيقَنَّ بالأمور ... فَقَدْ تُكْشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ ... مِنَ الأمرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ـ موطن الشاهد: «ربما تكره».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نكرة موصوفة بدليل دخول «رب» عليها لأن رب لا تدخل إلا على نكرات و«ما» ليست كافة لـ «رب» عن الجر لأنها اسم كما هو معلوم خلافًا لابن هشام في المغني.

س/ ١٦٨ ـ هل تدخل «رُبَّ» على الضمير؟ وما دلالة ذلك؟ وما رأي النحاة في الضمير الراجع إلى نكرة؟

ج ـ نعم يجوز دخول (رُبَّ) على الضمائر فإنك تقول: «رُبَّه رجلاً» قال الشاعر:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى مَا ... يُورِثُ المَجْدَ دائبًا فأجابُوا

---

(١) علامة النكرة قبول دخول رُبَّ عليها.

الضمير معرفة وقد دخلت عليه «رُبَّ» فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات، وقلت لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة بل هو نكرة، وذلك لأن الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده من قولك «رجلاً» وقول الشاعر «فتيةً» وهما نكرتان.

■ أما رأي النحاة في الضمير الراجع إلى نكرة: فقد اختلفوا هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب **ثلاثة**، **أحدهما**: أنه نكرة مطلقًا، والثاني: أنه معرفة مطلقًا، **والثالث**: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت؛ فالضمير نكرة وإن كانت جائزته كما في قولك: «جاءني رجل فأكرمته» فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير؛ لأنها تمييز والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما كانت في قولك «جاءني رجل فأكرمته» جائزة التنكير لأنها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة، وأن يكون معرفة تقول: «جاءني رجل» و«جاءني زيد».

أنواع المعرفة

س ١٦٩ - ما أنواع المعرفة؟ وما المقصود بالمضمر؟ ثم مثل لأنواع الضمير؟ وما شروط صحة الضمير؟

ج - أنواع المعرفة ستة: المضمر: وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، العلم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، المحلي بأل، المضاف.

أما المقصود بالمضمر هو «الضمير» ويسميه الكوفيون: الكناية، والمكَنَّى وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح، وهو عبارة عما دل على متكلم،

نحو: أنا ونحن، أو مخاطب، نحو: أنت وأنتما، أو غائب، نحو: هو وهما، وإنما سمى مضمرًا من قولهم: «أضمرتُ الشيء» إذا سترته أو أخفيته ومنه قولهم: «أضمرتُ الشيء في نفسي»، أو من الضمور، وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة وهي التاء، الكاف، والهاء، والهمس: هو الصوت الخفي، وإن قلت يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من «ذلك» فإنها دالة على المخاطب وليست ضميرًا باتفاق البصريين، وإنما هي حرف لا محل له من الإعراب، قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطب وإنما هي دالة على الخطاب، فهي حرف دال على معنى، ولا دلالة له على الذات البتة، وكذلك أيضًا الياء في «إياي» والكاف في «إياك» ليست مضمرات وإنما هي ـ على الصحيح ـ حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو «إيَّا» ولكنه لما وضع مشتركًا بينها وأرادوا بيان من عنوا به احتاج إلى قرينه به، تبين المعنى المراد منه.

أما التمثيل لأنواع الضمير: الغائب، نحو ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[1]، ويكون هذا الضمير عائدًا على متقدم مطلقًا نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾[2]، أو لفظًا لا رتبة نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[3]، أو نية نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[4]، أو مؤخر مطلقًا؛ في نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[5]، وقالوا ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[6]، و«نِعْمَ رجلاً زيد»، و«ربُّ رجلاً»، و«قاما وقعد أخواك» و«ضربته زيدًا» ونحو قوله[7]:

جَـزَى رَبُّـه عَنِّي عُـدِيَّ بنَ حـاتِمٍ

---

(١) سورة القدر، الآية (١).
(٢) سورة يس، الآية (٣٩).
(٣) سورة البقرة، الآية (١٢٤).
(٤) سورة طه، الآية (٦٧).
(٥) سورة الإخلاص، الآية (١).
(٦) سورة الجاثية، الآية (٢٤).
(٧) شطر بيت لأبي الأسود الدؤلي.

والأصح أن هذه ضرورة.

اما شروط صحة الضمير: فأقول: لابد للضمير من مفسر يبين ما يراد به فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له، وإن كان لغائب فمفسره نوعان لفظ وغيره والثاني نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[1].

أي: «القرآن» وفي ذلك شهادة له بالنباهة وإنه غنى عن التفسير والأول نوعان: غالب وغيره فالغالب أن يكون متقدمًا وتقدمه على ثلاثة أنواع: تقدم في اللفظ والتقدير، وإليه الإشارة بقولي: «مطلقًا» وذلك نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[2]، والمعنى قدرنا له منازل، فحذف الخافض، أو التقدير: ذا منازل، فحذف المضاف، وانتصاب «ذا» إما على الحال أو على أنه مفعول ثان لتضمين ﴿قَدَّرْنَاهُ﴾، معنى صيرناه، وتقدم في اللفظ دون التقدير نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[3]، وتقدم في التقدير دون اللفظ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[4]، لأن «إبراهيم» مفعول في نية التأخير، و«موسى» فاعل، فهو في نية التقديم وقيل: إن فاعل «أوجس» ضمير مستتر وإن «موسى» بدل منه فلا دليل في الآية.

والنوع الثاني: ان يكون مؤخراً في اللفظ والرتبة، وهو محصور في سبعة أبواب:

احدها ـ باب ضمير الشأن، نحو «هو ـ أو هي ـ زيد قائم»، أي الشأن والحديث أو القصة فإنه مفسر بالجملة بعده، فإنها نفس الحديث والقصة ومنه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[5]، ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[6].

---

(١) سورة القدر، الآية (١).
(٢) سورة يس، الآية (٣٩).
(٣) سورة البقرة، الآية (١٢٤).
(٤) سورة طه، الآية (٦٧).
(٥) سورة الإخلاص، الآية (١).
(٦) سورة الحج، الآية (٤٦).

والثاني ـ أن يكون مخبرًا عنه بمفسره نحو: ﴿مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[(١)].

والثالث ـ الضمير في باب «نعم» نحو «نعم رجلاً زيد»، ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[(٢)]، فإنه مفسر بالتمييز.

والرابع ـ مجرور «رُبَّ» نحو «رُبَّه رجلاً» فإنه مفسر بالتمييز قطعًا.

والخامس ـ الضمير في باب التنازع إذا أعملتَ الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، نحو: «قاما وقعد أخوك» فإن الألف راجعة إلى الأخوين.

والسادس ـ الضمير المبدل منه ما بعده، كقولك في ابتداء الكلام «ضربته زيدًا» وقول بعضهم «اللهمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤوف الرحيم».

والسابع ـ الضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد على المفعول المؤخر وهو ضرورة على الأصح.

العلم

س ١٧٠ ـ *ما أنواع العلم؟ وما المقصود بعلم الشخص؟ وما أقسامه؟*

ج ـ الثاني من أنواع المعارف: العلم وهو نوعان: علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن «اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا أي بغير قيد»، فقولنا: اسم جنس يشمل المعارف والنكرات، وقولنا: «يعين مسماه»، فصل مخرج للنكرات، لأنها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها أعني أنها تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان وقولنا: «بغير قيد» مخرج لما عدا العلم من المعارف، فإنها إنما تعين مسماها بقيد الإضافة بخلاف العلم، فإنه يعين مسماه بغير قيد، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدًا بحضور ولا غيبة، بخلاف التعبير عنه بأنت وهو، وعبرت في المقدمة عن الاسم

---

(١) سورة الجاثية، الآية (٢٤).   (٢) سورة الكهف، الآية (٥٠)

بقولي: «إن عين مسماه»، وعن نفي القيد بقولي: «مطلقًا» قصدًا للاختصار، وعلم الجنس عبارة عما دل إلى آخره وبيان ذلك أن قولك: «أسامة أشجع من ثعالة» في قوة قولك: «الأسد أشجع من الثعلب»، والألف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس، وأن قولك «هذا أسامة مقبلاً» في قوة قولك: «هذا الأسد مقبلاً»، والألف واللام في ذلك لتعريف الحضور، واحترزت بقولي «بذاته»، من الأسد والثعلب في المثال المذكور فإنهما لم يدلا على ذي الماهية بذاتهما بل بدخول الألف واللام.

علم الشخص: ينقسم إلى (اسم) كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة، وإلى (لقب) وهو: ما أشعر برفعة كزين العابدين أو بضعة كقفة وبطة وإلى (كنية) وهو ما بدئ بأب أو أم كأبي بكر وأم عمرو، وأنه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب، ثم إن كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثاني وجاز اتباع الثاني للأول في إعرابه وذلك كـ «سعيد كرز» وإن كانا مضافين كـ «عبد الله زين العابدين» أو متخالفين كـ «زيد زين العابدين» وكـ «عبد الله كرز» تعين الاتباع وامتنعت الإضافة.

اسم الإشارة

س/ ١٧١ ـ *ما المقصود بالإشارة وما أقسامها؟ ومتى تترك اللام فيها؟*

ج ـ الثالث من أنواع المعارف: الإشارة وهو ما دل على مسمى، وإشارة إلى ذلك المسمى تقول ـ مشيرًا إلى زيد مثلاً ـ «هذا» فتدل لفظة «ذا» على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات وقولي «وهو» بالتذكير بعد قولي «الإشارة» إنما صح على وجهين:

احدهما ـ أن «ما» من قولي «ما دل على مسمى» لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس «ما» سرى إليه التذكير منه.

الثاني ـ أن تقدر قولي «الإشارة» على حذف مضاف، والتقدير: اسم الإشارة فالضمير من قولي: «وهو» راجع إلى الاسم المحذوف.

أما أقسام الإشارة: فتنقسم بحسب من هي له إلى ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول: أنها إما لمفرد أو مثنى أو مجموع، وكل منها إما لمذكر أو مؤنث، وبيان الثاني: أنهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات، فللمفرد المذكر «هذا» وللمفردة المؤنثة «هذه» «وهاتي» و«هاتا» ولتثنية المذكرين «هذان» رفعًا، و«هذين» جرًا ونصبًا ولجمع المذكر والمؤنث «هؤلاء» بالمد في لغة الحجازيين وبها جاء القرآن، وبالقصر في لغة بني تميم.

وليست «ها» من جملة اسم الإشارة وإنما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه بدليل سقوطه منها جوازًا في قولك «ذا» و«ذاك» ووجوبًا في قولك «ذلك» ولا الكاف اسم مضمر مثل ما في «غلامك» لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة وذلك ممتنع لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها ملازمة للتعريف وإنما هي حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللام قبله بالخيار تقول «ذاك» أو «ذلك».

أما موضع وجوب ترك اللام من اسم الإشارة: فيجب في ثلاث مسائل:

أحدهما ـ إشارة المثنى، نحو: ذانك وتانك.

والثانية ـ إشارة الجمع في لغة من مده؛ تقول: «أولئك» بالمدّ من غير لام فإن قصرت قلت: «أولاك» أو «أولا لك».

والثالثة ـ كل اسم إشارة تقدم عليه حرف التنبيه، نحو: «هذاك»، و«هاتاك» و«هاتيك».

الاسـم الموصـول

س ١٧٢ - ما المقصود بالموصول؟ وما أنواع الصلة؟ وما شرط الضمير العائد من الصلة إلى الموصول؟

ج - الرابع من أنواع المعارف: الموصول؛ وهو عبارة عما يحتاج إلى أمرين: (الصلة - الضمير العائد من الصلة إلى الموصول).

أما أنواع الصلة: فأربعة أمور:

أحدها - الجملة، وشرطها: أن تكون خبرية، أي: محتملة للصدق أو الكذب؛ تقول: «جاءني الذي قام»، و«الذي أبوه قائم»، ولا يجوز «جاء الذي هل قام»، أو «الذي لا تضربه».

والثاني - الظرف.

والثالث - الجار والمجرور، وشرطهما: أن يكونا تامَّين وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾[1]، واحترزت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة؛ فلا يقال «جاء الذي اليوم» ولا «جاء الذي بك».

والرابع - الوصف الصريح، أي الخالص من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة، نحو: «الضارب، والمضروب»، كما سيأتي.

أما شرط الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، نحو: «جاء الذي قام أبوه» شرطه: أن يكون مطابقًا للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر نحو قول الشاعر:

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (١٩).

سُعَادُ التي أضْنَاكَ حُبُّ سُعَادا ... وإعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمرَّ وزادا

أما قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[1].

- فموطن الشاهد: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿كَفَرُوا﴾، متضمنًا معنى الضمير العائد إلى الاسم الموصول لأن التقدير: ثم الذين كفروا به، يعدلون به ما لا يقدر على شيء.

أقسام الموصول

س ١٧٣ - ما أقسام الموصول؟ وما أنواع الموصول المستخدم في المفرد المذكر؟

ج - أقسام الموصول هي: «الذي والتي» وتثنيتهما وجمعهما و«الألي» و«الذين» واللاتي» و«اللائي» وما بمعناهن وهو «من» للعاقل و«ما» لغيره، و«ذو» عند طيء، و«ذا» بعد ما أو من الاستفهاميتين إن لم تلغ و«أي» و«أل» في نحو: الضارب والمضروب وأقول: لما فرغت من حد الموصول شرعت في سرد المشهور من ألفاظه، والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام؛ لأنها إما لمفرد، أو مثنى، أو مجموع، وكل من الثلاثة إما لمذكر، أو لمؤنث.

أما الموصول المستخدم في المفرد المذكر: فللمفرد المذكر «الذي» وتستعمل للعاقل وغيره، فالأول نحو: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾[2]، والثاني نحو: ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[3]. أما باقي أنواع الموصول فسيأتي ذكره فيما بعد.

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١).
(٢) سورة الزمر، الآية (٣٣).
(٣) سورة الأنبياء، الآية (١٠٣).

س ١٧٤ - ما نوع الموصول المستخدم للمفرد المؤنث؟ ثم اذكر باقي الأسماء الموصولة وما المقصود بالموصولات العامة؟

ج - تستخدم للمفرد المؤنث، «التي» وتستعمل للعاقلة وغيرها، فالأول نحوه: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[1]، و﴿قَدْ﴾، هنا للتوقع لأنها كانت تتوقع سماع شكواها وإنزال الوحي في شأنها و﴿فِي﴾، للسببية أو الظرفية على حذف مضاف، أي: في شأنه، والثاني نحوه: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾[2]، أي: سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن التوجه إلى بيت المقدس، ولك في ياء «التي» من اللغات الخمس ما لك في ياء «الذي».

■ **أما باقي الأسماء الموصولة:**

- للمثنى المذكر «**اللذان**» رفعًا و«**اللذين**» جرًا ونصبًا.
- وللمثنى المؤنث «**اللتان**» رفعًا و«**اللتين**» جرًا ونصبًا.

ولك فيهن تشديد النون وحذفها والأصل التخفيف والثبوت.

- ولجمع المذكر «**الألى**» بالقصر والمد «**والذين**» بالياء مطلقًا أو بالواو رفعًا.
- ولجمع المؤنث «**اللائي**» و«**اللاتي**» بإثبات الياء وحذفها فيهما.

أما المقصود بالموصولات العامة:

■ من الموصولات موصلات عامة في المفرد المذكر وفروعه وهي:

«من» وأصل وضعها لمن يعقل نحوه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾[3].

---

(١) سورة المجادلة، الآية (١).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٤٢).

(٣) سورة الرعد، الآية (١٩).

«ما» لما لا يعقل نحوه: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[1].

«ذو» في لغة طيء يقولون: «جاءني ذو قام».

«ال» الداخلة على اسم الفاعل نحو «الضارب» أو الداخلة على اسم المفعول «المضروب».

«ذا» بشرطين: أحدهما: أن يتقدم عليها «ما» الاستفهامية ـ نحو: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[2].

أي: (ما الذي أنزل ربكم)، أو «من» الاستفهامية نحو: «من ذا لقيت»، الثاني: أن لا تكون «ذا» ملغاة.

س ١٧٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول يزيد بن مفرغ الحميري؟

نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

ثم اذكر متى تلغى «ذا»؟

ج ـ **موطن الشاهد:** «وهذا تحملين طليق».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «ذا» اسمًا موصولاً بمعنى الذي من دون أن يسبق «من» أو «ما» الاستفهاميتين ـ وهذا شاهد للكوفيين الذين لا يشترطون مجيئه بعد «من وما» كما أسلفنا، وهم يعدون الجملة بعده صلة له، وحذف العائد كما أشرنا في إعراب الجمل، وأما البصريون: فذهبوا إلى أن «هذا» اسم إشارة مبتدأ، وطليق: خبره، وجملة «تحملين» في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في الخبر، العائد إلى المبتدأ، وتقدير الكلام ـ حسب رأيهم ـ وهذا طليق حال كونه محمولاً، انظر شرح التصريح: (١/ ١٣٩)، والأشموني: (١/ ٧٤).

---

(١) سورة النحل، الآية (٩٦).
(٢) سورة النحل، الآية (٣٠).

أما عن إلغاء «ذا»: فقال: إلغاؤها بأن تركب مع «ما» فيصير اسمًا واحدًا: فنقول: «ماذا صنعت» وينزل «ماذا» بمنزلة قولك: أي شيء؛ فتكون مفعولاً مقدمًا، فإن قدرت «ما» مبتدأ و«ذا» خبرًا، فهي موصولة؛ لأنها لم تلغ.

س١٧٦ - ما آراء النحاة في «ال» الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول؟ ثم اذكر النوع الخامس من المعارف؟

ج - «أل» الداخلة على اسم الفاعل، كـ «الضارب» أو اسم المفعول كـ «المضروب» يعدونها من الموصولات العامة هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين، وزعم المازني أنها موصول حرفي، ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف، ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله، ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (٣) فَأَثَرْنَ﴾[1]، فعطف «أثرن» على «المغيرات» لأن التقدير: فاللاتي أَغَرْنَ فأثرن، و«المغيرات» مفعلات من الغارة، و«صبحا» ظرف زمان، كانوا يغيرون على أعدائهم في الصباح، لأنهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويقال أنها كانت سرية لرسول الله ﷺ إلى بني كنانة، فأبطأ عليه خبرها، فجاء به الوحي إليه.

أما النوع الخامس من المعارف فهو: المحلي بأل العهدية كجاء القاضي، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ﴾[2]، الآية، أو الجنسية نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[3]، ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[4]، ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[5].

---

(١) سورة العاديات، الآية (٣-٤).
(٢) سورة النور، الآية (٣٥).
(٣) سورة النساء، الآية (٢٨).
(٤) سورة البقرة، الآية (٢).
(٥) سورة الأنبياء، الآية (٣٠).

ويجب ثبوتها في فاعلي «نعم وبئس» المظهرين، نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[1]، و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾[2]، «فنعم ابن أخت القوم»، فأما المضمر فمستتر مفسر بتمييز نحو: «نعم امرأً هرمٌ»، ومنه: «فنعمّا هي» وفي نعتي الإشارة مطلقًا وأي في النداء، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾[3]، ونحو: ﴿مَا لِهَذَا الْكِتَابِ﴾[4]، وقد يقال: يا أيهذا.

ويجب في السعة حذفها في المنادي، إلا من اسم الله تعالى، والجملة المسمى بها، ومن المضاف، إلا إذا كانت صفة معربة بالحرف، أو مضافة إلى ما فيه ال.

س ١٧٧ ـ ما قيمة دخول الألف واللام على النكرة ومتى يجب ثبوتها؟ ثم وضح المقصود بالمضاف إلى معرفة؟

ج ـ المحلى بالألف واللام العهدية، أو الجنسية يعد من المعارف.

وأشرت إلى أن كلاً منهما قسمان: لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهود ذهني أو ذكري، فالأول كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضي خاص، والثاني كقوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ﴾[5]، فإن أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة قد تقدم ذكرهما.

وال الجنسية قسمان: لأنها إما أن تكون استغراقية أو مشارًا بها إلى نفس الحقيقة فالأول كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[6]، أي: كل فرد من أفراد الإنسان ونحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[7]، أي: أن هذا الكتاب هو كل الكتب إلا أن

---

(١) سورة ص، الآية (٣٠).
(٢) سورة الجمعة، الآية (٥).
(٣) سورة الإنفطار، الآية (٦).
(٤) سورة الكهف، الآية (٤٩).
(٥) سورة النور، الآية (٣٥).
(٦) سورة النساء، الآية (٢٨).
(٧) سورة البقرة، الآية (٢).

الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثانية لخصائص الجنس، كقولك «زيد الرجل» أي الذي اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة، والثاني نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1]، أي: من هذه الحقيقة لا من كل شيء اسمه ماء.

وقوله: «العهدية أو الجنسية» خرج به المحلي بالألف واللام الزائدتين؛ فإنها ليست لعهد ولا لجنس، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾[2]، وبفتح ياء «ليخرجن» وضم رائه، وذلك لأن الأذل على هذه القراءة حال، والحال واجبة التنكير، فلهذا قلت أن «أل» زائدة لا مُعَرِّفَة والتقدير: ليخرجن الأعز منها ذليلاً، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الأذل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة.

ويجب ثبوت «ال» المعرفة في مسألتين ويجب حذفها في مسألتين:

وجوب ثبوت «ال» المعرِّفة، يقول المؤلف: أما مسألتا الثبوت فإحداهما أن يكون الاسم فاعلاً ظاهرًا والفعل «نعم» أو «بئس» كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[3]، ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[4]، ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[5]، ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾[6]، وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾[7]، إلى أنه لا يشترط كون «أل» في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾، بل يجوز كونها فيه أو كونها فيما أضيف هو إليه، نعم ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[8]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[9]، ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾[10].

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٣٠).
(٢) سورة المنافقون، الآية (٨).
(٣) سورة ص، الآية (٣٠).
(٤) سورة المرسلات، الآية (٢٣).
(٥) سورة الذاريات، الآية (٤٨).
(٦) سورة الكهف، الآية (٢٩).
(٧) سورة الجمعة، الآية (٥).
(٨) سورة النحل، الآية (٣٠).
(٩) سورة النحل، الآية (٢٩).
(١٠) سورة الجمعة، الآية (٥).

ولو كان الفاعل «نعم بئس» مضمرًا وجب فيه ثلاثة أمور:

احدهما ـ أن يكون مفردًا لا مثنى ولا مجموعًا، مستترًا لا بارزًا، مفسرًا بتمييز بعده، كقولك: نعم رجلا زيد، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، وقول زهير بن أبي سلمى:

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تعرُ نائبةٌ ... إلا وكان لمرتاع بِهَا وَزَرا

والثانية ـ أن يكون الاسم نعتًا، إما لاسم الإشارة نحو: ﴿مَا لِهَٰذَا الْكِتَابِ﴾[1]، ﴿مَا لِهَٰذَا الرَّسُولِ﴾[2]، وقولك: «مررت بهذا الرجل»، أو نعت «أيها» في النداء: نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾[3]، ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾[4]، ولكن قد تنعت «أي» باسم الإشارة كقولك «يا أيهذا» والغالب حينئذ أن تنعت الإشارة.

أما مسألتا الحذف فسيأتي ذكرهما على حدة.

■ **أما المضاف إلى معرفة:** فهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف إليه فـ «غلام زيد» في رتبة العلم «غلام هذا» في رتبة الإشارة و«غلام الذي جاءك» في رتبة الموصول و«غلام القاضي» في رتبة الأداة ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر كـ «غلامي» فإنه ليس في رتبة المضمر: بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهب الصحيح، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائمًا، وذهب آخر إلى أنه في رتبتها مطلقًا، ولا يستثنى المضمر.

أما قول امرئ القيس «كخذروف الوليد المثقب»:

ـ **موطن الشاهد:** «كخذروف الوليد المثقب».

---

(١) سورة الكهف، الآية (٤٩).
(٢) سورة الفرقان، الآية (٧).
(٣) سورة المائدة، الآية (٦٧).
(٤) سورة الإنفطار، الآية (٦).

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «المثقب»، صفة لـ «خذروف» وخذروف اكتسب التعريف بإضافته إلى ما فيه الـ «وفي هذا دليل على أن المضاف إلى معرفة، يكون تعريفه بدرجتها، لأن المثقب صفة لـ «خذروف» والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، فدل ذلك على أن المضاف إلى ما فيه «أل» بدرجة ما فيه «أل».

حذف أل

س١٧٨ ـ متى يجب حذف «أل» المعرفة؟

ج ـ وأما مسألتا الحذف فإحداهما: أن يكون الاسم من منادي فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان: يا غلام، ويا رجل، ويا إنسان، ويستثنى من ذلك أمران:

إحداهما ـ اسم الله تعالى؛ فيجوز أن يقول: يا ألله، فتجمع بين «يا» والألف واللام ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها.

والثاني ـ أن يكون الاسم مضافًا، كقولك في الغلام والدار: غلامي، وداري، ولا تقل: الغلامي، ولا الداري، فتجمع بين ال والإضافة ويستثنى من ذلك مسألتان:

إحداهما ـ أن يكون المضاف صفة معرفة بالحروف، فيجوز حينئذ اجتماع ال والإضافة وذلك نحو: «الضارب زيد» و«الضاربو زيد».

والثاني ـ أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام، فيجوز حينئذ أيضًا الجمع بين أل والإضافة، وذلك نحو: «الضارب الرجل»، و«الراكب الفرس».

باب المرفوعات

الفاعل

س ١٧٩ ـ لماذا بدأت المرفوعات بالفاعل؟

ج ـ بدأت المرفوعات بالفاعل لأمرين:

أحدهما ـ أن عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ، فإن عامله معنوي وهو الابتداء والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي تقولُ في زيد قائم: «كان زيدٌ قائمًا»، و«إن زيدًا قائم»، و«ظننت زيدًا قائمًا»، ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والأقوى مقدم على الأضعف.

الأمر الثاني ـ أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدمت ما هو الأصل.

س ١٨٠ ـ ما المقصود بفاعل الوصف؟

ج ـ هو الاسم المرفوع الذي يلي شبه الفعل، مثال لما أسند إليه شبه الفعل قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[1]، فألوانه فاعل لمختلف، لأنه اسم فاعل، فهو في معنى الفعل والتقدير: وصنف مختلف ألوانه أي: يختلف ألوانه، فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي اختلافًا

(١) سورة فاطر الآية (٢٨).

كالاختلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود﴾[1].

س١٨١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾[2]؟

ج - **موطن الشاهد**: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾.

- **وجه الاستشهاد**: مجيء «**مختلف**» اسم فاعل من الفعل «**يختلف**»، وألوانه: فاعل لاسم الفاعل الذي عمل عَمَلَ **فعله فأخذ فاعلاً** له.

س١٨٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[3]؟

ج - **موطن الشاهد**: ﴿حُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾.

- **وجه الاستشهاد**: ارتفاع «ألوان» بـ «**مختلف**» **لأنه وصف. (اسم فاعل)** عَمِلَ عمل فعله «يختلف».

س١٨٣ - *ما المقصود بشبه الفعل؟*

ج - **شبه الفعل**: المشتقات وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل واسم التفضيل والمصدر.

نائب الفاعل

س١٨٤ - *ما المقصود بنائب الفاعل؟*

ج - نائب الفاعل: هو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغير عامله إلى طريقة فُعِلَ أو يُفْعَلُ أو مفعول وهو المفعول به نحو: ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[4]، وإن فقد

---

(١)، (٢)، (٣) سورة فاطر الآية (٢٧). (٤) سورة هود، الآية (٤٤).

فالمصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[١]، ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[٢]، أو الظرف نحو «صيم رمضان» و«جُلِسَ أمامك»، أو المجرور نحو ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٣]، ومنه ﴿لاَ يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾[٤].

س١٨٥ ـ أيهما أقوى في الدلالة «نائب الفاعل» أم «مفعول ما لم يسم فاعله»؟

ج ـ نائب الفاعل من المرفوعات وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله والعبارة الأولى أولى لوجهين:

أحدهما ـ أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره.

الثاني ـ أن المنصوب في قولك: «أعطى زيد دينارًا»، يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودًا له.

ومعنى «أقيم هو مقامه»، أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

س١٨٦ ـ ما الألفاظ التي لا يجوز أن تنوب عن الفاعل؟

ج ـ بعض الألفاظ لا يجوز لها أن تنوب عن الفاعل نحو:

ـ الظرف الذي لا يتصرف، أي الملازم للنصب على الظرفية، نحو: «سحر» إذا أريد به سحر يوم بعينه، و«غدك»، فلا تقول: جُلِسَ غدك، ولا رُكِبَ سحر، لئلا تخرجهما من لزوم النصب.

ـ وكالمصادر التي لا تنصرف نحو «معاذ الله».

ـ كذلك ما لا فائدة فيه من الظروف والمصادر والجار والمجرور، فلا تقول: «سير وقت»، ولا «ضرب ضَرْبٌ» ولا «جلس في دار».

---

(١) سورة الحاقة، الآية (١٣).
(٢) سورة البقرة، الآية (١٧٨).
(٣) سورة الفاتحة، الآية (٧).
(٤) سورة الأنعام، الآية (٧٠).

س١٨٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾[(١)]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** الأصل في الجملة: قضى الله الأمر، فلما حذف الفاعل وتغيرت صيغة الفعل ارتفع المفعول به لنيابته عن الفاعل وله حكم الفاعل من حيث الإعراب والإسناد.

ومعلوم أنه إذا وجد مفعول به وغيره يقدَّم المفعول به في النيابة على غيره من المنصوبات والمجرورات.

س١٨٨ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[(٢)]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ نَفْخَةٌ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** ناب المصدر «نفخة» عن الفاعل وأخذ محله من الإعراب وارتفع بعد أن كان منصوبًا.

س١٨٩ - وضح صورة الفعل عند بنائه للمجهول؟

ج - عند بناء الفعل للمجهول يجب تغيير الفعل إلى «فُعِل أو يُفْعَلُ» ولا أريد بذلك هذين الوزنين فقط فإن ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي، وإنما أريد أن يُضَمَّ أوله مطلقًا ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع، ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطي أحكامه كلها، فيصير مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه.

---

(١) سورة هود، الآية (٤٤).
(٢) سورة الحاقة، الآية (١٣).

س ١٩٠ ـ ما الألفاظ التي تنوب عن الفاعل؟

ج ـ المفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره وجوبًا لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك: «أعطيت زيدًا دينارًا»، ألا ترى أنه آخذ وأوضح من «ضارب زيدًا عمرًا»، لأن الفعل صادر من زيد وعمرو فقد اشتركا في إيجاد الفعل حتى إن بعضهم جوز في هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول «ضارب زيدٌ عمرًا الجاهلُ»، لأنه نعت المرفوع في المعنى.

س ١٩١ ـ مثل لنيابة المفعول عن الفاعل؟

ج ـ مثلنا لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[1]، وأصله قضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به ورُفع المفعول به وغُير الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الألف ياء.

س ١٩٢ ـ ما الذي ينوب عن الفاعل في حالة عدم وجود مفعول به؟

ج ـ فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره، من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور.

س ١٩٣ ـ مثّل لنيابة المصدر عن الفاعل؟

ج ـ المصدر كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[3]، وكون ﴿نَفْخَةٌ﴾، مصدرًا واضح، وأما «شيء»، فلأنه كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير ـ والله أعلم ـ فأي شخص من القاتل عفى له عفوًا ما من جهة أخيه.

(١) سورة هود، الآية (٤٤).
(٢) سورة الحاقة، الآية (١٣).
(٣) سورة البقرة، الآية (١٧٨).

س١٩٤ ـ من المراد بلفظ «أخيه» في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؟

ج ـ الأخ هنا محتمل لوجهين:

أحدهما ـ أن يكون المراد به المقتول فـ «من»، للسببية أي بسببه، وإنما جعل أخا تعطيفًا عليه وتنفيرًا من قتله لأن الخلق كلهم مشتركون في أنهم عبيد لله.

الوجه الثاني ـ أن المراد ولي الدم وسمى أخا ترغيبًا له في العفو «ومن»، على هذا لابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين:

أحدهما ـ أن كون «من»، لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية.

الثاني ـ أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وأداء إليه﴾، راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول.

س١٩٥ ـ مثل لنيابة ظرف الزمان عن الفاعل؟

ج ـ نيابة ظرف الزمان عن الفاعل كقولك: «صيم رمضان»، وأصله صام الناس رمضان.

س١٩٦ ـ مثل لنيابة ظرف المكان عن الفاعل؟

ج ـ نيابة ظرف المكان عن الفاعل كقولك: «جُلِسَ أمامك»، والدليل على أن الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفعها قول لبيد بن ربيعة:

فَغَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ ... مَوْلَىَ المخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا

فموضع «كلا» رفع بالابتداء «وخلفها»، بدل منه و«أمامها»، عطف عليه والجملة التي هي «تحسب»، وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن.

وإنما يصف الشاعر بقرة وحشٍ بالتبلد، وأنها لا تدري على أي شيء تُقدم ولابد من تقدير واو حال قبل «كلا»، فكأنه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة: أي المكان الذي تؤتى فيه.

س١٩٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله:

فَغَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ تَحْسبُ أَنَّهُ مَوْلَى المخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا

ج ـ موطن الشاهد: «خلفها وأمامها».

ـ وجه الاستشهاد: جاءت الرواية برفعهما على أن الأول بدلا من «كلا»، المبتدأ و«أمامها» معطوف عليه مرفوع، والذي يؤكد هذا أن رويّ القصيدة مرفوع، ومتى ثبت ارتفاعهما تبين لنا: أن خلف وأمام من الظروف المتصرفة التي تتأثر بالعوامل وتخرج عن النصب على الظرفية.

س١٩٨ ـ مثل لنيابة المجرور عن الفاعل؟

ج ـ نيابة الجار والمجرور كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَّ يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾[1]، فيؤخذ فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وهو خال من ضمير مستتر فيه «ومنها»، جار ومجرور في موضع رفع أي: لا يكن أخذ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أن في «يؤخذ»، ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل، و«منها»: في موضع نصب لم يستقم، لأن ذلك الضمير عائد حينئذ على «كل عدل»، و«كل عدل»، حدث والأحداث لا تؤخذ، وإنما تؤخذ الذوات، نعم إن قدر أن «لا يؤخذ»، بمعنى لا تقبل صح ذلك.

(١) سورة الأنعام، الآية (٧٠).

س١٩٩ ـ ما أحكام الفاعل ونائب الفاعل؟

ج ـ أحكام الفاعل ونائبه خمسة هي:

١ ـ أنهما لا يحذفان.

٢ ـ أن عاملهما قد يحذف لقرينه، وحذفه على قسمين واجب وجائز.

٣ ـ لا يكونان جملة.

٤ ـ أن عاملهما يؤنث إذا كانا مؤنثين، تأنيث واجب وتأنيث راجح وتأنيث مرجوح.

٥ ـ أن عاملهما غالبًا لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع.

س٢٠٠ ـ لماذا لا يحذف الفاعل ونائب الفاعل؟

ج ـ لا يحذفان لأنهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران، فمن ذلك قول النبي ﷺ: **«لا يَزْنِي الزانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وهُوَ مُؤْمِنٌ»**[1].

ففاعل يشرب ليس ضميرًا عائدًا إلى ما تقدم ذكره وهو الزاني لأن ذلك خلاف المقصود والأصل، «ولا يشرب الشارب»، فحذف الشارب لأن الفاعل عمدة لا يحذف وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه «يشرب»، فإن «يشرب» يستلزم «الشارب»، وحسن ذلك تقدم نظيره ـ وهو **«لا يزني الزاني»**. ولكن الفاعل قد يحذف جوازًا في بعض المواضع.

(١) **حديث صحيح**: رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

س٢٠١ ـ ما المواضع التي يحذف فيها الفاعل؟

ج ـ يحذف الفاعل في مواضع عدة منها:

١ ـ إذا أتى فاعلاً للمصدر نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[1]، فحذف فاعل المصدر «إطعام» جوازًا.

٢ ـ فاعل «أفعل» في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه. نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، فحذف فاعل «أبصر» لدلالة فاعل «أسمع» عليه.

٣ ـ عند نيابة نائب الفاعل عنه.

٤ ـ عند إقامة البدل مقام الفاعل نحو: ما قام إلا هند لأن «هند» ليست فاعلاً في الحقيقة بل هي بدل من الفعل قام، وأصل الكلام ما قام أحد إلا هند، بدليل التزام تذكير الفعل معها.

ولو أنهم اعتبروا ما بعد إلا فاعلاً لأنثوا الفعل معها.

٥ ـ فاعل «قل، كثر» ونحوهما إذا ا تصلت بهما «ما» الزائدة نحو: قلما يكون ذلك.

٦ ـ إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[3]، فالتقدير وجاء أمر ربك.

٧ ـ إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة نحو قول الشاعر:

كُـرة ضُـربَتْ بصـوالجَـةٍ ... فـتلقَـفـهـا رجلٌ رجلُ

٨ ـ الفاعل الذي حذف للتخلص من إلتقاء الساكنين نحو اضربَنَّ يا قوم.

---

(١) سورة البلد، الآية (١٤-١٥).
(٢) سورة مريم، الآية (٣٨).
(٣) سورة الفجر، الآية (٢٢).

س ٢٠٢ ـ هل توجد أفعال لا تحتاج إلى فاعل مطلقًا؟

ج ـ نعم مثل:

١ ـ كان الزائدة نحو: القناعة كانت كنز.

٢ ـ الفعل المؤكد لفعل قبله توكيدًا لفظيًا نحو: جاء جاء القاضي.

٣ ـ الأفعال التي تتصل بها ما الكافة نحو: طالما ـ قلما.

س ٢٠٣ ـ *ما حكم حذف عامل الفاعل ونائبه؟*

ج ـ قد يحذف عاملهما لقرينة وأن حذفه على قسمين: جائز وواجب:

الجائز: كقولك: «زيد»، جوابًا لمن قال لك: «من قام»؟ «أو من ضُرِبَ؟»، فزيد في جواب الأول فاعل لفعل محذوف وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف وإن شئت صرحت بالفعلين فقلت: «قام زيد»، و«ضُرِبَ عمرو».

الواجب ضابطه: أن يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة[1] فـ «السماء»، فاعل بـ «انشقت»، محذوفة كالسماء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾[2]، إلا أن الفعل هذا مذكور و«الأرض»، نائب عن فاعل «مُدَّت»، محذوفة وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور فلا يجوز أن يتلفظ به لأن المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه.

س ٢٠٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾[3]؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿انشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء الفعل مذكوراً مع الفاعل.

---

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ (الإنشقاق: ١-٣).

(٢)، (٣) سورة الرحمن، الآية (٣٧).

س٢٠٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ﴾[1]؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿إِذَا السَّمَاءُ﴾، ﴿إِذَا الأَرْضُ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «السماء» فاعلاً لفعل محذوف تقديره: انشقت، ومجيء «الأرض» نائب فاعل لفعل محذوف تقديره «مدَّت» ولما فسرا لم يجز إظهارها لأنه لا يجوز الجمع بين المعوض والمعوض عنه.

س٢٠٦ ـ ما حكم مجيء الفاعل أو نائبة جملة؟

ج ـ أنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم أن ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[2]، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[3]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾[4]، فجعلوا جملة «ليسجننه»، فاعلاً لـ «بدا»، وجملة «كيف فعلنا بهم»، فاعلاً لـ «تبين»، وجملة «لا تفسدوا في الأرض»، قائمة مقام فاعل «قيل»، ولا حجة لهم في ذلك.

أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إما على مصدر الفعل والتقدير ثم بدا لهم بداء كما تقول: «بدا لي رأي»، ويؤيد ذلك أن إسناد «بدا»، إلى البداء قد جاء مصرحًا به في قول الشاعر:

لعلَّكَ والموعُـــودُ حَقٌّ لقَــاؤُهُ ... بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وإما على السَّجن ـ بفتح السين ـ المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[5]، وكذلك القول في الآية الثانية، أي: وتبين هو، أي التبين.

وجملة الاستفهام مفسرة.

---

(١) سورة الإنشقاق، الآية (١-٣).
(٢) سورة يوسف، الآية (٣٥).
(٣) سورة إبراهيم، الآية (٤٥).
(٤) سورة البقرة، الآية (١١).
(٥) سورة يوسف، الآية (٣٣).

س ٢٠٧ - ما موطن الشاهد في قول الشماخ بن ضرار الغطفاني:

لعلَّكَ والموْعُـــودُ حقٌّ لقَـــاؤهُ   بَدَالكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

ج - **موطن الشاهد:** «بدا لك بداء».

- **وجه الاستشهاد:** إسناد الفعل «بدا»، إلى مصدره «بداء»، وهذا يدل على أن هذا الفعل لو ورد في أي كلام وليس معه فاعله جاز أن ينتزع من مصدر يعود ضمير الفاعل إليه كما في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[1].

س ٢٠٨ - مانوع الإسناد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾[2]؟

ج - وأما الآية فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف وإنما هو من الإسناد اللفظي.

أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ كقول العرب: «زعموا مطية الكذب».

وفي الحديث: «**لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ**»[3].

س ٢٠٩ - ما حكم تأنيث عامل الفاعل أو نائبه؟

ج - أما عاملهما فيؤنث إذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

س ٢١٠ - متى يكون تأنيث عامل الفاعل أو نائبه واجبًا؟

ج - يكون التأنيث واجبًا في مسألتين:

إحداهما - أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا متصلاً ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيه.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٣٥).   (٢) سورة البقرة، الآية (١١).

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه.

فالحقيقي نحـو: هند قامت، فهند مبتدأ، وقام فعل مـاض، والفاعل ضمير مستتر في الفعل والتقدير: قـامت هي والتاء علامة التأنيث وهي واجبة لما ذكرناه والمجازي نحو: الشمس طلعت وإعرابه ظاهر، ولمـا مثلت به في المقدمة للتأنيث الواجب علم أن وجـوب التـأنيث مع الحـقيـقي من باب أولى بخـلاف مـا لو عكست. وأما قول زياد الأعجم:

إنَّ السَّـمَـاحَـةَ والمُروءةَ ضُـمِّنَا   قَـبْـرًا بِمَروَ عَلَى الطَّرِيقِ الواضح

ولم يقل «ضمنتا»، فضرورة.

الثانية ـ أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلاً حقيقي التأنيث: مفردًا أو تثنية له أو جمـعًا بالألف والتاء فـالمفرد كقـوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾[1]، والمثنى كقولك قامت الهندان.

والجمع كقولك قامت الهندات. فأما قول لبيد بن ربيعة:

تَمَنَّى ابنَتَـايَ ان يَعِـيشَ ابُوهُمَـا   وَهَلْ أنَا إلاَّ مِنْ رَبِيـعَـةَ أوْ مُـضَـرْ

فضرورة إن قدر الفعل ماضيًا، وأمـا إن قدر مضارعًا ـ وأصله تتمنى فحذف إحدى التاءين كما قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾[2]، فلا ضرورة.

وأمـا قوله تعـالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾[3]، فـإنما جاز لأجل الفـصل بالمفعـول أو لأن الفاعل في الحقـيقة «أل»، الموصـولة وهي اسم جمع فكأنه قيل: اللاتي آمن أو لأن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات: أي النسوة اللاتي آمنَّ.

(١) سورة آل عمران، الآية (٣٥).
(٢) سورة الليل، الآية (١٤).
(٣) سورة الممتحنة، الآية (١٢).

س٢١١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ﴾.

- وجه الاستشهاد: أنث الفعل «قال» لمجيء فاعله مؤنثًا حقيقيًا، وحكم هذا التأنيث الوجوب.

س٢١٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «جاء» مفصولاً عن الفاعل «المؤمنات» بالضمير الواقع مفعولاً به ومتى فصل بين الفعل والفاعل فاصل جاز تذكيره وتأنيثه.

س٢١٣ - ما نوع «ال» في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾؟

ج - «أل» في هذه الآية حرف تعريف وليست اسمًا موصولاً كما ذهب المؤلف، لأن لفظ «المؤمن» وإن كانت صيغته صيغة اسم فاعل لكنه ليس اسم فاعل بل هو صفه مشبهة لأن المقصود من «المؤمن» من ثبت الإيمان في قلبه لا من دخل في الإيمان حديثًا.

س٢١٤ - *ما وجه الاستشهاد في قول زياد الأعجم:*

إنَّ السَّمَاحَةَ والمُروءةَ ضُمِّنَا ... قَبْرًا بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الواضحِ

ج - موطن الشاهد: (ضُمِّنَا).

- وجه الاستشهاد: مجيء «ألف الاثنين»، عائدة إلى السماحة والمروءة ومثل هذا الضمير يجب أن يلحقه التأنيث سواء أكان المؤنث حقيقيًا أم مجازيًا وترك الشاعر تأنيثه للضرورة فهو شاذ ولا يقاس عليه.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٣٥). (٢) سورة الممتحنة، الآية (١٢).

س ٢١٥ - ما وجه الاستشهاد في قول لبيد:

تَمَنَّى ابنَتَـايَ أن يَعِـيشَ أبُوهُمَـا ... وَهَلْ أنَا إلاَّ مِنْ رَبِيـعَـةَ أوْ مُـضَـرْ

ج - **موطن الشاهد:** «تمني ابنتاي».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «ابنتاي»، فاعلاً لفعل «تمني»، وابنتا مثنى ابنة أي مؤنث تأنيثًا حقيقيًا وكان حق الفعل أن يؤنث مع هذا الفاعل المؤنث غير أن الشاعر ذكره ضرورة ويعد شاذًا، يحفظ ولا يقاس عليه هذا إذا عددنا الفعل ماضيًا، وأما إذا عددناه مضارعًا حذفت إحدى تاءيه تخفيفًا، كان مؤنثًا، لأن علامة تأنيث الفعل المضارع التاء المتحركة في أوله، ومعلوم أن حكم المحذوف بسبب كالثابت في اللفظ فاعتبار الفعل مضارعًا إذًا في هذا البيت يجعل البيت جاريًا على المستعمل المطرد وهذا أفضل من الأول لأننا نتخلص من التخريج على الشاذ أو الضرورة.

س ٢١٦ - متى يكون تأنيث عامل الفاعل أو نائبه راجحًا؟

ج - يكون التأنيث راجحًا في مسألتين:

إحداهما - أن يكون الفاعل ظاهرًا متصلاً مجازي التأنيث كقولك: «طلعت الشمس» وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ﴾[1]، ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[2]، ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾[3].

الثانية - أن يكون ظاهرًا حقيقي التأنيث منفصلاً بغير «إلا»، كقولك قام اليوم هند، وقامت اليوم هند، وكقول الشاعر:

إنْ امـرأ غـرَّهُ منكُنَّ واحِـدَةٌ ... بَعْـدِي وَبَعْـدَكِ فِي الدُّنْيَـا لمغْـرُورُ

---

(١) سورة الأنفال، الآية (٣٥).
(٢) سورة النمل، الآية (٥١).
(٣) سورة القيامة، الآية (٩).

س٢١٧ ـ ما نوع التأنيث في جمع التكسير واسم الجمع؟

ج ـ من المؤنث الظاهر المجازي التأنيث أن يكون الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع، تقول: قامت الزيود، وقام الزيود، وقامت النساء، وقام النساء قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾[1]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2].

س٢١٨ ـ ما حكم تأنيث عامل الفاعل إذا كان الفاعل اسم جنس؟

ج ـ يجوز تأنيث العامل أو عدم تأنيثه مع اسم الجنس، كـ «أورق الشجر»، و«أورقت الشجر»، فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع وليس لك أن تقول التأنيث في النساء والهنود حقيقي لأن الحقيقي هو الذي له فرج، والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد.

ومن هذا الباب أيضًا قولهم: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، فالتأنيث على مقتضى الظاهر و«التذكير على معنى الجنس»، لأن المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة مدحوا الجنس عمومًا.

ثم خصوا من أرادوا مدحه وكذلك «بئس»، بالنسبة إلى الذم كقولك: بئس المرأةُ حمالةُ الحطبِ، وبئست المرأة هند.

س٢١٩ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

إنْ امــرأ غــرَّهُ منكُنَّ واحِــدَةٌ ... بَعْـدِي وَبَعْـدَكِ في الدُّنْيَـا لمغـرُورُ

ج ـ **موطن الشاهد:** «غره منكن واحدة».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «واحدة»، فاعلاً للفعل «غره»، وواحدة مؤنث حقيقي غير أن الشاعر ذكَّرَ الفعل معها لوجود الفاصل «منكن»، والغالب في

(١) سورة الحجرات، الآية (١٤). (٢) سورة يوسف، الآية (٣٠).

مثل هذه الحال أن يؤنث الفعل مع الفاعل لأن التأنيث أرجح والشاعر أتى بخلاف الأولى.

س٢٢٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: جاء لفظ «الأعراب» فاعلاً للفعل «قال»، والأعراب جمع تكسير فأنث الفعل معه، وحكم هذا التأنيث الجواز.

س٢٢١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿قَالَ نِسْوَةٌ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «نسوة» فاعلاً وهو اسم جمع لمؤنث فذُكِّر الفعل معه، وحكم هذا التذكير الجواز.

س٢٢٢ ـ *متى يكون تأنيث عامل الفاعل أو نائبه مرجوحًا؟*

ج ـ التأنيث المرجوح هو أن يكون الفاعل مفصولاً بإلا كقولك: ما قام إلا هند، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى؛ لأن التقدير: «ما قام أحد إلا هند»، فالفاعل في الحقيقة مذكر ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ. كقول الشاعر:

مَا بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ

والدليل على جوازه قراءة بعضهم: ﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3]، برفع «صيحة»، وقراءة جماعة من السلف: ﴿فَأَصْبَحُوا لا يُرَىٰ إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾[4]، ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ويجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق وقد زعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر.

---

(١) سورة الحجرات، الآية (١٤).
(٢) سورة يوسف، الآية (٣٠).
(٣) سورة يس، الآية (٢٩).
(٤) سورة الأحقاف، الآية (٢٥).

س ٢٢٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

مَـــا بَرِئَتْ مِـن رِيبَـــةٍ وَذَمٍّ ... فِي حَـــرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ

ج ـ موطن الشاهد: «ما برئت إلا بنات العم».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء بنات مؤنثًا حقيقيًا فاعلاً لفعل «برئت»، فلحقت تاء التأنيث الفعل «برئت»، على الرغم من وجود الفاصل بين الفعل والفاعل وحكم هذا اللحاق الضرورة وكان الأولى الحذف لأن الفاعل في الحقيقة ليس المؤنث المذكور بعد «إلا»، وإنما هو مذكر محذوف والتقدير «ما برئ أحد إلا بنات العم».

س ٢٢٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إن كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿إن كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «صيحة» فاعلاً على قراءة الرفع وهي ليست من القراءات السبع، واحتج المجوزون على مجيء التأنيث في الفعل مع وجود الفاصل «إلا» بين الفعل والفاعل بهذه الآية.

س ٢٢٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لا يُرَىٰ إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يُرَى﴾، ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: احتج بهذه الآية على تأنيث الفعل مع وجود الفاصل على قراءة ضم التاء «تُرى» وبناء الفعل للمجهول ومساكن نائب فاعل له.

س ٢٢٦ ـ ما حكم إلحاق علامة التثنية والجمع بعامل الفاعل أو نائبه؟

ج ـ أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع في الأمر الغالب بل تقول: قام أخواك وقام إخوتك وقام نسوتك. كما تقول: قام أخاك ومن العرب من

---

(١) سورة يس، الآية (٢٩). (٢) سورة الأحقاف، الآية (٢٥).

يُلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجمع علامة دالة على التأنيث كقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». وقول بعض العرب: «أكلوني البراغيث». وقول أبي فراس:

نتجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

وقول محمد بن عبد الله بن عتبة:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

س ٢٢٧ ـ ما الآيات التي حملت على لغة إلحاق علامة الجمع بالفعل مع وجود الفاعل؟

ج ـ وقد حُمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]، والأجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها إعراب ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، مبتدأ ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾، خبر.

س ٢٢٨ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

ج ـ **موطن الشاهد:** «أسلماه مبعد وحميم».

ـ **وجه الاستشهاد:** وصل بفعل «أسلم»، ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهذه لغة جماعة من العرب وهذه الألف ليست عندهم إلا علامة على تثنية الفاعل، كما أن «التاء»، في نحو: «قامت هند»، علامة تأنيث الفاعل عند جميع العرب[2].

(١) سورة الأنبياء، الآية (٣).

(٢) انظر كتاب «المغني»، و«ضياء السالك» (٢/ ١٥-١٦).

س ٢٢٩ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب

ج - موطن الشاهد: «ألقحنها غر السحائب».

- **وجه الاستشهاد:** ألحق الشاعر بالفعل «ألقح» علامة جمع المؤنث، على الرغم من إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر «غر»، والنون هنا ليست فاعلاً وغر بدلاً منها وإنما أجرى الشاعر النون علامة تدل على الجمع لا محل لها من الإعراب على لغة جماعة من العرب وهم الذين يلحقون بالفعل علامات علامات والجمع كما يلحق العرب علامة التأنيث وأما على اللغة الشائعة عند العرب فيجوز عد «النون»، فاعلاً، و«غر»، بدلاً ولا شاهد فيه حينئذ.

س ٢٣٠ - ما حالة الفعل «نتج» في البيت السابق هل هو مبني للمعلوم أم للمجهول؟

ج - الفعل «نتج» في البيت السابق مبني للمعلوم، وإنما يكون بالبناء للمجهول إذا أسند إلى الناقة فإذا أردنا معنى «استولد» جئنا به مبنيًا للمعلوم، وإذا أردنا معنى «وُلد» جئنا بالمجهول وأسندناه إلى الناقة وشبهها.

س ٢٣١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَسَرُّوا﴾، ﴿الَّذِينَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** زعم بعضهم أن «الواو» في أسروا دالة على الجمع لا محل لها من الإعراب وبين المؤلف أن أجود إعراب لها أن نعد «الذين ظلموا» مبتدأ و«أسروا النجوى» خبرًا.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٣).

س٢٣٢ ـ ما آراء النحاة في إعراب قوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [1]؟

ج ـ للنحاة في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، ثلاثة أوجه:

الأول ـ الرفع، وفيه أربعة أوجه:

١ ـ أن يكون «الذين» بدلاً من الواو في «أسروا».

٢ ـ أن يكون «الذين» فاعلاً للفعل «أسروا» والواو حرف جمع فقط.

٣ ـ أن يكون «الذين» مبتدأ وخبره «هل هذا . .».

٤ ـ أن يكون الذين خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هم الذين ظلموا.

الثاني ـ أن يكون منصوبًا على تقدير «أعني» مضمرة أي أعني الذين . .

الثالث ـ أن يكون مجروراً صفة للناس في الآية السابقة.

س٢٣٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

مَا بَرِئَتْ من رِيبَةٍ وَذَمْ ... فِي حَرْبِنَا إلاَّ بنَاتِ العمْ

ج ـ **موطن الشاهد:** «رأين الغواني».

ـ **وجه الاستشهاد:** وصل الشاعر الفعل «رأي»، بنون النسوة على الرغم من ذكره الفاعل بعده وهو «الغواني».

المبتدأ

س٢٣٤ ـ ما المقصود بالمبتدأ؟

ج ـ **المبتدأ هو:** المجرد عن العوامل اللفظية: مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمكتفي به.

(١) سورة الأنبياء، الآية (٣).

الأول ـ كـ «زيد قـائم»، و﴿أَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]، و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[2].

والثاني ـ شرطه نفي أو استفهام نحو: «أقائم الزيدان». و«ما مضروب العمران».

س٢٣٥ ـ ما حالات الوصف مع ما بعده؟

ج ـ للوصف مع ما بعد ثلاث حالات:

١ ـ إذا لم يطابق الوصف ما بعده تيقنت ابتدائية نحو: أقائم أخواك؟

٢ ـ وإن طابقه في غير الإفراد تيقنت خبرية نحو: أقائمان الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟

٣ ـ وإن طابقه في الإفراد احتملهما، نحو: أقائم أخوك.

س٢٣٦ ـ ما أنواع المبتدأ؟

ج ـ **المبتدأ نوعان:** مبتدأ لـه خبر وهو الغالب، ومبتـدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يغني عن الخبر.

س٢٣٧ ـ ما أوجه الشبه بين نوعي المبتدأ؟

ج ـ تشترك أنواع المبتدأ في أمرين:

أحدهما ـ أنهما مجردان عن العوامل اللفظية.

الثاني ـ أن لهما عـاملاً معنويًا ـ وهو الابتداء ـ ونعني به كـونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد.

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٨٤).   (٢) سورة فاطر، الآية (٣).

س٢٣٨ ـ ما أوجه الاختلاف بين نوعي المبتدأ؟

ج ـ يفترقان في أمرين:

أحدهما ـ أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسمًا صريحًا نحو «الله ربنا»، و«محمد نبينا»، ومؤولاً بالاسم نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]، أي وصيامكم خير لكم، ومثله قولهم: «تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه»، ولذلك قلت: «المجرد»، ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل يكون اسمًا هو صفة نحو: «أقائم الزيدان»، و«ما مضروب العمران».

والثاني ـ أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام، قال الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

س٢٣٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنًا ... إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ج ـ **موطن الشاهد:** أقاطن قوم سلمى.

ـ **وجه الاستشهاد:** أتى اسم الفاعل «قاطن»، مسبوقًا بالاستفهام فاكتفى بالفاعل «قوم»، عن الخبر واعتماد الوصف على نفي أو استفهام حتى يكتفي بالفاعل رأى جمهور النحاة خلافًا للأخفش والكوفيين حيث يجيزون إعمال اسم الفاعل من دون الاعتماد على نفي أو استفهام.

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

س ٢٤٠ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَـا وَافٍ بِعَـهْـدِي أَنْتُـمَـا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَـاطِعُ

ج - موطن الشاهد: «ما واف - أنتما».

- وجه الاستشهاد: أتى «واف»، اسم فاعل مسبوق بالنفي فرفع فاعلاً «أنتما»، سد مسد الخبر كما هو واضح ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه لئلا يلزم الإخبار بالمفرد «واف»، عن المثنى «أنتما»، حيث لا يجوز ذلك اتفاقًا. وفي البيت شاهد آخر على مجيء الفاعل ضميرًا بارزًا مما يدل على أن الضمير البارز كالاسم الظاهر في أن كلا منهما يكون فاعلاً مغنيًا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ خلافًا للكوفيين والزمخشري وابن الحاجب الذين أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً.

الابتداء بالنكرة

س ٢٤١ - هل يجوز الابتداء بالنكرة؟

ج - لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إن عمت، نحو «ما رجل في الدار»، أو خصت نحو: «رجل صالح جاءني»، وعليهما ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[1].

س ٢٤٢ - ما شروط الابتداء بالنكرة؟

ج - يجوز الابتداء بالنكرة إذا كانت خاصة أو عامة فمن أمثلة الخصوص:

- أن يكون الابتداء صفة مذكورة نحو ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾[2]، أو صفة مقدرة كقولهم: «السمن منوان بدرهم»[3] فالسمن: مبتدأ أول ومنوان: مبتدأ

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢١). (٢) سورة البقرة، الآية (٢٢١).

(٣) منوان تثنية «منا» بوزن «عصا» كما تقول عصوان وقد يقال فيه: «منّا»، والمنا مقدار مخصوص من الموازين كالرطل وهو يزن رطلين تقريبًا.

ثان وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول، والمسوغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة أي: منوان منه.

- أن تكون مصغرة نحو: رجيل جاءني لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر، فكأنك قلت: رجل صغير جاءني.
- أن تكون مضافة كقوله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ»[1].
- أن يتعلق بها معمول كقوله ﷺ: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ»[2]، فأمر ونهي: مبتدآن نكرتان وسوغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور وكقولك أفضل منك جاءني.

ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم مثل: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾[3]، «ومن يقم أقم معه»، و«من جاءك أجيء معه»، أو يقع في سياق النفي نحو: «ما رجل في الدار».

س٢٤٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾[4]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** وقعت «أمة» مبتدأ في الآية على الرغم من كونها نكرة لأنها وصفت بـ «مؤمنة» والوصف يخصص النكرة.

س٢٤٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[5]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾.

---

(١) **حديث صحيح:** رواه أحمد وابن حبان والحاكم عن عبادة بن الصامت ﷺ.

(٢) **حديث صحيح:** رواه مسلم في صحيحه. (٣) سورة البقرة، الآية (١١٦).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٢١). (٥) سورة البقرة، الآية (٢٢١).

- **وجه الاستشهاد:** وقع «عبد» مبتدأ في الآية على الرغم من كونه نكرة لأنه وصف بـ «مؤمن» والوصف يخصص النكرة.

س٢٤٥ - ما وجه الاستشهاد في قول النبي ﷺ: «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ عَلَى العباد»[1]؟

ج - موطن الشاهد: «خمس صلوات».

- **وجه الاستشهاد:** ابتدئ بـ «خمس» وهي نكرة لأنها أضيفت إلى صلوات لأن المضاف اكتسب التعريف من المضاف إليه.

س٢٤٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء كل مبتدأ وهي نكرة لكونها تفيد العموم والشمول.

خبر المبتدأ

س٢٤٧ - ما المقصود بخبر المبتدأ؟

ج - خبر المبتدأ هو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف وهو من المرفوعات.

س٢٤٨ - ما حدود الخبر؟

ج - حدود الخبر أن تحصل به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور.

المقصود بقوله: «مع مبتدإ» فصل أول مخرج لفاعل الفعل والمقصود بقوله: «غير الوصف المذكور»، فصل ثان مخرج لفاعل الوصف نحو: «أقائم الزيدان»، و«ما قائم الزيدان» والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حد المبتدإ.

---

(١) حديث صحيح: رواه أحمد.

(٢) سورة البقرة، الآية (١١٦).

س٢٤٩ - لماذا لا يسمى فاعل الوصف خبرًا؟

ج - لا يسمى فاعل الوصف خبرًا وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ، لأن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وإنما يسمى فاعلاً سد مسد الخبر.

س٢٥٠ - هل يكون الخبر زمانًا؟

ج - لا يكون الخبر زمانًا والمبتدأ اسم ذات، وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث مثل: الصوم اليوم والسفر غدًا، ولا تقول: زيد اليوم ولا عمرو غدًا، فأما قولهم: الليلة الهلال بنصب الليلة على أنها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه - فمؤول وتأويله، على أن أصله: الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات، ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف إليه مقامه ومثله قولهم في المثل: اليوم خمرٌ وغدًا أمرٌ، التقدير: اليوم شرب خمر وغدًا حدوث أمر.

س٢٥١ - لماذا لا يصح الإخبار باسم الزمان؟

ج - لأنه لا فائدة في الإخبار عنه بالزمان إذ نسبته إلى جميع الأزمنة واحد بخلاف الأحداث فلابد لها من زمن أما المكان: فيخبر به عنه مطلقًا عن أسماء الذوات والمعاني.

س٢٥٢ - متى يجوز الإخبار عن الجثة والمعنى بالمكان والزمان؟

ج - الصحيح أن العبرة في الإخبار بالمكان والزمان عن الجثة والمعنى في الإفادة فإن كانت هنالك فائدة جاز مطلقًا وإن لم تحدث فائدة بالزمان عن المعنى أو بالمكان عن الجثة أو المعنى امتنع الإخبار.

س٢٥٣ - ما حالات وجوب تأخر الخبر؟

ج - إن تأخر الخبر هو الأصل وإنما يجب في الحالات الآتية:

(أ) أن يخاف التباسه في المبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين نحو: زيد أخوك، أو متساويين ولا قرينة نحو: أفضل منك أفضل مني.

(ب) أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيد قام.

(جـ) أن يقترن «بإلا»، معنى نحو: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾[1]، أو لفظًا نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[2].

(د) أن يكون المبتدأ مستحقًا للتصدير: إما بنفسه نحو: ما أطيب عملك؟ من في المسجد؟ من يفعل الخير لا يعدم جوازيه، كم معروف لخالد؟ أو بغيره متقدمًا عليه نحو: لأنت خير جليس، أو متأخر عنه نحو: تلميذ من يعلم الناس؟

س ٢٥٤ _ ما حالات وجوب تقدم الخبر؟

ج - يجب تقدم الخبر في أربع حالات:

(أ) أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو: في الدار رجل، وعندك مال.

(ب) أن يقترن المبتدأ بـ «إلا»، لفظًا نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد، أو معنى نحو: إنما عندك زيد.

(جـ) أن يكون لازم الصدرية نحو: أين زيد؟ أو مضافًا إلى ملازمها نحو: صبيحة أي يوم سفرك؟

(د) أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[3].

---

(١) سورة هود، الآية (١٢).
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٤٤).
(٣) سورة محمد، الآية (٢٤).

س ٢٥٥ ـ ما أنواع حذف الخبر؟

ج ـ حذف الخبر نوعان: جائز وواجب.

س ٢٥٦ ـ متى يحذف الخبر جوازًا؟

ج ـ أما الحذف الجائز: ففي نحو: خرجت فإذا الأسد، أي حاضر، ونحو: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[1]، أي: وظلها كذلك ويقال من عندي؟ فتقول: زيد، أي: عندك زيد.

س ٢٥٧ ـ ما مواضع حذف الخبر وجوبًا؟

ج ـ أما الحذف الواجب ففي مسائل:

(أ) أن يكون الخبر كونًا مطلقًا، والمبتدأ بعد لولا، نحو: لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود.

(ب) أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم، نحو: لعمرك لأفعلن وأيم الله لأفعلن، والتقدير: لعمرك قسمي، وأيم الله يميني.

(جـ) أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواو، هي نص في المعية نحو: كل رجل وصنيعه، لأن معناه: كل رجل مع صنيعه.

(د) أن يكون المبتدأ أولاً مصدرًا عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونهما خبرًا عن المبتدأ المذكور نحو: ضربي زيدًا قائمًا، فضربي: مبتدأ، وهو مصدر عامل في زيد، لأنه مفعول به له، و«زيد»، هذا مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونه خبرًا. فالتقدير فيه: ضربي زيدًا قائمًا، ضربه قائمًا، ولا يجوز «ضربي زيدًا شديدًا»، لصلاحية الحال للخبرية، وعندها يكون الرفع واجبًا

(١) سورة الرعد، الآية (٣٥).

وأن يكون المبتدأ ثانيًا مضافًا إلى المصدر المذكور. نحو: «أكثر شربي الماء باردًا»، أو إلى مؤول بالمصدر نحو: «أخطب ما يكون الأمير قائمًا»، وخبر ذلك مقدر بـ «إذ كان»، أو «إذا كان»، عند البصريين والمعنى: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا أو إذ كان قائمًا.

س ٢٥٨ _ ما المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبًا؟

ج ـ يحذف المبتدأ وجوبًا في الحالات الآتية:

(أ) النعت المقطوع إلى الرفع في مدح، نحو: مررت بزيد الكريم، أو ذم نحو: مررت بزيد الخبيث، أو ترحم نحو: مررت بزيد المسكين، فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثال ونحوها وجوبًا والتقدير: هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين.

(ب) أن يكون الخبر مخصوص نعم وبئس، نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوبًا والتقدير هو زيد، أي: الممدوح زيد، وهو عمرو، أي: المذموم عمرو.

(جـ) ما حكى الفارسي من كلامهم: في ذمتي لأفعلن، ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: يمين، وهو واجب الحذف، وكذلك ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم.

(د) أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل نحو: صبر جميل، والتقدير صبري صبر جميل فـ «صبري مبتدأ، وصبر جميل خبره، ثم حذف المبتدأ «صبري»، وجوبًا.

اسم كان وأخواتها

س ٢٥٩ - ما أخوات كان؟

ج - أخوات كان اثنتا عشرة هي: أمسى - أصبح - أضحى - ظل - بات - صار - ليس مطلقًا وتاليه لنفي أو شبهه: زال ماضي يزال - وبرح وفتئ وانفك وصلة لما الوقتية: دام نحو ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1].

س ٢٦٠ - ما عمل كان وأخواتها؟

ج - اسم كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازًا، وينصب الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازًا.

س ٢٦١ - ما أقسام أخوات كان من حيث شروط العمل؟

ج - هن في ذلك على ثلاثة أقسام:

(أ) ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية: كان وليس وما بينهما.

(ب) وما يشترط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو النهي والدعاء. وهي أربعة: زال وبرح وفتئ وانفك نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[2]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[3]، وتقول: «لا تزل ذاكر الله»، و«لا برح ربعُك مأنوسًا»، و«لازال جنابك محروسًا»، ويشترط في «زال»، شرط آخر وهو أن يكون ماضي «يزال» فإن ماضي «يزول» فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾[4].

---

(١) سورة مريم، الآية (٣١).
(٢) سورة هود، الآية (١١٨).
(٣) سورة طه، الآية (٩١).
(٤) سورة فاطر، الآية (٤١).

وإن الأولى في الآية شرطية، والثانية نافية، وماضي «يزيل» فعل تام متعد بمعنى ماز يميز. يقال: زال زيد ضأنه من معز فلان، أي: ميزه منه.

(جـ) وما يشترط أن يتقدم عليه «ما»، المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهو «دام».

قال تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1]. أي مدة دوامي حيا فلو قلت: دام زيد صحيحًا، كان قولك «صحيحًا» حالاً لا خبرًا وكذلك: «عجبت من مادام زيد صحيحًا»، لأن «ما» هذه مصدرية لا ظرفية، والمعنى: عجبت من دوامه صحيحًا.

س٣٦٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «يزال» عاملاً عمل كان وأخواتها لأنه تقدمه لا النافية وحكم اقتران هذا الفعل بالنفي وشبهه ليعمل عمل كان وأخواتها واجب.

س٣٦٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[3]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «نبرح» فعلاً ماضيًا ناقصًا لتقدم «لن» النافية عليه، وحكم هذا الاقتران الوجوب.

س٣٦٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾[4]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَن تَزُولَا﴾، ﴿زَالَتَا﴾.

---

(١) سورة مريم، الآية (٣١).
(٢) سورة هود، الآية (١١٨).
(٣) سورة طه، الآية (٩١).
(٤) سورة فاطر، الآية (٤١).

- وجه الاستشهاد: مجيء «تزولا» و«زالتا» فعلين تامين ليسا ناقصين في هذه الآية.

س٢٦٥ - *ما المقصود بما المصدرية الوقتية ولماذا سميت بذلك؟*

ج - تسمى ما المصدرية لأنها تؤول مع صلتها بمصدر هو الدوام، وتسمى الوقتية لأنها تنيب مع صلتها عن الوقت وهو المدة، وهي تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة، وما تجدر الإشارة إليه أن «ما»، كلما كانت وقتية فهي مصدرية البتة ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية بل قد تكون مصدرية فقط كقول الشاعر:

يَسُرُّ المرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وكَانَ ذِهَابُهُنَّ لَهُ ذِهَابَا

س٢٦٦ - هل يجب إعمال «دام» عندما تسبق بما المصدرية؟

ج - لا يلزم من وجود «ما»، المصدرية الظرفية قبل «دام»، وجوب إعمال «دام»، عمل كان الناقصة بل قد تدخل «ما»، على «دام»، ولا تعمل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾[1].

س٢٦٧ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

يَسُرُّ المرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذِهَابُهُنَّ لَهُ ذِهَابَا

ج - موطن الشاهد: «ما ذهب».

- وجه الاستشهاد: مجيء «ما» مصدرية فقط، وليست وقتية هنا.

س٢٦٨ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ﴾.

---

(١) سورة هود، الآية (١٠٨).
(٢) سورة هود، الآية (١٠٨).

ـ **وجه الاستشهاد:** دخول «ما» المصدرية الوقتية على «دام»، ومع ذلك لم تعمل «دام» عمل كان بل وردت كفعل تام بمعنى «بقى»، والتقدير: خالدين فيها ما بقيت السموات والأرض.

س٢٦٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** أتى الفعل «دام» فعلاً ناقصًا لاقترانه بـ «ما» المصدرية وحكم هذا الاقتران الوجوب.

حذف كان

س٢٧٠ ـ متى تحذف كان وجوبًا دون اسمها وخبرها؟

ج ـ تحذف كان وجوبًا دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور:

احدها ـ أن تقع صلة لأن.

الثاني ـ أن يدخل على أنْ حرف التعليل.

الثالث ـ أن تتقدم العلة على المعلول.

الرابع ـ أن يحذف الجار.

الخامس ـ أن يؤتي بما، كقولهم: «أما أنت منطلقًا انطلقت».

وأصل هذا الكلام: انطلقت لأن كنت منطلقًا أي: انطلقت لأجل انطلاقك.

---

(١) سورة مريم، الآية (٣١).

س٢٧١ ـ ماذا حدث من تغيير في السياق التالي: «أما أنت منطلقًا انطلقت»؟

ج ـ دخل هذا الكلام تغيير من وجوه:

أحدها ـ تقديم العلة ـ وهي «لأن كنت منطلـقًا» ـ على المعلول ـ وهي انطلقت، وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص.

الثاني ـ حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار.

الثالث ـ حذف كان وفائدته أيضًا الاختصار.

الرابع ـ انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان.

الخامس ـ وجوب زيادة «ما»، وذلك لإرادة التعويض.

السادس ـ إدغام النون في الميم وذلك لتقارب الحـرفين مع سكون الأول في كلمتين.

ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه:

أَبَا خُـــرَاشَـــةَ أمَّـــا أَنْتَ ذَا نَفَـــرٍ ... فَــإِنَّ قَــوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ

س٢٧٢ ـ *ما الشاهد في قول الشاعر:*

أَبَا خُـــرَاشَـــةَ أمَّـــا أَنْتَ ذَا نَفَـــرٍ ... فَــإِنَّ قَــوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ

ج ـ **موطن الشاهد:** أما أنت ذا نفر.

ـ **وجه الاستشهاد:** حذف «كان»، العاملة بعد «مـا»، المصدرية وأبقى عملها وعوض عنها بـ «ما»، الزائدة كما في قول الناظم.

وبعد «أن»، تعويض «ما»، عنها ارتكب كمثل: «أما أنت برًا فاقترب».

س٢٧٣ ـ هل يبقى عمل كان بعد حذفها وحدها؟

ج ـ نلحظ في المثـال السابق أن عـملها بقي كـما لو كـانت موجـودة فأتى الضمير «أنت»، اسمًا لها و«ذا نفر»، خبرًا لها والمحذوف من الكلام هو «كان»،

وحدها، وأما حكم هذا الحذف فهـو الوجوب، مع الشروط المذكورة ويأتي على كثرة في الكلام.

س ٢٧٤ ـ هل تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها؟

ج ـ نعم تحذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه: أن يتقدمـها «إن»، أو «لو» الشرطيتان؛ فـالأول كقوله ﷺ: «**النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًا فَشَرٌّ**»، فتقديره: إن كان عملهم خيرًا؛ فجـزاؤهم خيـرًا وإن كـان شرًا فـجزاؤهم شـر.

وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التـركيب وفيه وجوه أخر والثـاني؛ كقوله ﷺ: «**التَمِسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[1].

س ٢٧٥ ـ ما الأوجه التي وردت في قوله ﷺ: «الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير، وإنْ شراً فشر»؟

ج ـ في هذا الحديث أربعة أوجه هي:

١ ـ أرجحها وهو ما ذكره المصنف.

٢ ـ وهو أضعـفها رفع خبـر الأول ونصب الثاني والتقدير: إن كـان في عملهم خير فيجزون خيرًا.

٣ ـ رفعهما والتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير.

٤ ـ نصبهما أي: إن كان عملهم خيرًا فيجزون خيرًا.

---

(١) **حديث صحيح**: رواه البخاري وأحمد عن سهل بن سعد ﷺ.

حذف نون كان

س ٢٧٦ ـ ما شروط حذف نون «كان»؟

ج ـ حذف نون «كان»، مشروط بأمور:

احدها ـ أن تكون بلفظ المضارع.

والثاني ـ أن يكون المضارع مجزومًا.

والثالث ـ أن لا يقع بعد النون ساكن.

والرابع ـ أن لا يقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[1]، و﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[2]، ولا يجوز في قولك «كان»، و«كن»، لانتفاء المضارع، ولا في نحو «هو يكون»، و«لن يكون»، لانتفاء الجزم، ولا في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3]، لوجود الساكن، ولا في نحو قوله: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه لا خير لك في قتله»[4] لوجود الضمير.

س ٢٧٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[5]؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿لَمْ يَكُ مِنَ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «يك»، فعلاً مضارعًا مجزومًا بـ «لم» وعلامة جزمه السكون الظاهرة على النون المحذوفة تخفيفًا؛ لتوفر الشروط المطلوبة لجواز حذفها وحكم هذا الحذف الجواز.

---

(١) سورة النحل، الآية (١٢٠). (٢) سورة مريم، الآية (٢٠).
(٣) سورة البينة، الآية (١).
(٤) حديث صحيح: رواه البخاري ومسلم في باب ذكر ابن صياد.
(٥) سورة النحل، الآية (١٢٠).

س ٢٧٨ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾*[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «أك»، فعلاً مضارعًا مجزومًا وحذفت نونه تخفيفًا كما في الآية السابقة.

س ٢٧٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء الفعل «يكن» مضارعًا مجزومًا بـ «لم» وعلامة جزمه السكون وحرِّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، ولم تحذف النون من الفعل «يكن» لأن النون وليها ساكن هو اللام في لفظ «الذين»، وحكمه هنا المنع.

س ٢٨٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قول النبي ﷺ: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»[3]؟

ج ـ موطن الشاهد: «يكنه».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء الفعل «يكنه» مضارعًا مجزومًا بـ «إن» الشرطية وعلامة جزمه السكون، ولم تحذف النون بسبب وجود الضمير المتصل به.

كان الزائدة

س ٢٨١ ـ *هل تأتي كان زائدة؟*

ج ـ نعم تأتي كان زائدة أحيانًا، ذكر المؤلف الحذف الكلي والجزئي لـ «كان»، ولم يذكر هل تأتي زائدة أحيانًا أم لا، واستكمالاً للفائدة نقول: تزاد

---

(١) سورة مريم، الآية (٢٠). (٢) سورة البينة، الآية (١).

(٣) رواه البخاري ومسلم.

«كان» أحيانًا لإفادة التوكيد وحسب، من دون أن يكون لها اسم وخبر، وزيادتها لا تكون إلا بتوفر شرطين.

س ٢٨٢ ـ ما شروط مجيء كان زائدة؟

ج ـ تكون «كان» زائدة إذا توفر شرطين:

أحدهما ـ أن تكون بلفظ الماضي.

والثاني ـ أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا، نحو: «ما كان أحسن خالدًا»، فأتت «كان»، بلفظ الماضي، ووقعت بين شيئين متلازمين. ما التعجبية وفعل التعجب. انظر في هذه المسألة ابن عقيل (١/٢٨٨)، والتصريح على التوضيح (١/١٠١ـ١٩٢).

أسماء أفعال الرجاء والمقاربة والشروع

س ٢٨٣ ـ اذكر أفعال المقاربة والرجاء والشروع؟

ج ـ أفعال المقاربة؛ هي: كاد وكرب وأوشك لدنو الخبر، وعسى، واخلولق؛ وحري لترجيه. وطفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل، وهب، وهلهل للشروع فيه، ويكون خبرها مضارعًا.

أقسام أفعال المقاربة والرجاء والشروع باعتبار معانيها:

س ٢٨٤ ـ ما أقسام أفعال الرجاء والمقاربة والشروع باعتبار معانيها؟

ج ـ تنقسم باعتبار معانيها ـ إلى ثلاثة أقسام:

ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر، وهي ثلاثة كاد، وكرب، وأوشك.

وما يدل على ترجي المتكلم للخبر؛ وهي ثلاثة أيضًا: عسى، وحرى، واخلولق.

وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها، وهي كثيرة؛ ذكرت منها هنا سبعة، فكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر، كما أن الأفعال في باب «كان»، كذلك.

س٢٨٥ ـ هل دلالة «عسى» في الشيء المحبوب أو المكروه واحدة؟

ج ـ قال ابن هشام في (المغني) عند حديثه عن «عسى» (٢٠١)، ومعناه: الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[١].

س٢٨٦ ـ هل يجوز حذف خبر أفعال الرجاء والمقاربة والشروع؟

ج ـ يجوز حذف خبر هذه الأفعال إن دل عليه دليل كما في قول النبي ﷺ: «**من تأنّى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد**».

والتقدير: من تأنّى أصاب أو كاد يصيب، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ.

س٢٨٧ ـ ما عمل أفعال الرجاء والمقاربة والشروع؟

ج ـ هذه الأفعال الثلاثة عشر، تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعًا، ثم منه ما يقترن بأن، ومنه ما يتجرد عنها، كما يأتي تفصيله ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب المنصوبات؛ ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليس لـ «كان وأخواتها»، لم تنفرد بباب على حده؛ قال الله ـ سبحانه ـ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[٢]، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[٣]، قال أبو حية النميري:

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٦).

(٢) سورة النور، الآية (٣٥).

(٣) سورة الإسراء، الآية (٨).

وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهضَ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ [١]

وقال الآخر:

هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى

وقال الآخر:

وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، وطفق أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل.

س ٢٨٨ ـ في كم موضع ذكر الفعل «طفق» في القرآن الكريم؟

ج ـ ذلك في موضعين:

أحدهما ـ ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [٢]، أي شرعًا يخيطان ورقه على أخرى كما تخصف النعال؛ ليستترا بها، وقرأ أبو السمال العدوي: وطفقا «بالفتح»؛ وهي لغة حكاها الأخفش؛ وفيها لغة ثالثة ـ بياء مكسورة مكان الفاء.

والثاني ـ ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [٣]، أي: شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحًا، أي يقطعها قطعًا.

س ٢٨٩ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [٤]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾.

---

(١) يثقلني: يتعبني، انهض: أقوم، السكر: السكران.
(٢) سورة الأعراف، الآية (٢٢).
(٣) سورة ص، الآية (٣٣).
(٤) سورة النور، الآية (٣٥).

- **وجه الاستشهاد**: مجيء خبر «يكاد»، جملة فعلية فعلها مضارع، غير مقترن بأن، وجملة: «يضيء»، في محل نصب خبر «يكاد».

س ٢٩٠ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾.

- **وجه الاستشهاد**: مجيء خبر «عسى»، فعلاً مضارعًا مقترنًا بـ «أن»، وفي الإعراب نقول: والمصدر المؤول من «أن وما بعدها»، في محل نصب خبر عسى.

س ٢٩١ - *ما الشاهد في قول أبي حية النميري:*

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً ... فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ج - موطن الشاهد: «جعلت يثقلني ثوبي».

- **وجه الاستشهاد**: إعمال «جعل» عمل «كان»، حيث رفعت الاسم «تاء المتكلم»، وجاء خبرها يثقلني، غير أن الأصل في هذه الأفعال، أن يكون خبرها جملة مصدره بمضارع يكون فاعله ضميرًا راجعًا إلى الاسم، وفي هذا الشاهد: رأينا أن الفعل يثقلني ارتفع به فاعل هو اسم ظاهر «ثوبي»، وتخلصًا من هذا الإشكال، فقد أول النحاة الكلام، وقدروا فاعل يثقلني ضميرًا مستترًا تقديره: هو، يعود إلى «التاء»، التي هي اسم «جعل»؛ وقدروا أصل الكلام؛ وقد جعلت ثوبي يثقلني، وعدوا «ثوبي»، بدلاً من «التاء»، وفي هذا من التكلف ما يغني التأويل والتقدير.

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٨).

س ٢٩٢ - ما الشاهد في قول الشاعر:

هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى (١)

ج - موطن الشاهد: «هببت ألوم».

- وجه الاستشهاد: مجيء الفعل «هب»، من أفعال الشروع، فعمل عمل «كان»، فرفع ضمير المتكلم اسمًا له، وجاء خبره جملة فعلية فعلها مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «التاء».

س ٢٩٣ - ما الشاهد في قول الشاعر:

وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ ... نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ (٢)

ج - موطن الشاهد: هلهلت نفوسهم تزهق.

- وجه الاستشهاد: مجيء «هلهل»، من أفعال الشروع، وقد عمل عمل «كان»، الناقصة، فرفع الاسم «نفوس»، ونصب الخبر الذي هو جملة «تزهق»، (من الفعل والفاعل)، ورأينا كيف جاء الفعل «تزهق»، مجردًا من «أن»، لأن «أن»، لا تأتي مع الخبر في أفعال الشروع مطلقًا.

س ٢٩٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ (٣)؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «طفقا»، من أفعال الشروع، ورفع «الألف»، اسمًا له ونصب جملة «يخصفان»، خبرًا له، ومعلوم أن خبر أفعال الشروع يأتي جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من «أن»، كما في الآية الكريمة.

---

(١) هببت: شرعت، لج: بالغ في الخصومة.
(٢) هلهلت: دنت، تزهق: تخرج.
(٣) سورة الأعراف، الآية (٢٢).

س ٢٩٥ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «طفق»، بمعنى شرع، وفي الآية الكريمة فعل مقدر واقع خبرًا لـ طفق؛ إذ التقدير ـ والله أعلم ـ فطفق يمسح سوقها وأعناقها مسحًا.

س ٢٩٦ـ ما صور عمل أفعال المقاربة؟

ج ـ علينا أن نعلم أن أفعال المقاربة ملازمة للماضي إلا أربعة جاء منها المضارع ناقصًا أيضًا، وهو: كاد، فجاء في التنزيل: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[2]، وأوشك، فجاء في قول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

وأوشك: مضارعها أكثر استعمالاً من ماضيها، وطفق جاء مضارعها يطفق، وجعل جاء مضارعها يجعل، حكى الكسائي: «إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه».

س ٢٩٧ـ هل يعمل اسم الفاعل من أفعال المقاربة عمل كان؟

ج ـ استعمل اسم الفاعل لثلاث فقط هي:

١ ـ كاد «كائد»، كما في قول الشاعر كثير بن عبد الرحمن:

أَمُوتُ أسىً يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي ... يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

٢ ـ كرب: «كارب»، كما في قول الشاعر:

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ ... فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى المكارمِ فَاعْجَلِ

---

(١) سورة ص، الآية (٣٣).
(٢) سورة النور، الآية (٣٥).

٣ ـ أوشك: «موشكٌ»، كقول كثير بن عبد الرحمن:

فَـإنَّكَ مُـوشِكٌ أنْ لاَ تَرَاهَا ... وَتَعْـدُو دُونَ غَـاضِـرَةِ العَـوَادِي

ـ انظر: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) (٣١٣-٣٢١).

اسم ما حمل على ليس

س ٢٩٨ ـ ما الكلمات التي تحمل على ليس؟

ج ـ ما حمل على «ليس» أربعة: «لات»، في لغة الجميع ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلة، ولا يجمع بين جزأيها والأكثر كون المحذوف اسمها نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، و«ما»، و«لا»، النافيتان في لغة الحجاز و«إن»، النافية في لغة أهل العالية.

س ٢٩٩ ـ ما شرط إعمال هذه الحروف عمل ليس؟

ج ـ شرط إعمالهن: نفي الخبر وتأخيره، وأن لا يليهن معموله وليس ظرفًا ولا مجرورًا، وتنكير معمولي «لا»، وأن لا يقترن اسم «ما»، بإن الزائدة نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2] بنصب كلمة «بشرًا».

وقوله: ولا وزر مما قضى الله واقيًا.

وقولنا: «إن ذلك نافعك ولا ضارك».

شروط عمل «ما» الحجازية

س ٣٠٠ ـ ما شروط عمل «ما» الحجازية؟

ج ـ فأما «ما» فإنها تعمل هذا العمل في لغة أهل الحجاز بأربعة شروط:

(١) سورة ص، الآية (٣).

(٢) سورة يوسف، الآية (٣١).

أحدها ـ أن يكون اسمها مقدمًا وخبرها مؤخرًا.

الثاني ـ أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة.

الثالث ـ ألا يقترن الخبر بإلا.

الرابع ـ ألا يليها معمول الخبر وليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا.

س ٣٠١ ـ ما صورة اسم وخبر «ما» الحجازية؟

ج ـ إذا استوفت ما هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل سواءً أكان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمعرفتان كقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[1]، والنكرتان كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[2].

س ٣٠٢ ـ حدد اسم «ما» الحجازية وخبرها في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾؟

ج ـ فـ ﴿أَحَدٍ﴾، اسمها، و﴿حَاجِزِينَ﴾، خبرها، ﴿مِنكُم﴾ متعلق بمحذوف، تقديره: أعني ويحتمل أن أحدًا فاعل ﴿مِنكُم﴾، لاعتماده على النفي، و﴿حَاجِزِينَ﴾، نعت له على لفظه.

س ٣٠٣ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول مزاحم بن عمر العقيلي:*

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المنازلَ مِنْ منى ... وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[3]

ج ـ موطن الشاهد: «ما كل من وافى مني أنا عارف».

---

(١) سورة المجادلة الآية (٢). (٢) سورة الحاقة الآية (٤٧).

(٣) تعرفها: تطلب معرفتها، المنازل: جمع منزل، وهو المكان الذي ينزل فيه الناس من رواحلهم ليستريحوا من عناء السفر، منى: مكان معروف شرقي مكة يؤدي فيه أحد مناسك الحج.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ما»، مهملة على رواية نصب «كل»؛ لتقدم معمول خبرها على اسمها؛ فخبرها «عارف»، ومعموله: «كل»، ومعلوم أنه إذا تقدم معمول خبر «ما»، النافية العاملة عمل ليس على اسمها، يبطل عملها.

س٣٠٤ ـ ما وجه رفع «كل» في البيت السابق؟

ج ـ أما على رواية رفع «كل»، فإن الإعمال جائز؛ بحيث نجعل «كل»، اسمًا لـ «ما»، وجملة «أنا عارف»، في محل نصب خبر «ما»، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ـ على هذا الوجه ـ ضمير منصوب بعارف محذوف، والتقدير وما كل من وافى منى أنا عارفه: والوجه الأول ـ هو الأفضل إن جاز التقدير، فعدم التقدير أولى.

س٣٠٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] على قراءة من رفع كلمة «بشر»؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ما»، النافية غير عاملة على لغة بني تميم في قراءة الرفع.

س٣٠٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ما»، تميمية مهملة غيرعاملة، كما في الآية السابقة؛ وهن: مبتدأ، وأمهاتهم: خبر؛ وهذا الإعراب على قراءة الرفع للآية الكريمة.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٣١). (٢) سورة المجادلة، الآية (٢).

س ٣٠٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ما»، نافية عاملة عمل ليس و﴿أَحَدٍ﴾، اسمها و﴿حَاجِزِينَ﴾، الخبر ومعلوم أن ﴿أَحَدٍ﴾، نكرة، ﴿حَاجِزِينَ﴾، نكرة؛ وحكم مجيء اسم ما وخبرها نكرتين الجواز.

س ٣٠٨ ـ كيف يوصف الواحد بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

ج ـ أن الجمع قد يكون اسم عام، بدليل قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾[2].

س ٣٠٩ ـ ما إعراب قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾؟

ج ـ ﴿مَا﴾، عاملة عمل ليس مبنية لا محل لها، ﴿هَٰذَا﴾، اسم إشارة مبني في محل رفع اسم «ما»، ﴿بَشَرًا﴾، خبر ما منصوب.

س ٣١٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

ج ـ موطن الشاهد: ما إن أنتم ذهب.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ما» النافية مقترنة بـ «إن»، الزائدة، فبطل عملها عمل ليس على هذه الرواية للبيت، ولكن للبيت رواية أخرى بنصب ذهبًا فتخريج رواية نصبه على أن «إن»، نافية مؤكدة لنفي «ما»، وليست زائدة وساعتها تعمل «ما»، عمل ليس والأفضل: إهمال «ما»، في هذا البيت.

س ٣١١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾.

---

(١) سورة الحاقة، الآية (٤٧). (٢) سورة البقرة، الآية (٢٨٥).
(٣) سورة آل عمران، الآية (١٤٤).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿مَا﴾ النافية مهملة غيـر عاملة عمل ليس لاقتران خبرها بـ ﴿إلاَّ﴾.

س ٣١٢ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مَا﴾، النافيـة مهملة غـير عامـلة عمل ليس؛ لاقتران خبرها بـ ﴿إلاَّ﴾.

س ٣١٣ - *ما وجه الاستشهاد في قول العرب: «ما مسئ من أعتب»؟*

ج - موطن الشاهد: «ما مسئ من أعتب».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «ما»، النافـية مهملة غير عاملة عـمل ليس لتقدم الخبر «مسئ»، على المبـتدأ «من»، والأصل فيه: ما من أعتب مـسيئًا؛ ولكن لما تقدم الخـبر على المبتـدأ، أهملت «ما» ولم تعـد عاملة عمل ليس؛ وأمـا معنى «أعتب»؛ أتى بما يزيل العتاب.

س ٣١٤ - *ما إعراب قول مزاحم بن عمرو العقيلي:*

وَقَـالُوا تَعَـرَّفْـهَـا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وَمَـا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَـارِفُ

ج - وقـالوا: الواو حـسب ما قـبلها، قـالوا: فـعل ماض، والواو فـاعل، والألف للتفريق.

تعرفها: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: أنت و«لها» مفعول به.

المنازل: منصوب على نزع الخافض لأن الأصل بالمنازل.

من منى: جار ومجرور.

---

(١) سورة القمر، الآية (٥٠).

وما: الواو عاطفة، ما: نافية.

كل: مفعول به مقدم لاسم الفاعل «عارف»، وكل: مضاف، مَن: اسم موصول في محل جر بالإضافة.

وافي: فعل ماض، والفاعل هو.

منى: مفعول به لـ «وافي»، أنا: مبتدأ مرفوع.

عارف: خبر مرفوع.

س ٣١٥ - متى تزاد الباء في خبر «ما»؟

ج - ذكر أبو علي الفارسي والزمخشري أن الباء تزاد في خبر «ما» عندما تكون عاملة فقط، ولكن ورد أن بني تميم يلحقون الباء بخبر «ما» المهملة عندهم كقول الفرزدق وهو أحد بني تميم:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلاَ مَنسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

وجمهور النحاة متفقون على زيادة الباء في خبر ما التميمية أو الحجازية جوازًا.

إعمال لا عمل ليس

س ٣١٦ - ما شروط إعمال «لا» عمل «ليس»؟

ج - وأما «لا»، فإنها تعمل بالشروط المذكورة لـ «ما»، إلا شرط انتفاء اقتران «إن»، بالاسم فلا حاجة له لأنَّ «إن»، لا تزاد بعد «لا»، ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

س ٣١٧ - هل يجوز حذف خبر «لا» العاملة عمل ليس؟

ج - نعم يجوز ذلك، يقول ابن هشام: «والغالب أن يكون الخبر محذوفًا»[1].

(١) انظر: «أوضح المسالك» (١/ ٢٨٥، ٢٨٦).

س ٣١٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

تَعَـزَّ فَـلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِـيَـا ... وَلاَ وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَى اللهُ وَاقِـيَـا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «لا شيء باقيًا، ولا وزر واقيًا».

ـ وجه الاستشهاد: إعمال «لا»، العاملة عمل ليس في الموضعين ومجيء اسمها وخبرها نكرتين.

س ٣١٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَنْكَرْتُهَـا بَعْـدَ أَعْـوَامٍ مَـضَـيْنَ لَهَـا ... لاَ الدَّارُ دَارًا وَلاَ الجِـيرَانُ جِـيرَانَـا[2]

ج ـ موطن الشاهد: «لا الدار دارًا ولا الجيران جيرانًا».

ـ وجه الاستشهاد: إعمال «لا»، في الموضعين عمل «ليس»، مع أن اسم «لا»، في الموضعين معرفة، وإعمالها مع المعرفة قليل غير أنه جائز، لا كما زعم ابن هشام في «قطر الندى وبل الصدى»، حيث خطأ المتنبي في قوله:

لا الحـمـد مكسـوبًا ولا المال باقـيًـا

شروط عمل «إن» عمل «ليس»

س ٣٢٠ ـ ما شروط إعمال «إن» عمل ليس؟

ج ـ أما «إن» فتعمل بالشروط المذكورة، إلا أن اقتران اسمها بإن ممتنع فلا حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل في اسم معرفة وخبر نكره، قرأ سعيد بن جبير «رحمه الله»، ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[3]، بتخفيف إن وكسرها لالتقاء ساكنين، ونصب «عباد»، على الخبرية.

---

(١) تعزَّ: تصبر وتجلد، وزر: الوزر: الملجأ، وأصله الجبل، واقيًا: حافظًا.

(٢) انكرتها: لم أعرفها لدروسها أو لذهاب معالمها. أعوام: جمع عام، مضين لها: أراد مررن على رؤيتي لها.

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٩٤).

﴿أَمْثَالُكُمْ﴾، على أنه صفة لـ ﴿عِبَادٌ﴾، وفي نكرتين سمع «إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية» وفي معرفتين سمع «إن ذلك نافعك ولا ضارك».

س ٣٢١ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [١]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء: ﴿إِنْ﴾، على قراءة سعيد بن جبير مخففة عاملة عمل ليس وقد جاء اسمها معرفة وهو ﴿الَّذِينَ﴾، وجاء خبرها نكرة وهو ﴿عِبَادٌ﴾، وإعراب الآية واضح.

س ٣٢٢ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٢]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿لَاتَ﴾، عاملة عمل «ليس»، وقد حذف اسمها وذكر خبرها والتقدير: لات الحين حين مناص؛ وهذا على قراءة نصب «حين»، ومجيء اسمها محذوفًا وخبرها مذكورًا في الكلام على الغالب في استعمالها وعلى قراءة رفع «حين»، يكون الاسم مذكورًا والخبر محذوفًا والتقدير: لات حين مناص «حينا موجودًا لهم»، والأول أفضل وهو المشهور.

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٩٤).

(٢) سورة ص، الآية (٣).

عمل «إن» وأخواتها

س ٣٢٣ ـ اذكر أخوات «إن»؟

ج ـ أخوات «إن»: أن ولكن وكأن وليت ولعل نحو ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾[1]، ولا يجوز تقدمه مطلقًا ولا توسطه إلا إن كان ظرفًا أو مجرورًا نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[2]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾[3].

س ٣٢٤ ـ ما عمل «إن» وأخواتها؟

ج ـ عمل «إن»، وأخواتها الخمسة فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر فينصبن المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن الخبر كما نذكره الآن ويسمى خبرها نحو ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾، ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[4]، ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[5]، ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[6].

س ٣٢٥ ـ هل يجوز تقدم الخبر على إن وأخواتها؟

ج ـ لا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقًا، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين ابن عنين حيث قال:

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يَجِزْ ... لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي ... إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وِصَالِكَ مُعْدَمَا

ولا على أسمائهن، فإن الحروف محمولة في الأعمال على الأفعال، فلكونها فرعًا في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللهم

---

(١) سورة طه، الآية (١٥).
(٢) سورة النازعات، الآية (٢٦).
(٣) سورة المزمل، الآية (١٢).
(٤) سورة المائدة، الآية (٩٨).
(٥) سورة المنافقون، الآية (٤).
(٦) سورة الشورى، الآية (١٧).

إلا إن كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾[1]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾[2]، وفي الحديث: «إنَّ في الصَّلاةِ لَشُغْلًا»[3]، «وإنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمًا»[4]، ويروى «الحكمة»، فأما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه لا تقول: في الدار إن زيدًا.

س ٣٢٦ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿إنَّ﴾، حرفًا مشبهًا بالفعل وقد نصب الاسم ﴿السَّاعَةَ﴾، ورفع الخبر ﴿آتِيَةٌ﴾، وحكم هذا الإعمال الوجوب.

س ٣٢٧ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ﴾.

- وجه الاستشهاد: دخول ﴿أنَّ﴾، على الجملة الاسمية ونصبها للإسم ورفعها للخبر، كما في الآية السابقة.

س ٣٢٨ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾.

- وجه الاستشهاد: دخول «كأن»، على الجملة الاسمية ونصبها للاسم الذي وقع ضميرًا ورفعها للخبر «خشب».

---

(١) سورة المزمل، الآية (١٢). (٢) سورة النازعات، الآية (٢٦).

(٣) حديث صحيح: رواه أحمد في مسنده، والبيهقي وأبو داود عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) حديث صحيح: رواه أحمد وأبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما.

مواضع كسر همزة «إن»

س ٣٢٩ - اذكر حالات كسر همزة «إن»؟

ج - تكسر همزة «إن» وجوبًا في تسع مواضع: في الابتداء، وفي أول الصلة، والصفة، والجملة الحالية، والمضاف إليها ما يختص بالجمل، والمحكية بالقول، وجواب القسم، والمخبر بها عن اسم عين، وقبل اللام المعلقة، وتكسر أو تفتح جوازًا بعد: إذا الفجائية، والفاء الجزائية، وفي نحو: «أول قولي أني أحمد الله»، وتفتح في الباقي.

س ٣٣٠ - مَثِّل لمواضع وجوب كسر همزة «إن»؟

ج - يجب الكسر في تسع مسائل:

إحداها - في ابتداء الكلام، نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾[1]، ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[2].

الثانية - أن تقع في أول الصلة كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾[3]، «ما»، مفعول ثان، «لآتيناه»، وهي موصولة بمعنى الذي، و«إن»، وما بعدها صلة.

واحترزت بقولي «أول الصلة»، من نحو: «جاء الذي عندي أنه فاضل»، فإن واجبة الفتح، وإن كانت في الصلة لكنها ليست في أولها.

الثالثة - أن تقع في أول الصفة كـ «مررت برجل إنه فاضل»، ولو قلت: «مررت برجل عندي أنه فاضل»، لم تكسر لأنها ليست في ابتداء الصفة.

---

(١) سورة الكوثر، الآية (١).
(٢) سورة القدر، الآية (١).
(٣) سورة القصص، الآية (٧٦).

الرابعة ـ أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾[1]، واحترزت بقيد الأولية من نحو: «أقبل زيد وعندي أنه ظافر».

الخامسة ـ أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة وهو «إذ، وإذا، وحيث»، نحو: جلست حيث إن زيداً جالس، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إن»، بعد حيث وهو لحن فاحش فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة و«أن»، المفتوحة ومعمولها في تأويل المفرد، واحترزت بقيد الأولية من نحو: «جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن».

ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث، ولابد من ذلك.

السادسة ـ أن تقع قبل اللام المعلقة نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[2].

فاللام من ﴿لَرَسُولُهُ﴾، ومن ﴿لَكَاذِبُونَ﴾، معلقان لفعلي العلم والشهادة، أي: مانعان لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح، كما قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾[3]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4].

السابعة ـ أن تقع محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[5]، ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾[6]، ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾[7].

---

(١) سورة الأنفال، الآية (٥).
(٢) سورة المنافقون، الآية (١).
(٣) سورة الأنفال، الآية (٤١).
(٤) سورة آل عمران، الآية (١٨).
(٥) سورة مريم، الآية (٣٠).
(٦) سورة الأنبياء، الآية (٢٩).
(٧) سورة سبأ، الآية (٤٨).

الثامنة ـ أن تقع جوابًا للقسم، كقوله تعالى: ﴿حم ① وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ② إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[1].

التاسعة ـ أن تقع خبرًا عن اسم عين نحو: «زيد إنه فاضل»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[2].

مواضع فتح همزة «إن» وجوبًا

س ٣٣١ ـ ما مواضع فتح همزة «إن» وجوبًا؟

ج ـ يجب الفتح في ثماني مسائل:

احدها ـ أن تقع فاعله، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾[3]، أي: إنزالنا.

الثانية ـ أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ آمَنَ﴾[4]، ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾[5].

الثالثة ـ أن تقع مفعولاً لخبر القول، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾[6].

الرابعة ـ أن تقع في موضع رفع بالابتداء، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾[7].

الخامسة ـ أن تقع في موضع خبر عن اسم معنى، نحو: «اعتقادي أنك فاضل».

السادسة ـ أن تقع مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[8].

---

(١) سورة الدخان، الآية (١-٣).
(٢) سورة الحج، الآية (١٧).
(٣) سورة العنكبوت، الآية (٥١).
(٤) سورة هود، الآية (٣٦).
(٥) سورة الجن، الآية (١).
(٦) سورة الأنعام، الآية (٨١).
(٧) سورة فصلت، الآية (٣٩).
(٨) سورة الحج، الآية (٦، ٦٢).

السابعة - أن تقع مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [(١)].

الثامنة - أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا، نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [(٢)]، ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [(٣)]. فإنها في الأولى معطوفة على المفعول، وهو ﴿نِعْمَتِيَ﴾، وفي الثانية بدل منه وهو ﴿إِحْدَى﴾.

س ٣٣٢ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [(٤)]؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء: «أن»، مفتوحة الهمزة، لوقوعها في محل رفع بالابتداء لأن التقدير: ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة، وحكم فتح همزتها هنا - الوجوب.

س ٣٣٣ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [(٥)]؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿تَنطِقُونَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «أن»، مفتوحة الهمزة، لأنها واقعة مع ما بعدها في محل جر بالإضافة، والتقدير: «مثل نطقكم»، وحكم هذا الفتح الوجوب.

مواضع فتح همزة «إن» وكسرها

س ٣٣٤ - *ما المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إن وكسرها؟*

ج - يجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر:

إحداها - بعد «إذا»، الفجائية كقولك: «خرجت فإذا إن زيدًا بالباب»، قال الشاعر:

وكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

---

(١)،(٥) سورة الذاريات، الآية (٢٣).
(٢) سورة البقرة، الآية (٤٧).
(٣) سورة الأنفال، الآية (٧).
(٤) سورة فصلت، الآية (٣٩).

يروى بفتح «إن»، وبكسرها.

الثانية ـ بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، قرئ بكسر إن وفتحها.

الثالثة ـ في نحو: «أول قولي أني أحمد الله»، وضابط ذلك أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قول كالفعل «أَحْمَدُ» ونحوه.

وفاعل القولين واحد، فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولي حمد الله، والكسر على جعل «أول قولي»، مبتدأ و«إني أحمد الله»، جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فكأنه قيل أول قولي هذا الكلام المفتتح بإني ونظير ذلك قوله سبحانه: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ﴾[2].

وقول النبي ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»[3].

س ٣٣٥ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «إن»، في الآية الكريمة بفتح همزة «إن»، وكسرها وفق القراءتين وحكم الفتح والكسر هنا الجواز.

س ٣٣٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾.

---

(١)، (٤) سورة الأنعام، الآية (٥٤). (٢) سورة يونس، الآية (١٠).

(٣) رواه الترمذي والنسائي والحاكم عن جابر رضي الله عنه.

وجه الاستشهاد: استشهد بهذه الآية على مجيء ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾، نفس المبتدأ في المعنى.

خبر لا النافية للجنس

س ٣٣٧ ـ ما أقسام لا؟

ج ـ اعلم أن «لا»، على ثلاثة أقسام:

أحدها ـ أن تكون ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه نحو: ﴿وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾[1]، ﴿فَلا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ﴾[2]، ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[3]، وتستعار للدعاء فتجزم أيضًا نحو: ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾[4].

الثاني ـ أن تكون زائدة، دخولها في الكلام كخروجها، فلا تعمل شيئًا نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾[5].

أي أن تسجد بدليل أنه قد جاء في مكان آخر بغير لا، وقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾[7].

الثالث ـ أن تكون نافية وهو نوعان:

١ ـ داخلة على معرفة فيجب إهمالها وتكرارها نحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو».

٢ ـ وداخلة على نكرة وهي ضربان:

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٣٧).
(٢) سورة الإسراء، الآية (٣٣).
(٣) سورة التوبة، الآية (٤٠).
(٤) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).
(٥) سورة الأعراف، الآية (١٢).
(٦) سورة الحديد، الآية (٢٩).
(٧) سورة الأنبياء، الآية (٩٥).

(أ) عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل.

(ب) وعاملة عمل «إنَّ» فتنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال.

شرط إعمال «لا» عمل «إن»

س ٣٣٨ ـ **ما شرط إعمال لا عمل إن؟**

ج ـ شرط إعمالها هذا العمل أمران:

أحدهما ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

والثاني ـ أن يكون الاسم مقدمًا والخبر مؤخرًا.

وذلك كقولك: «لا صاحب علم ممقوت»، و«لا طالعًا جبلاً حاضر». فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدم وجب إهمالها وتكرارها، **الأول** ـ كما تقدم من قولك: «لا زيد في الدار ولا عمرو»، وأما قول بعض العرب: «لا بصرة لكم»، وقول عمر: «قضية ولا أبا حسن لها»، يريد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وقول أبي سفيان يوم فتح مكة: «لا قريش بعد اليوم». وقول الشاعر:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فِي البِلاَدِ[1]

فمؤول بتقدير «مثل» أي ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أمية.

والثاني ـ كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2].

---

(١) ابو خبيب: عبد الله بن الزبير بن العوام، نكدن: فعل ماض، من النكد، وهو تعسر العيش وشدته وضيقه.

(٢) سورة الصافات، الآية (٤٧).

وأضاف صاحب التصريح شرطًا آخر هو: ألا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها حرف جر؛ نحو جئت بلا زاد، ونحو غضبت من لا شيء، كانت لا زائدة بين الجار والمجرور.

س ٣٣٩ـ ***ما وجه الاستشهاد في قوله:*** ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: تقدم خبر «لا»، على اسمها، فأهملت وكررت بـ «لا» الثانية.

جواز حذف خبر «لا»

س ٣٤٠ـ ***متى يجوز حذف خبر لا النافية للجنس؟***

ج ـ يكثر حذف الخبر إذا علم؛ كقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ﴾[2]، أي: فلا فوت لهم، وقوله تعالى: ﴿لا ضَيْرَ﴾[3]، أي: لا ضير علينا. وبنو تميم يوجبون حذفه، إذا كان معلومًا، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد؛ فضلاً عن أن يجب؛ وذلك نحو: «لا أحد أغير من الله ـ عزَّ وجلَّ ـ».

س ٣٤١ـ ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ﴾[4]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَلا فَوْتَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: حذف خبر «لا»، محذوفًا؛ لأنه معلوم.

إذ التقدير: لا فوت لهم.

---

(١) سورة الصافات، الآية (٤٧).
(٢)،(٤) سورة سبأ، الآية (٥١).
(٣) سورة الشعراء، الآية (٥٠).

المضارع المجرد من الناصب والجازم

س ٣٤٢ - متى يرفع الفعل المضارع؟

ج - يجب رفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم، كقولك: «يقومُ زيد»، ويقعدُ عمرو. فأما قول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا[1]

فهو مقرون بجازم مقدر أصله «لتفدِ»، وحذفت لامه للضرورة.

س ٣٤٣ - ما وجه الاستشهاد في قول امرئ القيس:

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

ج - **موطن الشاهد:** «أشْرَبْ».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «أشرب»، فعلاً مضارعًا لم يتقدمه جازم وهو مع ذلك ساكن الآخر، وللعلماء في تخريج هذا السكون وجهان:

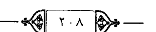
الأول - أنه ضرورة دعا إليها النظم.

والثاني - أنه لما توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات: أولاها: فتحة، وهي حركة الراء، وثانيها: ضمة، وهي حركة الباء، وثالثها: فتحة، وهي حركة الغين لما توالت هذه الحركات الثلاث.

أشبهت «عضدًا» في وجود فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوز تسكين ضاد «عضد». ونحوه: فلما أشبهت هذه الأحرف الثلاثة عضدًا استساغ لنفسه أن يسكن وسطها كما يسكن وسط «عضد».

---

(١) التبال: الهلاك وسوء العاقبة، وأصل تاءه واو أي الوبال.



باب المنصـوبات

المفعول بـه

س ٣٤٤ _ ما المقصود بالمفعول به؟

ج ـ المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ «ضربتُ زيدًا».

س ٣٤٥ _ لماذا بدأت المنصوبات بالمفعول به؟

ج ـ بدأت المنصوبات بالمفعول به؛ لأنه الأصل وغير محمول عليه ومشبه به ولأن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس.

نواصب المفعول به

س ٣٤٦ _ ما سبب نصب المفعول به؟

ج ـ الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة:

- الفعل المتعدي.
- ووصفه: أي اسم الفاعل منه أو اسم الفعل المتـعدي لاثنين ـ مصدر الفعل المتعـدي ـ اسم الفعل النائب عن فـعل متـعد؛ فالفـعل المتعـدي نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾[1]، ووصفه نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾[2]، ومصدره نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[3]، واسم فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[4].

---

(١) سورة النمل، الآية (١٦).
(٢) سورة الطلاق، الآية (٣).
(٣) سورة البقرة، الآية (٢٥١).
(٤) سورة المائدة، الآية (١٠٥).

س ٣٤٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «أنفس»، مفعولاً به لاسم الفعل عليكم؛ لأن اسم الفعل يعمل عمل الفعل كما هو معلوم، وبما أن عليكم اسم فعل متعد فلابد من أنه ينصب مفعولاً كفعله.

إضمار ناصب المفعول به جوازًا

س ٣٤٨ - متى يضمر ناصب المفعول به جوازًا؟

ج - كونه مذكور هو الأصل، كما في الأمثلة السابقة وقد يضمر جوازًا، إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي:

فالأول - نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾[1]، أي: أنزل ربنا خيرًا؛ بدليل: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[2].

والثاني - نحو قولك لمن تأهب لسفر: «مكة»؛ بإضمار تريد، ولمن سدد سهمًا «القرطاس»، بإضمار تصيب.

إضمار ناصب المفعول به وجوبًا

س ٣٤٩ - متى يضمر ناصب المفعول به وجوبًا؟

ج - يضمر ناصب المفعول به وجوبًا في عدة مواضع هي:

- باب الاشتغال وحقيقته: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلابسه.

---

(١)،(٢) سورة النحل، الآية (٣٠).

▪ فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق «زيدًا ضربته»، وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾[1].

ومثال اشتغال الوصف: «زيدًا أنا ضاربه، الآن أو غدًا».

▪ ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق: «زيدًا ضربت غلامه»، و«زيدًا أنا ضارب غلامه الآن أو غدًا»، فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبًا تقديره: «ضربت زيدًا ضربته»، و«ألزمنا كل إنسان ألزمناه».

▪ وإنما كان الحذف ـ هنا ـ واجبًا لأن العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما لأنه كالعوض من المحذوف.

س ٣٥٠ ـ وضح اختلاف النحاة في إضمار ناصب المفعول به في باب الاشغال؟

ج ـ ما سبق عن الاشتغال هو رأي الجمهور، وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد، وقال الفراء: الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي ضمير المتأخر، ورد على الفراء: بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعديًا لاثنين، وعلى الكسائي: بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ «ضربت غلامه»، فلا يستقيم إلغاؤه.

المنادى نوع من أنواع المفعول به

س ٣٥١ ـ متى ينصب المنادي؟

ج ـ المنادي يظهر نصبه إذا كان مضافًا أو شبهه، أو نكرة مجهولة نحو: «يا عبدَ الله»، و«يا طالعًا جبلاً»، وقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي».

---

(١) سورة الإسراء، الآية (١٣).

س ٣٥٢ ـ ما العلاقة بين المفعول به والمنادي؟

ج ـ المنادي نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه، فلهذا أفردته بالذكر، وبيان كونه مفعولاً أن قولك: «يا عبد الله»، أصله: يا أدعو عبد الله فـ «يا» حرف تنبيه و«أدعو»، فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر و«عبد الله»، مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرًا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين:

أحدهما ـ دلالة قرينة الحال.

والثاني ـ الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه، والقائم مقامه وهو: «يا»، وأخواتها، وقد تبين بهذا أن حق المناديات كلها أن تكون منصوبه، لأنها مفعولات ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادي مبنيًا، وإنما يكون مبنيًا إذا أشبه الضمير بكونه مفردًا معرفة؛ فإنه حينئذ ـ يُبني على الضمة أو نائبها نحو: «يا زيد»، و«يا زيدان»، و«يا زيدون»، وأما المضاف، والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة؛ فإنهن يستوجبن ظهور النصب، وقد مضى ذلك كله مشروحًا ممثلاً في باب البناء، فمن أحب الوقوف عليه فليرجع إليه.

المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل

س ٣٥٣ ـ ما صور المنصوب على الاختصاص؟

ج ـ المنصوب بأخص بعد ضمير متكلم ويكون بأل نحو: «نحن العرب أقرى الناس للضيف»، ومضافًا نحو: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِيَاءِ لاَ نُوَرِّثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً**»[1].

---

(١) ورد في البخاري بلفظ: عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**لا نورث ما تركناه صدقة**»، وفي مسند أحمد (٢/ ٤٦٣)، بلفظ: «**إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركتُ بعد مؤونة عاملي ونفقة نسائي صدقة**».

و«إيا»، فيلزمها ما يلزمها في النداء، نحو: «أنا أفعل كذا أيها الرجل»، وعلمًا قليلاً، فنحو: «بك الله نرجو الفضل» شاذ من وجهين.

س ٣٥٤ ـ ما صور المنصوب على الإغراء أو التحذير؟

ج ـ المنصوب بالزم أو باتق إن تكرر أو عطف عليه، أو كان «إياك»، نحو: «السلاحَ السلاحَ»، و«الأخَ الأخَ»، ونحو: «السيفَ والرمحَ»، نحو: «الأسدَ الأسدَ»، أو «نفسَكَ نفسَكَ»، ونحو: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[1]، و«إياك من الأسد».

ما جاء محذوف العامل

س ٣٥٥ ـ ما المقصود بـ «ما جاء محذوف العامل»؟

ج ـ المحذوف عامله هو الاسم الواقع في مَثَلٍ أو شبهه نحو «الكلابَ على البقر»، و«انته خيرًا لك».

فهو من المفعولات التي التزم معها حذف العامل؛ المنصوب على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر، لأنه خبر بلفظ النداء.

س ٣٥٦ ـ ما المقصود بالاسم المختص؟

ج ـ هو اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله. والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم ـ نحو أنا، ونحن ـ ويقل كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص: فخر أو تواضع، أو بيان.

فالأول كقول بعض الأنصار:

لَنَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلُ ... بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدَا[2]

المؤثل: الذي له أصل.

---

(١) سورة الشمس، الآية (١٣).

(٢) المعشر: الجماعة.

س ٣٥٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

جُـدْ بِعَـفْـوٍ فَـإِنَّنِي أَيُّهَـا العَـبْـدُ ... إِلَى العَــفْــوِ يَا إِلهِي فَــقِــيــرُ

ج ـ موطن الشاهد: أيها العبد.

ـ **وجه الاستشهاد:** نصب «أي»، محلاً على الاختصاص، بقصد الدلالة على التواضع.

س ٣٥٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول بشامة بن حزن النهشلي:

إِنَّا بَنِي نَهْــشَلٍ لاَ نَدَّعِي لأَبٍ[1]

ج ـ موطن الشاهد: بني نهشل.

ـ **وجه الاستشهاد:** حيث نصب «بني»، على الاختصاص، بفعل محذوف للدلالة على المدح، لا على البيان كما أراد ابن هشام.

قال التبريزي: «وانتصاب «بني» على إضمار فعل، كأنه قال: أذكر بني نهشل، وهذا على الاختصاص والمدح، وخبر إن «لا ندعي»، ولو رفع فقال: بنو نهشل، لكان «لا ندعي»، في موضع الحال، والفرق بين أن يكون اختصاصًا وبين أن يكون خبرًا صراحًا، هو أنه لو جعله خبراً، لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب. وكان لا يخلو فعله لذلك من خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم؛ فإذا جعل اختصاصًا فقد أمن الأمرين جميعًا».

انظر: شرح الجمل، للتبريزي «ط. مصطفى محمد»: (١/ ١١٠)، وشرح الشذور «تحق. الدقر»: (٢٨٥).

---

(١) بني نهشل: اسم قوم الشاعر.

س ٣٥٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الأعرج:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحَابُ الجَمَلْ ... نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأطْرَافِ الأَسَلْ[1]

ج ـ موطن الشاهد: بني ضبَّة.

ـ وجه الاستشهاد: انتصاب «بني»، بفعل محذوف على الاختصاص؛ وحكم إضمار الفعل في هذا الموضع الوجوب.

س ٣٦٠ ـ ما إعراب قول الشاعر:

جُدْ بِعَفْوٍ فَإنَّنِي أيُّهَا العَبْدُ ... إلَى العَفْوِ يَا إلَهِي فَقِيرُ

ج ـ جد: فعل دعاء مبني على السكون والفاعل أنت.

بعفو: جار ومجرور.

فإنني: الفاء تعليلة، إن: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم في محل نصب اسمها والنون للوقاية.

أيها: مفعول به لفعل محذوف مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص، ها: حرف تنبيه.

العبد: صفة لـ «أي».

إلى العفو: جار ومجرور.

يا إلهي: يا: حرف نداء، إلهي: منادى مضاف منصوب، والياء مضاف إليه.

فقير: خبر «إن» مرفوع.

---

(١) **بني ضَبَّةَ:** قبيلة أبوهم ضبة بن أد، **الجمل:** يريد الجمل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجت تطلب بثأر عثمان بن عفان ﷺ. **ننعي:** نخبر بالموت، **الأسل:** الرماح.

س ٣٦١ ـ ما وجه الاستشهاد في قول النبي ﷺ: «إنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لاَ تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ» (رواه الشيخان)؟

ج ـ **موطن الشاهد:** آل محمد.

ـ **وجه الاستشهاد:** عرّف الاسم المنصوب على الاختصاص بإضافته إلى معرفة، وهو الاسم العلم «محمد»، وآل: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: إنا أخص آل محمد لا تحل لنا الصدقة.

س ٣٦٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[1]؟

ج ـ وجه الاستشهاد مجيء ﴿عُصْبَةٌ﴾، على قراءة النصب حالاً سدت مسد الخبر، وحذف الخبر لأن الحال قام مقامه في الآية و أغنى عنه. وأما على قراءة الرفع ـ وهي القراءة المشهورة. فنحن: مبتدأ، وعصبة خبر.

س ٣٦٣ ـ ما شرط مجيء «أي» منصوبة على الاختصاص؟

ج ـ يكون المنصوب على الاختصاص بلفظ «أي»، فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء. من التزام البناء على الضمة. وتأنيثها مع المؤنث، والتزام إفرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق. ومفارقتها للإضافة ـ لفظًا وتقديرًا ـ ولزوم «ها»، التنبيه بعدها. ومن وصفها باسم معرف بأل لازم الرفع. مثال ذلك «أنا أفعل كذا أيها الرجل»، و«اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، المعنى: أنا أفعل كذا مخصوصًا من بين الرجال. واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب.

---

(١) سورة يوسف، الآية (١٤).

س ٣٦٤ ـ ما حكم تعريف الاسم المختص بالعلمية؟

ج ـ يقل تعريفه بالعلمية فـفي «بك الله نرجو الفضل»، شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب. وكونه علمًا.

الإغراء مفعول محذوف العامل

س ٣٦٥ ـ ما المقصود بالإغراء؟

ج ـ المقصـود بالإغراء تنبيـه المخاطب على أمر محـمود ليلزمه ـ نحـو قول مسكين الدارمي:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ، إِنَّ مَنْ لاَ أَخَـا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الهَـيْجَـا بِغَـيْـرِ سِلاَحِ

س ٣٦٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول مسكين الدارمي:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ، إِنَّ مَنْ لاَ أَخَـا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الهَـيْجَـا بِغَـيْـرِ سِلاَحِ[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** أخاك أخاك.

ـ **وجه الاستشهاد:** كرر الشاعر لفظ «أخاك»، مرتين على سبيل الإغراء فانتصب الاسم بفعل محذوف وجوبًا لتكرر لفظ «أخاك»، المغري به.

س ٣٦٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَخَـاك الَّذِي إِنْ تَدْعُـهُ لُِلمَّـةٍ ... يُجِبْك كَمَا تَبْغِي، ويَكْفِك مَنْ يَبْغي[2]

وَإِنْ تَجْـفُـهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكَافِئًا ... فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ وَالوَشْيِ أَنْ يُصْغِي

---

(١) **كساع:** كقاصد، **الهيجا:** الحرب.

(٢) **ملمة:** اسم فاعل من قـولهم: «ألم فلان بالقـوم»، إذا نزل بهم ويراد بها النازل من مـصائب الدهر، **يجبك:** مضارع من أجاب حذفت الياء منه لالتقاء السـاكنين.
تبغي: تطلب، **يكفك:** أي يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك، **يبغي:** يظلمك، **تجفه:** من الجفاء وهو ضد البر، **ذو الوشي:** أصله الذي يزين كلامه وينمقه ويراد به الكاذب.

ج ـ **موطن الشاهد**: أخاك.

ـ **وجه الاستشهاد**: مجيء «أخاك»، في البيت منصوبًا على الإغراء، بفعل محذوف، ويجوز فيه هنا الرفع لأنه لم يتكرر؛ وفي البيت دليل على مجيء «الإغراء»، من دون أن يتكرر اللفظ، ولابد من التنبيه إلى وجهين بين نصب المكرر، ونصب غير المكرر:

الأول ـ أن نصب المكرر واجب في أي موضع في الكلام. وقد يترك لضرورة الشعر. وأما نصب غير المكرر فإنه جائز بل هو أقل من رفعه.

الثاني ـ أن عامل النصب مع المكرر لا يجوز إظهاره لأن التكرار بمنزلة العوض من العامل.

فأما غير المكرر فإن إظهار العامل معه لا معابه فيه على من نطق به، انظر أوضح المسالك (٤/ ٨٠).

س ٣٦٨ ـ ما وجه الاستشهاد بقوله: «مكره أخاك لا بطل»؟

ج ـ **موطن الشاهد**: مكره أخاك.

ـ **وجه الاستشهاد**: مجيء «أخاك»، منصوبًا على لغة من يستعمل «الأخ»، بالألف دائمًا على لغة القصر؛ وعلى رواية الميداني مكره أخوك؛ فيكون «مكره»: خبرًا مقدمًا، وأخوك: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة.

المفعول المطلق

س ٣٦٩ ـ ما المقصود بالمفعول المطلق؟

ج ـ المفعول المطلق: هو الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو لعدده: كـ «ضَرَبت ضربًا»، أو ضَرْب الأمير»، أو «ضربتين»، وما بمعنى

المصـدر مثله؛ نحـو ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[(١)]، و﴿وَلا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾[(٢)]، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[(٣)].

س ٣٧٠ - ما سبب تسميته بالمفعول المطلق؟

ج - سُمي مطلقًا لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: ضَرَبت ضربًا؛ فالضرب مفعول؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته، خلاف قولك: «ضربت زيدًا»، فإن «زيدًا»، ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب؛ فلذلك سُمّي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قدم الزمخشريّ وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره؛ لأنه المفعول حقيقة.

س ٣٧١ - ما أغراض المفعول المطلق؟

ج - المفعول المطلق يفيد ثلاثة أمور:

أحدها - التوكيد؛ كقولك: ضربت ضربًا، وقول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٤)]، و﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[(٥)]، ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[(٦)].

الثاني - بيان النوع؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[(٧)]، وكقولك: جلست جلوس القاضي، وجلست جلوسًا حسنًا، و«رجع القهقري».

الثالث - بيان العدد كقولك: ضربت ضربتين أو ضربات، وقول الله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾[(٨)].

---

(١) سورة النساء، الآية (١٢٩).
(٢) سورة التوبة، الآية (٣٩).
(٣) سورة النور، الآية (٤).
(٤) سورة النساء، الآية (١٦٤).
(٥) سورة النساء، الآية (٦٥).
(٦) سورة الأحزاب، الآية (٥٦).
(٧) سورة القمر، الآية (٤٢).
(٨) سورة الحاقة، الآية (١٤).

س ٣٧٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء: ﴿دَكَّةً﴾، مفعولاً مطلقًا مبينًا للعدد.

س ٣٧٣ ـ ما شروط المفعول المطلق؟

ج ـ أن يكون فضلة مؤكدًا لعامله وقولي: «الفضلة»، احترازًا من نحو قولك: ركوع زيد ركوع حسن، أو طويل، فإنه يفيد بيان النوع، ولكنه ليس بفضلة.

وقولي: «مؤكد لعامله»، مخرج لنحو قولك: كرهت الفجور الفجور فإن الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد، ولكن المؤكِّد ليس العامل في المؤكَّد.

س ٣٧٤ ـ ما أنواع النائب عن المفعول المطلق؟

ج ـ ينوب عن المفعول المطلق ما يدل عليه، وهي سبعة: **الكلية**؛ نحو: ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1]، **والبعضية**؛ كـ «أكرمته بعض الإكرام»، **والمرادف**؛ نحو: «قعدت جلوسًا»، ومنه: «رجع القهقري»، فالجلوس ناب مناب القعود، وكذلك القهقري ناب مناب الرجوع، **والإشارة**؛ نحو: «ضربته ذلك الضرب».

■ وقد لا يأتي المصدر بعد اسم الإشارة. فيقال: «ظننت ذلك»؛ أي ظننت ذلك الظن وهذا من أمثلة سيبويه؛ **والضمير**؛ نحو: «ضربته زيدًا»، أي: ضربته الضرب، ومنه قوله تعالى: ﴿لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾[2]، أي: لا أعذب العذاب والعدد مثل قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[3]، **والآلة**؛ نحو: «ضربته سوطًا»، والأصل ضربته ضرب سوط. بقي أن نقول: **المرادف، والإشارة،**

(١) سورة النساء، الآية (١٢٩).
(٢) سورة المائدة، الآية (١١٥).
(٣) سورة النور، الآية (٤).

والضمير: تنوب عن المصدر المؤكد والمبين ومما ينوب عنهما **اسم المصدر** كـ «اغتسلت غسلاً»، وتوضأت وضوء العلماء، وباقي السبعة ينبن عن المبين فقط.

■ **لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد**؛ لأنه مسوق لتقديمه وتعزيزه أما غير المؤكد، فيحذف عامله للدلالة عليه، جوازًا أو وجوبًا **فالمحذوف جوازًا** كقولك: «عمل خالد»، لمن سألك: «أي عمل عملت؟»، و«ضربتين»، لمن سألك: «كم ضربت عدوك؟»، **والمحذوف وجوبًا في مواضع**؛ منها: إذا وضع المصدر بدلاً من فعله وهو مقيس في الأمر والنهي نحو: «قيامًا وقعودًا»، أي: قم قيامًا لا تقعد قعودًا، **والدعاء**؛ نحو: «سقيا لك»، أي سقاك الله، **ووقوع المصدر بعد الاستفهام التوبيخي**؛ نحو: «أتانيا وقد علاك المشيب»، أي أتتواني، **وإذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه**، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1].

«فمنا»، و«فداء»، مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير فإما تمنون منًا، وإما تفدون فداء، فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.

المفعول له

س ٣٧٥ ـ ما المقصود بالمفعول له؟

ج ـ المفعول له هو المصدر الفضلة المعلِّل لحدث شاركه في الزمان، والفاعل كـ «قمت إجلالاً لك»، ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في معلِّل فقد شرطا أن يجر باللام أو نائبها.

---

(١) سورة محمد، الآية (٤).

شروط المفعول له

س٣٧٦ - ما شروط المفعول له؟

ج - شروط المفعول له أربعة:

احدها - أن يكون مصدرًا.

الثاني - أن يكون مذكورًا للتعليل.

الثالث - أن يكون المعلل به حدثًا مشاركًا له في الزمان.

الرابع - أن يكون مشاركًا له في الفاعل.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1].

فالحذر: مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت.

س٣٧٧ - ما حكم الاسم المنصوب إذا فقد أحد الشروط المذكورة؟

ج - ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط السابقة فليست مفعولاً له ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل فمثال ما فقد المصدرية قولك: جئتك للماء وللعشب، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[2]. فـ «كم»، ليست مصدرًا لذلك ليست مفعولاً له ووجب جرها باللام، ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك: «جئتك اليوم للسفر غدًا»، وقول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ... لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[1]

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٩). (٢) سورة البقرة، الآية (٢٩).

(٣) نضت: خلعت، لدي: أي عند، لبسة المتفضل: أي ثوب النوم الملاصق لجسدها.

فكلمة «النوم»، مصدرًا وهو علة خلع الثياب، والفاعل الذي سيقوم بخلع الثياب، والنوم واحد إلا أن زمان النوم غير زمان الخلع؛ فوجب جره بلام التعليل.

س ٣٧٨ - ما وجه الاستشهاد في قول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَـا أَسْـعَى لأَدْنَى مَـعِـيشَـةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[1]

ج - موطن الشاهد: لأدنى.

- وجه الاستشهاد: مجيء «أدنى»، مجرور بلام التعليل. لأن أدنى ليست مصدرًا وإنما هي اسم تفضيل، ومعلوم لدينا أنه متى افتقد شرط واحد من الشروط الأربعة لمجيء المفعول لأجله. يجب جره باللام الدالة على التعليل وامتنع نصبه على المفعولية.

■ وفي هذا البيت شاهد آخر على أنه إن تقدم عاملان. وتأخر معمول واحد، ولم يصلح لتسلط كل واحد من العاملين على المعمول المتأخر فلا يكون ذلك من باب التنازع وفي البيت تقدم فعلان وهما «كفاني»، و«لم أطلب»، وتأخر عنهما معمول وهو «قليل»، ولو سلطنا الفعلين على قليل، لاختل المعنى. ولهذا قدر لهذا الفعل المتأخر مفعول. هو «الملك»، أو الكثير، والتقدير كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك أو الكثير، ومتى علمنا ذلك أدركنا أن هذا ليس من باب التنازع. كما يخاله المبتدئون.

س ٣٧٩ - ما وجه الاستشهاد في قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَـعْـرُونِي لِذِكْـرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[2]

---

(١) أي لو أني أسعى من أجل أن أحيي حياة عادية كغيري من الناس لكفاني قليل من المال غير أنني أسعى في طلب الملك وهذا ما يستوجب مني الإكثار من السعي.

(٢) **تعروني:** تصيبني، **ذكراك:** ضد النسيان، وهي الخطور بالبال، **هزة:** حركة واضطراب، **انتفض:** تحرك واضطرب، **القطر:** المطر.

ج ـ موطن الشاهد: لذكْرَاكِ.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ذكراك»، مصدرًا، وهو علة لـ «عرو الهزة»، غير أن فاعل الذكرى هو المتكلم نفسه، بينما فاعل «العرو»، هو هزة؛ فلما اختلف فاعل المصدر وفاعل المعلل؛ وجب أن يجر بحرف دال على التعليل؛ وهو اللام، وامتنع أن ينصب مفعولاً لأجله.

المفعول فيه

س ٣٨٠ ـ ما المقصود بالمفعول فيه؟

ج ـ هو ما ذكر فضلة لأجل أمر واقع فيه، من زمان مطلقًا، أو مكان مبهم أو مفيد مقدارًا، أو مادته مادة كاملة كـ «صمت يومًا»، أو «يوم الخميس»، «جلست أمامك»، و«سرت فرسخًا»، و«جلست مجلسك» والمكاني غيرهن يجربفي كـ «صليت في المسجد»، ونحو: «قالا خيمتي أم معبد»، وقولهم: «دخلت الدار»، على التوسع.

س ٣٨١ ـ ما الحالات التي يخرج منها الاسم المنصوب من كونه مفعولاً فيه؟

ج ـ الحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع منه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزيدًا في «ضربت زيدًا»، وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولكنه ليس بزمان، ولا مكان، نحو: «رغب المتقون أن يفعلوا خيرًا».

فإن المعنى في أن يفعلوا، وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[1]، وقد يكون العكس، نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾[2]،

---

(١) سورة النساء، الآية (١٢٧).
(٢) سورة الإنسان، الآية (١٠).

ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[1]، ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾[2]، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[3].

هذه الأنواع لا تسمى ظرفًا في الاصطلاح، بل كل منها مفعول به، وقع الفعل عليه، لا فيه، يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى، وقد يكون مذكورًا لأجل أمر وقع فيه، وهو زمان أو مكان؛ وهو حينئذ منصوب على معنى «في»، وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفًا، وذلك كقولك: صمت يومًا، أو يوم الخميس، وجلست أمامك.

س ٣٨٢ - ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾.

- وجه الاستشهاد: وقع المصدر المؤول في «أن وما بعدها»، مفعولاً به، وليس مفعولاً فيه، كما هو واضح.

س ٣٨٣ - ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾.

- وجه الاستشهاد: وقع ﴿يَوْمًا﴾، مفعولاً به منصوبًا لمحل: ﴿نَخَافُ﴾؛ لأن الفعل وقع عليه، ولم يقع فيه.

س ٣٨٤ - ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ﴾.

---

(١) سورة غافر، الآية (١٥). (٢) سورة غافر، الآية (١٨).
(٣) سورة الأنعام، الآية (١٢٤).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿يَوْمَ﴾، مفعولاً به منصوبًا؛ لأنه وقع عليه، ولم يقع فيه.

س ٣٨٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿حَيْثُ﴾، في محل نصب مفعولاً به،؛ لأنه لا يفيد معنى الظرفية في الآية على رأي ابن هشام.

س ٣٨٦ - ما الأسماء التي تأتي منصوبة على الظرفية وليست زمانًا ولا مكانًا؟

ج - وردت بعض الأسماء منصوبة على الظرفية وليست زمانًا ولا مكانًا مثل «حقًا» فقد توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى «في» مثل: أحقًا أنك ذاهب؟ فحقًا منصوب على الظرفية، وهي متعلقة بمحذوف خبر مقدم وهو الاستقرار وأنك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء.

والأصل: أفي حق ذهابك، و«حقًا» جارية مجرى الزمان دون المكان ولذا تقع خبرًا عن المصدر، ومثل: أحقًا غير شك أنك قائم، وجهد رأيي أنك قائم، وظنًا مني أنك قائم.

س ٣٨٧ - ما أقسام ظرف الزمان؟

ج - وأشرت بالتمثيل بيومًا ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهمًا، وأن يكون مختصًا في التنزيل ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾[1]، ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[2]، ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[3].

(١) سورة سبأ، الآية (١٨).
(٢) سورة فاطر، الآية (٤٦).
(٣) سورة الأحزاب، الآية (٤٢).

س ٣٨٨ ـ ما أقسام ظرف المكان؟

ج ـ ظرف المكان ثلاثة أقسام:

القسم الأول ـ أن يكون مبهمًا ونعني به ما لا يختص بمكان بعينه، وهو نوعان: أحدها ـ أسماء الجهات الست وهي: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، قال تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا﴾[1]. في قراءة من فتح ميم «من»، ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾[2]، ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾[3]، وأصل: ﴿تَّزَاوَرُ﴾، تتزاور أي تتمايل.

والقسم الثاني ـ أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض كـ «سرت فرسخًا»، و«ميلا»، و«بريدًا»، ويجوز أن يكون مبهمًا أو مختصًا.

القسم الثالث ـ اسم المكان المشتق من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته كـ «جلست مجلس زيد»، و«ذهبت مذهب عمرو»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[4]، ولا يجوز «جلست مذهب عمرو»، ونحوه.

س ٣٨٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[5]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَوْقَ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء: ﴿فَوْقَ﴾، ظرف مكان مبهمًا؛ لأنه غير مختص بمكان مجرد، وهو من أسماء الجهات الست.

---

(١) سورة مريم، الآية (٢٤).
(٢) سورة الكهف، الآية (٧٩).
(٣) سورة الكهف، الآية (١٧).
(٤) سورة الجن، الآية (٩).
(٥) سورة يوسف، الآية (٧٦).

س ٣٩٠ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول جنوب بنت عجلان:*

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيفُ وَالمرْمِلُونَ ... إذَا غَبَّرَ افقٌ وهبَّتْ شَمَالاً

ج ـ موطن الشاهد: شمالاً.

ـ **وجه الاستشهاد:** نصب شمالاً على الظرفية المكانية، لأن المراد هبوب الريح من ناحية الشمال، وليس مرادها هبوب الشمال نفسها، ومعلوم أن الشمال من أسماء الجهات الست.

س ٣٩١ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَرْضًا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿أَرْضًا﴾، ظرف مكان، وهو ليس اسم جهة، غير أنه يشبه أسماء الجهات في الإبهام؛ لأن ﴿أَرْضًا﴾، غير محددة في الآية الكريمة.

س ٣٩٢ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مَكَانًا﴾، ظرف منصوب وهو ليس اسم جهة غير أنه شبه أسماء الجهات في الإبهام؛ لأن المكان غير محدد في الآية.

س ٣٩٣ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[3]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ﴾.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٩).
(٢) سورة الفرقان، الآية (١٢).
(٣) سورة الجن، الآية (٩).

وجه الاستشهاد: ﴿مَقَاعِدَ﴾، مفعولاً فيه ظرف مكان منصوبًا، لأنه اسم مكان مشتق من المصـدر وهو وعامله من مادة واحدة هي القـعود، ولولا أن عامله من مادته، لما جاز نصبه على الظرفية.

س ٣٩٤ ـ ما أسماء المكان التي لا يجوز نصبها على الظرف؟

ج ـ هناك أنواع ثلاثة من أسماء المكان التي لا يجوز انتصابها على الظرف فلا نقول: «صليت المسـجد»، ولا «قمت السـوق»، ولا «جلست الطريق»؛ لأن هذه الأمكنة «خاصة» ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسـجدًا ولا سوقًا ولا طريقًا؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن، ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو «في».

س ٣٩٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله:

جَـزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَـيْـرَ جَـزَائِهِ ... رَفِيـقَـيْنِ قَـالاَ خَـيْـمَـتَيْ أُمِّ مَـعْـبَـدِ

هُمَـا نَزَلا بِالبِـرِّ ثُمَّ تَرَحَّـلاَ ... فَـأَفْلَحَ مَنْ أَمْـسَى رَفِـيقَ مُـحَـمَّـدِ

فَـيَـا لَقُـصَيٍّ مَـا زَوَى اللهُ عَنْكُمُ ... بِهِ مِنْ فِـعَـالٍ لا تُجَـازَى وسُـؤْدَدِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: قالا خيمتيّ.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «خـيمتي»، منصوبًا على الظرفـية لتضمن الـسياق معنى «في»، والتقدير: «قالا في خيمتي أم مـعبد» يعني قضيا وقت القيلولة في خيمتي أم معبد ونصب «خيـمتي»، على الظرفية في هذه الحال ضرورة لا يجوز القياس عليها وإن وقعت في شعر من يحتج بشعرهم.

(١) رفيقين: تثنية رفـيق وأراد بهما رسـول الله ﷺ ورفيقـه أبا بكر في الهجـرة، قالا: نزلا في وقت القيلولة وهي النوم عند الظهيرة، ام معبد: امرأة من بني كعب، اسـمها عاتكة بنت خالد الخـزاعية، زوي: صرف.

المفعول معه

س ٣٩٦ ـ ما المقصود بالمفعول معه؟

ج ـ المفعول معه هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كـ «سرت والنيل»، و«أنا سائر والنيل».

س ٣٩٧ ـ ما سبب تأخير المفعول معه في هذا الباب؟

ج ـ المفعول معه إنما جعل آخر المنصوبات في الذكر لأمرين:

أحدهما ـ أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي.

الثاني ـ أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات.

س ٣٩٨ ـ ما شروط مجيء المفعول معه؟

ج ـ هو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور:

أحدها ـ أن يكون اسمًا.

الثاني ـ أن يكون واقعًا بعد الواو الدالة على المصاحبة.

الثالث ـ أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، وذلك كقولك «سرت والنيل»، و«استوى الماء والخشبة»، و«جاء البرد والطيالسة»، وكقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1]. أي فأجمعوا أمركم مع شركائكم فـ ﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾، مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة.

---

(١) سورة يونس، الآية (٧١).

س ٣٩٩ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء شركاء مفعولاً معه منصوبًا بعد واو الجماعة لتوفر الشروط المطلوبة.

س ٤٠٠ - *هل يجوز إعراب المفعول معه على ظاهره؟*

ج - لا يجوز إعرابه على ظاهر اللفظ، فلا يكون معطوفًا على «أمركم» لأنه حينئذ شريك له في معناه فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأن أجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات.

تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنما قلت «على ظاهر اللفظ»، لأنه يجوز أن يكون معطوفًا على حذف مضاف، أي: أمر شركاءكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثي محذوف، أي: وأجمعوا شركاءكم بوصل الألف، ومن قرأ «فاجمعوا»، بوصل الألف صح العطف على قراءة من غير إضمار، لأنه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول جمعت أمري وجمعت شركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾[1]، ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾[2]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى لأنه الأصل.

س ٤٠١ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿جَمَعَ﴾، دالاً المعنى لأن «الكيد»، معنى وليس ذاتًا.

---

(١) سورة طه، الآية (٦٠). (٢) سورة الهمزة، الآية (٢).

س ٤٠٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** جواز مجيء ﴿عَدَّدَهُ﴾، مفعولاً معه غير أن العطف أفضل لأنه الأصل، وهكذا يكون الحال كلما جاز العطف والمعية معًا.

س ٤٠٣ - ماوجه الاستشهاد في قول أبي الأسود الدؤلي:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ	هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
ابدأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا	فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يَسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيَشْتَفِي	بِالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ	عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ج - موطن الشاهد: «وتأتي».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الواو»، دالة على المعية ومع ذلك لا يسمى ما بعدها مفعولاً معه؛ لأنه فعل وليس اسمًا، ومعلوم أن هذا الفعل منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وأن المضمرة تؤول مع الفعل بعدها بمصدر، والتقدير: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله.

س ٤٠٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الكفر»، مجرورًا بالباء؛ لأنه وإن كان مصاحبًا لما قبله لكنه ليس بعد واو المعية.

س ٤٠٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «وماءً».

ـ **وجه الاستشهاد:** عدم جواز عطفه على ما قبله، لأن العامل في المعطوف عليه لا يصح تصليته على المعطوف، مع بقاء هذا العامل على حاله، وقد خرج العلماء هذا البيت على الأوجه التالية:

١ ـ أن «ماء»، مفعول به لفعل محذوف يناسبه، لأنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه كما لا يجوز أن يكون معطوفًا على ما قبله عطف مفرد، على مفرد وهذا رأي الفارسي والفراء وجماعة من النحاة.

٢ ـ أنه مفعول معه، لأنه إذا لم يصح العطف في هذا الاسم الذي بعد الواو لمانع لفظي أو معنوي، انتصب على أنه مفعول معه، وهذا الرأي لابن عقيل وأنكره المؤلف في أوضح المسالك، وأما وجه إنكاره، أن واو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحبًا لما قبلها في انصباب العامل عليها، أي أن يكون وقت تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها، وهذا منتف هنا لأن العلف يعطي في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء.

٣ ـ أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: «علفتها»، معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا وهذا رأي الجرمي، والمازني، والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، والتقدير على هذا الرأي أنلتها تبنًا وماء أو قدمت لها تبنًا وماء. انظر: «مغني

---

(١) علفتها: أطعمتها، تبنًا: قصب الزرع بعد أن يجفف ثم يداس، همالة: أي بارزة من هملت عين فلان أي فاضت وبرزت.

اللبيب» (٨٢٨)، و«التصريح» (١/ ٣٤٦)، و«ابن عقيل» (٢/ ٤٦٧)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٢٤٩).

س ٤٠٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الراعي النميري:

إِذَا مَـا الغَـانِيَـاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَـوَاجِبَ وَالعُـيُونَا[١]

ج ـ موطن الشاهد: «والعيونا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء **«الواو»**، غير مفيدة معنى المعية، ولا تصلح لها وبالتالي فهي ليست من عطف مفرد على مفرد، لأن كلمة «العيون»، لا تشترك مع الحواجب بكلمة زججن لأن التزجيج يكون للحواجب ولا يكون للعيون، وإذًا فهي مفيدة عطف جملة على جملة على تقدير: زججن الحواجب وكحلن العيون، ويجوز فيه وجه ثان وهو أن نضمن الفعل «زججن»، معنى فعل آخر يمكن أن نسلطه على الحواجب والعيون معًا. نحو جملن، أو حَسَّنَ، وما أشبه ذلك، وحين نعرب الثاني معطوفًا على الأول عطف مفرد على مفرد، والوجه الأول أفضل.

المشبه بالمفعول به

س ٤٠٧ ـ ما المقصود بالمشبه بالمفعول به؟

ج ـ المشبه بالمفعول به هو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وذلك في نحو قولك: «زيد حسنٌ وجهَهُ» بنصب الوجه.

والأصل «زيد حسنٌ وجهُـهُ»، بالرفع فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر، وجهه: فاعل بحسن، لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت

(١) **الغانيات:** جمع غانية وهي المرأة الجميلة، **زججن:** رققن.

حَسُنَ ـ بضم السين وفتح النون ـ لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحولوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد ليقتضي ذلك أن الحسن قد عمَّه بجملته فقيل: «زيد حَسَنٌ»، أي هو ثم نصب وجهه، وليس ذلك على المفعولية لأن الصفة إنما تتعدى تبعًا لتعدي فعلها، و«حَسُنَ» الذي هو الفعل لا يتعدى، فكذلك صفته التي هي فرعه ولا على التمييز، لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين وهو الحق: أن التمييز لا يكون معرفة، وإذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به، وذلك أنه شبه «حَسُنَ» بضارب في أن كلا منهما صفة تثني وتجمع وتذكر وتؤنث، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها، فنصب الوجه على التشبيه بعمرو في قولك: «زيد ضارب عمرًا»، فحسن مشبه بضارب، ووجهه مشبه بعمرًا.

الحال

س٤٠٨ ـ ما المقصود بالحال؟

ج ـ الحال هو: وصف فضله مسوق لبيان هيئة صاحبه أوتأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾[1]، و﴿لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[2]، و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[3]، ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[4]، ويأتي من الفاعل ومن المفعول ومنهما مطلقًا، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[5]، وكبعضه نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[6]، أو عاملاً فيها نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[7].

---

(١) سورة القصص، الآية (٢١).
(٢) سورة يونس، الآية (٩٩).
(٣) سورة النمل، الآية (١٩).
(٤) سورة النساء، الآية (٧٩).
(٥) سورة الحجرات، الآية (١٢).
(٦) سورة البقرة، الآية (١٣٥).
(٧) سورة يونس، الآية (٤).

س ٤٠٩ ـ ما شروط الحال؟

ج ـ حقها أن تكون نكرة منتقلة، مشتقة، وأن يكون صاحبها معرفة، أو خاصًا، أو مؤخرًا وقد يتخلفن.

س ٤١٠ ـ ما حكم تأنيث الحال وتذكيره؟

ج ـ الحال يذكر ويؤنث وهو الأفصح، يقال: حال حسن، وحال حسنة، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، قال الفرزدق:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حَاتِمُ

س ٤١١ ـ ما المقصود بمجيء الحال وصف فضلة؟

ج ـ المقصود بمجيء الحال «وصف»، جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة، وقولي: «فضلة»، فصل مخرج للخبر، نحو: «زيد قائم»، وقولي: «مسوق لبيان هيئة ما هو له»، مخرج لأمرين:

أحدهما ـ نعت الفضلة من نحو: «رأيت رجل طويل»، و«مررت برجل طويل»، فإنه وإن كان وصفًا فضلة؛ لكنه لم يسق لبيان الهيئة وإنما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنًا.

والثاني ـ بعض أمثلة التمييز، نحو: «لله دره فارسًا»، فإنه وإن كان وصفًا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه، وجاء بيان الهيئة ضمنًا، وقولي: «أو تأكيده ـ إلى آخره»، تمت به ذكر أنواع الحال.

س ٤١٢ ـ ما أقسام الحال؟

ج ـ الحال أربعة أقسام: مبينة للهيئة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، **ومؤكدة لعاملها؛** وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها، **ومؤكدة**

لصاحبها؛ وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة؛ وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة.

س٤١٣ ـ ما المقصود بالحال المبينة للهيئة؟

ج ـ الحال المبينة للهيئة: كقولك: «جاء زيد راكبًا»، و«أقبل عبد الله فرحًا»، وقول الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾[1]، فخائفًا: حال مبينة لهيئة صاحبها.

س٤١٤ ـ ما المقصود بالحال المؤكدة لصاحبها؟

ج ـ الحال المؤكدة لصاحبها: كقوله تعالى: ﴿لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[2]، وقولك" «جاء الناس قاطبة»، أو «كافة»، أو «طرًا»، وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها فهو سهو.

س٤١٥ ـ ما المقصود بالحال المؤكدة لعاملها؟

ج ـ الحال المؤكدة لعاملها: كقولك: «جاء زيد آتيًا»، و«عاش عمرو مفسدًا»، وقول الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[3]، وذلك لأن الإزلاف هو التقريب فكل مزلف قريب، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[4]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[5]، ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾[6]، ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[7]، فإنه يقال: عثي بالكسر يعثى بالفتح إذا أفسد.

---

(١) سورة القصص، الآية (٢١).
(٢) سورة يونس، الآية (٩٩).
(٣) سورة ق، الآية (٣١).
(٤) سورة النساء، الآية (٧٩).
(٥) سورة النمل، الآية (١٩).
(٦) سورة القصص، الآية (٣١).
(٧) سورة البقرة، الآية (٦٠).

س٤١٦ ـ مثل للحال المؤكدة لمضمون الجملة؟

ج ـ الحال المؤكدة لمضمون الجملة: كقوله: «زيد أبوك عطوفًا».

س٤١٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿غَيْرَ﴾، مؤكدة لعاملها.

س٤١٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿مُفْسِدِينَ﴾، حالاً مؤكدة لعاملها.

س٤١٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول سالم بن داره:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** «معروفًا».

ـ **وجه الاستشهاد:** «معروفًا»، حالاً مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية قبلها؛ لأنه قال هذا الكلام لمن يعرف أنه ابن دارة، فلما قال «معروفًا» أكد ذلك المعلوم. ويشترط في هذه الحال أن تكون متأخرة عن الجملة وجوبًا.

س٤٢٠ ـ ما المقصود بصاحب الحال؟

ج ـ الحال تارة يأتي من الفعل، وذلك كما «كنت» مثلت به من قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾[2]، فإن ﴿خَائِفًا﴾، حال من الضمير المستتر في

---

(١) يقول الشاعر: أنا ابن داره أعتز وأفخر بالانتساب إليها، لأنه ليس فيها ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف.

(٢) سورة القصص، الآية (٢١).

«خرج»، العائد على موسى ﷺ. وتارة يأتي من المفعول كما «كنت»، مثلت به من قوله تـعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[1]، فإن رسـولاً حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا.

س/ ٤٢١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: «خرج ـ خائفًا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «خـائفًا»، حالاً من الفاعل؛ الضـمير المستـتر في الفعل «خرج»: والتقدير خرج هو خائفًا.

س/ ٤٢٢ ـ ما شروط مجيء الحال من المضاف إليه؟

ج ـ الحال تأتي من المضاف إليه؛ وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

احدها ـ أن يكون المضـاف بعضـًا من المضاف إليـه كمـا في قوله تعـالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[2]، «فميتًا»، حـال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضـاف بعضه، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[3].

والثاني ـ أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كـقوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[4]، فـ ﴿حَنِيفًا﴾، حال من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، وهومخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتًا. ونزعنا ما فيهم من غل إخوانًا ـ كان صحيحًا.

---

(١) سورة النساء، الآية (٧٩).
(٢) سورة الحجرات، الآية (١٢).
(٣) سورة الحجر، الآية (٤٧).
(٤) سورة البقرة، الآية (١٣٥).

الثالث ـ أن يكون المضاف عاملاً في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[1]، فـ ﴿جَمِيعًا﴾، حال من الكاف والميم المخفوض بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل في الحال، وصح له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر؛ فهو بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعًا، كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه.

س ٤٢٣ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَرْسَلْنَاكَ - رَسُولاً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿رَسُولاً﴾، حال من «الكاف»، الواقعة في محل نصب مفعول به، أو مجيء الحال من المفعول به، وحكمه الجواز.

س ٤٢٤ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَأْكُلَ - مَيْتًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿مَيْتًا﴾، حالاً من «الأخ»، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه؛ ومعلوم أن المضاف بعضه.

س ٤٢٥ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿إِخْوَانًا﴾، حالاً من «هم»، المضاف إلى صدور؛ لأنه يجوز الاستغناء عن الصدور، ويبقى المعنى قائمًا.

---

(١) سورة يونس، الآية (٤).

س ٤٣٦ ـ ما أحكام الحال؟

ج ـ للحال أحكـام أربعة، وأن تلك الأربعة ربما تختلف، وهي: أن تكون منتقلة، مشتقة، نكرة، ألا يكون صاحبها نكرة محضة.

س ٤٣٧ ـ ما المقصود بمجيء الحال منتقلة؟

ج ـ من صفات الحال الانتقال؛ ونعني به ألا يكون وصفًا ثابتًا لازمًا، وذلك كقولك: «جاء زيد ضاحكًا»، ألا ترى أن الضحك يزايل زيدًا، ولا يلازمه، هذا هو الأصل، وربما جاءت دالة على وصف ثابت، كـقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾[1]، أي مبـينًا، وقول العرب «خلق الله الزرافـة يديها أطول من رجليها»، أطول حال من الزرافة.

س ٤٣٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿مُفَصَّلاً﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مُفَصَّلاً﴾، حالاً دالة على وصف ثابت خلاف المألوف، وحكم مجيئها على هذه الحال الجواز.

س ٤٣٩ ـ ما المقصود بمجيء الحال مشتقة؟

ج ـ من صفات الحال الاشتقاق، وهو: أن تـكون وصفًا مأخوذًا من مصدر كمـا قدمناه مـن الأمثلة، وربما جـاءت اسمًـا جامدًا كـقوله تعـالى: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[2]، فـ ﴿ثُبَاتٍ﴾، حال من الواو، وانـفروا وهو جامـد، لكنه في تأويل

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١١٤).

(٢) سورة النساء، الآية (٧١).

المشتق، أي: متفـرقين بدليل قوله تعالى: ﴿أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾[1]، وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة.

س ٤٣٠ ـ متى تأتي الحال جامدة؟

ج ـ يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر، نحو «بعه مدا بدرهم»، فـ «مد» أحال جامـدة وهي في معنى المشتق، والمعنى «بعه مسـعرًا كل مد بدرهم»، وفيما دل على تفـاعل، نحو «بعه يدًا بيد»، أي متاجرة، أو على تشبـيه نحو «كر زيد أسدًا»، أي مشبهًا الأسد. التصريح (١/ ٣٧٢)، وابن عقيل (٢/ ٣٤٦).

س ٤٣١ ـ ما حكم مجيء الحال نكرة؟

ج ـ تكون الحـال نكرة كجـميع مـا قدمنـاه من الأمثلة، وقـد تأتي بلفظ المعـرف بالألف واللام كقـوله: «ادخلوا الأول فـالأول»، و«أرسلها العـراك»، و«جاؤوا الجـماء الغفـير»، أي: جمـيعًا و«أل» في ذلك كـله زائدة، وقد تأتي بلفظ المعرف بالإضافة كـقولهم: «اجتهد وحدك»، أي منفـردًا و«جاؤوا قضهم بقضيـضهم»، أي: جميعًا وقـد تأتي بلفظ المعرف بالعلمية كـقولهم: «جاءت الخيل بدادِ»، أي: متبددة فـإن بداد في الأصل علم على جنس التبدد، كما أن فجار علم للفجرة.

س ٤٣٢ ـ ما حكم مجيء صاحب الحال نكرة محضة؟

ج ـ لا يجـوز أن يكون صاحب الحـال نكرة مـحضـة لكنه قـد يأتي نكرة محضة قليلاً. نحو ما رواه سيبويه من قولهم، «عليه مائةٌ بيضًا».

---

(١) سورة النساء، الآية (٧١).

س ٤٣٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عنترة العبسي:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً   سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ (١)

ج ـ **موطن الشاهد:** «سودًا».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «سودًا»، حال من حلوبة في أحد تخريجات النصب، و«حلوبة»، نكرة، والمشهور أن صاحب الحال يكون معرفة دائمًا إلا أنه يأتي أحيانًا نكرة، وحكم مجيئه على هذه الحال الجواز على القلة.

س ٤٣٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قولهم: «صلَّى رسول الله ﷺ جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالاً قِيَامًا»؟

ج ـ **موطن الشاهد:** «صلَّى وراءه رجالاً قيامًا».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء قيامًا حالاً من رجال «ورجال»، نكرة محضة، وحكم مجيء الحال من النكرة المحضة الجواز على القلة، كما أسلفنا.

س ٤٣٥ ـ ما شروط مجيء صاحب الحال نكرة؟

ج ـ الغالب إذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال:

فالأول ـ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾ (٢). فإن الجملة التي بعد ﴿إِلاَّ﴾، حال من ﴿قَرْيَةٍ﴾ وهي نكرة عامة لأنها في سياق النفي.

والثاني ـ نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ④ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ (٣)، فـ ﴿أَمْرًا﴾،

---

(١) حلوبة: أي محلوبة، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف، أي ناقة محلوبة وهي تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، كخافية: جمعها خواف وهي ريشات في جناح الطائر تختفي عندما يضم الطائر جناحيه، الأسحم: الأسود.

(٢) سورة الشعراء، الآية (٢٠٨).   (٣) سورة الدخان، الآية (٤، ٥).

إذا أعرب حالاً فصاحب الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص أما الأول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم.

وأما الثاني فمن جهة الإضافة، وأما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص لوصفه بحكيم.

س ٤٣٦ - هل يجوز تقديم الحال على ناصبها؟

ج - نعم يجوز ذلك إن كان ناصبها فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها: ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصًا زيد دعا»، «فدعا»، فعل متصرف وتقدمت عليه الحال، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له «مسرعًا ذا راحل». انظر: ابن عقيل (٢/ ٢٧٠).

التمييز

س ٤٣٧ - ما تعريف التمييز؟

ج - التمييز هو التفسير والتبين وهذه ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحًا، **وهو في اللغة** بمعنى فصل الشيء عن غيره، قال الله تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾[1]، أي: انفصلوا من المؤمنين، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾[2]، أي: ينفصل بعضها من بعض **وهو في الاصطلاح**: مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور، وهي: أن تكون اسم فضله نكرة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة.

س ٤٣٨ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد**: ﴿وَامْتَازُوا﴾.

---

(١) سورة يس، الآية (٥٩). (٢) سورة الملك، الآية (٨).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿وَامْتَازُوا﴾، في الآية الكريمة بمعنى «انفصلوا»، أي: بمعناها اللغوي: فصل الشيء عن غيره.

س٤٣٩ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿تَمَيَّزُ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿تَمَيَّزُ﴾، بمعناها اللغوي كما في المتن.

س٤٤٠ - ما الفرق بين الحال والتمييز؟

ج - فهم مما ذكرته في حدَّي الحال والتمييز أن: التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوبًا، فضله، مبينًا لابهام، إلا أنه يفارقه في أمرين:

أحدهما - أن الحال إنما يكون وصفًا إما بالفعل وإما بالقوة، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيرًا؛ نحو: «عشرون درهمًا»، و«رطل زيتًا»، وبالصفات المشتقة كيلاً: كقولهم: «لله دره فارسًا»، و«لله دره راكبًا».

الثاني - أن الحال لبيان الهيئات، والتمييز يكون تارة لبيان الذوات، وتارة لبيان جهة النسبة.

أقسام التمييز المبين للذات

س٤٤١ - ما حكم تمييز العدد الصريح؟

ج - أقسام التمييز المبين للذات:

أحدها - أن يقع بعد الأعداد، وقسمت العدد إلى قسمين: صريح وكناية.

فالصريح الأحد عشر فما فوقها إلى المئة تقول: «عندي أحد عشر عبدًا»، و«تسعة وتسعون درهمًا»، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[2]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ

(١) سورة يوسف، الآية (٤).
(٢) سورة المائدة، الآية (١٢).

رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[١]، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾[٢]، ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾[٣].

س٤٤٢ ـ *ما حكم تمييز الكناية؟*

ج ـ والكناية هي «كم» الاستفهامية، تقول: كم عبدًا ملكت؟ فكم: مفعول مقدم، وعبدًا تمييز واجب النصب والإفراد، وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول: كم عبيدًا ملكت، وهذا لم يسمع، ولا قياس يقتضيه، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية؟ وذلك مشروط بأمرين:

أحدها ـ أن يدخل عليها حرف جر.

والثاني ـ أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: «بكم درهمٍ اشتريت؟»، و«على كم شيخٍ اشتغلت؟» والجر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة، والتقدير بكم من درهم؟ وعلى كم من شيخ؟ وزعم الزجاج أنه بالإضافة.

س٤٤٣ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾[٤]؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿ ذِرَاعًا ﴾، تمييزًا منصوبًا مبينًا للذات بعد العدد الصريح ﴿ سَبْعُونَ ﴾.

س٤٤٤ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[٥]؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾.

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٤٢).
(٢) سورة العنكبوت، الآية (١٤).
(٣) سورة المجادلة، الآية (٤).
(٤) سورة الحاقة، الآية (٣٢).
(٥) سورة النور، الآية (٤).

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿جَلْدَةً﴾، تمييزًا منصوبًا مبينًا للذات بعد الاسم الصريح ﴿ثَمَانِينَ﴾.

س ٤٤٥ ـ ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «نعجة»، تمييزًا منصوبًا مبينًا للذات بعد العدد الصريح ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾.

س ٤٤٦ ـ ***ما أقسام تمييز الكناية؟***

ج ـ تمييز الكناية أربعة أقسام:

القسم الأول ـ بعد كم الاستفهامية كما مر ذلك.

القسم الثاني ـ أن يقع بعد المقادير وهي على ثلاثة أقسام:

احدها ـ ما يدل على الوزن، كقولك: رطل زيتًا، ومنوان سمنًا، والمنوان: تثنية منًا، وهو لغة في المن، وقيل في تثنيته منوان، كما يقال في تثنية عصا: عصوان.

الثاني ـ ما يدل على مساحة، كقولك: شبر أرضًا، وجريب نخلاً؟ وقولهم: ما في السماء موضع راحة سحابًا.

الثالث ـ ما يدل على الكيل، كقولهم: قفيز برًا، وصاع تمرًا.

القسم الثالث ـ أن يقع بعد هذه الأشياء، وذكرت لذلك أربعة أمثلة:

احدها ـ قول الله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[2]، فهذا بعد شبه الوزن وليس به حقيقة؟ لأن مثقال الذرة ليس اسمًا لشيء يوزن به في عرفنا.

---

(١) سورة ص، الآية (٢٣). (٢) سورة الزلزلة، الآية (٧).

الثاني ـ قولهم: عندي نحيٌ سمنًا، والنحى بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة ـ اسم لوعاء السمن ،وهذا يعد شبه الكيل وليس به حقيقة لأن النحي ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيرًا وكبيرًا، ومثله قولهم: وطب لبنًا، والوطب بفتح الواو وسكون الياء والباء الموحدة ـ اسم لوعاء اللبن، وقولهم: سقاء ماء، وزق خمرًا، وراقود خلاً.

الثالث ـ ما في السماء موضع راحة سحابًا، فسحابًا: واقع بعد «موضع راحة»، وهو شبيه بالمساحة.

الرابع ـ قولهم: على التمرة مثلها زبدًا، فزبدًا: واقع بعد «مثل»، وهي شبيهة إن شئت بالوزن، وإن شئت بالمساحة.

القسم الرابع ـ أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذا خاتم حديدًا، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه فهو فرعه، وكذلك «باب ساجًا»، و«جبَّة خزًا»، ونحو ذلك.

س٤٤٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿خَيْرًا﴾، تمييزًا منصوبًا مبينًا ما يشبه الوزن.

التمييز المبين لجهة النسبة

س٤٤٨ ـ *ما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة؟*

ج ـ أقسام التمييز المبين لجهة النسبة أربعة:

أحدها ـ أن يكون محولاً عن الفاعل، كقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1]، أصله: واشتعل شيب الرأس، وقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ

(١) سورة مريم، الآية (٤).

نَفْسًا﴾[1]، أصله: فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه، فحول الإسناد فيهما عن المضاف ـ وهو الشيب في الآية الأولى، والأنفس في الآية الثانية ـ إلى المضاف إليه ـ هو الرأس، وضمير النسوة ـ فارتفعت الرأس، وجيء بدل الهاء والنون بنون النسوة، ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزًا، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة، لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس، وذلك يتأدى بالمفرد.

الثاني ـ أن يكون محولاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، قيل: ﴿وَفَجَّرْنَا﴾، عيون الأرض، وكذا قيل في «غرست الأرض شجرًا»، ونحو ذلك.

الثالث ـ أن يكون محولاً عن غيرها، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[3]، أصله: مالي أكثر، فحذف المضاف ـ وهو المال ـ وأقيم المضاف إليه ـ وهو ضمير المتكلم ـ مقامه، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزًا، ومثله: «زيد أحسن وجهًا»، و«عمرو أنقى عرضًا»، وشبه ذلك، التقدير: وجه زيد أحسن، وعرض عمرو أنقى.

الرابع ـ أن يكون غير محول، كقول العرب: «لله دره فارسًا»، و«حسبك به ناصحًا».

س٤٤٩ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾.

---

(١) سورة النساء، الآية (٤).
(٢) سورة القمر، الآية (١٢).
(٣) سورة الكهف، الآية (٣٤).

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿نَفْسًا﴾، تمييزًا منصوبًا مبينًا للنسبة، وهو محول عن الفاعل، لأن الأصل فيه: فإن طابت أنفسهن لكم، كما في المتن.

س ٤٥٠ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿الأَرْضَ عُيُونًا﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿عُيُونًا﴾، تمييزًا منصوبًا مبينًا للنسبة، وهو محول عن المفعولية؛ لأن التقدير: فجرنا عيون الأرض.

س ٤٥١ - *ما وجه الاستشهاد في قول الأعشى: «يا جَارَتا ما أنتِ جَارَهْ»؟*

ج - موطن الشاهد: «جاره».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «جاره»، لرفع إبهام وقع في النسبة قبله: «ما أنت»، وليس تمييزًا محولاً، وبعضهم يعرب «جاره»، حالاً وزعمهم باطل، لدخول من على «جاره».

س ٤٥٢ - *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ... مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ[1]

ج - موطن الشاهد: «من سيد».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «من»، قبل «سيد»، النكرة دليل على أن «سيد»، تميز لا حال، لأن التمييز هو الذي يكون على معنى «من»، وأما الحال فهو على معنى في، فيكون ـِ ـً على هذا، أن «جارة»، في البيت السابق تمييز وليس حالاً.

---

(١) **الأكناف:** جم كنف وهو الجانب، **موطأ الأكناف:** أي دمث الخلق ولين الجانب، وأهل للضيافة والكرم، **رحب الذراع:** يقصد كثير الكرم واسع الجود.

س ٤٥٣ - ما حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل؟

ج - التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل يجب نصبه إن كان فاعلاً في المعنى، وعلامة كونه فاعلاً أن تأتي بفعل أفعل التفضيل بدله، مثل: «محمد أعلى جاهًا»، فلو قلنا: «محمد علا جاهه»، كان «جاهه»، فاعلاً لعلا، وإذا لم يكن فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة مثل: «خالد أفضل رجل»، وضابطه أن يكون أفعل بعضًا من جنس التمييز.

وذلك بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول: خالد بعض الرجال إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره، فإنه ينصب لتعذر إضافة أفعل مرتين مثل: أنت أفضل الناس رجلاً. انظر: «التصريح» (١/٣٩٨)، و«ابن عقيل» (٢/٢٨٩-٢٩٠).

المستثنى

س ٤٥٤ - ما أدوات الاستثناء؟

ج - أدوات الاستثناء «ليس - لا يكون - خلا - عدا - إلا»، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، وقول الكميت بن زيد:

وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

س ٤٥٥ - ما أنواع المستثنى من حيث الإيجاب وغيره؟

ج - المستثنى من حيث الإيجاب وغيره نوعان:

- **مستثنى موجب**، وهو ما كان فيه الأسلوب مثبتًا، نحو: حضر الطلاب إلا طالبًا.
- **مستثنى غير موجب**، ما سبق بأداة من أدوات النفي، نحو: ما حضر إلا طالبٌ.

س ٤٥٦ ـ ما حكم المستثنى بعد ليس؟

ج ـ إذا كان أداة الاستثناء «ليس» وجب نصب المستثنى، كقولك: قاموا ليس زيدًا، وقول النبي ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ»[1]، فليس هنا بمنزلة إلا في الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب مطلقًا بإجماع.

س ٤٥٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء الضمير عائدًا إلى البنات لأن الأولاد قد تقدّم ذكرهم وهم شاملون للذكور والإناث.

س ٤٥٨ ـ ما حكم المستثنى بعد لا يكون؟

ج ـ إذا كانت أداة الاستثناء «لا يكون» وجب نصب المستثنى، كقولك: قاموا لا يكون زيدًا؛ فلا يكون أيضًا: بمنزلة إلا في المعنى، والمستثنى بها و اجب النصب مطلقًا، كما هو واجب مع ليس.

س ٤٥٩ ـ ما العلة في وجوب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون؟

ج ـ العلة في ذلك أن المستثنى بهما هو نفس خبرهما، وسيأتي لنا أن: كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر، فإن قلت: فأين اسمهما؟ قلت: مستتر فيهما وجوبًا، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق وكأنه قيل: ليس بعضهم زيدًا، ومثله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

(١) حديث صحيح: رواه مسلم.

(٢) سورة النساء، الآية (١١).

الأُنثيين فإن كُنَّ نساءً فوقَ اثنتين﴾[1]، أي فإن كانت بنت وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كن، وكذلك هنا.

س ٤٦٠ ـ ما حكم المستثنى بعد ما خلا؟

ج ـ إذا كانت الأداة «ما خلا» وجب نصب المستثنى، كقولك: جاء القوم ما خلا زيدًا، والمستثنى هنا واجب النصب.

س ٤٦١ ـ ما وجه الاستشهاد في قول لبيد:

الا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

ج ـ **موطن الشاهد:** ما خلا الله.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «الله»، لفظ الجلالة منصوبًا بعد «ما خلا»؛ لأن «ما»، هنا مصدرية وما المصدرية، لا يكون بعدها إلا فعل: فإذا وجب أن يكون «خلا»، فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوبًا على أنه مفعول به، والفاعل واجب الاستتار، فإذا قدرنا «ما»، زائدة وليست مصدرية، جاز لنا أن نعد «خلا»، حرفًا؛ لأن «ما»، الزائدة لا تختص بنوع محدد من الكلمات؛ وعلى هذا يجوز جر ما بعده.

س ٤٦٢ ـ ما حكم المستثنى بعد ما عدا؟

ج ـ إذا كانت أداة الاستثناء «ماعدا» وجب نصب المستثنى، نحو قولك: جاء القوم ماعدا زيدًا، فالمستثنى هنا واجب النصب.

(١) سورة النساء، الآية (١١).

س ٤٦٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الذي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ

ج ـ موطن الشاهد: «ما عداني».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «عدا»، فعلاً لا حرفًا في هذا البيت والذي يدل على فعليتها مجيء ما المصدرية قبلها وما المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، كما أسلفنا، ومجيء «نون الوقاية»، قبل ياء المتكلم في «عداني»، ونون الوقاية لا تأتي مع حروف الجر سوى «من وعن»، حيث نقول: «عني ومني»، وأما مع البقية فلا نقول ذلك بل نقول: إلى، على، لي...»، فلما أدخل الشاعر النون على عداني دل ذلك على فعليتها.

ومن خصائص نون الوقاية أن تدخل على الأفعال والأحرف المشبهة بالفعل فقد عدَّ «عدا»، فعلاً وليس حرفًا.

س ٤٦٤ ـ ما سبب وجوب نصب المستثنى بعد «ما خلا، وما عدا»؟

ج ـ وجوب النصب بعدهما لأن «ما»، الداخلة عليهما مصدرية، و«ما»، لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير «ما»، زائدة لا مصدرية وفي ذلك شذوذ فإن المعهود في زيادة «ما»، مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[1]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[2]، ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[3].

س ٤٦٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية (٤٠).
(٢) سورة المائدة، الآية (١٣).
(٣) سورة نوح، الآية (٢٥).

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ما زائدة بين حرف الجر «الباء»، ومتعلقة بجملة نقضهم لأن التقدير: فبأي شيء نقضهم ميثاقهم؟ ولم ينبه المؤلف إلى أن «ما»، زائدة بين حرف الجر ومتعلقه والمجرور محذوف ويمكن أن تؤول تأويلات أخرى.

س ٤٦٦ - *ما حالات وجوب نصب المستثنى بعد إلا؟*

ج - إذا كانت الأداة «إلا» وجب النصب، وذلك في مسألتين:

احدهما - أن تكون بعد كلام تام موجب، ومرادي بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورًا، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[2]، وأن يكون المستثنى مقدمًا على المستثنى منه نحو: ما لي إلا طريق الحق طريق.

س ٤٦٧ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿إِلَّا﴾، أداة استثناء بعد كلام تام موجب وحكم النصب بها على هذا الوجه الوجوب.

س ٤٦٨ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٤٩). (٢) سورة الحجر، الآية (٣٠، ٣١).

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿إلاَّ﴾، أداة استثناء بعد كلام تام موجب على رأي من يعدون «أبليس» من جنس الملائكة فانتصب المستثنى بإلا على الاستثناء، وحكم هذا النصب الوجوب.

س ٤٦٩ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول الكميت بن زيد:*

وَمَا لِي إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِي إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «إلا آل أحمد شيعة، وإلا مذهب الحق مذهب».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء كل من «آل» و«مذهب» مستثنى بـ «إلا»، منصوب وجوبًا لتقدمه على المستثنى منه لأن الأصل «ما لي شيعة إلا آل أحمد» و«ما لي مذهب إلا مذهب الحق» ويجب النصب في هذه الحال لأننا لو جوزنا غير الاستثناء هنا لكان بدلاً من المستثنى منه، ومعلوم أن البدل لا يتقدم على المبدل منه لأنه تابع والتابع يتأخر عن متبوعه، ولذا قلنا بوجوب النصب على الاستثناء.

الاستثناء المفرغ وأحكامه

س ٤٧٠ ـ *عرف الاستثناء المفرغ؟*

ج ـ فإن كان الاستثناء المفرغ يكون المستثنى منه محذوفًا فلا عمل لـ «إلا»، وإنما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغًا لأن ما قبلها متفرغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء تقول ما قام إلا زيد فترفع زيدًا على الفاعلية، وما رأيت إلا زيدًا فتنصبه على المفعولية، وما مررت إلا بزيد فتخفضه بالياء كما تفعل بهن لو لم تذكر إلا، وإن كان المستثنى منه مذكورًا؛ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً وهو أن يكون المستثنى داخلاً في جنس المستثنى منه أو منقطعًا، وهو أن يكون غير داخل وسيأتي تفصيل ذلك.

---

(١) شيعة: أعوان وأتباع، مذهب الحق: طريق الحق.

س ٤٧١ ـ ما حكم الاستثناء المفرغ إن كان متصلاً؟

ج ـ إن كان الاستثناء المفرغ متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما ـ وهو الراجح أن يعرب إعراب المستثنى منه على أن يكون بدلاً منه بدل بعض من كل.

والثاني ـ النصب على أصل الاستثناء وهو عربي جيد، مثال ذلك في النفي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾[1]، أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[2]، قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه كأنه قيل: ما فعله إلا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده «إلا قليلا»، بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[3]، قرئ بالرفع والنصب.

س ٤٧٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿إِلَّا﴾، أداة حصر في الآية الكريمة، والاستثناء فيها استثناء مفرغ، وأنفسهم بدل بعض من كل، فهي مرفوعة لأن المبدل منه ﴿شُهَدَاءُ﴾، مرفوع كما هو واضح.

س ٤٧٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

---

(١) سورة النور، الآية (٦).
(٢) سورة النساء، الآية (٦٦).
(٣) سورة هود، الآية (٨١).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿قَلِيلٌ﴾، مرفوعه على البدل من الواو في فعلوه، وعلى هذا يكون الاستثناء مفرغًا و﴿إِلاَّ﴾، تفيد الحصر وعلى قراءة ابن عامر بالنصب فقد نصب «قليل» على الاستثناء غير أن انتصاب الاسم على الاستثناء بعد النفي بعيد.

س ٤٧٤ - *ما حكم الاستثناء المفرغ إن كان منقطعًا؟*

ج - إن كان الاستثناء المفرغ منقطعًا فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللغة العليا، ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ۝١٩ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ﴾[2]، ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع «إلا اتباع»، و«إلا ابتغاء»، لأن كلاً منهما في موضع رفع إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب.

س ٤٧٥ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ۝١٩ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿إِلاَّ ابْتِغَاءَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ابْتِغَاءَ﴾ منصوبًا على الاستثناء المسبوق بالنفي، وحكم نصبه على الاستثناء الوجوب عند الحجازيين، ويجوز رفعه على البدل عند التميميين غير أنهم يفضلون النصب كما أسلفنا.

س ٤٧٦ - *ما وجه الاستشهاد في قول عامر بن الحارث:*

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ[3]

ج - موطن الشاهد: «إلا اليعافير وإلا العيس».

---

(١) سورة النساء، الآية (١٥٧). (٢) سورة الليل، الآية (١٩، ٢٠).
(٣) لميس: اسم امرأة، اليعافير: جمع يعفور وهو تيس الظبي، أو ولد البقرة الوحشية، العيس: الإبل البيض.

وجه الاستشهاد: مجيء اليعافير بدلاً من «أنيس» على الرغم من أنها ليست من جنس الأنيس فكان حقها النصب على رأي الحجازيين. غير أن سيبويه ذكر وجهين لتوجيه الرفع على البدل، إما على التوسع في المستثنى فيه وهو الأنيس ههنا حتى يعم المستثنى وغيره، فيصبح استثناء متصلاً، والتقدير: ليس بها شيء إلا اليعافير وإلا العيس، وإما أن يتوسع في المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس.

س ٤٧٧ - ما حكم المستثنى بغير وسوى؟

ج - المستثنى بغير وسوى مخفوض دائمًا لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه، فلذلك يلزمه الخفض.

س ٤٧٨ - ما إعراب غير وسوى في أسلوب الاستثناء؟

ج - إعراب «غير»، كإعراب المستثنى بإلا في أحوالها جميعًا، وأما سوى فالأكثر أنها مثل «غير»، ومذهب سيبويه والفراء أنها لا تكون إلا ظرفًا، فإذا قلت «قام القوم سوى زيد»، «فسوى»، عندهما منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهما عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر. انظر مغنى اللبيب (١٨٨)، وابن عقيل (٢/ ٢٢٠).

س ٤٧٩ - ما حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا؟

ج - المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب، فالخفض على أن يقدرون حروف جر، والنصب على أن يقدرون أفعالاً استتر فاعلهن، والمستثنى مفعول، هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعد غير إلا النصب، لأنه يرى أنها لا تكون إلا فعلاً، ولا في المستثنى بحاشا غير الجر، لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفًا.

س ٤٨٠ ـ ما حكم تكرار إلا في أسلوب الاستثناء؟

ج ـ مجيء إلا مكررة في الكلام لقصد التوكيد، لم تفد غير توكيد الأولى، وذلك في البدل وعطف النسق، تقول في البدل «ما نظرت إلى أحد إلا زيد إلا أخيك» فأخيك بدل من زيد، ولم تؤثر فيه «إلا» شيئًا، كأنك قلت ما نظرت إلى أحد إلا زيد أخيك، وتقول في العطف «آب المسافرون إلا قاسمًا وإلا حامدًا»، والأصل: إلا قاسمًا وحامدًا، وكررت «إلا» توكيدًا وإن كررت «إلا» لغير توكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد مما قبلها من الاستثناء ولو سقطت لما فهم ذلك.

فإما أن يكون الاستثناء بإلا مفرغًا أو غير مفرغ، فإن كان مفرغًا ـ وهو الذي حذف منه المستثنى منه شغلنا العامل بواحد ونصبنا الباقي نقول: «ما نهض إلا زيد، إلا خالدًا إلا محمدًا» وإن كان غير مفرغ فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع. نقول: تعلم الناس إلا حسنًا إلا خالدًا إلا عمرًا، وإن كان غير موجب فيعرب واحد منها بدلاً، وهو الأرجح أو ينصب على الاستثناء وهو قليل، أما الباقي فيجب نصبه: تقول: ما تعلم الناس إلا حسن إلا خالدًا إلا عمرًا، أما حكم المستثنى المكرر بـ «إلا»، من حيث المعنى فكالأول إثباتًا ونفيًا، انظر ابن عقيل (٢/ ٢٢-٢٢٥)، والتصريح (١/ ٣٥٦-٣٥٩).

خبر كان وأخواتها

س ٤٨١ ـ ما حكم خبر كان وأخواتها؟

ج ـ يجب النصب في خبر كان وأخواتها، وخبر كاد وأخواتها، ويجب كونه مضارعًا مؤخرًا عنها، رافعًا لضمير أسمائها مجردًا من «أن»، بعد أفعال

الشروع ومقرونًا بها بعد حرى واخلولق، وندر تجرد خبر عسى وأوشك، واقتران خبر كاد وكرب، وربما رفع السببي بخبر عسى.

س ٤٨٢ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿قَدِيراً﴾، خبرًا، لكان الناقصة منصوبًا وحكم نصبه الوجوب.

س ٤٨٣ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿إِخْوَانًا﴾، خبرًا «لأصبحتم»، الناقصة منصوبًا، حكم نصبه الوجوب.

س ٤٨٤ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾[3]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿سَوَاءً﴾، خبر ليس منصوبًا وحكم نصبه الوجوب.

س ٤٨٥ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[4]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿حَيًّا﴾، خبر لـ ﴿مَا دُمْتُ﴾، الناقصة، وحكم نصبه الوجوب.

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٥٤).
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٠٣).
(٣) سورة آل عمران، الآية (١١٣).
(٤) سورة مريم، الآية (٣١).

س ٤٨٦ ـ ما صور خبر كاد وأخواتها؟

ج ـ خبر كاد وأخواتها لا يكون إلا فعلاً مضارعًا وذكرت هنا أنه ينقسم، باعتبار «اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام:

١ ـ ما يجب اقترانه بـ «أن». ٢ ـ ما يغلب اقترانه بـ «أن».

٣ ـ ما يترجح تجرد خبره من «أن». ٤ ـ ما يمتنع اقتران خبره بـ «أن».

س ٤٨٧ ـ متى يجب اقتران الخبر بأن في باب أخوات كاد؟

ج ـ ما يجب اقترانه بها، وهو حرى واخلولق تقول: «حرى زيد أن يفعل»، واخلولقت السماء أن تمطر، ولا أعرف من ذكر «حرى»، من النحويين غير ابن مالك، وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها، وإنما هي حرىٌ بالتنوين اسمًا لا فعلاً وأبو حيان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف.

س ٤٨٨ ـ ما سبب اقتران الخبر بأن في باب كاد وأخواتها؟

ج ـ وجب اقتران الفعل المضارع بأن في خبر كاد وأخواتها لأن الفعل المترجي وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى «أن»، المشعره بالاستقبال، وقد يقال إن اقتران الفعل بأن يؤدي إلى جعل الحديث خبرًا عن الذات، وهو غير جائز.

والجواب: أنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف وذلك نحو: حرى زيد أن يفعل.

والتقدير: حرى أمر زيد الفعل. انظر: التصريح (١/٢٠٦).

س ٤٨٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الأعشى:

إنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ... فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذاكَ وَكَانَا

ج - موطن الشاهد: «حرى أن يكون ذاك».

- وجه الاستشهاد: استعمال «حرى» فعلاً دالاً على الرجاء، وجاء بخبره مضارعًا ومقرونًا بـ «أن»، وابن هشام استدل بهذا البيت على ثبوت فعل حرى لأنه لا يوجد في البيت أي دليل على اسمية «حرى»، واقتران الفاء الرابطة لجواب الشرط بها، ترجح أنها فعل جامد ويمكن أن تكون اسمًا، لأنه لا يجوز اقتران جواب الشرط بالفاء إن كان جملة اسمية، والتقدير: فحرى كون ذاك وكان، والأول أفضل وأشهر لدى النحاة والمعربين.

س ٤٩٠ - ما الأفعال التي يغلب اقتران خبرها بأن في باب كاد وأخواتها؟

ج - يغلب اقتران خبر عسى وأوشك بأن، مثال قول الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [1].

س ٤٩١ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا فَيُمْنَعُوا [2]

ج - موطن الشاهد: «لأوشكوا أن يملوا».

- وجه الاستشهاد: مجيء خبر «أوشك»، مقترنًا «بأن»، المصدرية مع الفعل المضارع، واقتران خبرها بـ أن المصدرية. هو الأغلب والأرجح.

س ٤٩٢ - ما وجه الاستشهاد في قول محمد بن إسماعيل:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٨).

(٢) يملوا: يسأموا ويعتريهم الملل ويضجروا من إعطاء التراب الذي هو أحقر الأشياء.

ج ـ موطن الشاهد: عسى فرج يأتي.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء خبر «عسى»، فعلاً مضارعًا من «أن»، المصدرية، ومجيء خبر «عسى»، مجردًا من «أن»، المصدرية قليل وخلاف المألوف.

س ٤٩٣ ـ متى يترجح تجرد خبر كاد وأخواتها من أن؟

ج ـ ما يترجح تجرد خبره من «أن» فعلان: كاد وكرب، مثال التجرد منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1].

س ٤٩٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول محمد بن مناذر اليربوعي؟

كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مذثوى حشو ريطه وَبُرُودُ[2]

ج ـ موطن الشاهد: «كادت النفس أن تفيض».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء خبر «كاد»، مقترنًا بـ «أن»، وحكم اقتران خبر «كاد»، بأن المصدرية جائز مع الندرة.

س ٤٩٥ ـ ما الكلمات التي يمتنع اقتران خبرها بأن؟

ج ـ ما يمتنع اقتران خبره بأن، هو أفعال الشروع: طفق وجعل، وأخذ وعلق، وأنشأ، وهب، وهلهل: قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[3].

س ٤٩٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٧١).

(٢) تفيض: تهلك، من فاضت نفس فلان إذا هلك، مذثوي: أي منذ أقام في قبره، ريطه: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، برود: جمع برد وهو الثوب وأراد به الأكفان التي يلف فيها.

(٣) سورة الأعراف، الآية (٢٢).

- وجه الاستشهاد: مجيء جملة ﴿يَخْصِفَانِ﴾، خبرًا لـ ﴿طَفِقَا﴾، وقد جاءت جملة فعلية؛ فعلها مضارع مجرد من «أن»، المصدرية وحكم هذا التجرد الوجوب.

س ٤٩٧ - *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِي الاعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

ج - موطن الشاهد: «أخذت أسأل».

- وجه الاستشهاد: مجيء أخذ فعلاً دالاً على الشروع ومجيء خبره فعلاً مضارعًا مجردًا من أن المصدرية وحكم تجرد خبره من أن المصدرية الوجوب.

س ٤٩٨ - *ما وجه الاستشهاد في قول أمية بن أبي الصلت:*

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[1]

ج - موطن الشاهد: «يوشك من .... يوافقها».

- وجه الاستشهاد: مجيء خبر «يوشك»، فعلاً مضارعًا مجردًا من «أن»، المصدرية، وحكم مجيء خبر «أوشك»، مجردًا من «أن» نادر.

س ٤٩٩ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء خبر «كاد»، مجردًا من أن المصدرية؛ وحكم تجرد خبر كاد من «أن»، الترجيح.

---

(١) غراته: جمع غرة وهي الغفلة، منيته: المنية هي الموت.

س ٥٠٠ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلالُ المُجِيرِ[1]

ج - موطن الشاهد: علقت تظلم.

- وجه الاستشهاد: مجيء «علق»، فعلاً دالاً على الشروع ومجيء خبره فعلاً مضارعًا غير مقترن بـ «أن»، وحكم تجرده من أن الوجوب.

س ٥٠١ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا[2]

ج - موطن الشاهد: أنشأت أعرب.

- وجه الاستشهاد: مجيء «أنشأت»، فعلاً دالاً على الشروع ومجيء «أعرب»، في محل نصب خبر له ومعلوم أن خبر أفعال الشروع يجب أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» المصدرية.

خبر ما حمل على ليس

س ٥٠٢ - ما أنواع ما حمل على ليس؟

ج - ما حمل على ليس أربعة أحرف:

أحدها - «لات»، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

الثاني - «ما»، كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

الثالث - «لا»، كقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

---

(١) علقت: شرعت، تظلم: تعتدي، اجرنا: حمينا.

(٢) انشات: شرعت، اعرب: أظهر، مكنونًا: مستورًا خافيًا.

الرابع ـ «إن»، النافية نحو قول الشاعر

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينَ[1]

س ٥٠٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينَ

ج ـ موطن الشاهد: إن هو مستوليًا.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «إن»، النافية عاملة عمل «ليس»، ومجيء «هو»، اسمها، «مستوليًا»، خبرها، وإعمال «إن»، النافية عمل ليس جائز باتفاق.

اسم إنَّ وأخواتها

س ٥٠٤ ـ ما حكم اسم إنَّ وأخواتها؟

ج ـ يجب النصب في اسم «إنَّ»، وأخواتها، نحو: «إنَّ زيدًا فاضل»، و«لعلَّ عمرًا قادم»، و«ليت بكرًا حاضر».

س ٥٠٥ ـ ما حكم اقتران ما الزائدة بـ إن؟

ج ـ إنْ قرنت «إنَّ» بما المزيدة ألغيت وجوبًا، إلا ليت فجوازًا.

مثال ذلك: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[2]؛ ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[3].

س ٥٠٦ ـ ماوجه الاستشهاد في قول الفرزدق؟

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[4]

---

(١) إن هو: أي ما هو، المجانين: فاقدوا عقولهم.

(٢) سورة النساء، الآية (١٧١).

(٣) سورة الأنفال، الآية (٦).

(٤) يهجو الفرزدق خصمه عبد قيس ويسبه بأقبح سباب ويتهمه بممارسة الجنس مع ذكور الحمير.

ج ـ **موطن الشاهد**: «لعلما أضاءت».

ـ **وجه الاستشهاد**: مجيء «لعل»، مقترنة بـ «ما»، الزائدة؛ فكفتها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، وسهلت دخولها على الجملة الفعلية؛ وحكم إلغاء عمل «لعل»، إذا اتصلت بها «ما»، الزائدة الجواز، حيث يجوز إعمالها وإهمالها، خلاف بقية الأحرف المشبهة، حيث يجب إلغاء عملها متى اتصلت به «ما»، الزائدة.

س٥٠٧ ـ *ما حكم دخول ما الموصولة على إنَّ؟*

ج ـ يجوز دخول «ما» الموصولة على إنَّ مع بقاء عملها، نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾[1]، أي أن الذي بدليل عود الضمير من به إليها، ومن المصدرية، نحو: «أعجبني إنما قمت»، أي: قيامك، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[2]، يحتملهما، أي: إن الذي صنعوه، أو إن صنعهم وعلى التأويلين جميعًا فإن عاملة واسمها في الوجه الأول «ما»، دون صلتها، وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من «ما» وصلتها.

س٥٠٨ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول النابغة:*

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[3]

ج ـ **موطن الشاهد**: ألا ليتما هذا الحمام.

ـ **وجه الاستشهاد**: مجيء «ليت»، مقترنة «بما»، الزائدة، ومجيء لفظ «الحمام»، مروية بالرفع على إهمال «ليت»، ومروية بالنصب على إعمالها وفي هذا دلالة على أن ما الزائدة حين تتصل بـ «لعل»، يجوز فيها الوجهان؛ الإعمال والإهمال.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية (٥٥). (٢) سورة طه، الآية (٦٩).

(٣) قد: اسم فعل بمعنى حسب أو يكفي أو هو اسم بمعنى كاف.

تخفيف نون إنَّ وأخواتها

س٥٠٩ ـ ما حكم إنَّ وأخواتها المخففة النون؟

ج ـ يخفف ذو النون في «إنَّ» وأخواتها، فتلغى «لكن» وجوبًا، و«كأنَّ» قليلاً، و«إنَّ» غالبًا، ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخًا، ويجب استتار اسم «أن» وكون خبرها جملة، وكون الفعل بعدها دعائيًا أو جامدًا أو مفصولاً بتنفيس أو شرط أو قد أو لو، ويغلب لكأن ما وجب لأن، إلا أن الفعل بعدها دائمًا خبري مفصول بقد أو لم خاصة.

س٥١٠ ـ ما حكم إعمال «إنَّ» المخففة المكسورة الهمزة؟

ج ـ إن كان الحرف المخفف **«إن»**، المكسورة جاز الإهمال والإعمال والأكثر الإهمال، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(١)، فيما خفف ميم «لما» وأما من شددها فإن نافية، ولما بمعنى إلا، ومن إعمال المخفف قراءة بعض السبعة: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٢) بتخفيف (إن) وإعمالها.

س٥١١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٣)؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿إِن﴾، مخففة من الثقيلة مهملة على قراءة تخفيف ميم ﴿لَمَّا﴾، ويجوز إعمالها مع التخفيف؛ وحكم إهمالها في التخفيف الجواز؛ لأنه يجوز إعمالها غير أن الإهمال أكثر.

---

(١)،(٣) سورة الطارق، الآية (٤). (٢) سورة هود، الآية (١١١).

س ٥١٢ ـ ما حكم تخفيف أن مفتوحة الهمزة؟

ج ـ إن كان المخفف «أن»، المفتوحة وجب بقاء عملها، ووجب حذف اسمها، ووجب كون خبرها جملة ثم إن كانت اسمية فلا إشكال، نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[١]، وإن كانت فعلية وجب كونها دعائية، سواء كان دعاء بخير نحو: ﴿أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾[٢]، أو بشر نحو: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[٣]، فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله، أو كون الفعل جامدًا نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾[٤]، ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[٥]، أو مفعولاً بواحد من أمور أحدها النافي ولم يسمع إلا في «لن ولم ولا» نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[٦]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[٧]، ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٨]، فيمن قرأ برفع تكون.

والثاني ـ «الشرط» نحو: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾[٩].

والثالث ـ «قد» نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[١٠].

والرابع ـ «لو» نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[١١].

والخامس ـ حرف التنفيس وهو السين نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾[١٢].

---

(١) سورة يونس، الآية (١٠).
(٢) سورة النمل، الآية (٨).
(٣) سورة النور، الآية (٩).
(٤) سورة النجم، الآية (٣٩).
(٥) سورة الأعراف، الآية (١٨٥).
(٦) سورة البلد، الآية (٥).
(٧) سورة البلد، الآية (٧).
(٨) سورة المائدة، الآية (٧١).
(٩) سورة النساء، الآية (١٤٠).
(١٠) سورة المائدة، الآية (١١٣).
(١١) سورة الأعراف، الآية (١٠٠).
(١٢) سورة المزمل، الآية (٢٠).

س ٥١٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وأن لَّيْسَ للإنسان إلاَّ ما سَعَى ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وأن ليس ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء أن مخففة عاملة، ومجيء الخبر جملة فعلية، فعلها جامد، وحكم مجيئها على هذه الحال الوجوب.

س ٥١٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ أن لَّن يَقْدِرَ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء أن مخففة عاملة واسمها محذوف.

وخبرها جملة فعلية فصل بينهما بـ «لن»، النافية الناصبة.

س ٥١٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء أن مخففة من الثقلية عاملة واسمها محذوف والخبر جملة فعلية فصل بينهما بـ «لا» النافية.

س ٥١٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ أن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء أن مخففة عاملة واسمها محذوف وخبرها جملة فعلية وقد فصل بينهما بقد ومن الفصل بقد كما في الآية قول الشاعر الضبي:

وَلَوْ شِئْتُ قَالَ المُخْبِرُونَ أَسَاؤُوا ... أُخَبِّرُ مَنْ لاَقَيْتُ أَنْ قَدْ وَفَيْتُم

س ٥١٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ أن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ أن لَّوْ نَشَاءُ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء أن مخففة عاملة، واسمها محذوف، والخبر جملة فعلية وقد فصل بينهما بـ «لو».

س ٥١٨ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء أن مخففة عاملة واسمها محذوف وخبرها جملة فعلية فصل بينهما بحرف التنفيس «السين».

س ٥١٩ - *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ج - موطن الشاهد: اعلم أن سوف يأتي.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «أن»، المخففة من الثقيلة عاملة مفيدة التوكيد، ومجيء اسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها جملة «يأتي» وقد فصل بينهما بحرف «سوف» الذي يفيد التسويف ومعلوم أن إعمال «أن» المخففة واجب كما أنه واجب أن تتوفر الشروط المذكورة في الأمثلة السابقة.

س ٥٢٠ - *ما حكم تخفيف نون كأن؟*

ج - وإن كان الحرف «كأنَّ» فيغلب لها ما وجب لأن لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها وقد روى قول علباء بن أرقم:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارق السَّلَمْ[1]

---

(١) **توافينا:** تأتينا، **بوجه مقسم:** حسن جميل، **تعطو:** تمد عنقها، **وارق السلم:** شجر السلم المورق، والسلم شجر كثير الشوك أو هو شجرة العضاة.

س ٥٢١ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَوَجْـــــهٌ مُـــــشْـــــرِقُ اللَّوْنِ   كَـــأن ثَـدْيَاهُ حُـــــقَّـــــانِ[1]

ج - موطن الشاهد: «كأن ثدياه حقَّان».

- وجه الاستشهاد: مجيء «كأنْ»، مخففة من الثقيلة، ومجيء اسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل بينها وبينه.

س ٥٢٢ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

لاَ يَهُـولَنَّكَ اصطِلاَءُ لَظَى الحَـرْبِ   فَـمَـحْـذُورهَا كَـانْ قَـدْ أَلَمَا[2]

ج - موطن الشاهد: «كأن قد ألما».

- وجه الاستشهاد: مجيء «كأنْ»، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها جملة فعلية «ألما»، وفصل بينهما «بقد»، ويكون الفصل بين الجملة الفعلية والحرف المشبه المخفف واجب إذا فقدت الشروط الأخرى.

س ٥٢٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[3]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿كَأَن﴾، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف ومجيء خبرها جملة فعلية، ولذا فصل بينهما بـ ﴿لَّمْ﴾، وحكم الفصل بين الجملة الفعلية والحرف المشبه المخفف واجب إذا فقدت الشروط الأخرى.

---

(١) حقان: تثنية حق وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت أو تسوى، شبه بهما الثديان في نهودهما واكتنازهما.

(٢) **لا يهولنك:** لا يفزعنك، **اصطلاء:** احتراق، **لظي الحرب:** نارها، **ألما:** نزل.

(٣) سورة يونس، الآية (٢٤).

س ٥٢٤ - ما حكم تخفيف نون لكن؟

ج - إذا خففت نون «لكن»، وجب إلغاؤها، نحو: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، فيمن قرأ بتخفيف النون، وعن يونس والأخفش إجازة إعمالها، وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس، لزوال اختصاصها بالجمل الإسمية نحو: ﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1].

اسم لا النافية للجنس

س ٥٢٥ - ما حكم لا النافية للجنس؟

ج - اسم لا النافية للجنس ضربان: معرب، ومبني.

فالمعرب: ما كان مضافًا نحو: «لا غلام سفر عندنا»، أو شبيهًا بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمامه: إما مرفوع به نحو: «لا حسنًا وجهه مذموم»، أو منصوب به نحو: «لا مفيضًا خيره مكروه»، و«لا طالعًا جبلاً حاضر»، أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: «لا خيرًا من زيد عندنا».

والمبني: ما عدا ذلك، وحكمه أن يبنى على ما ينصب به لو كان معربًا وقد تقدم ذلك مشروحًا في باب البناء.

س ٥٢٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿لَكِن﴾، مخففة من الثقيلة مهملة وقد زال اختصاصها بالجمل الاسمية، لأنها دخلت على الجملة الفعلية ﴿كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، وحكم إلغائها عندما تأتي مخففة الوجوب.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٥٧).

نصب الفعل المضارع

س ٥٢٧ - اذكر أحرف نصب المضارع؟

ج - نواصب المضارع هي: «لنْ»، أو «كي»، المصدرية مطلقًا و«إذن»، إن صدرت وكان الفعل مستقبلاً متصلاً أو منفصلاً بالقسم أو بلا أو بعد «أن»، المصدرية نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾[1]، وإن لم تسبق بعلم نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾[2]، فإن سبقت بظن فوجهان نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[3].

عمل لن

س ٥٢٨ - ما حقيقة «لن» وما عملها؟

ج - فأما «لَنْ» فإنها حرف بالإجماع وهي بسيطة خلافًا للخليل في زعمه أنها مركبة من «لا»، «النافية»، و«أن»، الناصبة، وليست نونها مبدلة من ألف خلافًا للفراء في زعمه أن أصلها «لا»، وهي دالة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائمًا، بخلاف غيرها من الثلاثة، فلهذا قدمتها عليها في الذكر، قال الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[4]، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾[5]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[6]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾[7]، و﴿أن﴾، في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة، وأصلها أنه، وليست الناصبة لأن الناصب لا يدخل على الناصب.

---

(١) سورة الشعراء، الآية (٨٢).
(٢) سورة المزمل، الآية (٢٠).
(٣) سورة المائدة، الآية (٧١).
(٤) سورة طه، الآية (٩١).
(٥) سورة يوسف، الآية (٨٠).
(٦) سورة البلد، الآية (٥).
(٧) سورة القيامة، الآية (٣).

س ٥٢٩ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿لَن﴾، حرفًا ناصبًا مفيدًا النفي في المستقبل، حيث نصبت الفعل المضارع، كما هو واضح، ونفت المستقبل، وحكم إعمالها النصب الوجوب.

عمل كي

س ٥٣٠ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿فَلَنْ﴾، حرفًا ناصبًا الفعل المضارع ومفيدًا نفي المستقبل، وحكم إعمالها النصب الوجوب كما أسلفنا.

س ٥٣١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَن﴾، مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: أنه، ومجيء ﴿لَّن﴾ حرفًا ناصبًا للفعل المضارع، وجملة ﴿لَّن يَقْدِرَ﴾ في محل رفع خبر ﴿أَن﴾، المخففة.

س ٥٣٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَن﴾، مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، كما في الآية السابقة ومجيء ﴿لَّن﴾، حرفًا ناصبًا للفعل المضارع بعده، وجملة ﴿لَّن نَّجْمَعَ﴾، في محل رفع خبر أن «المخففة».

س ٥٣٣ ـ ما شرط عمل كي في نصب المضارع؟

ج ـ وأما «كي»، فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لكي لا يكون على المؤمنين حرج﴾[1]، فاللام جارة دالة على التعليل، وكي مصدرية بمنزلة أن، لا تعليلية، لأن الجار لا يدخل على الجار.

س ٥٣٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول جميل بن معمر:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[2]

ج ـ **موطن الشاهد:** «كيما أن تغر».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «كي»، مفيدة التعليل وليست ناصبة، لأنه لا يجتمع أداتان من نوع واحد في اللغة العربية.

س ٥٣٥ ـ ما أحوال كي؟

ج ـ لـ «كي» ثلاثة أحوال:

الأول ـ أن تتعين المصدرية، وذلك إذا تقدمت عليها لام التعليل لفظًا مثل قوله تعالى: ﴿كي لا يكون على المؤمنين حرج﴾[3].

الثاني ـ أن تتعين للتعليل وذلك في موضعين:

الأول ـ إذا تقدمت «كي»، على لام تعليل، مثل: «جئت كي لأقرأ»، فكي هنا للتعليل والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام.

والثاني ـ أن تدخل «كي»، على أن المصدرية مثل قول الشاعر: «كيما أن تغر»، فكي هنا حرف جر، وأن: هي الناصبة.

---

(١)، (٣) سورة الأحزاب، الآية (٣٧).

(٢) مانحا: اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء، تغر: تخدع وتزين.

الثالث ـ أن تحتمل الوجهين: وذلك ألا تتقدم على «كي»، لام التعليل، فيصح أن نعتبرها مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأن تكون تعليلية وأن مضمرة بعدها، انظر التصريح (٢/ ٢٣٠).

إذن وشرط إعمالها

س ٥٣٦ ـ *ما شروط نصب المضارع بعد «إذن»؟*

ج ـ وأما «إذن»، فللنصب بها ثلاثة شروط:

أحدها ـ أن تكون مصدرة، فلا تعمل شيئًا في نحو قولك: «أنا إذن أكرمك»، لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صدرًا قال الشاعر كثير بن عبد الرحمن:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا

فالرفع لعدم التصدر، لا لأنها فصلت عن الفعل؛ لأن فصلها بـ لا مغتفر كما يأتي.

الثاني ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فلو حدثك شخص بحديث فقلت له «إذن تصدقُ»، رفعت لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال فتدافعا.

والثالث ـ أن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقسم أو بلا النافية؛ فالأول نحو «إذن أكرمَك»، والثاني نحو: إذن والله أكرمك، والثالث نحو: «إذن لا أفعل»، فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك: «إذن زيدُ أكرمُك».

س ٥٣٧ـ ما وجه الاستشهاد في قول حسان بن ثابت:

إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

ج ـ موطن الشاهد: «إذن ـ والله ـ نرميهم».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «إذن»، حرف جواب وجزاء ونصب؛ حيث نصب الفعل المضارع «نرمي»، على الرغم من وجود الفاصل بين «إذن»، والفعل؛ لأنه يغتفر الفاصل، إذا كان بالقسم، أو بـ «لا»، النافية وفق مذهب المؤلف ـ غير أن بعض النحويين جوزوا الفصل بين «إذن»، والفعل المضارع بغير «القسم ولا النافية»، حيث جوز ابن عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور، في نحو: إذن ـ في البيت ـ أكرمك، وإذن ـ أمام الحريق ـ انتظرك. وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء، نحو إذن ـ يا أحمد أقدّرك، وكقولك: إذن ـ هداك الله ـ أسامحك، وجوز الكسائي، وهشام: الفصل بمعمول الفعل المضارع، كقولك: إذن صديقك أكرم؛ وأصحاب هذه الآراء اتخذوها قياسًا على الفصل بالقسم ولا النافية، غير أن الأرجح ما ذهب إليه المؤلف من قصر الفصل بالقسم ولا النافية، انظر في تفصيل هذه المسألة: التصريح على التوضيح (٢/ ٢٣٤-٢٣٥).

أن وشرط إعمالها

س ٥٣٨ـ ما شرط نصب المضارع بعد أن؟

ج ـ وأما «أن»، فشرط النصب بها أمران:

أحدهما ـ أن تكون مصدرية، لا زائدة، ولا مفسرة.

الثاني ـ أن لا تكون مخففة من الثقيلة، وهي التابعة علمًا أو ظنًا نزل منزلته، مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾[1]، ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾[2].

ومثال ما انتفى عنه الشرط الأول قولك: «كتبت إليه أن يفعل»، إذا أردت بأن معنى أي؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك: كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأي فإن قدرت معها الجار، وهو الباء فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

س ٥٣٩ ـ *متى تكون أن مفسرة وليست مصدرية ناصبة؟*

ج ـ تكون «أن»، مفسرة بثلاثة شروط:

أحدها ـ أن يتقدم عليها جملة.

الثاني ـ أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه.

الثالث ـ أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظًا ولا تقديرًا وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[3]، ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾[4]، ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[5]، أي: انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام.

بخلاف نحو: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[6]، فإن المتقدم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[7]، فليست «أن»، فيها مفسرة لقلت: «بل لأمرتني». وبخلاف نحو: «كتبت إليه بأن افعل».

(١) سورة الشعراء، الآية (٨٢).
(٢) سورة النساء، الآية (٢٧).
(٣) سورة المؤمنون، الآية (٢٧).
(٤) سورة المائدة، الآية (١١٧).
(٥) سورة ص، الآية (٦).
(٦) سورة يونس، الآية (١٠).
(٧) سورة المائدة، الآية (١١٧).

س ٥٤٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنْ آمِنُوا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَنْ﴾، تفسيرية، كما في الآية السابقة، وواضح أن الفعل الذي وليهما فعل أمر، وليس فعلاً مضارعًا؛ ومعلوم أن «أن»، المصدرية مختصة بالدخول على المضارع.

س ٥٤١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنِ امْشُوا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أن» تفسيرية وليست ناصبة.

س ٥٤٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنِ الْحَمْدُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَنِ﴾، غير مفسرة لما قبلها لانتفاء شرط سبقها بجملة؛ فهي مخففة من الثقيلة واسمها: ضمير الشأن المحذوف. وجملة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، في محل رفع خبر «أن»، والمصدر المؤول من «أن وما بعدها»، في محل رفع خبر المبتدأ ﴿آخِرُ﴾.

س ٥٤٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أن مفسرة لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾، لا لفعل ﴿قُلْتُ﴾، وأجاز الزمخشري أن تكون مفسرة لـ «قلت»، لأن فعل ﴿قُلْتُ﴾، بمعنى أمرت؛

فليس القول باقيًا على معناه؛ وأجاز ابن عصفور أن تقع مفسرة بعد القول الصريح. «أوضح المسالك» (٤/١٥٨).

س ٥٤٤ - ما حكم أن الواقعة بعد فعل العلم أو ما يجري مجراه؟

ج - أن الواقعة بعد فعل العلم أو ما يجري مجراه تكون مشبه بالفعل وليست «أن» المصدرية الناصبة للمضارع، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾[1]، ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[2]، ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[3]، فيمن قرأ برفع «تكون»، ألا ترى أنها في الآيتين الأولين وقعت بعد فعل العلم، أما في الآية الأولى فواضح.

وأما في الآية الثانية فلأن مردانا بالعلم ليس لفظ (ع.ل.م)، بل ما دل على التحقيق؛ وهي فيهما مخففة من الثقلية، واسمها محذوف والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية، والتقدير علم أنه سيكون أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولاً، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن لأن الحسبان ظن، وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على إجراء الظن مجرى العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها.

والتقدير: (وحسبوا أنها لا تكون فتنة)، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم، وهو الأرجح، فلهذا أجمعوا على النصب في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾[4]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا﴾[5]، ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[6]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[7]، ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة. إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم.

---

(١) سورة المزمل، الآية (٢٠).
(٢) سورة طه، الآية (٨٩).
(٣) سورة المائدة، الآية (٧١).
(٤) سورة البقرة، الآية (٢١٤).
(٥) سورة التوبة، الآية (١٦).
(٦) سورة القيامة، الآية (٢٥).
(٧) سورة البلد، الآية (٥)

مواضع إضمار «أن» الناصبة للمضارع

س ٥٤٥ ـ ما مواضع إضمار أن الناصبة للمضارع؟

ج ـ تضمر أن الناصبة للمضارع بعد ثلاثة من حروف الجر؛ وهي «كي»، نحو: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾(١)، و«حتى»، إن كان الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٢)، بخلاف «لئلا يعلم»، أو جحودية نحو: «ما كنت أو لم أكن لأفعل».

وبعد ثلاثة من حروف العطف؛ وهي «أو»، التي بمعنى إلى نحو: «لألزمنك أو تقضيني حقي». أو «إلا»، نحو: «لأقتلنه أو يسلم»، وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي محض أو طلب بغير اسم الفعل نحو: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(٣)، ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(٤)، ونحو: ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾(٥)، «ولا تنه عن خلق وتأتي مثله»(٦).

وبعد الفاء والواو وأو وثم إن عطفن على اسم خالص نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾، و«للبس عباءة وتقر عيني»، ولك معهن ومع لام التعليل إظهار «أن وحتى» نحو: ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾(٧).

س ٥٤٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ﴾.

---

(١) سورة الحشر، الآية (٧).
(٢) سورة طه، الآية (٩١).
(٣) سورة فاطر، الآية (٣٦).
(٤) سورة آل عمران، الآية (١٤٢).
(٥) سورة طه، الآية (٨١).
(٦) شطر من بيت لأبي الأسود الدؤلي.
(٧) سورة الحجرات، الآية (٩).

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿تَفِيءَ﴾، منصوبًا بـ أن مضمرة وجوبًا بعد حتى الجارة خلافًا للكوفيين الذين يزعمون أن نصب المضارع بـ ﴿حَتَّىٰ﴾، نفسها.

س ٥٤٧ - ما المواضع التي تضمر فيها «أن»؟

ج - تختص «أن»، بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة بخلاف أخواتها الثلاثة فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة، وإنما تضمر أن في الغالب بعد حرف جر، أو حرف عطف، فأما حروف الجر التي تضمر بعدها فثلاثة «حتى، اللام، كي التعليلية».

وأما حروف العطف فهي «أو، فاء السببية»، وواو المعية مسبوقين بنفي محض أو طلب»، وقد سبق شرح ذلك.

شرط إضمار أن بعد حتى

س ٥٤٨ - ما سبب نصب المضارع بـ حتى؟

ج - ينصب المضارع بعد حتى نحو: ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾[1]، ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[2]، وليس النصب بحتى نفسها، خلافًا للكوفيين، ولا يجوز إظهار أن بعدها في شعر ولا نثر.

س ٥٤٩ - ما شروط إضمار أن بعد حتى؟

ج - يشترط لإضمار أن بعدها: أن يكون الفعل مسقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم، أو ليس بالنظر إلى زمن التكلم.

---

(١) سورة الحجرات، الآية (٩).   (٢) سورة طه، الآية (٩١).

أولاً ـ كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[(١)]، ألا ترى أن رجوع موسى ـ عليه السلام ـ مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك: «أسلمت حتى أدخل الجنة».

الثاني ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ليس بالنظر إلى زمن التكلم كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[(٢)] في قراءة من نصب «يقول»، فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله ـ عزَّ وجلَّ ـ قص علينا ذلك بعدما وقع.

ولو لم يكن الفعل الذي بعد «حتى»، مستقبلاً بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن وتعين الرفع، وذلك كقولك «سرت حتى أدخلها»، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، ومن ذلك قولهم «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه»، و«مرض زيد حتى لا يرجونه»، فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجر بطنه، وحتى حالة المريض أنهم لا يرجونه، ومن الواضح فيه أنك تقول: «سألت عن هذه المسألة حتى لا أحتاج إلى السؤال أي: حتى حالتي الآن أنني لا أحتاج إلى السؤال عنها».

س ٥٥٠ ـ *ما أقسام اللام التي تضمر «أن» بعدها؟*

ج ـ أقسام اللام هنا أربعة:

أحدها ـ اللام التعليلية نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[(٣)]، ومنه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ① لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[(٤)]، فإن قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة.

---

(١) سورة طه، الآية (٩١).
(٢) سورة البقرة، الآية (٢١٤).
(٣) سورة النحل، الآية (٤٤).
(٤) سورة الفتح، الآية (١، ٢).

قلت: هو كما ذكرت، ولكنه لم يكن علة لها، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ، وهي المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز ـ ولاشك في أن اجتماعها له ﷺ حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه.

وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها.

الثانية ـ لام العاقبة وتسمى أيضًا لام الصيرورة، ولام المآل، وهي التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها، نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]، فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه فقصدوا أن يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار عدوًا لهم وحزنًا.

الثالثة ـ اللام الزائدة وهي: الآتية بعد فعل متعد نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[2]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾[3]، فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار «أن»، بعدهن، قال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[4].

الرابعة ـ لام الجحود وهي الآتية بعد كون ماض منفي كقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[5]، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[6]، وهي يجب إضمار «أن»، بعدها.

---

(١) سورة القصص، الآية (٨).
(٢) سورة النساء، الآية (٢٦).
(٣) سورة الأحزاب، الآية (٣٣).
(٤) سورة الزمر، الآية (١٢).
(٥)،(٦) سورة آل عمران، الآية (١٧٩).

س ٥٥١ - مَثِّل لإضمار أن بعد كي؟

ج - أما «كي»، ففي نحو: «جئتك كي تكرمني»، إذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام. والتقدير: جئتك كي أن تكرمني، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا في الشعر، خلافًا للكوفيين وقد مضى ذلك.

إضمار أن بعد الحروف العاطفة

س ٥٥٢ - ما حكم إضمار أن بعد الحروف العاطفة؟

ج - أما حروف العطف فأربعة وهي: «أو، الواو، الفاء، ثم»، وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الإظهار، وهو أو، ومنها ما لا يجب معه الإضمار وهو ثم، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار ومنها تارة يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والواو.

إضمار «أن» بعد «أو»

س ٥٥٣ - ما سبب نصب المضارع بعد أو؟

ج - «أو» ينصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوبًا، إذا صح في موضعها «إلى أو ألا» فالأول كقولك: «لألزمنك أو تقضيني حقي»، والثاني: كقولك «لأقتلنَّ الكافر أو يسلم».

س ٥٥٤ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ[1]

---

(١) المنى: جمع منية «بضم فسكون»، وهو ما يتمناه الإنسان، انقادت: خضعت.

ج ـ موطن الشاهد: «أو أدرك».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أو» في البيت بمعنى «إلى» وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن مضمرة»، وحكم إضمار «أن بعد أو»، التي بمعنى إلى «الوجوب»، وذكر بعض النحاة أن «أو» هنا بمعنى حتى ولا خلاف بين هذين الكلامين، وإنما المعنى واحد لأن «إلى»، و«حتى»، معناها للغاية، ورأى السيوطي أن «أو»، في البيت بمعنى «إلا»، غير أن رأيه بعيد عن الصواب.

وخلاصة القول: إن لـ «أو»، التي ينتصب الفعل بعدها وجوبًا ثلاثة معان هي:

١ ـ الغاية، وهو ما يعبر عنه بأن تكون بمعنى «إلى» نحو الشاهد المذكور.

٢ ـ الاستثناء، وهو ما يعبر عنه بأن تكون بمعنى «إلا» نحو: لأقاتلن الكافر أو يسلم.

٣ ـ التعليل، وهو أن تكون بمعنى «كي»، نحو: «لأعبدن الله أو يعافيني»، فالمعنى ـ هنا ـ لكي يعافيني، وإلا انقطعت العبادة بمجرد المعافاة إذا كانت بمعنى «إلى»، أو بمعنى «إلا»، انظر أوضح المسالك (٤/ ٧٠)، وابن عقيل (٤/ ٣٣٠-٣٤٠).

س ٥٥٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول زياد الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «أو تستقيما».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء الفعل «تستقيم»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة وجوبًا بعد«أو»، التي جاءت بمعنى «إلا»، لأن معنى الكلام: كسرت كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها.

(١) غمزت: الغمز: العصر باليد وأراد هنا لينت، القناة: الرمح. كعوبها: جمع كعب، وهو النواشز في أطراف الأنابيب.

إضمار أن بعد فاء السببية وواو المعية وجوبًا

س٥٥٦ - ما شروط نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو؟

ج - ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء وجوبًا بشرطين لابد منهما:

أحدهما - أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية؛ فلهذا رفع الفعل في قول جميل بن معمر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها، فلما ارتفع دل على أنها للاستئذان وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1] الفاء هنا عاطفة كما سيأتي.

الثاني - أن يكون مسبوقين بنفي أو طلب فلا يجوز النصب في نحو: «زيد يأتينا فيحدثنا».

س٥٥٧ - ما وجه الاستشهاد في قول جميل بن معمر العذري؟

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ[2]

ج - موطن الشاهد: «فينطق».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «ينطق»، مرفوعًا بعد الفاء المسبوقة باستفهام؛ لأن هذه الفاء ليست دالة على السببية وإلا انتصب الفعل بعدها، ولا عاطفة وإلا لجزم الفعل بعدها؛ لأنه سيكون معطوفًا على «تسأل»، المجزوم بـ «لم»، فهي في هذا البيت حرف دال على الاستئناف وحسب.

---

(١) سورة المرسلات، الآية (٣٦).

(٢) **الربع:** الدار بعينها حيث كانت، **القواء:** المنزل الذي لا أنيس به.

س ٥٥٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول المغيرة بن حبناء؟

سَــأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِــيمٍ   وَأَلحَقُ بِالحِجَـازِ فَـأَسْتَـرِيحَـا[1]

ج ـ **موطن الشاهد: «فأستريحا».**

ـ **وجه الاستشهاد:** انتصاب فعل «أستريح»، بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، على الرغم من كون هذه الفاء غير مسبوقة بنفي أو طلب، وحكم النصب بأن مضمرة بعدها على هذه الحال ضرورة من ضرورات الشعر النادرة، وأما زعم بعضهم أن قوله «أستريحا»، فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا لأجل الوقف، فقد أجاب عنه المؤلف بأنه هروب من ضرورة إلى ضرورة فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة.

وأما ما ذكره الأعلم: من أنه يروي «لأستريحا»، بلام التعليل فلا ضرورة ولا إشكال على هذه الرواية.

الطلب

س ٥٥٩ ـ ما أقسام الطلب؟

ج ـ الطلب يشمل: الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والنفي والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية. وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية ولكل منها نصيب من القول يخصه فلنتكلم على ذلك لما يكشف إشكاله.

---

(١) **اترك منزلي:** أفارقه، **لبني تميم:** أي لهؤلاء الجيران الذين لا يحافظون على جارهم.

النـفي

س ٥٦٠ - ما حكم الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في الأسلوب المنفي؟

ج - أما النفي فنحو قولك: «ما تأتيني فأكرمك»، ولك في هذا أربعة أوجه:

أحدهما - أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها؛ فيكون شريكه في إعـرابه، فيـجب هذا الرفع لأن الفعل الذي قـبلها مـرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك قلت: «ما تأتيني فما أكرمك» فهو شريكه في النفي الداخل عليـه وعلى هذا قـوله تـعـالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[1]، فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا، والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق، فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

الثاني - أن تقدم الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفًا، ومع استـئنافه يقـدر مبنيًا على مـبتـدأ محذوف فـيجب الرفع أيضًا لخلـو الفعل من الناصب والجـازم فنقول: «مـا تأتيني فأكـرمك»، بمعنى فأنا أكـرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كـارهًا لإتيانه ويوضح هذا أنك تقـول: «وما زيد قاسـيًا فيعطف على عبده»، أي: فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده.

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح؛ لأن الوجه الأول شامل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لأنك لم تجعل الفـاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكـون شريكه في النفي، وإنما أخلصتهـا للسببية. ويذكـر النحويون هذين الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدثنا»، وهذا سـهو إذ يستحيل أن ينتفي الإتيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت لك به.

---

(١) سورة المرسلات، الآية (٣٥-٣٦).

الثالث ـ أن تقدر الفاء عاطفة، لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي منصبًا على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب حينئذ النصب بأن مضمره وجوبًا، والتقدير ما يكون منك إتيان فإكرام مني، أي ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام.

الرابع ـ أن تقدر أيضًا الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدر النفي منصبًا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟

وهذان الوجهان سائغان في «ما تأتينا فتحدثنا»، إذ يصح أن يقال: ما تأتينا محدثًا بل تأتينا غير محدث، وأن يقال: «ما تأتينا فكيف تحدثنا؟».

وتلخص أن لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين: فإن قلت: هل يجوز أن يقرأ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1]، بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب.

قلت: نعم يجوز على الوجه الثاني وهو «ما تأتينا فكيف تحدثنا» أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول وهو ما تأتينا محدثًا بل تأتينا غير محدث، ألا ترى أن المعنى حينئذ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادًا.

فإن قلت: فإذا كان النصب في الآية جائزًا على الوجه الذي ذكرته فما بالشيء، لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين؟ قلت: لوجهين:

---

(١) سورة المرسلات، الآية (٣٦).

أحدهما ـ أن القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به.

الثاني ـ أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي والنصب بحذفها فيزول معه التناسب.

ومن مجيء النصب بعد النفي قول الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، والنصب هنا على معنى قولك: ما تأتينا إلا فتحدثنا «أو»، ما تزال تأتينا فتحدثنا، وجب الرفع وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بإلا وفي المثال الثاني هو داخل على زال، وزال للنفي ونفي النفي إيجاب.

س ٥٦١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَيَمُوتُوا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء الفعل «يموتوا» منصوبًا بأن مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالنفي «لا يقضى»، والتقدير: لا يقضى عليهم فكيف يموتوا، وحكم النصب بأن المضمرة بعد الفاء واجب.

الأمـر

س ٥٦٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول أبي النجم الفضل بن قدامة:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا ... إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[2]

ج ـ موطن الشاهد: «نستريحا».

ـ **وجه الاستشهاد:** انتصاب فعل «نستريح»، بـ «أن»، مضمرة بعد فاء السببية لأنها سبقت بالأمر «سيرى»، وحكم إضمار «أن»، بعد الفاء الوجوب.

---

(١) سورة فاطر، الآية (٣٦).

(٢) ناق: مرخم ناقه، عنقًا: ضرب من السير السريع، فسيحًا: واسع الخطى، سليمان: هو سليمان بن عبد الملك بن مروان.

س ٥٦٣ ـ ما شرط نصب المضارع بعد الفاء في أسلوب الأمر؟

ج ـ شرطه أمران:

إحداهما ـ أن يكون بصيغة الطلب؛ فلو قلت: «حسبك حديث فينام الناس»، بالنصب لم يجز، خلافًا للكسائي.

الثاني ـ أن لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز أن تقول: «صه فنكرمك»، بالنصب، هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقًا، وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازاه، إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: «نزال فنحدثك»، ومنعاه إذا لم يكن من لفظه، نحو: «صه فنكرمك» وما أحرى هذا القول بأن يكون صوابًا.

النهي

س ٥٦٤ ـ ما حكم نصب المضارع بعد الفاء في أسلوب النهي؟

ج ـ يجب نصب المضارع بعد الفاء في أسلوب النهي بأن مضمرة، نحو: «لا تفعل شرًا فأعاقبك»، وقول الله تعالى: ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[1]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[2]، ولو نقضت النهي بإلا قبل الفاء لم تنصب نحو: «لا تضرب إلا عمرًا فيغضب»، فيجب في يغضب الرفع.

س ٥٦٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾.

(١) سورة طه، الآية (٦١). (٢) سورة طه، الآية (٨١).

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يسحت»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي في قوله تعالى: ﴿لا تفتروا﴾. وحكم إضمار «أن»، بعد الفاء الوجوب.

س ٥٦٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿فيحل﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «يحل»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالأمر في قوله تعالى: ﴿ولا تطغوا﴾، وحكم إضمار أن بعد الفاء الوجوب كما في الآية السابقة.

الدعاء

س ٥٦٧ - ما حكم نصب المضارع بعد الفاء في أسلوب الدعاء؟

ج - يجب نصب المضارع بعد الفاء في أسلوب الدعاء بأن مضمرة، نحو: «اللهم تب عليّ فأتوب»، وقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، وقول الشاعر:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ ... سُنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سُنَنِ

وشرطه أن يكون بالفعل، فلو قلت: «سقيا لك فيرويك الله»، لم يجز النصب.

س ٥٦٨ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ ... سُنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سُنَنِ[1]

(١) وفقني: اهدني وأرشدني، اعدل: أميل، سنن: الطريق، الساعين: السائرين بالخير.

ج ـ **موطن الشاهد:** «فلا أعدل».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «أعدل»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بالدعاء في قول: «رب وفقني»، وفي البيت دلالة على أن الفصل بـ «لا»، النافية بين الفاء السببية والفعل لا يمنع من عمل النصب.

الاستفهام

س ٥٦٩ ـ ما حكم نصب المضارع بعد الفاء في أسلوب الاستفهام؟

ج ـ ينصب المضارع بعد الفاء في أسلوب الاستفهام بشرط الفاء أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو: «هل أخوك زيد فأكرمه»، ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[1]، والاستفهام بالاسم نحو: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾[2]، يقرأ برفع «يضاعفه»، ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى: «من يدعوني فأستجيب له ومن يستغفرني فأغفر له»، والاستفهام بالظرف نحو: «أين بيتك فأزورك»، «ومتى تسير». فإن قلت: فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[3]، قلت: لوجهين:

أحدهما ـ أن الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء.

والثاني ـ أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل

---

(١) سورة الأعراف، الآية (٥٣). (٢) سورة البقرة، الآية (٢٤٥).
(٣) سورة الحج، الآية (٦٣).

الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة، ثم دخل الاستفهام صح النصب، فإن قلت: يرد هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي ﴾[1]، فإن مواراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لأن العجز عن الشيء لا يكون سببًا في حصوله.

قلت: ليس «أواري»، منصوبًا في جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو «أكون». فإن قلت: فقد جعله الزمخشري منصوبًا في جواب الاستفهام. قلت: هو غالط في ذلك.

س ٥٧٠ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: «هل – فيشفعوا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يشفعوا»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بحرف الاستفهام «هل»، ومعلوم أن إضمار «أن»، بعد فاء السببية الوجوب.

س ٥٧١ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ فَيُضَاعِفَهُ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يضاعف»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة بعد فاء السببية ـ على قراءة النصب ـ وقد سبقت فاء السببية باسم استفهام في قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ﴾.

(١) سورة المائدة، الآية (٣١).

س ٥٧٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَتُصْبِحُ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «تصبح»، مرفوعًا بعد الفاء، وذلك لأن الاستفهام في الآية معناه الإثبات، ولأن كون الأرض مخضرة ليس بسبب رؤية المطر وإنما الإخضرار بسبب نزول المطر نفسه.

العرض

س ٥٧٣ ـ ما المقصود بالعرض؟

ج ـ أما العرض فهو الأسلوب المصدر بالحرف «ألا» نحو قول بعض العرب: «ألا تقع في الماء فتسبح»، وكقولك: «ألا تأتينا فتحدثنا».

وقول الشاعر:

يَا ابْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتَبْصِرَ مَا   قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

س ٥٧٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

يَا ابْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتَبْصِرَ مَا   قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «فتبصر».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «تبصر»، منصوبًا بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بأداة العرض «ألا».

---

(١) الكرام: جمع كريم وهو الجواد الأصيل، تدنو: تقرب ويقصد النزول بهم، ومجاورتهم، راءٍ: اسم فاعل من رأى بمعنى أبصر.

التحضيض

س ٥٧٥ - ما المقصود بالتحضيض؟

ج - وأما التحضيض فهو الأسلوب المصدر بالحرف «هلا» نحو: «هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك»، و«هلا أسلمت فتدخل الجنة»، وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحسن، وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾، فمن باب النصب في جواب الدعاء ولكن استعير فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء.

س ٥٧٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** «لولا - فأصدق».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «أصدق»، منصوبًا بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الدعاء حيث استعيرت «لولا» لتفيد الدعاء لأن التحضيض لا يليق بجلال الحق سبحانه وتعالى.

التمني

س ٥٧٧ - ما المقصود بالتمني؟

ج - وأما التمني فكقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾، وقول أمية بن أبي الصلت:

ألاَ رَسُولٌ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا

س ٥٧٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَا لَيْتَنِي﴾، ﴿فَأَفُوزَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أفوز»، منصوبًا بـ «أن» المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بالتمني ﴿يَا لَيْتَنِي﴾.

س ٥٧٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَلاَ رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «فيخبرنا».

ـ وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «يخبر»، بأن المضمرة وجوبًا بعد الفاء السببية الواقعة في جواب التمني المدلول عليه بـ «ألا رسول»؟

س ٥٨٠ ـ ما حكم نصب المضارع بعد واو المعية في أسلوب النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام؟

ج ـ ينصب الفعل المضارع بعد واو المعية في أسلوب النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[2]، والمعنى ـ والله أعلم ـ: أنكم تجاهدون ولا تصبرون، وتطمعون أن تدخلوا الجنة، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه، فيعلم الله حينئذ ذلك واقعًا منكم، والواو من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا﴾، واو الحال والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة.

---

(١) يتمنى الشاعر وجود رسول من الأموات يخبرهم عن مدة إقامة الميت في قبره بعد موته، وهل للموت نهاية أم لا؟

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٤٢).

الثاني ـ الأمر؛ كذلك ينصب المضارع بعد واو المعية في أسلوب الأمر، كقوله:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

الثالث ـ النهي؛ كذلك ينصب المضارع بعد واو المعية في أسلوب النهي كقول الشاعر:

يَأَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ

ابْدَأ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفِي ... بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني، وكان شريك الأول في النهي وكأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني.

والرابع ـ التمني؛ ينصب المضارع بعد واو المعية في أسلوب التمني كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

والخامس ـ الاستفهام؛ ينصب المضارع بعد واو المعية في أسلوب الاستفهام كقول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

---

(١) سورة الأنعام، الآية (٢٧).

س ٥٨١ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

يَأَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ — هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا — فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفِي — بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ — عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ج ـ موطن الشاهد: «وتأتي مثله».

ـ **وجه الاستشهاد:** انتصلب فعل «تأتي»، بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي في قوله: «لا تنه عن خلق».

س ٥٨٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؟

ج ـ وجه الاستشهاد: انتصاب الفعلين ﴿نُكَذِّبَ﴾، ﴿نَكُونَ﴾، على جواب التمني بإضمار «أن»، لتكون مع الفعل مصدراً، فتعطف بالواو مصدراً على مصدر؛ والتقدير: يا ليت لنا ردًا وانتفاء من التكذيب وكونًا من المؤمنين.

س ٥٨٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي — وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

ج ـ موطن الشاهد: «ويكون».

ـ **وجه الاستشهاد:** انتصاب فعل «يكون» بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية المسبوقة بالاستفهام التقديري في قوله: «ألم أك جاركم»؟ و«يكون»، في البيت منصوب بـ «أن»، المضمرة بعد واو المعية بإجماع النحاة على اختلاف في التقدير فمنهم من عده واقعًا في جواب الاستفهام عند من يساوون بين الاستفهام الحقيقي والاستفهام التقديري، ومنهم من عده في جواب النفي، فعلى كلا الحالين؛ فهو منصوب بأن المضمرة وجوبًا كما أسلفنا.

إضمار أن جوازًا

س ٥٨٤ - متى ينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا؟

ج - ينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا؛ لا وجوبًا، بعد أربعة أحرف، هي: «الفاء، وثم، والواو، وأو»، وذلك إذا عطفن على اسم صريح.

إضمار أن جوازًا بعد «أو»

س ٥٨٥ - متى تضمر أن بعد «أو» جوازًا؟

ج - تضمر أن بعد «أو» جوازًا إذا عطفت على اسم صريح مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ ﴾[1]، يقرأ في السبع «برفع رسل ونصبه»، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ - رحمه الله - قرئ: ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي ﴾[2]. بنصب ﴿ آوي ﴾، ولا وجه له، ورد عليه ابن جني في محتسبه وغيره وقالوا وجهًا كوجه قراءة أكثر السبعة ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[3] بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو «قوة»، فكأنه قيل: لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد.

س ٥٨٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿ يُرْسِلَ ﴾، - على قراءة النصب - منصوبًا بـ ﴿ أن ﴾، مضمرة جوازًا بعد ﴿ أَوْ ﴾، والذي سوغ النصب في ﴿ يُرْسِلَ ﴾، و

---

(١)، (٣) سورة الشورى، الآية (٥١). (٢) سورة هود، الآية (٨٠).

«يوحي» عطفهما على معنى قوله: ﴿إِلاَّ وَحْيًا﴾، لأنه بمعنى «إلا أن يوحي»، انظر المشكل (٢/ ٢٧٩).

س ٥٨٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿أَوْ آوِي﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** انتصاب فعل ﴿أَوْ آوِي﴾، بأن المضمرة جوازًا بعد ﴿أَوْ﴾، المسبوقة بالاسم الصريح وهو ﴿قُوَّةً﴾.

إضمار أن جوازًا بعد الواو

س ٥٨٨ ـ اذكر مثالاً لإضمار أن جوازًا بعد الواو؟

ج ـ مثال ذلك قول ميسون بنت بحدل:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

الرواية فيه بنصب «تقرَّ»، وذلك بأن مضمرة على أنه معطوف على اللبس فكأنه قال للبس عباءة وقرة عيني.

إضمار أن جوازًا بعد الفاء

س ٥٨٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ[2]

---

(١) **عباءة:** رداء واسع من الصوف ونحوه، **تقر عيني:** تسكن نفسي وتستريح، **الشفوف:** الثوب الرقيق الذي يستشف ما تحته.

(٢) **توقع:** انتظار وترقب، **معتر:** الفقير المتعرض للمعروف، **أوثر:** أفضل، **إترابًا:** ثراءً، من أترب الرجل كأنه صار له من المال بمقدار التراب، **ترب:** افتقر.

ج ـ موطن الشاهد: «فأرضيه».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أرضي»، منصوبًا بـ «أن»، مضمرة بعد «الفاء العاطفة»؛ لأنها سبقت باسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «توقع» الواقع مصدرًا؛ وحكم إضمار «أن»، بعد الفاء العاطفة الجواز، كما هو معلوم.

س ٥٩٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «ثم أعقله».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أعقل»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة بعد «ثم»، العاطفة المسبوقة باسم خالص وهو قوله: «قتل»، الواقع مصدرًا وحكم إضمار «أن»، بعد «ثم»، الجواز.

---

(١) **سُليكًا:** وهو سليك بن السُّلكة وهو ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم وأهله خلوف فرأى امرأة شابة بضة فنال منها فعلم بذلك أنس بن مدركه فسار خلفه فأدركه وقتله، **اعقله:** أؤدي ديته، **الثور:** ذكر البقر.

المجـــرورات

س ٥٩١ ـ ما أنواع حروف الجر؟

ج ـ **حـروف الجـر هي :** من، إلى، عن، علـى، البـاء ـ اللام ـ وفي ـ مطلـقًـا ـ والكاف، حـتى ـ الـواو للظاهر مطـلقـًا، والتاء لله ورب مـضافًـا للكعبة أو اليـــاء، وكي لما الاستفهـاميـة أو أن المضــمرة ومـذ ـ ومنـذ لزمـن غير مـستقبل ولا مبــهم، ورب لضمير غيــبة مفرد مذكر يميــز بمطابق للمعنى قليلاً، ولمنكر موصوف كثيرًا.

أنواع المجـــرورات

س ٥٩٢ ـ ما أنواع المجرورات؟

ج ـ المجرورات ثلاثة أقسام:

١ ـ مجرور بالحرف.

٢ ـ ومجرور بالإضافة.

٣ ـ ومجرور بمجاورة مجرور.

وبدأت بالمجرور بالحـرف لأنه الأصل، وإنما لم أذكر المجرور بالتـبعية كـما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البــدل وعامل محذوف في باب البدل، فـرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة.

أولاً ـ الحروف الجارَّة

س ٥٩٣ ـ ما أنواع حروف الجر التي تجر الظاهر والمضمر؟

ج ـ ما يجر الظاهر والمضمر، وهو سبعة أحرف: من[١]، إلى[٢]، وعن[٣]، وعلى[٤]، والباء، واللام، وفي.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[٥]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[٦]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[٧]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٨]، ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[٩]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[١٠]، ﴿آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[١١]، ﴿آمِنُوا بِهِ﴾[١٢]، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[١٣]، ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[١٤]، ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾[١٥]، ﴿وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾[١٦]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ﴾[١٧].

---

(١) **من**: تأتي للتبعيض؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (البقرة:٨)، ولبيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ (الحج: ٣٠)، ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١)، وفي الزمان؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ﴾ (التوبة: ١٠٨)، وتأتي زائدة، نحو: ما جاءني من أحد، ولا تزاد «من»، عند البصريين إلا بشرطين:

احدهما ـ أن يكون المجرور بها نكرة.

والثاني ـ أن يسبقها نفي أو شبهه كالنهي والاستفهام، وتأتي بمعنى «بدل»، نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ (التوبة: ٣٨)، أي: بدل الآخرة.

(٢) **إلى**: تدل على انتهاء الغاية في الزمان والمكان، تقول: سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه، مشيت إلى آخر الطريق.

(٣) **عن**: تستعمل للمجاوزة كثيراً.

(٤) **على**: تستعمل للاستعلاء كثيراً.

(٥) سورة الأحزاب، الآية (٧).

(٦) سورة المائدة، الآية (٤٨، ١٠٥).

(٧) سورة الأنعام، الآية (٦٠).

(٨) سورة الإنشقاق، الآية (١٩).

(٩) سورة المائدة، الآية (١١٩).

(١٠) سورة المؤمنون، الآية (٢٢).

(١١) سورة النساء، الآية (١٣٦).

(١٢) سورة الإسراء، الآية (١٠٧).

(١٣) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).

(١٤) سورة البقرة، الآية (٢٥٥).

(١٥) سورة البقرة، الآية (١١٦).

(١٦) سورة الذاريات، الآية (٢٠).

(١٧) سورة الزخرف، الآية (٧١).

والثاني ـ ما لا يجر إلا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة: الكاف، وحتى، والواو.

والثالث ـ ما يجر لفظتين بعينهما وهو التاء، فإنها لا تجر إلا اسم الله عزَّ وجلَّ وربًّا مضافًا إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ﴾[1]، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[3]، وقالت العرب: «تربِّ الكعبة»، و«تربّي لأفعلن».

الرابع ـ ما يجر فردًا خاصًا من الظواهر ونوعًا خاصًا منها وهي «كي» فإنها لا تجر إلا أمرين:

احدهما ـ «ما»، الاستفهامية، وهي الفرد الخاص يقال لك «جئتك أمس»، فتقول في السؤال عن علة المجيء «لمه؟»، أو «كيمه؟»، فكما أن «لمه»، جار ومجرور كذلك «كيمه»، والأصل لما وكيما ولكن «ما»، الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبًا كما قال تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾[4]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[5]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[6].

وحسن في الوقف أن تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها.

الثاني ـ «أن»، المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص وتقول: «جئتك كي تكرمني»، فإن قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر بكي، وكأنك قلت: جئتك للإكرام.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٨٥).
(٢) سورة يوسف، الآية (٩١).
(٣) سورة الأنبياء، الآية (٥٧).
(٤) سورة النازعات، الآية (٤٣).
(٥) سورة النبأ، الآية (١).
(٦) سورة النمل، الآية (٣٥).

الخامس ـ ما يجر نوعًا خاصًا من الظواهر وهو منذ ومذ فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معينًا لا مبهمًا، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلاً، تقول: «ما رأيته منذ يوم الجمعة»، «ومذ يوم الجمعة»، و«منذ يومنا»، ولا تقول: «لا أراه منذ غد»، ولا «مذ غد»، وكذا لا تقول: «ما رأيته منذ وقت».

السادس ـ ما يجر نوعًا خاصًا من المضمرات ونوعًا خاصًا من المظهرات وهو «رُبَّ»، فإنها إن جرت ضميرًا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفردًا مذكرًا مرادًا به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز نحو: «رُبه رجلاً لقيت»، و«ربّه رجلين»، و«ربَّه رجالاً»، و«ربَّهُ امرأةً»، و«ربَّهُ امرأتين»، و«ربَّهُ نساءً»، وكل ذلك قليل وإن جرَّتْ ظاهرًا فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو: «رُبَّ رجل صالح لقيت»، وذلك كثير.

فإن قلت: قد كان من حقك أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة، واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع، كما فصلت وأصل حرف الجر أن لا يختص، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من مختص بفرد، وكان ينبغي أن يتقدم المختص بنوعين، وهو رُبَّ على المختص بفرد ونوع وهي كي.

قلت: إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتها في القسم، فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره، ولما أردت أن أذكر شيئًا من أحكام رُبّ اقتضى ذلك تأخيرها؛ لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف، وأيضًا فإنني ذكرت حكم رُبَّ في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك فلو كانت رُبّ مقدمة كان ذلك أيضًا قطعًا للنظر عن النظير بالنسبة إلى الأحكام.

س ٥٩٤ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «من»، جارة للمضمر في «منك»، وللاسم الظاهر في «من نوح»، وهي في الموضعين تفيد ابتداء الغاية.

س ٥٩٥ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿إِلَى اللَّهِ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿إِلَى﴾، جارة للفظ الجلالة ﴿اللَّهِ﴾، وهي تجر الظاهر والمضمر كما سنرى في الآيات التالية؛ وهي تفيد انتهاء الغاية.

س ٥٩٦ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿إِلَيْهِ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «إلى»، جارة للضمير المتصل «الهاء»، ووقوعها دالة على انتهاء الغاية.

س ٥٩٧ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿عَن طَبَقٍ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿عَن﴾، جارة للاسم الظاهر؛ ووقوعها بمعنى «بعد»، والتقدير: «طبقًا بعد طبق».

س ٥٩٨ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾،

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «عن»، جارة للاسم المضمر في الموضعين.

س ٥٩٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «على»، جارة للاسم المضمر في الموضع الأول، وللاسم الظاهر في الموضع الثاني، وهي مفيدة للاستعلاء في الموضعين.

س ٦٠٠ ـ ما أنواع حروف الجر التي تجر الاسم الظاهر فقط؟

ج ـ ما لا يجر إلا الظاهر، ولا يختص بظاهر معين هو ثلاثة أحرف: الكاف، وحتى، والواو.

س ٦٠١ ـ ما أنواع حروف الجر التي تختص بجر أسماء معينة؟

ج ـ ما يجر لفظين بعينهما؛ هو التاء، فإنها لا تجر إلا اسم الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وربًا مضافًا إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ﴾، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾، وقالت العرب: «ترب الكعبة»، و«تربى لأفعلن».

س ٦٠٢ ـ ما أنواع حروف الجر التي تجر فردًا خاصًا من الظواهر؟

ج ـ ما يجر فردًا خاصًا من الظواهر، ونوعًا خاصًا منها، هي «كي» فإنها لا تجر إلا أمرين:

أحدهما ـ «ما»، الاستفهامية، وهي الفرد الخاص، يقال لك: «جئتك أمس»، فتقول في السؤال عن علة المجيء: «لمه؟»، أو «كيمه؟»، فكما أن «لمه»، جار ومجرور كذلك «كيمه»، والأصل لما وكيما، ولكن «ما» الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبًا كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾. وحسن في الوقف أن تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها.

الثاني - «أن»، المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص، وتقول: «جئتك كي تكرمني»، فإذا قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي، وكأنك قلت: جئتك للإكرام.

جواز حذف رُبَّ وبقاء عملها

س ٦٠٣ - ما المواضع التي تحذف فيها رُبَّ مع بقاء عملها؟

ج - يجوز حذف رُبَّ مع بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير والفاء وبل قليل، وحذف اللام قبل كي، وخافض أن وأنَّ مطلقًا.

حذف رُبَّ بعد الواو

س ٦٠٤ - ما المواضع التي يكثر فيها حذف رُبَّ مع بقاء عملها؟

ج - لما ذكرت أن رُبّ تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفها معه وأشرت بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها وأن هذا الحكم أعني حذفها وبقاء عملها على نوعين: كثير وقليل، فالكثير بعد الواو كقول رؤبة:

وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أرْجَاؤه ... كَأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[1]

وقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[2]

---

(١) الأرجاء: واحدها «رجا»، وهي كل ناحية.

(٢) كموج البحر: شبه الليل بموج البحر في شدة هوله، وعظيم ما ينال الإنسان فيه من الخوف، سدوله: أستاره، واحدها سدل، ليبتلي: ليختبر ويمتحن.

وقوله:

وَدَوِيَّةٍ مِـثْلُ السَّمَاءِ اعْـتَسَـفْتُـهـا   وَقَـدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوَادِ[1]

س ٦٠٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ج ـ موطن الشاهد: «وليلٍ».

ـ وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر «رُبّ»، وبقاء عمله بعد الواو وهذا كثير شائع في اللغة.

س ٦٠٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول ذي الرمة:

وَدَوِيَّةٍ مِـثْلُ السَّمَاءِ اعْـتَسَـفْتُـهـا   وَقَـدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوَادِ

ج ـ موطن الشاهد: «ودوية».

ـ وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر الشبيه بالزائد رُبَّ وبقي عمله فجر «دوية»، وحذف هذا الحرف مع بقاء عمله كثير شائع في لغة العرب.

حذف رُبَّ بعد الفاء

س ٦٠٧ ـ ما المواضع التي يقل فيها حذف رُبَّ مع بقاء عملها؟

ج ـ يقل حذف «رُبَّ» مع بقاء عملها بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٌ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[2]

---

(١) دوية: صحراء، وسميت بذلك لأن الرياح وأصوات الوحش تدوي فيها، اعتسفتها: قطعتها على غير قصد واضح.

(٢) طرقت: جئت ليلاً، تمائم: جمع تميمة وهي التعويذة التي تعلق على جبين الصبي لتمنعه من العين في زعمهم، محول: الذي قد أتى عليه حول أي عام.

وفي رواية من روى بجر «مثل»، و«مرضع»، وأما من رواه بنصبها فمثلك مفعول لطرقت وحُبلى بدل منه.

حذف رُبَّ بعد بل

س ٦٠٨ - اذكر مثالاً لحذف رُبّ بعد بل؟

ج - مثال حذف رُبَّ بعد بل قوله:

بَـــلْ بَـــلَـــدٍ مِـــلْءُ الفِـــجَـــاجِ قَـــتَـــمُـــهُ

س ٦٠٩ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

بَـــلْ بَـــلَـــدٍ مِـــلْءُ الفِـــجَـــاجِ قَـــتَـــمُـــهُ

ج - **موطن الشاهد:** «بل بلدٍ».

- **وجه الاستشهاد:** حذف حرف الجر رُبّ وأبقى عمله بعد بل وهذا قليل في اللغة.

س ٦١٠ - متى يجوز حذف لام التعليل؟

ج - يجوز حذف لام التعليل إذا جرت كي المصدرية وصلتها فإنه يجوز لك حذفها قياسًا مطردًا، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو: «جئت كي تكرمني»، أن تكون «كي»، تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها.

س ٦١١ - متى يجوز حذف حرف الجر مطلقًا؟

ج - يجوز حذف حرف الجر مطلقًا إذا كان المجرور «أنَّ وصلتها» أو «أنْ وصلتها»، فالأول كقولك: «عجبت أنك فاضل»، أي: من أنك وقال الله

تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾[1]، ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾[2]، أي: بأن لهم جنات، لأن المساجد لله، والثاني كقولك: «أعجبت أن قام زيد»، أي: من أن قام: وقال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[3]، أي: في أن يطوف بهما: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾[4]، أي: لأن تؤمنوا وقيل في: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[5]، إن الأصل لئلا تضلوا، فحذفت اللام الجارة، ولا النافية وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف، وهذا أسهل، وقال الله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[6]، أي: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف في ذلك بين أهل السنة.

س ٦١٢ - *ما وجه الاستشهاد في قول رؤبة:*

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ

ج - موطن الشاهد: (بل بلدٍ).

- **وجه الاستشهاد:** حذف حرف الجر (رُبَّ) بعد بل، وبقاء عمله، وهذا قليل في اللغة.

س ٦١٣ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥).
(٢) سورة الجن، الآية (١٨).
(٣) سورة البقرة، الآية (١٥٨).
(٤) سورة الممتحنة، الآية (١).
(٥) سورة النساء، الآية (١٧٦).
(٦) سورة النساء، الآية (١٢٧).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَنَّ﴾، مؤولة مع ما بعدها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: يكون جنات لهم؛ وحكم حذف حرف الجر قبل «أن»، وصلتها كثير شائع في اللغة.

س ٦١٤ ـ **ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:** ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أن»، مؤولة مع ما بعدها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: لأن المساجد لله، أي: لكون المساجد لله؛ وحكم حذف حرف الجر قبل «أن»، وصلتها كثير شائع، كما أسلفنا.

س ٦١٥ ـ **ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:** ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، وصلتها مؤولة بمصدر مجرور، بحرف جر محذوف، وتقدير: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ﴾، أي: في تطوفه، وحكم حذف حرف الجر قبل «أن» المصدرية وصلتها كثير شائع في اللغة.

س ٦١٦ ـ **ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:** ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿أَن تُؤْمِنُوا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، المصدرية مؤولة مع ما بعدها بمصدر، مجرور، بحرف جر محذوف؛ لأن التقدير ـ والله أعلم ـ يخرجون الرسول وإياكم لأن تؤمنوا؛ وحذف حرف الجر قبل «أن»، وصلتها مع بقاء عمله كثير شائع كما أسلفنا.

س٦١٧ ـ ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أن تضلوا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: قيل: إن المحذوف حرف الجر ولا النافية؛ والتقدير: لئلا تضلوا؛ وقيل: حذف المضاف؛ والتقدير: كراهة أن تضلوا؛ وكلاهما جائز، وحذف حرف الجر قبل «أن»، وصلتها كثير شائع كما بينا في الآيات السابقة.

س٦١٨ ـ ما إعراب قول رؤبة:

وَبَلَدٍ مُغْبَرَةٍ أَرْجَاؤُه ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

ج ـ وبلد: الواو واو رب، **بلد:** مبتدأ مرفوع محلاً مجرور لفظًا برب.

مغبرة: صفة، أرجاؤه: فاعل «معبرة» وهو مضاف، والهاء مضاف إليه.

كان: حرف مشبه بالفعل، **لون:** اسم كأن منصوب.

سماؤه: خبر «كأن» مرفوع، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه.

س٦١٩ ـ ما إعراب الجمل في البيت السابق؟

ج ـ «بلد مغبرة ارجاؤه»: جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

«كأن لون ارضه سماؤه»: اسمية في محل رفع خبر المبتدأ.

س٦٢٠ ـ ما إعراب قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ج ـ وليل: الواو واو رب، **ليل:** مبتدأ مرفوع محلاً مجرور لفظًا.

كموج: جار ومجرور، البحر: مضاف إليه.

ارخى: فعل ماض والفاعل مستتر تقديره هو.

سدوله: مفعول به، والهاء: في محل جر بالإضافة.

على: جار ومجرور متعلق بـ «أرخى».

بأنواع: جار ومجرور.

الهموم: مضاف إليه، **ليبتلي:** اللام للتعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل جر باللام.

س٦٢١ ـ ما إعراب الجمل في البيت السابق؟

ج ـ «ليل كموج البحر»: جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

«ارخى سدوله»: فعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

«يبتلي»: فعلية صلة للموصول الحرفي لا محل لها.

س٦٢٢ ـ ما إعراب قول الشاعر:

وَدَوِيَّةٍ مِـثْلُ السَّمَاءِ اعـتـسـفـتُـهـا وَقَـدْ صَبَـغَ اللَّيْلُ الحَـصَى بِسَـوَادِ

ج ـ ودوية: الواو واو رب، **دوية:** مبتدأ مرفوع محلاً.

مثل: صفة لـ «دوية» ومثل مضاف والسماء مضاف إليه.

اعتسفتها: فعل وفاعل ومفعول، **وقد:** الواو للحال، وقد حرف تحقيق.

صبغ: فعل ماض، **الليل:** فاعل مرفوع، **الحصى:** مفعول به، **بسواد:** جار ومجرور.

س٦٢٣ ـ ما إعراب الجمل في البيت السابق؟

ج ـ «دوية مثل السماء اعتسفتها»: جملة اسمية ابتدائية لا محل لها.

«اعتسفتها»: جملة فعلية في محل رفع خبر «دوية».

«قد صبغ الليل»: جملة فعلية في محل نصب حال.

س ٦٢٤ - ما إعراب قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٌ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ج - فمثلك: الفاء حرف نائب عن رُبَّ، **مثل:** على رواية الجر مفعول به مقدم للفعل طرقت منصوب محلاً مجرور لفظًا برُبَّ المحذوفة، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه.

حبلى: بدل من «مثل» أوصفه له، قد: حرف تحقيق.

طرقت: فعل وفاعل، ومرضع: الواو عاطفه، **ومرضع:** اسم معطوف على حبلى.

فألهيتها: الفاء عاطفة، ألهيتها: فعل وفاعل ومفعول.

عن ذي: جار ومجرور، وذي مضاف وتمائم مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

محول: صفة مجرورة.

س ٦٢٥ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، وما بعدها مؤولة بمصدر واقع في محل جر بحرف محذوف والتقدير: وترغبون في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، أي: ترغبون في نكاحهن، أو عن نكاحهن، وعلى الوجهين فالمصدر المؤول مجرور بحرف جر مقدر.

المجرور بالإضافة

تعريف الإضافة:

س ٦٢٦ ـ ما المقصود بالإضافة لغة؟

ج ـ الإضافة في اللغة: الإسناد قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[1]

أي: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق.

س ٦٢٧ ـ ما المقصود بالإضافة إصطلاحًا؟

ج ـ الإضافة في الإصطلاح: إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه؛ أو ما يقوم مقام تنوينه.

س ٦٢٨ ـ ما الأشياء التي تحذف عند الإضافة؟

ج ـ ما يحذف عند الإضافة: يجب تجريد المضاف من التنوين في نحو «غلام زيد»، والنون في نحو «غُلامَيْ زيد»، و«ضاربيْ عمرو»، قال الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[2]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[3]، ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾[4]، وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حَده قائمة مقام تنوين المفرد. وإلى هذا أشرت بقولي: «ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه».

---

(١) اضفنا: أسندنا، الحاري: المنسوب إلى الحيرة، وأراد رحلٍ صُنِعَ بها. مشطب: مخطط.

(٢) سورة المسد، الآية (١).

(٣) سورة القمر، الآية (٢٧).

(٤) سورة العنكبوت، الآية (٣١).

واحترزت بقولي: «تشبهه»، من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول: شيطان الإنس شر من شيطان الجن، فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك. وقولي: «مطلقًا»، أشرت «به»، إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء، بخلاف القاعدة التي بعدها. وكما أن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أو بأمر معنوي، فلا تقول: الغلامُ زيد،ولا زيدُ عمروٍ، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من أل، وأن تعتقد في زيد الشيوع والتنكير، وحينئذٍ يجوز لك إضافتها، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفًا.

والذي يُستثنى منها مسألة «الضارب الرجل»، و«الضارب رأس الرجل»، و«الضاربا زيد»، و«الضاربو زيد»، وقد تقدم شرحهُن في فصل المحلي بأل: فأغني ذلك عن إعادته، فلذلك قلت: «إلا فيما استثنى»، أي: إلا فيما تقدم لي استثناؤه.

س ٦٢٩ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾؟*

ج - **موطن الشاهد:** ﴿يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** حذفت النون من ﴿يَدَا﴾، لأنها و قعت مضافًا، حيث أضيف إليها ﴿أَبِي﴾، وحكم تجريد المضاف من التنوين أو النون الوجوب.

س ٦٣٠ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾؟*

ج - جرّد المضاف ﴿مُرْسِلُوا﴾، من النون، لأن الأصل: مرسلون، ولمَّا أضيف إلى الناقة، جرّد منها الإضافة، وحكم تجريده من النون الوجوب، كما في الآية السابقة.

س ٦٣١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مُهْلِكُوا أَهْلِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: جرّد المضاف من «النون»، لأنه أضيف إليه ﴿أَهْلِ﴾، وحكم تجريده من «النون»، الوجوب كما أسلفنا.

أنواع الإضافة

س ٦٣٢ ـ ما أنواع الإضافة؟

ج ـ الإضافة على قسمين: مَحْضَة وغير مَحْضَة.

الإضافة غير المحْضَة

س ٦٣٣ ـ ما المقصود بالإضافة غير المحضة؟

ج ـ **الإضافة غير المحضة:** عبارة عما اجتمع فيها أمران: أمر في المضاف، وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، كـ «ضارب زيد»، واسم المفعول، كـ «مُعْطَى الدينار»، والصفة المشبهه، كـ «حَسَنُ الوجه»، وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، أما أنه لا يستفيد تعريفًا فبالإجماع، ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول: «مررت برجل ضارب زيد».

وقال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[1]، ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[2]، إن لم تعرب ﴿مُمْطِرُنَا﴾، خبرًا ثانيًا، ولا خبرًا لمبتدأ محذوف، وأما أنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده، بناء على أن «ضارب

---

(١) سورة المائدة، الآية (٩٥).   (٢) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

زَيْد»، أخص من «ضـــارب»، والجـواب أنه «ضـارب زيد»، ليس فـــرعًـا عن «ضارب»، حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن «ضارب زيد»، بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف.

س ٦٣٤ ـ لماذا سميت الإضافة غير المحضة بهذا الاسم؟

ج ـ سميت الإضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال: إذ الأصل «ضارب زيدًا»، كما بينا، وإنما سميت لفظية لأنها أفـادت أمرًا لفظيًا، وهو التخفيف فإن «ضارب زيد»، أخف من «ضارب زيدًا».

الإضافة المحْضَة

س ٦٣٥ ـ ما المقصود بالإضافة المحضة؟

ج ـ أن الإضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهما، مثال ذلك: «غلام زيد»، فإن الأمرين فيهما منتفيان و«ضَرْبُ زيد»، فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة و«ضارب زيد أمس»، فإن المضاف وإن كان صـفة لكن المضاف إليه ليس معمـولاً لها، لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها ـ محـضة ـ أي: خـالصة من شـائبة الانفـصال ـ ومـعنوية، لأنها أفـادت أمرًا معنويًا، وهو تعريف المضـاف إذا كان المضاف إليه معرفـة، نحو: «غلام زيد»، وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: «غلام امرأة».

س ٦٣٦ ـ متى تفيد الإضافة التخصيص وليس التعريف؟

ج ـ في مسألتين، فإنه لا يتعرف ولكن يتخصص:

إحداهما ـ أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك «كغير ومثل وشبه وخِدْن» ـ بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ـ بمعنى صاحب، والدليل على ذلك أنك تصف بها النكرات، فتقول: «مررت برجل غيرك، وبرجل مثلك، وبرجل شبهك، وبرجل خدنك»، وقال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[1].

الثانية ـ أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالاً أو تمييزًا أو اسمًا لـ «لا»، النافية للجنس، فالحال كقولهم: «جاء زيد وحده»، والتمييز كقولهم: «كم ناقة وفصيلها»، فكم: مبتدأ، وهي استفهامية، وناقة: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تميز، واسم «لا»، كقولك: «لا أبا لزيد»، و«لا غلامي لعمرو»، فإن الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة، بدليل سقوطها في قول أبي حية النميري:

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لَابُدَّ أَنِّي ... مُلاقٍ. لا اباك. تُخَوِّفِينِي

س ٦٣٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول أبي حية النمري:*

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لَابُدَّ أَنِّي ... مُلاقٍ. لا اباك. تُخَوِّفِينِي[2]

ج ـ موطن الشاهد: «لا أباك».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «أبا»، اسمًا لـ «لا»، النافية للجنس وأضافها إلى ضمير المخاطبة وفي هذا دليل على أن قولهم «لا أبالك»، من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وقد أول النحاة «لا أبالك»، تأويلات مختلفة.

---

(١) سورة فاطر، الآية (٣٧).

(٢) يقول أتخوفيني بالموت الذي لابد أن ألاقيه شئت أم أبيت؟ فمن أدرك أنه ميت لا يخاف من شيء.

أقسام الإضافة المعنوية

س ٦٣٨ - ما أقسام الإضافة المعنوية؟

ج - الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام:

١ - مقدرة بفي. ٢ - مقدرة بمن. ٣ - مقدرة باللام.

الإضافة المقدرة بـ (في)

س ٦٣٩ - ما ضابط الإضافة المعنوية المقدرة بفي؟

ج - **فالمقدرة بفي**: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[2]، ونحو قولك: «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ»، «الحسين شهيد كربلاء»، «مالك عالم المدينة»، وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في.

الإضافة المقدرة بـ (من)

س ٦٤٠ - ما ضابط الإضافة المعنوية المقدرة بـ من؟

ج - **الإضافة المقدرة بمن**: ضابطها أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحًا للإخبار به عنه، نحو قولك: «هذا خاتم حديد»، ألا ترى أن الحديد كل، والخاتم جزء منه، وأنه يجوز أن يقال: الخاتم حديد، فيخبر بالحديد عن الخاتم.

س ٦٤١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾؟

ج - **موطن الشاهد**: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾.

---

(١) سورة سبأ، الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٦).

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء الإضافة معنوية في قوله تعالى: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾، على تقدير في «أي»، مكر في الليل فجاء المضاف إليه النهار ظرفًا للمضاف «مكر».

س ٦٤٢ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء الإضافة في ﴿أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، إضافة معنوية لأن المضاف إليه ظرف للمضاف.

الإضافة المقدرة بـ (اللام)

س ٦٤٣ ـ *ما ضابط الإضافة المعنوية المقدرة باللام؟*

ج ـ تقدر الإضافة بمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو: «يد زيد»، «غلام عمرو»، «ثوب بكر».

المجرور بالمجاورة ومواقعه

س ٦٤٤ ـ *ما المقصود بالمجرور بالمجاورة؟*

ج ـ من أنواع المجرورات، ما جُر لمجاورة المجرور، وذلك في باب النعت والتأكيد، وباب عطف النسق.

فأما النعت: ففي قولهم: «هذا جحر ضب خرب»، روي بخفض خرب لمجاورته للضب وأنما كان حقه الرفع لأنه صفة للمرفوع وهو الجحر وعلى الرفع أكثر العمل.

واما التوكيد: ففي نحو قول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انحلَّتْ عُرى الذَّنَبِ

س ٦٤٥ ـ ***ما حكم كلمة «أرجلكم» في قوله تعالى:*** ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1]؟

ج ـ في قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كان حقه النصب، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل لأنه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديراً ورأى هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس فقيل الأرجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا على ذلك بوجهين:

أحدهما ـ أن المسح هنا الغسل، قال أبو علي: حكى لنا من لا يُتهم أن أبا زيد قال: المسح خفيف الغسل يقال: مسحت للصلاة، وخُصَّت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما إذ كانتا مظنة للإسراف، وإنما حقيقته أنه مسح للخُفِّ الذي على الرجل، والسنة بينت ذلك ويرجح ذلك ثلاثة أمور:

أحدها ـ أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه.

والثاني ـ أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل بالأجنبي والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦).

الثالث ـ أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى.

فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدي بل على الجار والمجرور كقول العجاج:

يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرَا

س ٦٤٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ أَرْجُلَكُمْ ﴾، مجرورة لمجاورتها لـ «رؤوس»، المجرورة «قال الأخفش وأبو عبيدة»، «الخفض على الجوار»، والمعنى للغسل وهو بعيد، ويحمل القرآن عليه وقيل غير ذلك، وأما على قراءة النصب: وأرجلكم معطوفة على «الأيدي والوجوه»، انظر تفصيل أوجه هذه المسألة في البيان (١/ ٢٨٤)، والعكبري (١/ ١٢١)، وتفسير القرطبي (٦/ ٩١). وما بعدها.

س ٦٤٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول العجاج:*

يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرَا[2]

ج ـ موطن الشاهد: «وغورًا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «غورًا»، معطوفًا بالنصب على الجار والمجرور؛

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦).

(٢) نجد: ما ارتفع من الأرض، غورًا: المطمئن من الأرض.

ومعلوم أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه، في إعرابه، وهذا يدلنا دلالة واضحة أن المعطوف عليه - هنا - منصوب ولما لم يكن منصوبًا في اللفظ، تعين أن يكون منصوبًا في المحل؛ لأن المعنى يسلكن نجدًا وغورًا غائرًا، وفعل سلك يتعدى بنفسه، كما جاء في الحديث الشريف: **«مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ»**[1].

(١) حديث صحيح: رواه البخاري وأحمد والترمذي.

المجزومات

الأحرف الجازمة لفعل واحد

س ٦٤٨ ـ وضح الأحرف الجازمة لفعل واحد؟

ج ـ ما يجزم فعلاً واحدًا، وهو أربعة: «لم، لما، لام الأمر، لا الناهية»، «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[1]، و«لما»، نحو: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[2]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[3]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾[4]، و«لام الأمر»، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[5]، و«لا» في النهي، نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[6]، وقد يستعار أن للدعاء، كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[7]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[8].

س ٦٤٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن﴾.

ـ**وجه الاستشهاد:** مجيء كل من «يلد، ويولد، ويكن»، مجزومًا بالحرف الجازم «لم»، وحكم الجزم بعد هذا الحرف الوجوب.

---

(١) سورة الإخلاص، الآية (٣-٤).
(٢) سورة عبس، الآية (٢٣).
(٣) سورة ص، الآية (٨).
(٤) سورة آل عمران، الآية (١٤٢).
(٥) سورة الطلاق، الآية (٧).
(٦) سورة التوبة، الآية (٤٠).
(٧) سورة الزخرف، الآية (٧٧).
(٨) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

س ٦٥٠ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿يَقْضِ﴾، مجزومًا بـ ﴿لَمَّا﴾، وعلامة جزمه حذف الياء؛ وحكم الجزم بلما الوجوب.

س ٦٥١ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿لَمَّا يَذُوقُوا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿يَذُوقُوا﴾، مجزومًا بـ ﴿لَمَّا﴾، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وحكم الجزم بـ ﴿لَمَّا﴾، الوجوب كما في الآية السابقة.

س ٦٥٢ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿يَعْلَمِ﴾، مجزومًا بـ ﴿لَمَّا﴾، كما في الآيتين السابقتين.

س ٦٥٣ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿لِيُنفِقْ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿لِيُنفِقْ﴾، مجزومًا بـ «لام الأمر»؛ وحكم الجزم بلام الأمر الوجوب.

س ٦٥٤ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿لا تَحْزَنْ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿تَحْزَنْ﴾، مجزومًا بـ ﴿لا﴾، الناهية. وحكم الجزم بـ لا الناهية الوجوب.

س ٦٥٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿تُؤَاخِذْنَا﴾، مجزومًا بـ «لا» الدعائية وأصلها الناهية استعير لها معنى الدعاء.

الأحرف الجازمة لفعلين

س ٦٥٦ ـ وضح الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها؟

ج ـ ما يجزم فعلين هو الإحدى عشرة الباقية، وهي ستة أقسام:

احدها ـ ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو: «إن وإذْمَا» قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾[1]، وتقول: «إذ ما تقم أقم»، وهم حرفان أما إن فبالإجماع، وأما «إذ ما» فعند سيبويه والجمهور وذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، إلى أنها اسم.

وفهم من تخصيص هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء وذلك بالإجماع في غير «مهما»، وعلى الأصح فيها، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[2]، فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير إلا على اسم.

الثاني ـ ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو «مَنْ»، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[3].

الثالث ـ ما وضع للدلالة على من لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو «ما ومهما» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[4]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[5].

---

(١) سورة الأنفال، الآية (١٩).
(٢) سورة الأعراف، الآية (١٣٢).
(٣) سورة النساء، الآية (١٢٣).
(٤) سورة البقرة، الآية (١٩٧).
(٥) سورة الأعراف، الآية (١٣٢).

الرابع ـ ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو «متى وأيان» كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ[1]

وقول الآخر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكَ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

الخامس ـ ما وضع للدلالة على المكان، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو ثلاثة: «أين، وأنَّى، وحيثما»، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[2]، وقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ... أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ[3]

وقول الآخر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ... اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

السادس ـ ما هو متردد بين الأقسام الأربعة وهي «أيٌّ» فإنها بحسب ما تضاف إليه، فهي في قولك: «أيهم يقم أقم معه»، من باب «مَن» وفي قولك: «أي الدواب تركب أركب من باب «ما»، وفي قولك: «أي يوم تصم أصم».

من باب «متى» وفي قولك: «أي مكان تجلس أجلس»، من باب أين.

---

(١) التلاع: ما ارتفع من الأرض أو ما هبط منها، يسترفد: يطلب العطية والصلة والإعانة.

(٢) سورة النساء، الآية (٧٨).

(٣) خليلي: تثنية خليل وهو الصديق، يحاول: يريد.

أسلوب الشرط

س ٦٥٧ ـ ما المقصود بالشرط؟

ج ـ هو الأسلوب المشتمل على أداة الشرط وفعل الشرط، فالفعل الأول يسمى شرطًا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطًا، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[1].

أي علاماتها، والأشراط في الآية جمع شَرَط «بفتحتين»، لا جمع شَرْط بسكون الراء لأن فعلاً لا يجمع على أفعال قياسًا إلا في معتل الوسط كأثواب وأبيات.

س ٦٥٨ ـ ما إعراب أسماء الشرط والاستفهام؟

ج ـ إعراب أسماء الشرط إذا وقعت الأداة على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تامًا، نحو «متى تأته»، و«أيان نؤمنك» و«حيثما تستقم»، وظرفًا لخبره إن كان ناقصًا كـ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[2]، فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر «تكونوا» الذي هو فعل الشرط و«يدرككم» جوابه، وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كـ «أي ضَرْبٍ تضرب أضرب»، أو على ذات، فإن كان فعل الشرط لازمًا نحو: «من يقم أضربه»، فهي مبتدأ، وكذا إن كان متعديًا واقعًا على أجنبي منها نحو: «من يعمل سوءًا يجز به»، وخبره إما جملة الشرط أو الجواب أو هما معًا، أقول فإن كان متعديًا وسلط على الأداة فهي مفعوله نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾[3]، «ومن يضرب زيدًا أضربه»، وإن سلط على ضميرهما أو على ملابسه فاشتغال نحو: «من يضربه أو من يضرب أخاه زيد أضربه».

---

(١) سورة محمد، الآية (١٨). (٢) سورة النساء، الآية (٧٨). (٣) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

فيجوز في «من»، كونها مفعولاً لمحذوف يفسره فعل الشرط مبتدأ وخبره ما مر ،أي: جملة الشرط أو الجواب أو هما معًا.

س ٦٥٩ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** جزم الفعلان ﴿تَعُودُوا﴾، و﴿نَعُدْ﴾، بحرف الشرط الجازم ﴿إِن﴾، الذي يجزم فعلين مضارعين الأول ﴿تَعُودُوا﴾، وهو فعل الشرط، والثاني ﴿نَعُدْ﴾، وهو جواب الشرط وجزاؤه.

س ٦٦٠ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مَهْمَا﴾، اسم شرط جازم لعودة الضمير المجرور عليها ومعلوم أن الضمير لا يعود إلا على اسم.

س ٦٦١ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مَن﴾، اسم شرط جازم لمن يعقل ومجيء فعل ﴿يَعْمَلْ﴾، مجزومًا به وهو فعل الشرط وفعل ﴿يُجْزَ﴾، مجزومًا به أيضًا وهو مبني للمجهول لأنه جواب الشرط وجزاؤه وعلامة جزم ﴿يُجْزَ﴾، حذف حرف العلة من آخره وحكم الجزم بـ ﴿مَن﴾، الوجوب.

س ٦٦٢ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مَا﴾، اسم شرط جازم للدلالة على ما لا يعقل وقد جزم فعلين اثنين:

الأول - ﴿تَفْعَلُوا﴾، وهو فعل الشرط.

والثاني - ﴿يَعْلَمْهُ﴾، وهو جواب الشرط وحكم الجزم بـ ﴿مَا﴾، الوجوب.

س ٦٦٣ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مَهْمَا﴾، اسم شرط جازم وضع لـ «ما لا يعقل»، مثل: «ما»، في الآية السابقة.

س ٦٦٤ - *ما وجه الاستشهاد في قول طرفة بن العبد؟*

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدْ القَوْمُ أَرْفِدِ

ج - موطن الشاهد: «متى يسترفد، أرفد».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «متى»، جازمة فعلين مضارعين:

الأول - «يسترفد»، وهو فعل الشرط.

والثاني - «أرفد»، وهو جواب الشرط، وأصل «متى»، ظرفية زمانية ثم تضمنت معنى الشرط.

س ٦٦٥ - *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا[1]

ج - موطن الشاهد: «أيان نؤمنك تأمن».

---

(١) نؤمنك: نمنحك الأمان، حذرًا: خائفًا وجلاً.

- **وجه الاستشهاد:** جزم بـ «أيان»، فعلين مضارعين:

الأول - «نؤمنك»، وهو فعل الشرط.

الثاني - «تأمن»، وهو جواب الشرط، وجزاؤه ومعلوم أن «أيان»، في أصل وضعه للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط.

س ٦٦٦ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿أَشْرَاطُهَا﴾، بمعنى علاماتها، وأشراط جمع «شرط»، لا جمع «شرطا».

شروط فعل الشرط

س ٦٦٧ - *ما شروط فعل الشرط؟*

ج - ألا يكون ماضي المعنى، فلا يجوز «إن قام زيد أمس أقم معه» فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

الثاني - أن لا يكون طلبًا؛ فلا يجوز «إن قم»، ولا «ليقم»، أو «إن لا يقم».

الثالث - أن لا يكون جامدًا؛ فلا يجوز «إن عسى»، ولا «إن ليس».

الرابع - أن لا يكون مقرونًا بتنفيس؛ فلا يجوز «إن سوف يقم».

الخامس - أن لا يكون مقرونًا بقد؛ فلا يجوز: إن قد قام زيد، ولا إن قد يقم.

السادس - أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي؛ فلا يجوز «إن لم يقم»، ولا «إن لن يقم» ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه لهما نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[1]، ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾[2].

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦٧).

(٢) سورة الأنفال، الآية (٧٣).

س ٦٦٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل الشرط بمعنى المستقبل: لأن التقدير: إن يتبين أني كنت قلته، أو: إن ثبت الآن أو فيما بعد إن كنت قلته، فيما سبق، فقد علمته، وهذا التقدير؛ لأن فعل الشرط لا يجوز أن يكون ماضي المعنى.

س ٦٦٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول زائد بن صعصعة الفقعسي:

إذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** «إذا ما انتسبنا لم تلدني».

ـ **وجه الاستشهاد:** جاء جواب غير الجازم «لم تلدني»، مضارعًا في اللفظ، ماضيًا في المعنى؛ لأن لم: حرف جزم، ونفي، وقلب، فقلبت زمن المضارع إلى الماضي، فضلاً عن أن ولادته تمت في الماضي؛ ولكن المؤلف لم يرد هذا الظاهر. وإنما أراد أن يقول: إذا ما تفاخرنا تبين أنني لم تلدني لئيمة، والبيتين مستقبل لا ماض؛ فجواب الشرط هنا: نظير فعل الشرط في الآية الكريمة؛ و لهذا ساق المؤلف هذا الشاهد.

جواب الشرط

س ٦٧٠ ـ ما المقصود بجواب الشرط؟

ج ـ الفعل الثاني في أسلوب الشرط يسمى جوابًا وجزاء، تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه.

---

(١) لئيمة: ذميمة وضيعة، وهنا يفخر الشاعر بكرم أصله.

س ٦٧١ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿وَإِن﴾، الشرطية مقرونة بحرف ﴿لَّمْ﴾، «النافية»، الجازمة، وحكم اقترانها بها الجواز مع بقاء عمل «إن» الشرطية.

س ٦٧٢ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «إن»، الشرطية مقترنة بـ «لا»، النافية، مع بقاء عملها؛ وحكم اقترانها بـ «لا»، النافية جوازًا.

وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذا الفجائية

س ٦٧٣ - *متى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذا الفجائية؟*

ج - يجب أن يقترن جواب الشرط بالفاء إذا كان:

- **ماضي المعنى:** ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٢٦) وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾[1].

- **الطلب** نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾[2]، ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا ﴾[3].

- فيمن قرأ ﴿ فَلا يَخَفْ بَخْسًا ﴾[4]، بالجزم على أن لا ناهية.

- وأما من قرأ ﴿فَلا يَخَافُ﴾، بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٢٦-٢٧). (٢) سورة آل عمران، الآية (٣١).
(٣)،(٤) سورة الجن، الآية (١٣).

فكان مقتضى الظاهر ألا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبني على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو لا يخاف فالجملة اسمية، وسيأتي أن الجملة الاسمية تحتاج إلى «الفاء أو إذا» وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[1]، أي فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء.

▪ **الجامد** نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[2]، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3]، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾[4].

▪ **المقرون بالتنفيس** نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾[5]، ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[6].

▪ **المقرون بقد** نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[7].

▪ **المقرون بناف غير لا ولم** نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[8]، ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾[9]. وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين إما الفاء أو «إذا»، الفجائية.

فالأول ـ كقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[10].

والثاني ـ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[11].

---

(١) سورة المائدة، الآية (٩٥).
(٢) سورة الكهف، الآية (٣٩-٤٠).
(٣) سورة البقرة، الآية (٢٧١).
(٤) سورة النساء، الآية (٣٨).
(٥) سورة التوبة، الآية (٢٨).
(٦) سورة النساء، الآية (١٧٢).
(٧) سورة يوسف، الآية (٧٧).
(٨) سورة آل [illegible]، الآية (١١٥).
(٩) سورة آل عمران، الآية (١٤٤).
(١٠) سورة [illegible]، الآية (١٧).
(١١) سورة الروم، الآية (٣٦).

س ٦٧٤ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٢٦) وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد :** ﴿ إن كَانَ - فَصَدَقَتْ - وَإِن كَانَ - فَكَذَبَتْ ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «صدقت»، و«كذبت»، جوابي الشرط، فاقترنا بالفاء، لأنهما ماضيان في اللفظ والمعنى، وحكم اقتران جواب الشرط بالفاء هنا الوجوب.

س ٦٧٥ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «اتبعوني»، فعل أمر في محل جزم جواب الشرط وهو دال على الطلب، ولهذا وجب اقترانه بالفاء.

س ٦٧٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «لا يخف»، جواب الشرط الجازم، وقد اقترن بالفاء على قراءة الجزم؛ لأنه سبق بالنهي وحكم اقترانه بالفاء هنا الوجوب، لأنه مسبوق بالطلب. وأما على قراءة الرفع فإن الجواب واقع جملة اسمية، فلابد من اقترانها بالفاء والمبتدأ هنا محذوف والفعل خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

س ٦٧٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء جواب الشرط الجازم جملة اسمية، ولذا وجب اقترانها بالفاء، والتقدير: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾.

س ٦٧٨ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَىٰ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «عسى»، جواب الشرط الجازم، ولما كان فعلاً جامدًا فقد وجب اقترانه بالفاء.

س ٦٧٩ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «نعما»، جواب الشرط الجازم ولما كان فعل «نعم»، جامدًا فقد وجب اقترانه بالفاء.

س ٦٨٠ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «ساء»، جواب الشرط جازم وهو فعل جامد فوجب اقترانه بالفاء.

س ٦٨١ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء جواب الشرط الجازم جملة اسمية ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، فاقترن بـ ﴿إِذَا﴾، الفجائية وحكم الاقتران هنا الوجوب.

حذف الشرط أو جوابه

س ٦٨٢ ـ متى يجوز حذف فعل الشرط والجواب؟

ج ـ يجوز حذف ما علم من شرط بعد «وإلا»، نحو: «افعل هذا وإلا عاقبتك».

أو ما كان جواب شرطه ماض، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾[1].

أو جملة شرط وأداته إن تقدمها طلب ولو بإسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾[2]، ونحو: «أين بيتك أزرك»، و«حسبك الحديث ينم الناس»، وقال:

مَكَانَكِ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[3]

وشرط ذلك بعد النهي كون الجواب محبوبًا نحو: «لا تكفر تدخل الجنة».

حذف جواب الشرط وحده

س ٦٨٣ ـ ما شروط حذف الجواب من أسلوب الشرط وجوبًا؟

ج ـ يجب حذف الجواب، وشرطه أمران:

أحدهما ـ أن يكون معلومًا.

والثاني ـ أن يكون فعل الشرط ماضيًا.

(١) سورة الأنعام، الآية (٣٥). (٢) سورة الأنعام، الآية (١٥١).
(٣) شطر بيت لمعمر بن المثنى.

تقول: «أنت ظالم إن فعلت» لوجود الأمرين، ويمتنع «إن تقم»، و«إن تقعد»، ونحوهما حيث لا دليل لانتفاء الأمرين، ونحو: «إن قمت»، حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو: «أنت ظالم إن تفعل»، لانتفاء الأمرين، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾[1].

تقديره: فافعل والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن لأنه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف.

س ٦٨٤ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل الشرط ماضيًا وبما أن سياق الآية يدل على المراد فقد حذف جواب الشرط، والتقدير: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾. فافعل.

حذف فعل الشرط وحده

س ٦٨٥ - *ما شرط حذف فعل الشرط وجوبًا؟*

ج - حذف فعل الشرط وحده وجوبًا، شرطه أيضًا أمران: دلالة الدليل عليه، وكون الشرط واقعًا بعد «وإلا»، كقولك: «تب وإلا عاقبتك»، أي: وإلا تتب عاقبتك، وقول الشاعر:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[2]

(١) سورة الأنعام، الآية (٣٥).

(٢) كفء: نظير ومكافئ، مفرقك: وسط رأسك، الحسام: السيف.

أي: وإلا تطلقها يَعْلُ.

وقد لا يكون بعد «وإلا»، فيكون شاذًا إلا في نحو «إن خيرًا فخير»، فقياس كما مرّ في بابه[1] على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها وكذلك نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]، فليستا مما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية.

س٦٨٦ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء بعض جملة الشرط محذوفًا بعد إن الشرطية فالمحذوف الفعل من دون الفاعل وفي الإعراب نقول ﴿أَحَدٌ﴾، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ولما كان الفاعل مذكورًا فليست الجملة كاملة محذوفة ولما لم يحذف بعد «إنْ»، جملة الشرط كلها بل بعضها فليس في الآية دليل على حذف جملة الشرط.

حذف أداة الشرط وفعل الشرط

س٦٨٧ - *متى تحذف أداة الشرط وفعل الشرط؟*

ج - قد تحذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط، فالأول نحو: «ائتني أكرمك»، تقديره: ائتني فإن تأتني أكرمك.

---

(١) أي في باب حذف كان مع اسمها.
(٢) سورة التوبة، الآية (٦).

فأكرمك: مجزوم في جـواب شرط محذوف دل عليه فـعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[1]، أي تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يجوز أن يقدر: فإن تتعالوا لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماض حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل. ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كمـا مثلنا وكونه باسم الفعل كـقول عمرو بن الإطنابة وغلط أبو عـبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة:

أَبَتْ لِي عِـفَّـتِي وَأَبَى بَلاَئِي ... وَأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ[2]

وَقَـوْلِي كُلَّمَـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

س ٦٨٨ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾.

- **وجه الاستشهاد**: مجيء «أن» الشرطية محذوفة مع فعل الشرط؛ لأن تقدير الكلام: تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يجوز تقدير فـعل من تعالوا، لأن تعال جامد لا يأتي منه مضارع ولا أمر.

س ٦٨٩ - *ما وجه الاستشهاد في قول معمر بن المثنى:*

وَقَـوْلِي كُلَّمَـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَتْ ... مَكَانَكِ تَحْمِدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ج - موطن الشاهد: «مكانك تحمدي».

- **وجـه الاستشـهـاد**: مجيء اسم الفـعل «مكانك»، الدال على الأمر، كـفعل الأمر من حيث جزم الفعل المضارع في جواب الطلب أو الأمر بعده؛ لتقدم اسم فعل الأمر الذي قام مقام الأمر بإفادة معنى الطلب.

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٥١).

(٢) ابت: رفضت، جشات: ثارت ونهضت من فزع أو حزن، جاشت: اضطربت، مكانك: اثبتي.

س ٦٩٠ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾، في الآية الكريمة في موضع نصب على الحال لأن التقدير: لا تعط عطية مستكثرًا، رائيًا ما تعطيه كثيرًا، أو طالبًا أكثر مما أعطيت وهو من «مَنَّ عليه»: إذا أنعم عليه؛ فلما حذف «أن»، رفع الفعل. انظر: «تفسير النسفي» (٥/ ٢٨٦)، و«مشكل إعراب القرآن» (٢/ ٤٣٣).

أحكام حذف جواب الشرط

س ٦٩١ - متى يمتنع حذف جواب الشرط؟

ج - يمتنع حذف جواب الشرط لما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما.

س ٦٩٢ - متى يجوز حذف جواب الشرط؟

ج - ويكون الحذف جائزًا لما وجدا فيه ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظًا أو تقديرًا.

س ٦٩٣ - متى يجب حذف جواب الشرط؟

ج - وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة.

فالمتقدمة لفظًا كقولهم: «أنت ظالم إن فعلت»، والمتقدمة تقديرًا لها صورتان:
إحداهما - قولك: «إن قام زيد أقوم»، وقول زهير بن أبي سلمى:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

(١) سورة المدثر، الآية: (٦).

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه. والأصل: أقوم إن قام، ويقول إن أتاه خليل، والمبرد يرى أنه هو الجواب وأن الفاء مقدرة.

الثانية ـ أن يتقدم على الشرط قسم نحو: والله إن جاءني لأكرمنه فإن قولك «لأكرمنه»، جواب القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه.

س ٦٩٤ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿ لَيُوَلُّنَّ ﴾، جوابًا للقسم بدلالة توكيده بالنون المشددة؛ ومجيء جواب القسم، أغنى عن جواب الشرط؛ لدلالته عليه.

حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب

س ٦٩٥ ـ *ما حكم الفعل المقترن بالفاء بعد الشرط والجواب؟*

ج ـ الفعل المقترن بالفاء بعد الشرط والجواب له ثلاثة أوجه، فأما الثلاثة الأوجه فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾[1]، ترى ﴿ فَيَغْفِرْ ﴾ بالجزم على العطف، و﴿ فَيَغْفِرُ ﴾ بالرفع على الاستئناف، و﴿ فَيَغْفِرَ ﴾ بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).

س ٦٩٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿ فَيَغْفِرُ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** يجوز في «يغفر»، ثلاثة أوجه:

أولها - الجزم عطفًا على جواب الشرط ﴿يُحَاسِبْكُم﴾.

وثانيها - الرفع على الاستئناف.

وثالثها - النصب على إضمار «أن»، وهو ضعيف، وتكون الفاء عاطفة مصدرًا على مصدر، حملاً على معنى الأول.

والتقدير: تكن محاسبة فغفران - والله أعلم. انظر: «البيان» (١/ ١٨٦)، و«المشكل» (١/ ١٢١).

حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب

س ٦٩٧ - ما حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب؟

ج - الفعل المقترن بين الشرط والجواب له وجهان، وأما مسألة الوجهين فضابطهما: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء، كقولك: «إن تأتني، وتمشي إليّ أكرمك»، فالوجه الجزم ويجوز النصب.

س ٦٩٨ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمًا[1]

ج - **موطن الشاهد:** «ويخضع».

---

(١) يقترب: يدنو وأراد ينزل في جوارنا، يخضع: يستكين، نؤوه: نحفظه مما يسيئه، هضمًا: ظلمًا.

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يخضع»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة بعد واو المعية، وقد توسط بين الشرط وجوابه، وحكم النصب في ـ هذه الحال ـ الجواز؛ لأنه يجوز العطف بالواو على فعل الشرط بالجزم، ويجوز النصب كما أسلفنا. ومثل البيت السابق فيما يجوز فيه الوجهان؛ النصب أو الجزم قول زهير ابن أبي سلمى:

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً   فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

فأتى بفعل «يثبتها»، منصوبًا بعد «أن»، المضمرة بعد الفاء، ويجوز فيه الجزم عطفًا على «يقدم»، وهو الأصل.

باب عمل الفعل

ما تشترك فيه الأفعال

س ٦٩٩ ـ ما الأحكام التي تشترك فيها الأفعال؟

ج ـ الأفعال كلها ـ قاصرها ومتعديها، تامها، وناقصها مشتركة في أمرين:

أحدهما ـ أنها تعمل الرفع، وبيان ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم نحو: «كان زيد فاضلاً»، وإما تام أتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو: ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[1]، وقد تقدم شرح ذلك كله.

الثاني ـ أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع:

أحدها ـ المشبه بالمفعول به، فإنما تنصبه عند الجمهور الصفات نحو: «حسن وجهه».

والثاني ـ الخبر، فإنما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو: «كان زيد قائمًا»، و«يعجبني كونه قائمًا»، ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك.

والثالث ـ التمييز، فإنما ينصبه الاسم المبهم المعنى كـ «رطل زيتًا»، أو الفعل المجهول النسبة كـ «طاب زيد نفسًا»، وكذلك تصاريفه نحو: «هو طيب نفسًا».

والرابع ـ المفعول المطلق وإنما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو: «قم قيامًا»، و«هو قائم قيامًا»، ويمتنع «ما أحسنه إحسانًا»، و«كنت قائمًا كونًا».

والخامس ـ المفعول به وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه كـ «ضربت زيدًا».

---

(١) سورة هود، الآية (٤٤).

الأفعال بالنسبة إلى المفعول على سبعة أنواع

س ٧٠٠ ـ ما علامات الفعل اللازم؟

ج ـ الفعل اللازم ما لا يطلب مفعولاً به البتة وذكرت له علامات:

إحداها ـ أن يدل على حدوث ذات، كقولك «حدث أمر»، و«عرض سفر»، و«نبت الزرع»، و«حصل الخصب»، وكقول الربيع بن ضبيع الذبياني:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

فإن قلت: فإنك تقول، حدث لي أمر، وعرض لي سفر. فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً فتعلقه أولاً وآخرًا بمحذوف وهو الكون المطلق، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثانية ـ أن يدل على حدوث صفة حسية، نحو: طال الليل، وقصر النهار، وخلق الثوب، ونظف، وطهر، ونجس، واحترزت بالحسية من نحو: «علم، وفهم، وفرح» ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمت زيدًا فاضلاً، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد.

الثالثة ـ أن يكون على وزن «فَعُل»، مما يدل على «سجية ـ كظرف وشَرُف وكرُم، ولؤم»، وأما قولهم: «رحبتكم الطاعة»، و«طلُع اليَمَنَ» فضمنا معنى وسع وبلغ.

الرابعة ـ أن يكون على وزن انفعل نحو: انكسر، وانصرف.

الخامسة ـ أن يدل على مرض «كمرض زيد، وفرح، وأشر، وبطر».

السادسة والسابعة ـ أن يكون على وزن «فَعَلَ»، أو فَعِلَ»، اللذين وصفهما على فعيل «كذلّ» فهو ذليل و«سَمِنَ» فهو سمين، ويدل على أن ذلَّ «فَعَلَ»، بالفتح قولهم: يذل بالكسر، وقلت: في نحو «ذلّ»، احترازًا من نحو «بخل» فإنه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا.

س ٧٠١ ـ *هل يتعدى الفعل لمفعول به بحرف الجر؟*

ج ـ نعم يجوز أن يتعدى الفعل إلى مفعول به واحد دائمًا بالجار كـ «غضبت من زيد»، و«مررت به»، أو «عليه».

فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم: ذل بالضرب، وسمن بكذا.

قلت: المجروران مفعول لأجله لا مفعول به.

س ٧٠٢ ـ *هل يتعدى الفعل لمفعول به واحد بنفسه؟*

ج ـ نعم يجوز أن يتعدى الفعل لمفعول به واحد بنفسه دائمًا كأفعال الحواس نحو: رأيت الهلال، وشممت الطيب، وذقت الطعام، وسمعت الأذان، ولمست المرأة، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ﴾[1]، ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[2]، ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾[3]، ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[4].

س ٧٠٣ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[5]؟*

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾.

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٢٢).
(٢) سورة ق، الآية (٤٢).
(٣) سورة الدخان، الآية (٥٦).
(٤) سورة النساء، الآية (٤٣).
(٥) سورة هود، الآية (٤٤).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿الأَمْرُ﴾، نائب فاعل، لفعل «قضي» المبني للمجهول.

س ٧٠٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الربيع بن ضبيع:

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأدْفِئُونِي ... فَإنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

ج ـ موطن الشاهد: «كان الشتاء».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «كان»، غير محتاج إلى مفعول به لكونه دالاً على مجرد حصول حدث، والتقدير: إذا حصل الشتاء وهو فعل تام هنا.

س ٧٠٥ ـ مَثِّل للفعل المتعدي لمفعول به بنفسه أو بالحرف؟

ج ـ ما يتعدى إلى مفعول به تارة بنفسه وتارة بالجار، «كشكر ونصح، وقصد»، تقول شكرته، وشكرت له، ونصحته، ونصحت له، وقصدته، وقصدت له، وقصدت إليه، قال تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾، ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾.

س ٧٠٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل: ﴿وَاشْكُرُوا﴾، متعديًا بنفسه فنصب مفعولاً هو ﴿نِعْمَتَ﴾، وحكم مجيئه متعديًا بنفسه الجواز لأنه يأتي أحيانًا متعديًا بحرف الجر.

س ٧٠٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿اشكُرْ﴾، متعديًا بحرف الجر، وحكم مجيئه متعديًا بالحرف الجواز.

س ٧٠٨ - *ما وجه الاستشهاد في قول تميم بن مقبل:*

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ[1]

ج - موطن الشاهد: «أحجو أبا عمرو أخًا ثقة».

- **وجه الاستشهاد:** نصب فعل «أحجو»، مفعولين، هما: «أبا عمرو»، «أخًا ثقة»، وهو حجة لتقدمه؛ غير أن صاحب اللسان ذكر أن فعل «حجا»، ينصب مفعولاً واحدًا. وقال الأزهري «تحجي فلان بظنه»، إذا ظن شيئًا فادعاه ظنًا ولم يستيقنه وظاهر - هنا - أنه نصب مفعولاً واحدًا، وحكى العيني - رحمه الله تعالى - أنه لم ينقل أحد من النحاة «أن حجا يحجو»، ينصب مفعولين غير ابن مالك - رحمه الله تعالى - وتبعه مقلدوه وشارحوا كلامه «وتبعه ابن هشام كذلك».

س ٧٠٩ - *ما وجه الاستشهاد في قول أبي أمية الحنفي؟*

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

ج - موطن الشاهد: «زعمتني شيخًا».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «زعم»، فعلاً قلبيًا بمعنى «ظن»، دالاً على الرجحان ناصبًا لمفعولين وهما «الياء»، و«شيخًا».

س ٧١٠ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾.

---

(١) احجو: أظن، اخا ثقة: يروي بتنوين أخًا ونصب ثقة من قبيل الوصف بالمصدر، الم: نزلت، ملمات: جمع ملمة وهي المصيبة.

(٢) سورة التغابن، الآية (٧).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، المخففة مع ما دخلت عليه سادة مسد مفعولي ﴿زَعَمَ﴾، وحكم مجيئها كذلك الجواز مع الكثرة.

س ٧١١ ـ ما وجه الاستشهاد في قول «كثير بن عبد الرحمن»:

وَقَدْ زَعَمَتْ أنّي تَغَيَّرتُ بَعْدَهَا

ج ـ موطن الشاهد: «زعمت أني تغيرت».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «زعم» فعلاً قلبيًا بمعنى «ظن»، متعديًا لمفعولين، سد مسدهما «أن»، المؤكدة وما دخلت عليه.

س ٧١٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عَرو فَاغْتَبِطْ ... فَإنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «دريت الوفي».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «دري»، بمعنى «علم»، ونصب مفعولين هما: تاء المخاطبة الواقعة نائب فاعل و«الوفي»، والكثير أنها تتعدى إلى الثاني «بحرف جر، نحو: دريت بكذا؛ وكذا إذا دخلت عليها همزة النقل، نحو: «ولا أدراكم به»، وإذا دخل عليها الاستفهام، تتعدى إلى ثلاث مفاعيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ﴾[2]، فالكاف «مفعول أول»، والجملة «سدت مسد المفعولين»، وفي المغني سد المفعول الثاني المتعدي إليه بالحرف.

س ٧١٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾.

---

(١) دُريت: بالبناء للمجهول أي علمت، عرو: مرخم عروة وهو علم على رجل، اغتبط: أمر من الاغتباط وأراد به الدعاء للممدوح بأن يبقى مسرورًا يغبطه الناس.

(٢) سورة القارعة، الآية (١٠).

ـ **وجه الاستشهاد:** تعدي الفعل أدري للكاف والميم لأنه اقترن بهمزة النقل وهو في الأصل يتعدى بحروف الجر، مثل: «دريت بكذا».

س ٧١٤ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول عبيد الله بن همام السلولي:*

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ، وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

ج ـ موطن الشاهد: «هبني أمراً».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «هب»، بمعنى «اعتقد»، أو «احسب»، فنصب مفعولين ظاهرين «ياء المتكلم»، و«أمراً»، ولابد من الإشارة ـ هنا ـ إلى أن الفعل «هب»، لا يأتي منه مضارع ولا ماض وهو غير «وهب: يهب» الذي يدل على الهبة ونحوها، ولابد من التنبيه إلى أن بعض النحاة واللغويين يعدون «هب» فعلاً متعديًا لمفعولين صريحين ولا يجوزون دخول «أن»، المؤكدة المصدرية. الحرف «المشبه بالفعل»، على مفعولين، وعدوا ذلك لحنًا ومن هؤلاء الجرمي، وابن سيدة، والجوهري، والحريري، وقال غيرهم من العلماء: «ليس لحنًا»، لأنه واقع في فصيح العربية، واستشهدوا بحديث عُمَر: «هب أن آبانا كان حماراً».

س ٧١٥ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول أنس بن زنيم:*

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

ج ـ موطن الشاهد: «تعلم . . . أنك مدركي».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «تعلم» جامد بمعنى أعلم، وهو ينصب مفعولين اثنين كما رأينا في الشاهد السابق، سد مسدهما ـ هنا ـ أن مع ما دخلت عليه وهذا هو المشهور والغالب في تعديها.

س ٧١٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل جعل بمعنى صيّر فتعدى إلى مفعولين:

الأول - الضمير المتصل بالفعل.

والثاني - هباء.

س ٧١٧ - ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «اتخذ» بمعنى صيّر فتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، الأول ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، والثاني ﴿خَلِيلاً﴾.

س ٧١٨ - ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «ردّ»، بمعنى صيّر فتعدى إلى مفعولين الأول «الضمير المتصل»، والثاني ﴿كُفَّارًا﴾.

س ٧١٩ - ***ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:*** ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «ترك» بمعنى صيّر فتعدى إلى مفعولين:

الأول - ﴿بَعْضَهُمْ﴾.

والثاني - «جملة يموج».

والتقدير: تركنا بعضهم مائجًا في بعض.

س ٧٢٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «تعلم» بمعنى تعرف فتعدى إلى مفعول واحد هو شيئًا.

حالات أفعال القلوب

س ٧٢١ ـ ما حالات أفعال القلوب؟

ج ـ اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات: الإعمال والإلغاء والتعليق.

س ٧٢٢ ـ ما المقصود بالإعمال؟ وما مواضعه؟

ج ـ الإعمال هو نصبها المفعولين وهو واجب، إذا تقدمت عليهما، ولم يأتي بعدها معلق، نحو: «ظننت زيدًا عالمًا»، وجائز إذا توسطت بينهما نحو: «زيدًا ظننت عالمًا»، أو تأخرت عنهما نحو: «زيدًا عالمًا ظننت».

س ٧٢٣ ـ ما المقصود بالإلغاء؟ وما مواضعه؟

ج ـ هو إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت فتقول: «زيد ظننت عالمًا»، و«زيدًا عالمًا ظننت»، والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء وقيل: هما سيان.

س ٧٢٤ ـ ما المقصود بالتعليق؟ وما مواضعه؟

ج ـ التعليق هو إبطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدها - لام الابتداء نحو: «علمت لزيد فاضل»، وقوله تعالى: ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾[١].

الثاني - لام جواب القسم نحو: «علمت ليقومنَّ زيد»، أي: علمت - والله - ليقومن زيد، وكقول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا[٢]

الثالث - الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك: «علمت أزيد في الدار أم عمرو»، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾[٣]، أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[٤]، و﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾[٥]، أو خبرًا نحو: «علمت متى السفر»، أو مضاف إليه المبتدأ نحو: «علمت أبو من زيد»، أو الخبر نحو: «علمت صبيحة أي يوم سفرك»، أو فضله نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٦].

فـ «أي» منصوب على المصدر بما بعده وتقديره: ينقلبون أي انقلاب، وليس منصوبًا بما قبله؛ لأن الاستفهام له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولي: «استفهام».

الرابع - «ما»، النافية نحو: «علمت ما زيد قائم»، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ﴾[٧].

الخامس - «لا»، النافية في جواب القسم نحو: «علمت والله لزيد في الدار ولعمرو».

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٠٢).
(٢) المنية: الموت أو الأجل، لا تطيش: لا تخطئ.
(٣) سورة الأنبياء، الآية (١٠٩).
(٤) سورة الكهف، الآية (١٢).
(٥) سورة طه، الآية (٧١).
(٦) سورة الشعراء، الآية (٢٢٧).
(٧) سورة الأنبياء، الآية (٦٥).

السادس ـ «إن»، النافية في جواب القسم نحو: «علمت والله إن زيد قائم».

السابع ـ «لعل»، نحو: ﴿وإنْ أدْري لعلَّهُ فتنةٌ لكُمْ﴾[1]، ذكره أبو علي في التذكرة.

الثامن ـ «لو»، الشرطية كقول حاتم الطائي:

وَقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ لَوْ أنَّ حَاتِمًا ... أرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

التاسع ـ «إنَّ»، التي في خبرها اللام نحو: «علمت إن زيدًا لقائم»، ذكره جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنَّ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز «علمت إن زيدًا قائم»، بالكسر مع عدم اللام وإن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق إنَّ.

العاشر ـ «كم»، الخبرية، نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ألَمْ يَرَوْا كَمْ أهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ القُرُونِ أنَّهُمْ إلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ﴾[2]، وقدر «كم»، خبرية منصوبة بأهلكنا، والجملة سدت مسد مفعولي «يروا»، و«أنهم»، بتقدير بأنهم، فكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن لا يتعين خبرية «كم»، بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيد قراءة ابن مسعود «من أهلكنا»، وجوز الفراء انتصاب «كم»، بيروا وهو سهو، وسواء، قدرت خبرية أو استفهامية.

س ٧٢٥ ـ ما موضع الجملة المعلق عنها العامل من الإعراب؟

ج ـ والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلق، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير بن عبد الرحمن:

وَمَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (١١١). (٢) سورة يس، الآية (٣١).

يروى بنصب «موجعات»، بالكسرة عطفًا على محل قوله: «ما البكى»، ومن ثم سمى ذلك تعليقًا لأن العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسمى معلقًا، أخذًا من المرأة المعلقة التي «هي»، لا مزوجة ولا مطلقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى.

س ٧٢٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول كثير بن عبد الرحمن:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** «أدري ما البكى ولا موجعات».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «أدري»، فعلاً قلبيًا معلقًا بـ «ما»، الاستفهامية ومجيء الجملة الاسمية «ما البكى»، سادة مسد مفعولي «أدري»، لأنه معلق عن العمل في اللفظ لا في المعنى، والذي يدلنا على أن الجملة في موضع نصب بـ «أدري»، عطف «موجعات»، على موضعها بالنصب.

الأفعال المتعدية إلى مفعولين
الأول مطلق والثاني مطلق تارة ومقيد به أخرى

س ٧٢٧ ـ ما حكم الفعل «أمر» من حيث التعدي وعدمه؟

ج ـ يجوز تعدي الفعل أمر إلى مفعولين صريحين أو إلى مفعول به بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر، قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾.

(١) يقر الشاعر بأنه لم يكن قبل أن يعرف عزة يحس ألمًا للفراق، ولكن بعدما عرفها صار يحزن على فراقها وتتحسر نفسه عليها.

س ٧٢٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل: «تأمرون»، متعديًا إلى مفعول صريح هو ﴿النَّاسَ﴾، وتعدي إلى الثاني بحرف جر، وحكم تعديه ـ على هذا الوجه ـ الجواز، و لأنه يجوز أن يتعدى إلى مفعولين صريحين.

س ٧٢٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «أمرتك الخير، أمرت به».

ـ وجه الاستشهاد: تعدي فعل «أمر»، إلى مفعولين «الكاف»، و«الخير»، والناصب للمفعول الثاني الفعل نفسه، لا نزع الخافض، كما يرى الكوفيون، وفي الجملة الثانية: جاء فعل «أمر»، مبنيًا للمجهول، والتاء: نائب فاعل، وهو في الأصل المفعول الأول، الذي تعدى إليه الفعل بنفسه، والمفعول الثاني تعدي إليه، بحرف الجر باتفاق وواضح في هذا الشاهد أن الشاعر جمع بين اللغتين في الموضعين.

س ٧٣٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهِ مِنْ عَمَدِي وَمِنْ خَطَئِي   ذَنْبِي وَكُلُّ امْرِئٍ لَاشَكَّ مُؤْتَزِرُ

ج ـ موطن الشاهد: «أستغفر الله من عمدي».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أستغفر»، متعديًا إلى المفعول الأول بنفسه وإلى الثاني بوساطة حرف الجر «من عمدي».

---

(١) النشب: المال والعقار، والمال هنا يراد به الإبل.

س ٧٣١ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

ج - موطن الشاهد: «أستغفر الله ذنبًا».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل أستغفر متعديًا بنفسه إلى مفعولين: الأول لفظ الجلالة، والثاني «ذنبًا»، والأصل في هذا الفعل أن يتعدى إلى المفعول الأول بنفسه وإلى الثاني بوساطة حرف الجر، وهنا أن «ذنبًا»، انتصب على حذف حرف الجر على رأي سيبويه، غير أن ابن هشام في المغني يرى: أن فعل أستغفر ينصب مفعولين بنفسه دائمًا؛ لأن الثلاثي منه «غفر» ينصب مفعولاً واحدًا، ولما دخل عليه السين والتاء الدالة على الطلب زاداه مفعولاً.

س ٧٣٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿اخْتَارَ﴾، متعديًا إلى مفعولين بنفسه؛ هما: ﴿قَوْمَهُ﴾، و﴿سَبْعِينَ﴾.

س ٧٣٣ - ما وجه الاستشهاد في قول كثير بن عبد الرحمن:

وَقَالُوا: تَانَ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالبُكَى ... فَقُلْتُ: البُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي[2]

ج - موطن الشاهد: «اختر من الصبر».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «اختر»، متعديًا بنفسه إلى مفعول مقدر وآخر بحرف الجر والتقدير: اختر من الصبر والبكى أحدهما أو نحو ذلك:

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٥٥).

(٢) يقول: إنهم أخبروني أن ليلى ارتحلت، وخيروني بين الصبر والبكاء فاخترت البكاء، لأنه أشفى لحرقة الفراق.

فأحدهما ـ المفعول المقدر.

والثاني ـ ظاهر تعدي إليه بحرف الجر وهو: من الصبر.

س ٧٣٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبيد بن الأبرص؟

هِيَ الخَمْرُ لاشَكَّ تُكْنَى الطِّلَاءَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «تكنى الطلاء، يكنى أبا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يكنى»، في الموضعين متعديًا إلى مفعولين بنفسه:

الأول ـ منهما الضمير المستتر، الذي تحول نائب فاعل، لبناء الفعل للمجهول.

والثاني ـ الأول «الطلاء»، والثاني للفعل الثاني: «أبا»، وواضح أن الفعل تعدى إلى مفعولين، من دون توسط حرف الجر.

س ٧٣٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَكِتْمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانِ

ج ـ موطن الشاهد: «تكنى بأم».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تكنى»، متعديًا إلى مفعولين:

الأول ـ الضمير المستتر الذي تحول إلى نائب فاعل؛ لبناء الفعل للمجهول.

والثاني ـ تعدى إليه بحرف الجر، وهو «بأم»، وواضح أن «يكنى»، يجوز أن يتعدى إلى مفعولين بنفسه ـ كما في المثال السابق، أو يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، كما في هذا المثال.

---

(١) يقصد الشاعر أن الخمر يسمونها الطلاء لأنها تخمر العقل، وتحجبه عن التفكير، كما يسمى الذئب أبا جعدة.

س ٧٣٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ   لأَمْرٍ قَضَاهُ اللهُ فِي النَّاسِ مِنْ بُدِّ

ج ـ **موطن الشاهد:** «سميته يحيى».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «سمى»، متعديًا إلى مفعولين صراحة من دون توسط حرف الجر، وهم الهاء المتصل بـ «سميته»، والثاني «يحيى».

س ٧٣٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبد الرحمن بن الحكم الأموي:

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ   أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** «دعتني أخاها».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «دعا»، متعديًا إلى مفعولين صريحين، هما: ياء المتكلم وقوله: «أخاها»، وسبب تعديه إلى مفعولين، مجيئه بمعنى سمى، ولو كان هذا الفعل بمعنى الدعاء إلى أمر؛ أي: نادى تعدى إلى مفعول واحد، كما ذكر سيبويه فنقول: دعوت زيدًا إذا ناديته، ونظير هذا الشاهد في مجيء «دعا»، بمعنى سمي قول الشاعر:

إِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّهُنَّ فَإِنَّهُ   نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالا

ففعل «دعا» نصب مفعولين: الأول: ضمير المخاطب، والثاني: «عم».

س ٧٣٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[2]؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «صدق»، متعديًا بنفسه إلى مفعولين صريحين هما «كم»، الضمير المتصل بالفعل، و﴿وَعْدَهُ﴾، وحكم تعديه إلى مفعولين صريحين الجواز.

---

(١) يقول: سمتني أم عمرو أخاها وفي هذه التسمية ما فيها؛ لأنني لم أرضع معها من ثدي واحد.
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٥٢).

س ٧٣٩ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾*[(١)] ؟

ج ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «زوَّجَ»، متعديًا إلى مفعولين بنفسه، هما: «الكاف»، ضمير المخاطب، و«ها»، ضمير الغائب، وحكم مجيئه متعديًا بنفسه إلى مفعولين الجواز.

س ٧٤٠ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾*[(٢)] ؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل «زوج»، متعديًا إلى مفعولين:

إحداهما ـ تعدي إليه بنفسه، وهو «هم».

والثاني ـ تعدي إليه بحرف الجر «بحور».

س ٧٤١ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾*[(٣)] ؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿كَالُوهُمْ - وَّزَنُوهُمْ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء كل من فعل: «كال»، وفعل «وزن»، متعديًا إلى مفعولين أحدهما محذوف لأن التقدير: وإذا كالوهم طعامهم أو حقهم، أو وزنوهم مالهم.

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

س ٧٤٢ـ *ما أنواع الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل؟*

ج ـ ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة:

أحدهما ـ «أعْلَمَ»، المنقولة بالهمزة من «علم»، المتعدية لاثنين نحو: «أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً».

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٣٧). (٢) سورة الدخان، الآية (٥٤). (٣) سورة المطففين، الآية (٣).

الثاني - «أرى» المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدية لاثنين نحو: «أَرَيْتُ زيدًا عمرًا فاضلاً»، «بمعنى أعلمت»، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[1]، فالهاء والميم مفعول أول، و﴿أَعْمَالَهُمْ﴾ مفعول ثان، و﴿حَسَرَاتٍ﴾ مفعول ثالث.

والبواقي ما ضمن معنى «أعلم وأرى» المذكورتين من «أنبأ»، و«نَبَّأ»، و«أخبر»، و«خَبَّر»، و«حدَّث»، تقول: «أنبأت زيدًا عمرًا فاضلاً»، بمعنى أعلمته، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما أصل هذه الخمسة أن يتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عن نحو: ﴿أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾[2]، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾[3]، ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾[4]، وقد يحذف الحرف نحو: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾[5].

س٧٤٣ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «نبئ»، متعديًا إلى مفعولين:

أحدهما - تعدي إليه بنفسه وهو «هم».

والثاني - تعدي إليه بحرف الجر وهو ﴿عَن ضَيْفِ﴾.

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٦٧).
(٢) سورة البقرة، الآية (٣٣).
(٣) سورة الأنعام، الآية (١٤٣).
(٤) سورة الحجر، الآية (٥١).
(٥) سورة التحريم، الآية (٣).

حذف المفعولين أو أحدهما

س/ ٧٤٤ ـ هل يجوز حذف المفعولين أو أحدهما؟

ج ـ نعم يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثال حذفهما لدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[(1)].

أي تزعمونهم شركاء كذا قدروا، والأحسن عندي أن يقدر: أنهم شركاء وتكون أن وصلتها سادة مسدهما بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾[(2)].

ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[(3)]، أي بخلهم هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثاني.

ولا يجوز لك أن تقول: «علمت»، أو «ظننت»، مقتصرًا عليه من غير دليل على الأصح ولا أن تقول: «علمت زيدًا»، ولا «علمت قائمًا»، وتترك المفعول الأول في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما.

س/ ٧٤٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

ج ـ **موطن الشاهد:** «فلا تظني غيره».

ـ **وجه الاستشهاد:** حذف مفعول «تظن»، الثاني اختصارًا؛ لدلالة السياق والمقام عليه، وحذفه جائز عند الجمهور، ومنعه ابن ملكون وجماعة، وقالوا: إن

(١) سورة القصص، الآية (٦٢، ٧٤). (٢) سورة الأنعام، الآية (٩٤).
(٣) سورة آل عمران، الآية (١٨٠).

«منى»، متعلق بمحذوف مفعول ثان لـ «تظن»، لا «بنزلت»، والتقدير: فلا تظنى غيره كائنًا منى.

إجراء القول مجرى الظن

س ٧٤٦ - ما حكم إجراء القول مجرى الظن؟

ج - إن العرب اختلفوا في إجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين على لغتين: فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقًا فيجوزون أن تقول: «قلت زيدًا منطلقًا»، وغيرهم يوجب الحكاية فيقول: «قلت زيد منطلق»، ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بثلاثة شروط.

س ٧٤٧ - ما شروط إجراء القول مجرى الظن؟

ج - يجرى القول مجرى الظن بثلاثة شروط:

احدها - أن تكون الصيغة «تقول»، بتاء الخطاب.

الثاني - أن يكون مسبوقًا باستفهام.

الثالث - أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول.

مثال المتصل قولك: «أتقول زيدًا منطلقًا».

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ... شَمْلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا[1]

---

(١) يقول الشاعر أبعد نأي وفراق تظن أن يجتمع شملنا ونلتقي بعد أن فرقتنا الايام، أم تظن أن بعدهم عنا وبعدنا عنهم بات دائمًا أبدًا؟

ومثال المنفصل بالمجرور: «أفي الدار تقول زيدًا جالسًا».

ومثال المنفصل بالمفعول قول الكميت بن زيد.

أجُـهَّـالاً تَقُـولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيك أم متجاهلينا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو: «أأنت تقول زيد منطلق».

س ٧٤٨ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أجُـهَّـالاً تَقُـولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَـمْـرُ أبيكَ أمْ مُـتَـجَـاهِلِينا[1]

ج - موطن الشاهد: «أجهالاً تقول بني لؤي».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تقول»، عاملاً عمل «تظن»، فنصب مفعولين، أحدهما فصل بينه وبين حرف الاستفهام، وهذا الفصل، جائز إذا توفرت بقية الشروط المطلوبة، لإعماله.

المصـدر

س ٧٤٩ - ما المقصود بالمصدر؟

ج - المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل، كضَرْبٍ وإكْرَام وشرطه: أن لا يصغر، ولا يحد بالتاء نحو: «ضربتين أو ضربات»، ولا يتبع قبل العمل، وأن يخلفه فعل مع أن أو ما، وعمله منونًا أقيس، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[2]، ومضافًا للعامل أكثر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[3]، ومقرونًا بأل ومضافًا لمفعول ذكر فاعله ضعيفًا.

---

(١) يقول الشاعر: أتظن بني لؤي جهالاً حقيقة أم يتصنعون الجهل؟

(٢) سورة البلد، الآية (١٤). (٣) سورة البقرة، الآية (٢٥١).

عمل المصدر

س ٧٥٠ ـ ما شروط عمل المصدر؟

ج ـ شروط المصدر هي: ألا يصغر، لا يحد بالتاء ولا يتبع قبل العمل وأن يكون نائبًا عن الفعل فالمصدر المصغر، لا يعمل، والمصدر بتاء الوحدة لا يعمل، كنحو: أكلة، أما التاء التي في أصل بنية المصدر، فلا تضر «كرحمة»، ومعنى لا يتبع قبل العمل أي: لا يفصل بينه وبين معموله بتابع أو غيره، فلا يجوز أعجبني إكرامك الجميل أباك، بخلاف إكرامك أباك الجميل، لأن معموله كالصلة، من الموصول، فلا يفصل بينهما.

س ٧٥١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿دَفْعُ﴾، مصدرًا عاملاً عمل فعله فنصب مفعولاً به؛ وهو ﴿النَّاسَ﴾، ويمكننا أن نضع مكان هذا المصدر «أن»، مع الفعل، ولا يختلف المعنى، ولولا أن يدفع الله الناس، أو لولا أن دفع الله الناس.

س ٧٥٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** نصب المصدر «خيفة»، المفعول ﴿أَنفُسَكُمْ﴾، لأنه عمل عمل فعله؛ ويمكن أن تقع مكانه «ما»، المصدرية والفعل ولا يختل المعنى كما تخافون أنفسكم.

س ٧٥٣ - ما صور عمل المصدر؟

ج - المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافًا، ومنونًا - أي: مجردًا من أل والإضافة، ومحلي بالألف واللام، وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلي بأل.

س ٧٥٤ - ما وجه الاستشهاد في قول الأقيشر الأسدي:

أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ   قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[1]

ج - **موطن الشاهد:** «قرع القواقيز أفواه».

- **وجه الاستشهاد:** إضافة المصدر «قرع»، إلى مفعوله «القواقيز»، ثم تلاه الفاعل؛ وهذا على رواية من رفع «أفواه»، وأما من نصبه فالإضافة حينئذ إلى الفاعل، والمذكور بعد ذلك؛ هو المفعول.

س ٧٥٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** استشهد المؤلف بهذه الآية ليبين أن ﴿مَنِ﴾، فيها ليست فاعلاً للمصدر، ﴿حِجُّ﴾، لأنها لو قدرت كذلك، لاختل المعنى.

س ٧٥٦ - ما رأي النحاة في إعمال المصدر المحلي بأل؟

ج - اختلف النحاة في إعمال المصدر ذي الألف واللام على أربعة أقوال: فسيبويه يعمله والكوفيّ، لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح

---

(١) **التلاد:** المال القديم، **النشب:** المال والعقار والدروع والضياع، **القواقيز:** الأقداح جمع قاقوزة.

وابن طلحة إن كانت فيه أل معاقبة للضمير، كما في البيت الآتي: ومنع من الضرب زيد عمرًا ووافقه أبو حيان ويرد عليهما في قوله:

عَجِبْتُ مِنْ الرِّزْقِ المسيء إلهَهُ ... وللتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا

أي: عجبت من أن يرزق المسيء إلهه ومن أن يترك بعض الصالحين فقيرًا: «التصريح» (٢/ ٦٣).

س ٧٥٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** النكاية أعداءه.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء المصدر «النكاية»، معرفًا بـ «أل»، فنصب مفعولاً هو «أعداءه»، وعمل المصدر المحلي بـ «أل»، قليل بالنسبة إلى غير المحلي وأنكر المبرد عمله.

عمل اسم الفاعل

س ٧٥٨ ـ ما المقصود باسم الفاعل وما شروط عمله؟

ج ـ اسم الفاعل هو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم، فإن صغر أو وصف لم يعمل، وإلا فإن كان صله لأل عمل مطلقًا، وإلا عمل إن كان حالاً أو استقبالاً واعتمد ـ ولو تقديرًا ـ على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.

س ٧٥٩ ـ ما المقصود بقوله: «لمن قام به»؟

ج ـ لمن قام به مخرج للفعل بأنواعه، فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولاسم المفعول، فإنه إنما اشتق من الفعل لمن وقع عليه

(١) النكاية: الجراح والقتل في الأعداء، الفرار: الهرب.

ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل، فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو: «المضرِب»، بكسر الراء، اسمًا لزمان الضرب أو مكانه.

س ٧٦٠ - ما المقصود بقوله: «على معنى الحدوث»؟

ج - «على معنى الحدوث»، مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل «كظريف وأفضل» فإنهما اشتقا لمن قام به الفعل ولكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث، وأشرت بتمثيلي «بضارب ومكرم» إلى أنه إن كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع، بشرط تبديل حرف المضارعه بميم مضمومة، وكسر ما قبل الآخر مطلقًا.

اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة

س ٧٦١ - ما صور إعمال اسم الفاعل؟

ج - ينقسم اسم الفاعل إلى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها.

س ٧٦٢ - ما شروط إعمال اسم الفاعل المقرون بأل؟

ج - المقرون بها يعمل عمل فعله مطلقًا، أعني ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً، تقول: «هذا الضارب زيدًا أمس، أو الآن، أو غدًا».

أما إذ اتجرد من أل فلابد أن يتوفر فيه شرطان:

١ - أن يدل على الحال أو الاستقبال.

٢ - أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف.

س ٧٦٣ - *ما وجه الاستشهاد في قول امرئ القيس:*

القَـاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاحِلِ خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلاً[1]

ج - موطن الشاهد: «القاتلين الملك».

- وجه الاستشهاد: مجيء «القاتلين» اسم فاعل دالاً على الماضي ومع ذلك أعمله الشاعر فنصب به مفعولاً به، هو «الملك» لأن زمن القتل تقدم على زمن القول، وإعماله هنا لكونه مقترنًا بـ «أل»، ولو كان مجردًا منها لما عمل.

س ٧٦٤ - *ما وجه الاستشهاد في قول حسان بن ثابت:*

أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ العِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلًّا[2]

ج - موطن الشاهد: أناوٍ رجالك قتل.

- وجه الاستشهاد: مجيء «ناوٍ»، اسم فاعل عاملاً عمل الفعل؛ حيث رفع فاعلاً أغني عن الخبر ثم نصب مفعولاً به هو «قتل»، لاعتماده على الاستفهام.

س ٧٦٥ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ بَالِغُ ﴾، على قراءة النصب عاملاً عمل فعله لأنه معتمدًا على اسم أخبر عنه باسم الفاعل.

س ٧٦٦ - *ما حكم عمل اسم الفاعل المجرد من ال عند اعتماده على النداء أو الحال؟*

ج - ترك المؤلف بعض ما يعتمد عليه اسم الفاعل المجرد من «ال»، من ذلك اعتماده على النداء مثل: «يا طالعًا جبلاً»، أو الحال نحو: «جاء زيد راكبًا

(١) الحلاحل: السيد الشجاع الركين في مجلسه، حسبًا: الحسب: ما يعده المرء من مفاخر آبائه، نائلاً: عطاءً وجودًا.

(٢) ناوٍ: اسم فاعل من نوى ينوي نية إذا عزم الأمر، اعتاض: افتعل من العوض.

فرسًا»، ولعل المؤلف لم يذكر النداء؛ لأن المسموع في قوله: «يا طالعًا» الاعتماد على الموصوف المقدر والأصل يا رجلاً طالعًا. («ابن عقيل» ٣/ ٢٣٧).

س ٧٦٧ - *ما وجه الاستشهاد في قول الأعشى:*

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا ... فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[1]

ج - موطن الشاهد: كناطح صخرة.

- وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل «ناطح»، عاملاً عمل فعله فرفع الفاعل وهو الضمير المستتر، ونصب المفعول به وهو قوله: صخرة، لكونه معتمدًا على موصوف محذوف وهو «وعل»، وقد حذف هذا الموصوف وأقيمت الصفة مقامه لأن التقدير: كوعل ناطح صخرة ولولا هذا التقدير للموصوف المحذوف وأنه منوي الثبوت، لما عمل اسم الفاعل عمل فعله.

س ٧٦٨ - *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي ... لِيَ أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا[2]

ج - موطن الشاهد: «مقيم العذر قومي».

- وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل «مقيم»، عاملاً عمل الفعل، لاعتماده على همزة استفهام محذوفة؛ لأن أصل الكلام: أمقيم قومي العذر؟ والدليل على الهمزة المحذوفة أمران:

الأول - «قوله ليت شعري»، فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام عادة.

والثاني - وجود «أم»، في الكلام؛ وهي تعادل همزة الاستفهام؛ وإذا لم توجد في الكلام، قدرت تقديرًا، وأما عمل اسم الفاعل، فتجلى في نصبه المفعول المقدم على الفاعل؛ وهو «العذر»، ورفعه فاعلاً سد مسد الخبر، هو: قومي.

---

(١) ليوهنها: ليضعفها أو ليزعزعها، أوهى قرنه: أضعفه، الوعل: تيس الجبل ج وعول، أوعال.

(٢) ليت شعري: أي ليتني علمت، خبر ليت هنا محذوف.

إعمال صيغ المبالغة

س ٧٦٩ ـ ما المقصود بصيغ المبالغة؟

ج ـ صيغ المبالغة هي: ما حول للمبالغة من فاعل إلى فَعَّال أو مِفْعَال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فَعِل، بقلة: الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل: أمثلة المبالغة، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، محولة عن صيغة فاعل لقصد إعادة المبالغة والتكثير.

س ٧٧٠ ـ ما أوزان صيغ المبالغة؟

ج ـ صيغ المبالغة لها خمسة أوزان هي: فَعّال أو مِفْعَال أو فَعُول بكثرة أو فعيل أو فَعِل بقلة ويقصد بها إفادة المبالغة والتكثير.

س ٧٧١ ـ ما صور إعمال صيغ المبالغة، وما شروط عملها؟

ج ـ حكمها حكم اسم الفاعل؛ وتنقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقًا، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين، ومثال إعمال فعَّال قولهم.. أما العسل فأنا شرَّاب.

س ٧٧٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الفلاخ بن حزن:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** «لبَّاسًا جلالها».

---

(١) **اخا الحرب:** أي الملازم للحرب، **لباسًا:** أي الكثير اللبس، **جلالها:** غطاؤها ويريد بها هنا الدروع، **ولاج:** كثير الدخول، **الخوالف:** جمع خالفة وأصلها عماد البيت، وأراد به هنا البيت نفسه، **أعقلا:** الأعقل الذي اضطربت رجلاه من الفزع.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «لباسًا»، صيغة مبالغة لاسم الفاعل «لابس»، وقد أعملها عمل الفعل؛ فرفعت الفاعل وهو الضمير المستتر فيه، ونصبت المفعول، وهو «جلالها»، وسبب إعمالها ـ هنا ـ إنها، وقعت حالاً.

س ٧٧٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول أبي طالب:

ضَـــــرُوبٌ بِـنَـصْـلِ السَّـيْفِ سُـوقَ سِـمَـانِهَـا

ج ـ موطن الشاهد: «ضروب . . . سوق».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «ضروب»، صيغة مبالغة من اسم الفاعل «ضارب»، وقد عملت عمل فعلهـا، فأخذت فاعلاً، وهو الضمير المستتر ونصبت مفعولاً به، هو «سوق»، ومن أمثلة إعمال «صيغ المبالغة» عمل الفعل، قول ذي الرمة:

هُجُـومٌ عَلَيْـهَـا نَفْـسَـهُ، غَـيْـرَ أَنَّهُ مَـتَى يُرْمَ فِي عَـيْنَيْـهِ بِالشَّجِّ يَنْهَضِ

س ٧٧٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول زيد الخيل بن مهلهل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَـــزِقُــونَ عِـــرْضِي

ج ـ موطن الشاهد: «مزقون عرضي».

ـ **وجه الاستشهاد:** إعمال صيغة المبالغة «مـزقون»، عمل الفعل، وهي بصيغة الجمع؛ فأعملت كما تعمل وهي مفـردة، والذي سوغ عملها اعتمادها على اسم «أن»، ومن أمثلة إعمال «فَعِل»، عمل الفعل ما أنشده سيبويه:

حَـــذِرٌ أُمُـــورًا لاَ تَضِـيــرُ، وَآمِنٌ مَـــا لَيْسَ مُنْجِـيَــةُ مِنَ المقْـدَارِ

س ٧٧٥ ـ ما رأي النحاة في إعمال صيغتي فعيل وفَعِل؟

ج ـ إعمالهما قليل، فلهذا خالف سيبويه، فيهما قوم من البصريين، ووافقه منهم آخرون، ووافـقه بعـضهم في «فَـعِلٍ» لأنه على وزن الفعل، وخـالفه في

فعيل، لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف، وذلك لا ينصب المفعول، وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئًا منها قد وقع بعده منصوب اضمروا له فعلاً، وهو تعسف.

س ٧٧٦ ـ ما رأي الجرمي في إعمال صيغة فَعِل؟

ج ـ اشتهر عن الجرمي أنه يوافق سيبويه في إعمال «فَعِل»، لكونه على وزن الفعل من نحو: «عَلِم، وفَرِح، وَحذِر، وفَهِم، وبَطِر، وسَمِع، وحَوِر».

إعمال اسم المفعول

س ٧٧٧ ـ ما المقصود باسم المفعول؟

ج ـ اسم المفعول هو: ما اشتق من فِعْل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم.

س ٧٧٨ ـ ما أوزان اسم المفعول؟

ج ـ صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأمور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كمُخرَج مُستخرَج.

س ٧٧٩ ـ ما صور إعمال اسم المفعول وما شروط إعماله؟

ج ـ شرط إعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لأل والمجرد منها.

إعمال الصفة المشبهة

س ٧٨٠ ـ ما المقصود بالصفة المشبهة؟

ج ـ الصفة المشبهة هي: كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها وتختص بالحال، وبالمعمول السببي المؤخر وترفعه فاعلاً أو بدلاً أو تنصبه مشبهًا أو تمييزًا أو تجره بالإضافة إلا إن كانت بأل وهو عار منها.

س ٧٨١ ـ لما سُميت الصفة المشبهة بهذا الاسم؟

ج ـ سُميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل، ووجه الشبه بينهما أنها تدل على حدث ومن قام به، وأنها تؤنث وتثني وتجمع مثله، ولذلك نصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به وكان حقها ألا تعمل لدلالتها على الثبوت، وبكونها مأخوذة من فعل قاصر. «التصريح» (٢/ ٨٢).

س ٧٨٢ ـ ما حكم معمول الصفة المشبهة؟

ج ـ الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير، ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضًا لأن الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ الصفة أبدًا عين مرفوعها وغير منصوبها فافهمه.

س ٧٨٣ ـ ما أوجه الاختلاف بين الصفة المشبهة واسم الفاعل؟

ج ـ تفارق الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجوه:

احدها ـ أنها لا تكون إلا للحال وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسم الفاعل يكون للماضي وللحال والاستقبال.

والثاني ـ أن معمولها لا يكون إلا سببيًا وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا، واسم الفاعل يكون معموله سببيًا وأجنبيًا تقول في الصفة المشبهة: «زيد حَسَنٌ وجهُهُ»، و«زيد حسن الوجه»، أي: الوجه منه أو «وجهه»، فهو إما على نيابة «ال»، مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير تباين عنه، ولا تقول «زيد حسن عمرًا»، كما تقول: زيد ضارب عمرًا.

الثالث ـ أن معمـولها لا يكون إلا مؤخرًا عنها تقول: «زيد حسن وجهه»، ولا تقول «زيد وجهه حسن»، ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرًا عنه ومقدمًا عليه تقول: «زيد غلامه ضارب».

الرابع ـ أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع.

س ٧٨٤ ـ *ما أوجه إعراب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة؟*

ج ـ بين المؤلف أن الخفض له وجه واحد وهو الإضافة، وأن الرفع له وجهان:

أحدهما ـ أن يكون فاعلاً.

والثاني ـ أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة وأن النصب فيه تفصيل وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان:

أحدهما ـ أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به.

والثاني ـ أن يكون تمييزًا، وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزًا، وتعين كونه مشبهًا بالمفعول به لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

ثم بين أن جواز الرفع والنصب مطلق وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمن ذلك امتناع الجر في: «زيد الحسنُ وَجْهُهُ»، و«الحسَنُ وجه أبيه»، و«الحسن وجهًا»، و«الحسن وجه أبٍ».

عمل اسم الفعل

س ٧٨٥ ـ *ما ألفاظ اسم الفعل؟*

ج ـ اسم الفعل له ألفاظ كثيرة منها: «بله» زيدًا بمعنى دعه، و«عليكه وبه» بمعنى الزمه والصق و«دونكه» بمعنى خذه و«رويده»، و«تيده» بمعنى أمهله

و«هيهات وشتان» بمعنى بعد وافترق، و«أوه وأف» بمعنى أتوجع وأتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه وما نون منه فنكرة.

س ٧٨٦ ـ *ما أنواع اسم الفعل الذي سمي به الأمر؟*

ج ـ ما سمي به الأمر: وهو الغالب فلهذا بدأت به ومثلته بخمسة أمثلة هي: «بله» بمعنى دع، «عليكه» أي إلزمه، «دونك» أي خذ، «رويد»، «تيده» أي أمهله.

س ٧٨٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول كعب بن مالك:*

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

ج ـ موطن الشاهد: «بله الأكف».

ـ وجه الاستشهاد: استعمال «بله»، اسم فعل أمر، ونصب به مفعولاً به هو «الأكف»، غير أن النحاة يروون كلمة «الأكف»، على ثلاثة أوجه:

الأول ـ بجر «الأكف»، على أن «بله»، مصدر بمعنى «ترك»، ولا فعل له من لفظه والأكف: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1].

الثاني ـ بنصب «الأكف» على أن «بله»، اسم فعل أمر.

الثالث ـ برفع الأكف على أن «بله»، اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم وهذا وجه شاذ حكاه أبو الحسن وقطرب، وأنكره أبو علي.

س ٧٨٨ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

---

(١) سورة محمد، الآية (٤).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿عَلَيْكُمْ﴾، اسم فعل أمر بمعنى «ألزموا»، ويعمل عمل فعله، فنصب مفعولاً به وهو ﴿أَنفُسَكُمْ﴾.

س ٧٨٩ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

دُونَكِهَــا يَا أُمُّ لاَ أُطِيـــقُـــهَـــا[1]

ج - موطن الشاهد: «دونكها».

- وجه الاستشهاد: استعمال «دونك»، اسم فعل أمر بمعنى خذي فقدر له فاعلاً ونصب مفعولاً به.

س ٧٩٠ - ما أنواع اسم الفعل الذي سمى به الماضي؟

ج - وما سمى به الماضي: وهو أكثر مما سمي به المضارع، فلهذا قُدِّم عليه ومثلت له بمثالين «هيهات»، بمعنى بعد و«شتان»، بمعنى افترق.

س ٧٩١ - ما اللغات التي وردت في هيهات؟

ج - هيهاتَ - بفتح التاء هي لغة أهل الحجاز وبكسرها هي: لغة أسد وتميم، وقد تضم عن أناس من العرب، وبهن قرئ جميعًا وقد تنون لإرادة التنكير، كقول الشاعر:

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ رَوَاجِعًا ... فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتٍ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

واتفق أهل اللغة: أن التاء من هيهات ليست بأصلية، أصلها هاء، قال أبو عمرو بن العلاء: إذا وصلت هيهات فدع التاء على حالها وإذا وقفت فقل: هيهاه هيهاه وقال ابن الأنباري، في هيهات سبع لغات وهي بمعنى البعد. (التصريح ٢/١٩٩).

---

(١) دونكها: أي خذيها، لا اطيقها: لا أقدر عليها.

س ٧٩٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول جرير:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ(١)

ج ـ **موطن الشاهد:** هيهات العقيق، هيهات خل.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «هيهات»، في الموضعين اسم فعل ماض، بمعنى «بَعُدَ» وقد عمل عمل فعله، فرفع فاعلاً واكتفى به، لأن فعل «بَعُدَ»، لازم وليس متعديًا.

س ٧٩٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول لقيط بن زراره الدارمي:

شَتَّانَ هَذَا وَالعِنَاقُ وَالنَّوْمُ ... وَالمَشْرَبُ البَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمْ(٢)

ج ـ **موطن الشاهد:** «شتان هذا والعناق».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «شتان» اسم فعل ماض، بمعنى بَعُدَ وافترق وقد رفع فاعلاً هو: اسم الإشارة واكتفى به، ولم يتعد إلى مفعول لأن الفعل الذي بمعناه «بَعُدَ»، لازم وليس متعديًا.

س ٧٩٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الأعشى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ(٣)

ج ـ **موطن الشاهد:** «شتان ما يومي ويوم حيان».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «شتان»، اسم فعل ماض بمعنى افترق، وقد رفع فاعلاً كما يرفعه فعل «افترق» اللازم، وأوضح أنه زيدت «ما»، بين اسم الفعل والفاعل.

---

(١) **هيهات:** بَعُدَ، **العقيق:** اسم مكان، **خل:** الود والصديق.
(٢) **شتان:** افترق، **العناق:** المعانقة، **ظل الدوم:** أي ظل الشجر المعروف بالدوم.
(٣) **شتان:** افترق، **كورها:** رحلها بأدواته.

س ٧٩٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول ربيعة بن ثابت الرقي:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى[1]

ج ـ موطن الشاهد: «شتان ما بين. .».

ـ وجه الاستشهاد: أنكر الأصمعي صحة هذا الأسلوب غير أن العلماء قبلوه وخرجوه. حيث أن الأصمعي منع أن يقال «شتان ما بين زيد وعمرو»، من دون أن يعلل هذا المنع. غير أن ما ذُكر فيما سبق يقطع بعدم صحة ما ذهب إليه الأصمعي من إنكار استعمال هذا الأسلوب.

س ٧٩٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

جَازَيْتُمُونِي بِالوِصَالِ قَطِيعَةً ... شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي

ج ـ موطن الشاهد: «شتان بين صنيعكم».

ـ وجه الاستشهاد: ظن ابن هشام أن «شتان بين صنيعكم»، تعبير لم تستعمله العرب لأن «ما»، الموصولة لم تذكر قبل «بين»، لتحمل على متعدد كما في بيت ربيعة الرقي غير أن صاحب «اللسان»، أورد شواهد على استعمال هذا التعبير من دون ذكر «ما».

س ٧٩٧ ـ ما أنواع اسم الفعل الذي سمي به المضارع؟

ج ـ اسم الفعل الذي سمي به المضارع نحو «أوّه»، بمعنى أتوجع و«أفٍّ»، بمعنى أتضجر وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت.

---

(١) يقول الشاعر: ما أبعد النسبة ما بين يزيد بن حاتم المهلبي ويزيد بن أسيد السلمي في الجود والكرم، فالأول بذال للمال فعال للخير، والثاني همه جمع المال.

أحكام اسم الفعل

س ٧٩٨ - ما أحكام اسم الفعل؟

ج - أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف، كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، ومن ثم قالوا إذا قلت «بله زيد»، و«رويد زيد»، بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب وإذا قلت: «بله زيدًا»، و«رويد زيدًا»، كانا أسمى فعلين ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين، وأن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول «زيدًا عليك»، وخالف في ذلك الكسائي تمسكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[1]، وقول الراجز:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكُمَا

ومنها أن المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه لا تقول «صه فأحدثَك»، بالنصب خلافًا للكسائي أيضًا، نعم يجزم في جوابه كقوله:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وأن ما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة فإذا قلت: «صهٍ»، فمعناه اسكت سكوتًا وإذا قلت: «صهْ»، فمعناه اسكت السكوت المعين.

س ٧٩٩ - ما أوجه الاتفاق بين الفعل واسم الفعل؟

ج - يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة أوجه:

الأول - دلالتهما جميعًا على المعنى الواحد.

الثاني - أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا ومن غير الغالب نحو: «آمين»، فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول مع أن

---

(١) سورة النساء، الآية (٢٤).

الفعل الذي بمعناه هو استجب يتعدى إلى مفعول به، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه وهو «زد» متعد.

الثالث ـ أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره.

س/ ٨٠٠ ـ *ما أوجه الخلاف بين الفعل واسم الفعل؟*

ج ـ **الأول** ـ أن الأفعال تبرز معها الضمائر، فتقول: اسكت واسكتوا واسكتي، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلاً فتقول: «صه»، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

الثاني ـ أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه فتقول: خذ كتابك، وتقول: كتابك خذ، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخرًا عنه على الأرجح، فتقول: دونك الكتاب، ولا تقول: الكتاب دونك، على أن يكون الكتاب مفعولاً متممًا لدونك.

الثالث ـ أن الفعل يعمل مذكورًا أو محذوفًا، بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور فتقول: لقيت محمدًا، وتقول: إذا محمدًا لقيته فأكرمه، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكورًا.

الرابع ـ أن الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، فتقول: سكت ويسكت وأسكت، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان.

الخامس ـ أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل، فتقول اسكت صه وانزل نزال، ولا يجوز أن نؤكد اسم الفعل بالفعل، فلا تقول: نزال انزل ولا صه اسكت.

السادس ـ أن الفعل ينصب المضارع في جوابه إذا دل على الطلب، فتقول: انزل فأكرمك، ولا ينتصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب، فلا تقول: نزال فنكرمك.

السابع ـ أن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل أصل المشتق وهم الكوفيون، ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلاً.

س ٨٠١ ـ *ما حكم اسم الفعل من حيث التنكير والتعريف؟*

ج ـ أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع:

النوع الأول ـ ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا.

النوع الثاني ـ ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزال وتراك وبابهما.

النوع الثالث ـ ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه وإيه وأفٍّ ومه، فما نوّن منها وجوبًا فهو نكرة، وما لم ينون منها وجوبًا أو جوازًا فهو معرفة.

شروط عمل الظرف والمجرور

س ٨٠٢ ـ *ما شروط عمل الظرف والمجرور عمل الفعل؟*

ج ـ إذا اعتمد الظرف أو المجرور على ماذ كرت في باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول؛ عملا عمل فعل الاستقرار فرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر، تقول: «ما عندك مال»، و«ما في الدار زيد»، والأصل: ما استقر عندك مال، وما استقر في الدار زيد، فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل إنما العمل للمحذوف، واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعلهما خبرًا مقدمًا وما بعدهما مبتدأ مؤخرًا، والأول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير،

وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[1]، وقولك «زيد عندك أبوه»، و«جاء الذي في الدار أخوه»، و«مررت برجل فيه فضل».

فإن قيل: ففي أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور ؟ إذا وقع بعد أل فإنها موصوله والوصف صلة، ولهذا حسن عطف الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾[2].

س ٨٠٣ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء شبه الجملة «في الله»، معتمدًا على استفهام فحذف العامل في الفاعل ﴿شَكٌّ﴾، وقال الجمهور: بأن شبه الجملة ينوب عن العامل المحذوف، وقال آخرون: بأن العمل باقٍ للمحذوف واختار هذا ابن مالك وهو الأفضل.

س ٨٠٤ - *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾؟*

ج - موطن الشاهد: ﴿الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾.

- وجه الاستشهاد: عطف ﴿وَأَقْرَضُوا﴾، على صلة الموصول ﴿الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾، لأنه وقع وصفًا.

---

(١) سورة إبراهيم، الآية (١٠).

(٢) سورة الحديد، الآية (١٨).

إعمال اسم المصدر

س٨٠٥ ـ ما المراد باسم المصدر؟

ج ـ المراد باسم المصدر: هو اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب، وإنما يعمله الكوفي والبغدادي، وأما نحو: «مصابك الكافر حسنٌ»، فجائز إجماعًا لأنه مصدر وعكسه نحو: فَجَارِ، وحَمَادِ.

أحوال عمل اسم المصدر

س٨٠٦ ـ ما نوع اسم المصدر الذي يعمل عمل فعله اتفاقًا؟

ج ـ اسم المصدر الذي يعمل اتفاقًا هو: ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرِب، والمقتِل، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وإنما سموه أحيانًا مصدر تجوزًا ومن إعماله قول الحارث بن خالد بن العاص:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَي السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

الهمزة للنداء و«ظلوم» اسم امرأة منادي، و«مصابكم» اسم إن وهو مصدر بمعنى إصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازًا، و«رجلاً» مفعول بالمصدر، و«أهدي السلام» جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلاً، و«تحية» مصدر لأهدي السلام من باب «قعدت جلوسًا»، و«ظلم» خبر إنَّ.

س٨٠٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الحارث بن خالد المخزومي:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَي السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «مصابكم رجلاً».

(١) **ظلوم**: اسم المرأة المشبب بها، وهي أم عمران زوج عبد الله بن مطيع، **مصابكم**: مصدر ميمي بمعنى إصابتكم.

وجه الاستشهاد: أعمل الشاعر المصدر الميمي «مصاب»، عمل الفعل فرفع به فاعلاً هو ضمير المخاطب، ونصب بـه المفعول «رجلاً»، وحكم إعمال المصدر الميمي جائز باتفاق.

س ٨٠٨ ـ ما نوع اسم المصدر الذي لا يعمل اتفاقًا؟

ج ـ اسم المصدر الذي لا يعمل اتفاقًا هو: ما كان من أسماء الأحداث علمًا كـ «سبحان»، علمًا للتسبيح و«فجار»، و«حَمادِ» علمية للفجرة والمحمدة.

س ٨٠٩ ـ ما نوع اسم المصدر المختلف في إعماله؟

ج ـ اسم المصدر المختلف في إعماله هو: ما كان اسمًا لغير الحدث فاستعمل له كـ «الكلام»، فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم، و«الثواب»، فإنه في الأصل اسم لما يثاب به العمال، ثم نقل إلى معنى الإثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله تمسكًا بما ورد من نحو قوله:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدُّ المَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المَائَةَ الرِّتَاعَا[1]

س ٨١٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدِ ... جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

ج ـ موطن الشاهد: ثواب الله كل موحد.

ـ وجه الاستشهاد: أعمل اسم المصدر «ثواب»، عمل الفعل فأضافه إلى فاعله ـ لفظ الجلالة ـ ونصب به المفعول به «كل»، وحكم عمل اسم المصدر جائز عند الكوفيين والبغداديين وممتنع عند البصريين الذين يضمرون أفعالاً لهذه المنصوبات.

---

(١) كفرًا: جحودًا للنعمة، الرتاع: من رتع أكل وشرب ما شاء في خصب وسعة، وجمل راتع من إبل رتاع أي سمينة.

س ٨١١ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عمير بن شييم:

أكُفْـــراً بَعْــدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْـــدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَــا

ج ـ موطن الشاهد: «عطائك المائة».

ـ وجه الاستشهاد: إعمال اسم المصدر «عطاء»، عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به «المائة»، بعد أن أضيف ـ هو ـ إلى فاعله ضمير المخاطب، وحكم إعمال اسم المصدر ـ هنا ـ الجواز؛ على مذهب الكوفيين والبغداديين، وممتنع على مذهب البصريين؛ الذين يضمرون لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

إعمال اسم التفضيل

س ٨١٢ ـ ما المقصود بإعمال اسم التفضيل؟

ج ـ اسم التفضيل: كأفضل وأعلم، يعمل في تمييز، وظرف، وحال، وفاعل مستتر، مطلقًا، ولا يعمل في مصدر، ومفعول به، أو له، أو معه، ولا في مرفوع ملفوظ به ـ في الأصح ـ إلا في مسألة الكحل.

س ٨١٣ ـ ما سبب تأخير اسم التفضيل في هذا الباب؟

ج ـ إنما أخرت هذا عن الظرف والمجرور، وإن كان مأخوذًا من لفظ الفعل؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردًا كما تراه الآن. وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم إلى أنه يبني من القاصر والمتعدي.

س ٨١٤ ـ ما مجالات إعمال اسم التفضيل؟

ج ـ يعمل اسم التفضيل في التمييز والحال والظرف والفاعل المستتر ومثال إعماله في التمييز: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾[1]، ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾[2]، ومثال إعماله في الظرف قول أوس بن حجر:

(١) سورة الكهف، الآية (٣٤). (٢) سورة مريم، الآية (٧٤).

س ٨١٥ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء اسم التفضل ﴿أَكْثَرُ﴾، و﴿أَعَزُّ﴾ عاملين في التمييز بعدهما؛ وفي الإعراب نقول:

﴿أَنَا﴾، مبتدأ.

﴿أَكْثَرُ﴾، خبر.

﴿مِنكَ﴾، جار ومجرور «مالاً» تمييز منصوب.

﴿وَأَعَزُّ﴾، معطوف على «أكثر».

﴿نَفَرًا﴾، تمييز منصوب.

س ٨١٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَحْسَنُ﴾، اسم تفضيل عاملاً في التمييز بعده كما في الآية السابقة والإعراب كما يلي:

﴿هُمْ﴾، مبتدأ.

﴿أَحْسَنُ﴾، خبر مرفوع.

﴿أَثَاثًا﴾، تمييز منصوب.

﴿وَرِءْيًا﴾، معطوف على «أثاثًا» منصوب مثله.

س ٨١٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول أوس بن حجر:*

فَإِنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً ... إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «أحوج ساعة».

---

(١) **العرض:** موضع المدح والذم من الرجل، **الصون:** الحفظ، **مسهم:** أي مخطط فيه وشي كالسهام.

ـ وجه الاستشهاد: عمل اسم التفضيل «أحـوج»، في الظرف «ساعة»؛ فتعلق به، كما عمل في الجار والمجرور «إلى الصون»؛ فتعلق به أيضًا: وعمل في «من ريط»؛ فتعلق به كسابقه؛ وعـمل «اسم التفضيل»، في الظرف، والجار والمجرور جائز باتفاق؛ ومـا جاء في التنزيل: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[1]، بإعمال «أولى»، بالجار والمجرور بالمؤمنين و«من أنفسهم».

الحالات التي لا يعمل فيها اسم التفضيل

س ٨١٨ ـ ما الحالات التي لا يعمل فيها اسم التفضيل؟

ج ـ لا يعـمل اسم التـفضـيل في مـصدر؛ لا نقـول: «زيد أحـسن الناس حسنًا»، ولا في مفعول به، لا نقول «زيد أشـرب الناس عسلاً»، وإنما تعديه إليه باللام؛ فتقول: «زيد أشرب الناس للعسل»، ولا في فاعل ملفوظ به؛ لا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه. إلا في لغة ضعيـفة حكاها سيبويه، واتفق العرب على جواز ذلك في مسـألة الكحل، وضابطها، ومتابعهـا أن يكون: أفعل صفة لاسم جنس مسبـوق بنفي والفاعل مفضـلاً على نفسه باعتبـارين، وذلك كقول النبي ﷺ: «مَـا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَـا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّـةِ»[2]، وقول العـرب: ما رأيت رجل أحسن في عينه الـكحل منه في عين زيد، وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل.

س ٨١٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

مَـــا رَأَيْتُ امـــرأ أَحَبَّ إِلَيْـــهِ ... البَـــذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابنَ سِنَانِ

ج ـ موطن الشاهد: «أحب ـ البذل».

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٦).

(٢) رواه الترمذي في سننه.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «أحب»، اسم تفضيل، رفع الاسم الظاهر غير السببي وهو قوله: البذل؛ لوقوعه صفة لاسم جنس وهو قوله: امرأ؛ مسبوق بنفي؛ وهو قوله: ما رأيت فأنت ترى أن المفضل والمفضل عليه واحد؛ وهو البذل، ولكنه متعدد باعتبارين؛ بكونه محبوبًا لابن سنان، وبكونه محبوبًا لغيره أيضًا.

س ٨٢٠ - *متى يجب مطابقة اسم التفضيل لما قبله؟*

ج - ما يجب فيه أن يكون طبق من هوله وهو ما كان بالألف واللام تقول: «زيد الأفضل»، و«هند الفضلى»، و«الزيدان الأفضلان»، و«الهندان الفضليان»، و«الزيدون الأفضلون»، و«الهندات الفضليات، والفضل».

س ٨٢١ - *متى يجب مخالفة اسم التفضيل لما قبله؟*

ج - ما يحب فيه أن لا يطابق، بل يكون مفردًا مذكرًا على كل حال وهو نوعان:

احدهما - المجرد من أل والإضافة، تقول: «زيد - أو هند - أفضل من عمرو».

الثاني - المضاف إلى نكرة، تقول: «زيد أفضل رجل»، والزيدان أفضل رجلين»، و«الزيدون أفضل رجال»، و«هند أفضل امرأة»، و«الهندان أفضل امرأتين»، و«الهندات أفضل نسوة»، وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مثلنا، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[1]، فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل: أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كل منكم أول كافر مثل: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[2].

(١) سورة البقرة، الآية (٤١).   (٢) سورة النور، الآية (٤).

س ٨٢٢ ـ متى يجوز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل والمفضل؟

ج ـ ما يجوز فيه الوجهان هو المضاف لمعرفة، تقول: «زيد أفضل القوم»، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، و«هند أفضل النساء»، والهندان أفضل النساء»، و«الهندات أفضل النساء»، وإن شئت قلت: «الزيدان أفضلا القوم»، و«الزيدون أفضلو القوم»، و«هند فضلى النساء»، و«الهندات فضليا النساء»، و«الهندات فضليات النساء»، وترك المطابقة أولى، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾[1]، ولم يقل: أحرصي الناس، وقال ذو الرمة:

ومية احسنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالا

ولم يقل: «حسنى الثقلين ولا حسناهم».

وعن ابن السراج إيجاب ترك المطابقة ورد بقوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[2]، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[3].

س ٨٢٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء الآية على تقدير: أول كافرين، بـ ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، لأنه يجب المطابقة بين ما قبل «أول» وما بعدها؛ أو يكن كل منكم أول كافر.

س ٨٢٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾، مؤولة في الآية بمعنى: «فاجلد كل واحد منهم ثمانين».

---

(١) سورة البقرة، الآية (٩٦).
(٢) سورة هود، الآية (٢٧).
(٣) سورة الأنعام، الآية (١٢٣).

س ٨٢٥ - ما وجه الاستشهاد في قول ذي الرمة:

ومـيـة احـسَنُ الثَّـقَلَيْنِ جِـيـدًا وَسَـالِفَـةً وَأَحْـسَـنُهُمْ قَـذَالا

ج - مجيء «أحسن»، مضافًا إلى معرفة في الموضعين؛ إلى المحلى بـ «أل»: في الأول وإلى الضمير في الثاني؛ وهو واقع على مفرد مؤنث «مية» فظل مفردًا مذكرًا؛ وهذا يدل على جواز المطابقة وعـدمها، ولو أتى به مطابقًا - هنا - لقال: وميه حسنى الثقلين جيدًا وحسناهم قذالاً.

س ٨٢٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾.

- وجه الاستشهاد: رُدَّ بهذه الآية والتي تليها علي ابن السراج الذي يرى إيجاب ترك المطابقة في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة حيث أضيف «أراذلنا إلى معرفة»، وطابق ما قبله «هم».

س ٨٢٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَكَابِرَ﴾، مضافًا إلى مضـاف إلى معرفة فتطابق اسم التفضيل ﴿أَكَابِرَ﴾، و﴿مُجْرِمِيهَا﴾، وفي هذا رد على ابن السراج.

شروط بناء اسم التفضيل

س ٨٢٨ - ما شروط صياغة اسم التفضيل؟

ج - لا يُصاغ اسم التفضيل ولا أفعال التعجب - وهي: ما أفعله، وأفعل به فَعُل - إلا من فـعل، ثلاثي، مجـرد لفظًا وتقديرًا، تام، متـفاوت المعنى، غـير منفي، ولا مبني للمفعول.

س ٨٢٩ - ما الكلمات التي لا يصاغ منها اسم التفضيل؟

ج - لا يبني أفعل التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفعُل في التعجب من الأسماء، ولا الصفات، ولا غير الثلاثي والجامد، ولا المبني للمجهول، ولا الغير قابل للتفاوت فلا يصاغ من نحو: جلف وكلب وحمار لأنها غير أفعال، وقولهم «ما أجلفه»، و«ما أحمره»، و«ما أكلبه»، خطأ ولا من نحو: دحرج لأنه رباعي، ولا من نحو: انطلق واستخرج لأنه إن كان ثلاثيًا لكنه مزيد فيه ولا من نحو: هيف وغيد وحول وسَوِدَ وحَمِرَ وعَمِيَ وعَرِجَ لأنها إن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير؛ إذ أصل حَولَ أحول، وعَوِرَ أعور، وغَيِدَ أغيد، والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عينها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو: كان وظل وبات وصار؛ لأنها غير تامة ولامن نحو: ضرب لأنه مبني للمفعول ولامن نحو: ما قام وما عاج بالدواء، لأنه منفي.

س ٨٣٠ - ما حكم صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول؟

ج - إن خيف اللبس لا يصاغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول وإن أمن اللبس بأن كان مجهولاً لزومًا فيجوز مثل: أنت أزهى من ديك، وأعني بحاجتك، أو مع القرينة مثل: هو أشغل من ذات النحيين، أي هو أكثر مشغولية. (التصريح ٢/١٠١).

س ٨٣١ - هل يجوز صياغة اسم التفضيل مما فقد شرطًا من شروط صياغته؟

ج - وما سمع مخالفًا لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه فمن ذلك قولهم: «هو ألص من فلان»، و«أقمن منه» فبنوه من غير فعل، بل من قولهم: هو لص،

وقمن بكذا وقولهم: «ما أتقاه»، من أتقى، و«أخصر هذا الكلام»، من اختصر وهما ذوا زيادة، والثاني مبني للمفعول وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾[1]، وهما من أقسط إذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أفعل. وفهم من قولي: ولا ينقاس، أنه قد يبني من غير ذلك بالسماع دون القياس.

س ٨٣٢ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَقْسَطُ - أَقْوَمُ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَقْسَطُ﴾، اسم تفضيل من أقسط، إذا عمل و﴿أَقْوَمُ﴾، من أقام الشهادة وسيبويه يقيس على ذلك إذا كان المزيد فيه أفعل.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

باب التنـازع

س ٨٣٣ - ما المقصود بالتنازع؟

ج - إذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر ما تأخر من معمول فأكثر، فالبصري يختار إعمال المجاور، فيضمر في غيره مرفوعه، ويحذف منصوبه إن استغنى عنه وإلا أخره، والكوفي الأسبق، فيضمر في غيره ما يحتاجه.

س ٨٣٤ - ما شروط التنازع؟

ج - والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين وأكثر في معمول واحد وأكثر وأن ذلك جائز بشرطين:

أحدهما - أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره.

والثاني - ألا يكون المعمول متقدمًا ولا متوسطًا بل متأخرًا فلا تنازع في نحو: «زيدًا ضربتُ وأكرمتُ»، لتقدمه ولا في نحو: «ضربتُ زيدًا وأكرمتُ»، لتوسطه وجوز ذلك بعضهم فيهما.

س ٨٣٥ - هل يجوز التنازع في المتقدم؟

ج - أجاز بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[1]، ولا حجة له، لأن الثاني لم يجيء حتى استوفاه الأول ومعمول

---

(١) سورة التوبة، الآية (١٢٨).

الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه وعبارته: «وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوبًا نحو: زيدًا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت.

وقد أجاز التنازع في المعمول المتوسط بين العاملين أبو علي الفارسي فقال في قول الشاعر:

قَدْ أُوتِيتْ كُلُّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ ... مَتَى تُصِب أُفُقًا بَارِقٍ تَشِمِ

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع، وعليه يكون أفقًا مفعولاً لتشم ومفعول تصب محذوف وهوضمير المعمول. (التصريح ١/٣١٨).

س ٨٣٦ - ***مَثِّلْ للتنازع بمختلف صوره؟***

ج - مثال تنازع العاملين قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1]، فـ ﴿آتُونِي﴾، و﴿أُفْرِغْ﴾، عاملان طالبان لـ ﴿قِطْرًا﴾.

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول: «ضربت وأهنت زيدًا يوم الخميس».

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحدًا قول الشاعر:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا ... عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالجَسَدِ

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله ﷺ: «تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاثًا وَثَلاَثِينَ»[2].

فدبر: ظرف.

وثلاثًا: مفعول مطلق، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثال تنازع الاسمين قول كثير عزة:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

---

(١) سورة الكهف، الآية (٩٦).

(٢) رواه البخاري (١/٢١٣)، ومسلم (٨/٤١٧).

في أحد القولين: ومثال تنازع الفعل والاسم: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1].

س ٨٣٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء كل من «آتوني، وأفرغ» طالبًا للمعمول وتلاهما معمول واحد، هو: قطرًا، وهو يصلح لكل منهما، ولذا يعطي لأحدهما ويقدر معمول الثاني تقديرًا.

س ٨٣٨ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا ... عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالجَسَدِ

ج - موطن الشاهد: «أرجو وأخشى وأدعو الله».

- وجه الاستشهاد: تنازع ثلاثة عوامل وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة معمولاً واحدًا، وهو لفظ الجلالة، وفي هذه الحال، يجوز أن يكون معمولاً لأي منها، إلا أن البصريين يفضلون أن يكون معمولاً للأخير منها، لقربه والكوفيون، يفضلون الأول منها لتقدمه، ونضمر مفعولاً للآخرين.

س ٨٣٩ - ما الشاهد في قول كثير بن عبد الرحمن:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[2]

ج - موطن الشاهد: «ممطول معنى غريمها».

- وجه الاستشهاد: أتى عاملان اسمان هما: «ممطول، ومُعنى»، وكلاهما اسم مفعول يطلب نائب فاعل، وقد تأخر عنهما معمول واحد هو غريمها، وهو

---

(١) سورة الحاقة، الآية (١٣).

(٢) يقول الشاعر: أدى كل ذي دين حقه لمدينه إلا عزة فإنها امتنعت من أن تؤدي ما وعدت، لذا فهو متوجع لمماطلتها وعدم وفائها بالوصال.

يصلح لأي منهما على الوجه الأول من الإعراب حيث أن «غريمها»، نائب فاعل تنازعه كل من العاملين «ممطول، ومُعنّى».

ويرى البعض أنه لا يوجد في البيت تنازع لأننا لو جعلناه من باب التنازع لأسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضمير، فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطة المبتدأ، ومعنى السببي أن يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد على اسم سابق. انظر أوضح المسالك (٢/ ١٩٥)، والتصريح (١/ ٣١٨-٣١٩).

س ٨٤٠ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿هَاؤُمُ﴾، اسم فعل أمر وتبعه فعل أمر ﴿اقْرَءُوا﴾، وكلاهما يحتاج معمولاً وتبعهما معمول واحد ﴿كِتَابِيَهْ﴾، فالبصريون يفضلون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول.

س ٨٤١ـ *ما العامل في باب التنازع؟*

ج ـ اتفق الفريقان على جواز إعمال أي العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه، والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع.

فإذا أعمل الثاني نظرت فإذا احتاج الأول المرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه، نحو: «قاما وقعد أخواك»، و«قاموا وقعد إخوتك»، و«قمن وقعد نسوتك»، وهذا إجماع من البصريين وإذا احتاج لمنصوب فلا يخلو: إما أن يصح الاستغناء عنه أو لا، فإن صح الاستغناء عنه وجب حذفه، نحو: «ضربت وضربني زيد»، ولا يجوز أن تضمره وتقول: «ضربته وضربني زيد» إلا في ضرورة الشعر.

وإن لم يصح وجب تأخيره، نحو: «رغبتُ ورغب في الزيدان عنهما».

وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور فتقول: «قام وقعد أخواك»، و«قام وضربتهما أخواك»، و«قام ومررت بهما أخواك»، ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعًا باتفاق، ولا إذا كان منصوبًا إلا في ضرورة الشعر، كقول عاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظَ يَعْشِي النَّاظِرِينَ ... إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

ومن ثم قلنا في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، إنه أعمل الثاني لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال: «آتوني أفرغه عليه قطرا»، وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب.

س ٨٤٢ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلوُدِّ

ج - موطن الشاهد: «ترضيه ويرضيك صاحب».

- وجه الاستشهاد: تنازع كل من العاملين «ترضيه»، و«يرضيك»، الاسم الذي تلاهما.

فالأول - يطلبه مفعولاً.

والثاني - يطلبه فاعلاً.

وقد أعمل الشاعر الثاني لمجاورته على مذهب البصريين فرفعه على الفاعلية وعمل الأول النصب فيه حيث نصب ضميره العائد إليه «يرضيه»، واقتضى ذلك أن يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، لأن الأصل أن نحذف المعمول إذا أعملنا الثاني، وكان معمول الأول غير

مرفوع، وأما إضمار المرفوع في الأول فللحاجة لأن الفاعل لا يجوز حذفه على الراجح عند النحاة.

س/ ٨٤٣ - ما وجه الاستشهاد في قول عاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظَ يَعْشِي النَّاظِرِينَ ... إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

ج - موطن الشاهد: «يعشي، لمحوا شعاعه».

- وجه الاستشهاد: تنازع العاملان، «يعشي» و«لمحوا» معمولاً واحدًا وهو قوله: شعاعه، والأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، فأعملت الأول وحذفت ضميره من الثاني، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

باب الاشتغال

س ٨٤٤ - ما المقصود بالاشتغال؟

ج - أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظًا كـ «زيد ضربته»، أو محلاً كـ «زيدًا مررت به»، أو لما لابس ضميره نحو: «زيد ضربت غلامه»، أو «مررت بغلامه».

س ٨٤٥ - ما إعراب الاسم المتقدم على العامل في الاشتغال؟

ج - الاسم في باب الاشتغال يجوز فيه وجهان:

أحدهما - أن يرفع على الابتداء، فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية.

والثاني - أن ينصب بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة.

س ٨٤٦ - ما الكلمات التي لا تعمل في الاسم في باب الاشتغال؟

ج - الكلمات التي لا تعمل في الاسم في باب الاشتغال اسم الفعل ولا فعل التعجب نحو: «زيد دراكه»، و«عمرو عليكه»، لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[1]، وقوله: «زيد ما أحسنه»، لأن ﴿فَعَلُوهُ﴾،

(١) سورة القمر، الآية (٥٢).

صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التعجب جامد، فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله، لاسيما وبينهما «ما»، التعجبية ولها الصدر وكذلك «زيد أنا الضاربة»، لأن أل موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها.

س ٨٤٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** استشهد المؤلف بهذه الآية الكريمة ليبين خلوها من الاشتغال «فكل» مبتدأ وليس مفعولاً، لأن جملة ﴿فَعَلُوهُ﴾، في محل جر صفة ومعلوم أن الصفة لا تعمل في الموصوف.

أحكام الاسم المتقدم على العامل

س ٨٤٨ ـ ما أحكام الاسم المتقدم على العامل؟

ج ـ الاسم المتقدم على العامل وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببه ينقسم خمسة أقسام:

أحدها ـ ما يترجح نصبه، وذلك في ثلاث مسائل:

١ ـ أن يكون الفعل المشغول طلبًا، نحو: «زيدًا أضربه»، و«عمرًا لا تهنه».

٢ ـ أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[1].

٣ ـ أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[2].

الثاني ـ ما يترجح رفعه بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبًا أو رجحانًا، نحو: «زيد ضربته»، وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير

---

(١) سورة القمر، الآية (٢٤). (٢) سورة النحل، الآية (٤-٥).

ولا طالب له، والرفع غني عنه فكان أولى، لأن التقدير خلاف الأصل ومن ثم منعه بعض النحويين، ويرده أنه قرئ ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[2]، بنصب ﴿جَنَّاتُ﴾، و﴿سُورَةٌ﴾.

الثالث - ما يجب نصبه، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو: «إن زيدًا رأيته فأكرمه».

الرابع - ما يجب رفعه، وذلك إذا تقدم عليه ما يختص بالجمل الإسمية كـ «إذا»، الفجائية، نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، وأجاز أكثر النحويين النصب بعدها سهو أو حال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو: «زيد هل رأيته»، و«عمرو ما لقيته».

الخامس - ما يستوي فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ، نحو: «زيد قام وعمرًا أكرمته»، وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز فإن راعيت عجزها نصبت، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾، الآيات.

﴿الرَّحْمَٰنُ﴾، مبتدأ، ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾، جملة فعلية والمجموع جملة اسمية ذات وجهين والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجملتا: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، معترضان ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾، عطف على الخبر أيضًا وهي محل الاستشهاد.

---

(١) سورة الرعد، الآية (٢٤).

(٢) سورة النور، الآية (١).

س ٨٤٩ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «الأنعام»، مشغولاً عنه، وسبق بالواو العاطفة على جملة فعلية لم تبن على مبتدأ هي: خلق الإنسان من نطفة، وحكم نصب «الأنعام» الجواز مع الترجيح.

س ٨٥٠ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ بالنصب؟

ج - موطن الشاهد: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿سُورَةٌ﴾، اسمًا مشغولاً عنه بضميره العائد إليه في ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾، وحكم نصبه بفعل محذوف وجوبًا: جائز ولكنه مرجوح.

س ٨٥١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿السَّمَاءَ﴾، مشغولاً عنه بضميره في ﴿رَفَعَهَا﴾، وحكم نصبه بفعل محذوف وجوبًا هنا الجواز من دون مرجح لأن الاسم المشغول عنه ﴿السَّمَاءَ﴾، مسبوق بعاطف على جملة فعلية مبنية على اسم.

باب التوابع

س ٨٥٢ - ما أقسام التوابع؟

ج - التوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل أربعة فأدرج هذا القائل عطفي البيان، والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر ستة، فجعل التأكيد اللفظي بابا وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

التوكيد

س ٨٥٣ - ما أهمية التوكيد؟

ج - يأتي التوكيد لتقرير أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول، ومثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: «جاء زيد نفسه»، فإنه لولا قولك: «نفسه»، لجوز السامع كون الجائي خبره، أو كتابه بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[1]، أي أمره ومثال المقرر لأمره في الشمول قوله - عزَّ وجلَّ -: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2]، إذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم.

س ٨٥٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** استشهد بالآية الكريمة على المجاز في قوله تعالى: ﴿رَبُّكَ﴾، إذ المراد جاء أمر ربك، وعندما يأتي فعل يحتمل عدة معان

(١) سورة الفجر، الآية (٢٢). (٢) سورة الحجر، الآية (٣٠).

يؤتي بالتوكيد لكيلا يجوز السامع ما يريده هو، لأن التوكيد ينفي أي احتمال آخر.

س ٨٥٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء التوكيد مفيدًا الشمول في الآية الكريمة، وينفي أي احتمال آخر، ولولا التوكيد لتوهم متوهم أن الساجدين هم أكثر الملائكة لا كلهم.

س ٨٥٦ ـ ما حكم الاسم المؤكد؟

ج ـ يجب في الاسم المؤكد أن يكون معرفة وشذ قول عائشة رضي الله عنها: «**مَا صَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا كُلَّهُ إِلاَّ رَمَضَانَ**».

س ٨٥٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبد الله بن مسلم الهذلي:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[1]

ج ـ **موطن الشاهد:** «حول كله».

ـ **وجه الاستشهاد:** أكد النكرة «حول»، بـ «كل»، وتوكيد النكرة جائز إن كانت محدودة.

توكيد النكرة

س ٨٥٨ ـ ما حكم توكيد النكرة؟

ج ـ يجب في المؤكد كونه معرفة وبعض الكوفيين يجيزون توكيد النكرة مطلقًا، وعند الأخفش والكوفيون: إن أفاد توكيد النكرة جاز وهو الصحيح

---

(١) شاقه: أعجبه وهيج شوقه، والشوق: نزاع نفس الإنسان إلى الشيء.

لورود السماع به، وتحصيل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودًا أو التوكيد من ألفاظ الإحاطة كـ «اعتكفت أسبوعًا كله».

وقوله: «يا ليت عدة حول كله رجب». انظر أوضح المسالك (٣/ ٣٣٢)، والتصريح (٢/ ١٢٤).

س ٨٥٩ - *ما إعراب قول عبد الله بن مسلم الهذلي؟*

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

ج - لكنه: حرف مشبه بالفعل، والهاء في محل نصب اسمه.

شاقه: فعل ماض والهاء في محل نصب مفعولاً به، أن مصدرية.

قيل: فعل ماض مبني للمجهول، ذا: اسم إشارة «مبتدأ».

رجب: خبر المبتدأ مرفوع، والمصدر المؤول من «أن وما بعدها» في محل رفع فاعل لشاقه.

يا: حرف تنبيه، ليت: حرف مشبه بالفعل.

عدة: اسم ليت منصوب، حول: مضاف إليه.

كله: توكيد لـ «حول»، والهاء مضاف إليه.

رجب: خبر ليت مرفوع.

س ٨٦٠ - *ما شرط التوكيد المعنوي؟*

ج - ويجب في التأكيد المعنوي كونه مضافًا إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا، ويستثنى من ذلك «أجمع»، وما تصرف عنه، فلا يضفن لضمير، تقول: «اشتريت العبد كله أجمع»، و«الأمة كلها جمعاء»، و«العبيد كلهم أجمعين»، و«الإماء كلهن جُمع».

س ٨٦١ ـ ما شرط التوكيد بالنفس أو العين؟

ج ـ ويجب في النفس والعين إذا أكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد، نحو: «جاء زيد نفسه عينه»، و«جاءت هند نفسها عينها»، مجموعين مع الجمع، نحو: «جاء الزيدون أنفسهم أعينهم»، والهندات أنفسهن أعينهن»، وأما إذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات: أفصحها الجمع فتقول: «جاء الزيدان أنفسهما أعينهما»، ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية وهي الأوجه الجارية في قولك: «قطعت رؤوس الكبشين».

س ٨٦٢ ـ كيف يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين؟

ج ـ وإذا أردنا توكيد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو العين؛ وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل نحو: قوموا أنتم أنفسكم. أما توكيد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور فتوكيده بالضمير جائز لا واجب لذلك يجوز أن نقول: أكرمتهم أنفسهم، ونظرت إليهم أنفسهم.

س ٨٦٣ ـ ما رأي العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾؟

ج ـ فائدة ذكر «كل» هنا رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض وفائدة ذكر ﴿أَجْمَعُونَ﴾، رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين والأول صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فدل على أن ﴿أَجْمَعِينَ﴾، لا تعرض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيدًا على تأكيد كما قال تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾.

س٨٦٤ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَجْمَعِينَ﴾، توكيدًا بمعنى «كل»، واستشهد المؤلف بهذه الآية ليبين صحة ما ذهب إليه من دفع توهم من توهم بأن ﴿أَجْمَعِينَ﴾، تفيد اتحاد الوقت وهي في الحقيقة أتت توكيدًا على تأكيد.

التوكيد اللفظي

س٨٦٥ـ ما المقصود بالتوكيد اللفظي وما شروطه؟

ج ـ التوكيد اللفظي حقيقته: التوكيد بتكرير اللفظ فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعطف نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾، وتأتي من دونه: نحو قوله عليه الصلاة والسلام: **«والله لأغزون قريشًا»**، ثلاث مرات، ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: «أحسنت إلى عمر أحسنت إلى عمر»، وتوكيد الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل؛ يكون بالتكرار من دون العطف؛ نحو: «بكر بكر عالم». وقول الشاعر:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٍ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أما الضمير المتصل المرفوع فيؤكد بالمنفصل المرفوع نحو: «قمت أنا»، وأكرمتك أنت «ومررت بك أنت»، وإن كان ضميرًا متصلاً وصل بحرف فيؤكد بمثله موصولاً بحرف أيضًا نحو: «عجبت منك منك»، والفعل أو حرف الجواب فتوكيدهما بالتكرار فقط، كقولهم: «جاء جاء المعلم، وقول جميل بثينه.

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودًا

وإذا كان الحرف غير جواب وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرًا نحو: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾[1]، وأن يعاد هو أو ضمير إن كان ظاهرًا؛ نحو: «إن العلم إن العلم نافع»، أو «إن العلم إنه نافع» وهو الأولى وشذ اتصال الحرفين كقوله:

إِنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

النعت

س ٨٦٦ - ما المقصود بالنعت؟

ج - النعت هو تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه، أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه.

س ٨٦٧ - ما حكم اتباع النعت منعوته؟

ج - يتبع النعت منعوته في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ولا يكون أخص منه، فقولنا: «بالرجل صاحبك» بدل، أما قولنا: «بالرجل الفاضل»، و«بزيد الفاضل» فنعت، وأمره في الإفراد والتذكير وأضدادهما كالفعل، ولكن يترجح نحو: «جاءني رجل قعود غلمانه»، على «قاعد»، وأما «قاعدون»، فضعيف ويجوز قطعه إن علم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب.

س ٨٦٨ - مَثِّلْ للنعت وأغراضه؟

ج - مثال للنعت المشتق: «مررت برجل ضارب»، أو مضروب، أو حسن الوجه أو خير من عمرو»، ومثال المؤول به: «مررت برجل أسد»، أي:

(١) سورة المؤمنون، الآية (٣٠).

شجاع، ومثال ما يفيد التخصيص المتبوع قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[1]، ومثال ما يفيد مدحه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]، ومثال ما يفيد ذمه: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ومثال ما يفيد الترحم عليه: «اللهم أنا عبدك المسكين»، ومثال التوكيد: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3]، ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[4]، ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[5]، وزعم قوم من أهل البيان أن ﴿اثْنَيْنِ﴾، عطف بيان.

س٨٦٩ ـ ما صور النعت المؤول بالمشتق؟

ج ـ صوره في تأويله بالمشتق: اسم إشارة كقولك: «قرأت على العالم هذا»، أي المشار إليه، أو ذي بمعنى صاحب، مثل: «نظرت إلى رجل ذي تقوى»، أي: «صاحب تقوى»، أو النسب نحو: «يعجبني الرجل الدمشقي»، أي: المنسوب إلى دمشق.

س٨٧٠ ـ ما شروط النعت الجملة؟

ج ـ وللنعت بالجملة ثلاثة شروط:

١ ـ شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة، إما لفظًا ومعنى، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[6]، أو معنى لفظًا وهو المعرف بـ «أل»، الجنسية كقول رجل من بني سلول:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

---

(١) سورة النساء، الآية (٩٢).
(٢) سورة الفاتحة، الآية (١).
(٣) سورة الحاقة، الآية (١٣).
(٤) سورة البقرة، الآية (١٩٦).
(٥) سورة النحل، الآية (٥١).
(٦) سورة البقرة، الآية (٢٨١).

٢ ـ وشرطان في الجملة:

أحدهما ـ أن تكون مشتملة على ضمير يربطهما بالموصوف، إما أن يكون ملفوظًا به كما تقدم في الآية حيث جاء الضمير المتصل في «فيه»، عائدًا إلى «يومًا»؛ أو يكون مقدرًا كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[1].

ثانيًا ـ أن تكون الجملة خبرية أي: محتملة للصدق أو الكذب فلا يجوز مثلاً: «مررت برجل أضربه»، فإن جاء ما ظاهره ذلك، يؤول على إضمار القول كقول العجاج بن رؤبة:

حَتَّى إذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي: جاؤو بلبن مخلوط بالماء، مقول فيه هل رأيت الذئب قط، أي: إن لونه يحاكي لون الذئب، ومن الأشياء التي نعت بها المصدر، قالوا: «هذا رجل عدل»، ورضًا وزورٌ وفطرٌ»، وهذا عند الكوفيين على التأويل بالمشتق؛ أي: عادل، ومرضى، وزائر ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف؛ أي: ذو عدل، وذو رضا... ولهذا التزم إفراده وتذكيره، انظر في تفصيل هذه المسألة («التصريح على التوضيح» ٢/١١١).

س ٨٧١ ـ ما حكم عطف البيان في النكرات؟

ج ـ بعض العلماء، منع عطف البيان في النكرات وعلى هذا فلا يصح أن يكون «اثنين»، عطف بيان في قوله تعالى: ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[2]، وبعضهم أجازه في النكرات بشرط أن يكون البيان أجلى وعليه لا يصح أيضًا أن يكون اثنين عطف بيان، وجوز بعضهم إتيان عطف البيان للتوكيد، وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على إلهين للتوكيد، والصحيح: جوازه في النكرات، ولا

(١) سورة البقرة، الآية (١٢٣). (٢) سورة النحل، الآية (٥١).

يشترط أن يكون أوضح؛ لاحتمال أن يحصل الإيضاح باجتماعهما. شرح الشذور «تحق الدقر» (٥٧٧، حا: ٦)، نقلاً عن العدوي، وراجع التصريح: (٢/١٠٨-١٠٩).

س ٨٧٢ ـ ما حكم المطابقة في النعت السببي؟

ج ـ وأما الإفراد وضداه وهما التثنية والجمع ـ والتذكير وضده وهو التأنيث؛ فإن النعت يعطي من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الكلام، فتقول: «مررت بامرأة حَسَنٍ أبوها»؛ بالتذكير، كما تقول: «حَسُنَ أبوها»، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[1]، و«برجل حسنة أمه»، بالتأنيث كما تقول: «برجل حسن أبواه»، و«برجل حسن آباؤه»، ولا تقول: «حَسَنَين»، ولا «حَسَنِينَ»، إلا على لغة من قال: «أكلوني البراغيث»، وعلى ذلك فقس.

إلا أن العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد؛ فأجازوا فصيحًا: «مررت برجل قعود غلمانه»، كما تقول: «قاعد غلمانه»، وقوم رجحوه على الإفراد وإليه أذهب، وأما جمع التصحيح فإنما يقول من يقول: «أكلوني البراغيث».

س ٨٧٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبد بن كيسبة؟

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ[2]

ج ـ **موطن الشاهد:** أبو حفص عمر.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «عمر» عطف بيان على «أبو حفص» لأنه جاء به ليوضح متبوعه «أبو حفص»، وفي البيت شاهد آخر على تقديم الكنية «أبو حفص»، على الاسم «عمر»، فكلما اجتمع اسم وكنيه جاز تقديم أيهما شئت.

---

(١) سورة النساء، الآية (٧٥).

(٢) نقب: هو رقه خف الناقة، دَبَرَ: الجرح في ظهر البعير، حفص: من أسماء الأسد، وكنى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه لشجاعته.

س ٨٧٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿كَفَّارَةٌ طَعَامُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿طَعَامُ﴾، عطف بيان مقيد للتخصيص على قراءة التنوين في ﴿كَفَّارَةٌ﴾، والرفع في طعام وقيل طعام بدل من كفارة وهو الأولى. المشكل (١/ ٢٤٦).

س ٨٧٥ ـ ما حكم إتباع عطف البيان للمعطوف عليه؟

ج ـ حكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة وهي واحد من «الرفع والنصب والجر» وواحد من «التعريف والتنكير» وواحد من «الإفراد والتثنية والجمع» وواحد من «التذكير والتأنيث».

س ٨٧٦ ـ ما الفرق بين عطف البيان والبدل؟

ج ـ وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلاً منه أعني بدل كل من كل إلا إذا كان ذكره واجبًا كـ «هند قام زيد أخوها»، ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر من هند، والجملة الواقعة خبرًا لها رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا في الضمير في قوله: «أخوها» الذي هوتابع لـ «زيد»، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بيانًا لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط وإلا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك: «يا زيد الحارث»، فهذا من باب البيان وليس من باب البدل؛ لأن البدل في نية الإحلال محل المبدل منه، إذ لو قيل: «يا حارث»، لم يجز لأن يا وأل لا يجتمعان هنا.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٩٥).

س ٨٧٧ - *ما مواضع اجتماع حرف النداء «يا» مع «ال» التعريف؟*

ج - يجوز اجتماع يا و«أل»، في موضعين:

أحدهما - اسم الله تعالى نقول: «يا الله».

وثانيهما - ما سمى به من الجمل الإسمية، نقول: «يا المنطلق زيد»، لمن سميته بذلك، وهذا نادر.

س ٨٧٨ - *ما وجه الاستشهاد في قول المرار بن سعيد الأسدي؟*

أَنَا ابْنُ التَّـارِكِ البَكْرِيِّ بِشْـرٍ عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَرْقُـبُـهُ وُقُـوعَـا[1]

ج - **موطن الشاهد:** «التارك البكري بشر».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «بشر»، عطف بيان على «البكري»، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه خلافًا للفراء والفارسي اللذين جوزا أن يكون بدلاً في هذه الحال

س ٨٧٩ - *ما وجه الاستشهاد في قول ذي الرمة:*

إِنِّـي وَأَسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرا لَقَـائِلٌ يَا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرا[2]

ج - **موطن الشاهد:** «يا نصرُ نصرٌ نصرًا».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «نصر»، الأول منادي فهو مبني في محل نصب، ومجيء «نصرٌ» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه. ومجيء «نصرًا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله، ولذا جاء منصوبًا ثم إن «نصر» الثاني والثالث لا يجوز في أي منهما أن يجعل بدلاً من المنادي وذلك لأن البدل على نية تكرار

---

(١) **التارك**: اسم فاعل من ترك بمعنى «صير»، و«جعل». **البكري**: نسبة إلى بكر بن وائل، **بشر**: بشر بن عمرو بن مرثد، **ترقبه**: تنتظر خروج روحه.

(٢) النصر الأول، والثاني: نصر بن يسار.

العامل فلو أدخل حرف النداء على واحد من هذين لما جاز مع ذلك رفع الأول ونصب الثاني؛ لأن كلا منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه النداء وجب بناؤه على الضم، وأما عطف البيان فليس كذلك بل يجوز فيه الاتباع على اللفظ، فيؤتى به مرفوعًا منونًا كالأول، والاتباع على المحل فيؤتى به منصوبًا كالثاني.

ولهذا صح أن يكون «نصر نصرًا»، عطف بيان في هذا البيت خاصة ولم تصح جعل واحد منهما بدلاً على رواية المؤلف، وأما على رواية اللسان فليس في البيت شاهد لأن «نصرًا»، الثانية مفعول مطلق و«نصرًا»، الثالثة توكيد له.

س ٨٨٠ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾*[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾، عطف بيان على ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، لأنه فسر وأوضح الربَّ المقصود، فلو اقتصر على رب العالمين، لظن المقصود بذلك فرعون الذي ادعى الربوبية.

البدل

س ٨٨١ ـ *ما المقصود بالبدل؟*

ج ـ البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو إما بدل «كل» نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[2]، أو «بعض» نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3]، أو «اشتمال»

(١) سورة الشعراء، الآية (٤٦-٤٧).
(٢) سورة الفاتحة، الآية (٧).
(٣) سورة آل عمران، الآية (٩٧).

نحو: ﴿قتال فيه﴾[1]، أو «إضراب» نحو قوله ﷺ: «ما كتب له نصفها ثلثها ربعها»[2]، أو «نسيان أو غلط» كـ «جاءني زيد عمرو»، و«هذا زيدٌ حمارٌ»، والأحسن عطف هذه الثلاثة ببل.

ويوافق متبوعه ويخالفه في الإظهار والتعريف وضديهما ولكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر، إلا بدل بعض أو اشتمال مطلقًا أو بدل كل إن أفاد الإحاطة.

البدل في اللغة

س ٨٨٢ - ما المقصود بالبدل في اللغة؟

ج - البدل في اللغة العوض وفي التنزيل ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾[3].

س ٨٨٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾[4]؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء فعل ﴿يُبْدِلَنَا﴾، بمعنى يعوضنا واستشهد بهذه الآية الكريمة ليشرح المعنى اللغوي للفظة «البدل»، بعد أن شرح معناها الاصطلاحي.

أقسام البدل

س ٨٨٤ - ما أقسام البدل؟

ج - أقسامه ستة «بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط».

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٢) جزء من حديث رواه أحمد وابن حبان من عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٣)،(٤) سورة القلم، الآية (٣٥).

س ٨٨٥ - ما المقصود ببدل الكل من البعض؟

ج - زاد بعض النحاة قسمًا سابعًا وهو بدل الكل من البعض نحو: «جئتك غداة يوم الجمعة»، يوم الجمعة بدل من غداة، بدل كل من بعض، واستدلوا بقول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فطلحة الطلحات: بدل من أعظما بدل كل من بعض ورد بأن المراد من الأعظم الكل، فهو بدل كل من كل، واختار السيوطي إثبات هذا القسم مستدلاً بقوله: ﴿فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئًا (٦٠) جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾[1]، فجنات عدن بدل من الجنة. بدل كل من بعض حاشية يس على التصريح: (٢/ ١٥٥).

س ٨٨٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾. بدلاً من ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وهو بدل كل من كل، لأن الصراط الثاني هو الصراط الأول نفسه.

س ٨٨٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿النَّاسِ - مَنِ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿مَنِ﴾، في موضع خفض على أنها بدل من الناس وهذا البدل، بدل بعض من «كل»، لأن المستطيع البعض لا كلهم.

---

(١) سورة مريم، الآية (٦٠-٦١).

س ٨٨٨ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿الشَّهْرِ - قِتَالٍ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿قِتَالٍ﴾، بدلاً من ﴿الشَّهْرِ﴾، وهذا البدل يسمى بدل اشتمال لأنه ملابس له وواقع فيه، ومعلوم أن القتال لا علاقة له بالشهر بعضه أو كله.

س ٨٨٩ - اذكر مثالاً لبدل الإضراب؟

ج - كقوله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا رُبُعُهَا»[1]، إلى العشر وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحًا وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال.

س ٨٩٠ - اذكر مثالاً لبدل النسيان؟

ج - بدل النسيان، كقولك: «جاءني زيد عمرو»، إذا كنت إنما قصدت زيداً أولاً، ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمراً.

س ٨٩١ - اذكر مثالاً لبدل الغلط؟

ج - بدل الغلط، كقولك: «هذا زيد حمار»، والأصل أنك أردت أن تقول: هذا حمار فتبعك لسانك إلى زيد؛ فرفعت الغلط بقولك: حمار، وسماه النحويون، بدل الغلط، على معنى بدل الاسم الذي هو غلط، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد، وأن زيداً إنما ذكر غلطاً.

---

(١) حديث صحيح: رواه أحمد وابن حبان.

س ٨٩٢ - ما حكم مجيء البدل فعلاً؟

ج - تجرى هذه الأقسام الستة في الفعل كما جرت في الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[1]، فيضاعف بدل كل من كل، من يلق، وبدل البعض نحو: «إن تصلِ وتسجد لله يرحمك»، فتسجد بدل بعض من كل من «تصل»، وبدل الاشتمال كقول الشاعر:

إنْ عَلَى اللهِ إنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذْ كُرْهًا أَوْ تَجِيء طَائِعًا

فمن صفات المبايعة الأخذ كرهًا والمجيء طائعًا، وبدل الإضراب والغلط نحو: «إن تطعم زيدًا تكسه أكرمك»، وتجرى في الجملة أيضًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[2].

أقسام البدل والمبدل منه

س ٨٩٣ - ما أقسام البدل والمبدل منه؟

ج - ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهما يكونان ظاهرين ومضمرين، ومختلفين وذلك على وجهين:

١ - إبدال الظاهر من المظهر؛ نحو: «جاءني زيد أخوك».

٢ - إبدال الضمير من المضمر؛ نحو: «ضربته إياه»، فإياه: بدل أو توكيد، وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: «ضربته هو»، كان بالاتفاق توكيدًا لا بدلاً.

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٦٨-٦٩).
(٢) سورة الشعراء، الآية (١٣٢-١٣٣).

٣ - إبدال المضمر من الظاهر؛ نحو: «ضربت زيدًا إياه»، وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأعرب توكيدًا لا بدلاً، وفيما ذكره نظر لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب «زيد هو الفاضل»، وجوز النحويون في هو أن يكون بدلاً وأن يكون مبتدأ وأن يكون فصلاً.

٤ - إبدال الظاهر من المضمر، وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير فيه جاز مطلقًا كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[1]، و﴿أَنْ أَذْكُرَهُ﴾، بدل من الهاء في ﴿أَنسَانِيهُ﴾، بدل اشتمال، ومثله: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾[2]، وإن كان ضمير حاضر، فإن كان البدل بعضًا أو اشتمالاً جاز.

س ٨٩٤ - *ما وجه الاستشهاد في قول العديل بن الفرخ العجلي:*

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[3]

ج - موطن الشاهد: «أوعدني... رجلي».

- وجه الاستشهاد: مجيء «رجلي»، بدلاً من ضمير المتكلم «الياء»، في أوعدني، وهذا على سبيل بدل بعض من كل؛ وحكم هذا البدل الجواز؛ لأنه أبدل الاسم الظاهر: «رجلي»، من الضمير الحاضر «ياء المتكلم».

---

(١) سورة الكهف، الآية (٦٣).
(٢) سورة مريم، الآية (٨٠).
(٣) **اوعدني:** تهددني بشر، **الأداهم:** جمع أدهم وهو القيد، **شثنة:** خشنة غليظة، **المناسم:** جمع منسم وهي الرِّجل القوية.

س ٨٩٥ - ما وجه الاستشهاد في قول عدي بن زيد التميمي:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْـرَكِ لَـنْ يُطَاعَـا وَمَـا أَلْفَـيْـتِنِي حِلْمِي مُـضَـاعَـا[1]

ج - موطن الشاهد: «ألفيتني حلمي».

- وجه الاستشهاد: أبدل الشاعر الاسم الظاهر «حلمي»، من ضمير الحاضر «ياء المتكلم»، الواقعة مفعولاً به أول، الفعل «ألفي»، بدل اشتمال وحكم مجيء هذا البدل الجواز.

س ٨٩٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ لِأَوَّلِنَا ﴾، بدل كل من «لنا» وهو دال على الإحاطة وحكم مجيئه على هذه الحال الجواز.

س ٨٩٧ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الهُـدَى مَنْ كَـانَ ضِلِّيـلا

ج - موطن الشاهد: «بكم قريش».

- وجه الاستشهاد: أبدل الاسم الظاهر «قريش»، من ضمير الحاضر «الكاف»، المجرور محلاً بالباء وهو بدل «كل من كل» ومن غير أن يدل على الإحاطة على مذهب الكوفيين والأخفش الذين احتجوا بهذا البيت وهو ممتنع عند الجمهور.

س ٨٩٨ - ما أقسام البدل والمبدل منه من حيث التعريف والتنكير؟

ج - وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير إلى معرفتين نحو: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[3]، ونكرتين نحو: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝

---

(١) ذريني: اتركيني، ألفيتني: وجدتني، حلمي: عقلي، مضاعًا: ذاهبًا أو غير معول عليه.
(٢) سورة المائدة، الآية (١١٤). (٣) سورة الفاتحة، الآية (٦-٧).

حدائق﴾[١]، ومتخالفين فقد يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي﴾[٢]، أو يكون بالعكس نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٣]

س ٨٩٩ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:*

إنَ مَع اليـوم أخـاه غـدوا

ج ـ موطن الشاهد: «أخاه غدواً»

ـ وجه الاستشهاد: أبدل النكرة غدواً من المعرفة أخاه وحكم هذا الإبدال الجواز كما أسلفنا.

س ٩٠٠ ـ ما إعراب قول الشاعر:

إنَّ مَعَ اليَـوْمِ أخَـاهُ غَـدْوَا

ج ـ إن: حرف مشبه بالفعل (مع) ظرف زمان مبني.

اليوم: مضاف إليه.

اخاه: اسم إن منصوب، والهاء مضاف إليه.

غدوا: بدل من أخاه منصوب.

س ٩٠١ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (٣١) حَدَائِقَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَفَازًا (٣١) حَدَائِقَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء كل من البدل والمبدل منه نكرة فالمبدل منه ﴿مَفَازًا﴾، نكرة والبدل ﴿حَدَائِقَ﴾، نكرة أيضًا وحكم مجيئها نكرتين الجواز.

---

(١) سورة النبأ، الآية (٣١-٣٢).

(٢) سورة الشورى، الآية (٥٢-٥٣).

(٣) سورة العلق، الآية (١٥-١٦).

س ٩٠٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء المبدل منه ﴿صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، نكرة، والبدل ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾، معرفة وحكم مجيئها مختلفين الجواز.

س ٩٠٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾

ـ وجه الاستشهاد: مجيء المبدل منه ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾، معرفة والبدل ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾، نكرة وحكم مجيئها على هذه الحال الجواز.

عطف النسق

س ٩٠٤ ـ وضح حروف عطف النسق وعملها؟

ج ـ عطف النسق يكون بـ «الواو»، لمطلق الجمع وبـ «الفاء»، للجمع والترتيب والتعقيب وبـ «ثم»، للجمع والترتيب والمهلة، وبـ «حتى»، للجمع والغاية وبأم المتصلة وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها، وبأم التعين وهي في غير ذلك «منقطعة»، مختصة بالجمل ومرادفة لبل، وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة، وبأو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم، وببل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها وإثبات نقيضه لتاليها كلكن وبعد الإثبات والأمر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها، وبلا للنفي، ولا يعطف غالبًا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيد بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض

س ٩٠٥ - ما المقصود بأن الواو لمطلق الجمع؟

ج - معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لا تقتضي ترتيبًا ولا عكسه ولا معية، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله. فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾[1].

ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾[2]، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾[3].

ومثال استعمالها في المصاحبة نحو: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ﴾[4]، ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ﴾[5].

س ٩٠٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الواو»، مفيدة العطف والترتيب معًا.

س ٩٠٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الواو»، مفيدة العطف من دون الترتيب.

---

(١)، (٢) سورة النساء، الآية (١٦٣).
(٣) سورة الشورى، الآية (٣).
(٤) سورة الشعراء، الآية (١١٩).
(٥) سورة القصص، الآية (٤٠).

س ٩٠٨ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿عِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، مفيدة العطف من دون الترتيب؛ لأن عيسى متأخر عن أيوب عليهما السلام في الحقيقة.

س ٩٠٩ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجي «الواو»، مفيدة معنى المصاحبة فضلاً عن العطف.

س ٩١٠ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، العاطفة مفيدة المصاحبة والتقدير: أخذناه بصحبة جنوده، أو أخذناه وأخذنا جنوده معًا.

س ٩١١ ـ *اذكر مثالاً يوضح عمل الفاء وثم؟*

ج ـ مثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهملة قوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾[1]، فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء، والإنشار على الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإماتة والإنشار يتراخى عن ذلك.

س ٩١٢ ـ *هل تأتي ثم للترتيب مطلقًا؟*

ج ـ قد لا تأتي (ثم) للترتيب أصلاً، وإنما تكون بمعنى الواو لمطلق الجمع،

---

(١) سورة عبس، الآية (٢١-٢٢).

وذلك في قولـه تعالى: ﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾[1]، بدليل ورودها بالواو في قـوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها﴾[2]. التصريح (١/ ٦٤٠).

س ٩١٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أماته فأقبره ۝ ثم إذا شاء أنشره﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿أماته فأقبره ۝ ثم إذا شاء أنشره﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الفاء»، مفيدة العطف والتعقيب، لأن الإقبار يتبع الإماتة مباشرة في العادة، ومجيء ثم مفيد العطف والترتيب مع المهلة، لأن الإنشار لا يحدث بعد الإقبار مباشرة.

س ٩١٤ - وضح فائدة استعمال حتى؟

ج - معنى حتى الغاية وغاية الشيء نهايته، والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة والزيادة إما في المقدار الحسي، كقولك: «تصدق فلان بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة»، أو في المقدار المعنوي كقولك: «مات الناس حتى الأنبياء»، وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي كقولك: «الله سبحانه وتعالى يحصي الأشياء حتى مثاقيل الذر»، وتارة في المقدار المعنوي كقولك: «زارني الناس حتى الحجامون».

س ٩١٥ - ما حكم استخدام حتى عاطفة عند الكوفيين والبصريين؟

ج - الكوفيون عندهم لا يكون «حتى» حرف عطف بل هو حرف إبتداء يقدرون لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة،

---

(١) سورة الزمر، الآية (٦).

(٢) سورة النساء، الآية (١).

تقديره عندهم: قدم الحجاج حتى قدم المشاة، على أن العطف بحتى قليل عند البصريين ومع ذلك فله عندهم أربعة شروط:

أحدها ـ كون المعطوف اسمًا.

الثاني ـ كونه ظاهرًا فلا يجوز «قام الناس حتى أنا».

الثالث ـ كونه بعضًا من المعطوف عليه إما بالتحقيق، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو بالتأويل كقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

الرابع ـ كونه غاية في زيادة حسية نحو: «فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف»، أو معنوية نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، أو في نقص كذلك نحو: «المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة»، التصريح (٢/ ١٤١)، ومغني اللبيب (١٧١).

س ٩١٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَمِ اتَّخَذَ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿أم﴾، منفصلة بمعنى «بل»؛ لأن الهمزة المقترنة بها تفيد الاستفهام الإنكاري؛ لما ذكره المؤلف.

س ٩١٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «بل»، منقطعة بمعنى «بل»، من دون أن تقترن بالهمزة لأنها اقترنت بـ ﴿هَلْ﴾.

---

(١) سورة الزخرف، الآية (١٦). (٢) سورة الرعد، الآية (١٦).

س ٩١٨ ـ ما معاني «أو»؟ وما عملها؟

ج ـ «أو»، لها أربعة معان:

أحدها ـ التخيير نحو: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[1].

الثاني ـ الإباحة كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[2].

الثالث ـ الشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[3].

الرابع ـ التشكيك وهو الذي يعبر عنه بالإبهام نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[4].

وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر.

س ٩١٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «أو»، حرف عطف مفيدًا للتخيير، لأنه يجوز الإطعام، أو الكسوة، أو التحرير، باتفاق.

س ٩٢٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٨٩).
(٢) سورة النور، الآية (٦١).
(٣) سورة الكهف، الآية (١٩).
(٤) سورة سبأ، الآية (٢٤).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَوْ﴾، حرف عطف يفيد الإباحة؛ لأن الآية تبيح للمؤمن أن يأكل من البيوت المذكورة باتفاق.

س ٩٢١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَوْ﴾، حرف عطف يفيد الشك.

س ٩٢٢ - هل تعمل «أو» عملاً آخر غير ما ذكرنا؟

ج - تأتي «أو»، أيضًا للتفصيل نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[1]، وتأتي للتقسيم نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، والاضراب عند الكوفيين وأبي على حكى الفراء: «اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم»، وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس، كقول حميد بن ثور الهلالي.

قَومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَايتَهم ... مَا بينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ او سَافِعِ

والسافع: القابض بناصية مهره، انظر التصريح (٢/ ١٤٥)، مغني اللبيب (٨٧).

س ٩٢٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَوْ﴾، مفيدة معنى العطف والتشكيك أو الإبهام ومعلوم أن ﴿أَوْ﴾، وقعت بعد الخبر ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾، كما هو واضح، وهو شرط مجيئها مفيدة الإبهام.

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٣٥).

س ٩٢٤ - ما شروط مجيء «لكن» عاطفة؟

ج - تأتي لكن عاطفة عند سيبوية وموافقيه بشروط: إفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهي وألا تقترن بالواو نحو: «ما مررت برجل صالح لكن طالح»، ونحو: «لا يقم على لكن عمرو»، ولكن حرف ابتداء إن تلتها جملة كقول زهير:

إن ابن ورقـــاء لا تخـــشى بوادره لكن وقـائعـه في الحـرب تنتظر

أو تلت واوًا نحو: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾[1]، أي ولكن كان رسول الله، انظر التصريح (٢/١٤٦).

س ٩٢٥ - وضّح عمل «بل»، ومعناها؟

ج - وأما «بل» فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بحاله وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: «ما جاءني زيد بل عمرو»، و«لا يقم زيد بل عمرو»، وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجعل الأول كالمسكوت عنه.

س ٩٢٦ - وضّح عمل لكن العاطفة ومعناها؟

ج - وأما «لكن»، فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياسًا على بل، وأباه غيرهم لأنه لم يسمع.

س ٩٢٧ - وضّح عمل لا العاطفة؟

ج - وأما «لا»، فإنها لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها، فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وذلك كقولك: «جاءني زيد لا عمرو».

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

س ٩٢٨ ـ ما شروط العطف بلا؟

ج ـ للعطف «بلا»، ثلاثة شروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر نحو: هذا عالم لا جاهل، وأكرم خالدًا لا بكرًا، وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد؛ لأن الرجل يصدق على زيد، بخلاف جاءني رجل لا امرأة. التصريح (٢/١٤٩)، ومغني اللبيب (٣١٣).

س ٩٢٩ ـ مَثِّلْ للعطف على الضمير المرفوع؟

ج ـ مثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1]، ومثاله بعد الفصل بالمفعول: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[2]، فـ ﴿مَن﴾، عطف على الواو من ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول، ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي ﷺ: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَر، وفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعمر»[3]. وقول بعضهم: «مررت برجل سواءٍ والعدم»، فـ «سواء»، صفة لرجل وهو بمعنى مستوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و«العدم»، معطوف على ذلك الضمير، ولا يقاس على هذا، خلافًا للكوفيين.

س ٩٣٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٥٤). (٢) سورة الرعد، الآية (٢٣).

(١) **حديث صحيح:** رواه البخاري.

- وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، عاطفة «آباؤكم»، على الضمير المتصل في ﴿كُنتُمْ﴾، بعد أن أكد الضمير المتصل بـ ﴿أَنتُمْ﴾، وحكم هذا العطف الجواز.

س ٩٣١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الواو»، عاطفة «من»، على الضمير المتصل «الواو» في «يدخلونها» بعد أن فصل بينهما بـ «ها» الواقعة في محل نصب مفعولاً به وحكم هذا العطف الجواز.

س ٩٣٢ - كيف نعطف على الضمير المخفوض؟

ج - العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[1]، ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾[2]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[3]، ولا يجب ذلك خلافًا لأكثر البصريين.

س ٩٣٣ - ما رأي الكوفيين في العطف على الضمير المرفوع؟

ج - مذهب الكوفيين يجوز العطف على الضمير المرفوع بارزًا كان أو مستترًا، منفصلاً كان أو متصلاً مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن غير فصل، واستدلوا على ذلك بقول العرب الموثوق بعربيتهم ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: «مررت برجل سواء والعدم»، برفع «العدمُ»، معطوفًا على الضمير المستتر في «سواء»، لأنه بمعنى اسم الفاعل ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادِي ... كَنِعَاجِ الفَلا تعسَّفْنَ رَمْلاً

---

(١) سورة فصلت، الآية (١١).
(٢) سورة الأنعام، الآية (٦٤).
(٣) سورة المؤمنون، الآية (٢٢).

فقوله: «زهر»، معطوف على الضمير المرفوع المستتر في «أقبلت»، والتقدير: أقبلت هي وزهر ـ ومنه أيضًا قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا

فقوله: «أب»، معطوف بالواو على الضمير المستتر المرفوع في «يكن»، والتقدير: يكن هو وأب له.

س ٩٣٤ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** عطف «الأرض»، على الضمير المخفوض «ها»، بالواو بعد إعادة الخافض «اللام».

س ٩٣٥ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مِّنْهَا وَمِن كُلِّ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** عطف ﴿كُلِّ﴾، على الضمير المتصل المخفوض «ها»، فأعاد الخافض «من»، كما هو واضح.

س ٩٣٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** عطف ﴿الْفُلْكِ﴾، على الضمير المتصل المجرور «ها»، المجرور بـ ﴿عَلَى﴾، فأعاد حرف الجر نفسه بعد الواو كما هو واضح.

س ٩٣٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[1]؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** عطف «الأرحام»، على الضمير المتصل المجرور بالباء، من دون إعادة الخافض على قراءة الخفض - وحكم هذا العطف المنع عند البصريين وسيبويه، وللآية أوجه أخرى على قراءة النصب، ولا شاهد فيهما حينئذ.

تابع المنادى

س ٩٣٨ - ما حكم تابع المنادى؟

ج - إذا أُتبع المنادى ببدل أو نسق مجرد من «أل»، فهو كالمنادى المستقل مطلقًا، وتابع المنادى المبني غيرهما يرفع أو ينصب؛ إلا تابع «أيٍّ» فيرفع، وإلا التابع المضاف المجرد من «أل»، فينصب كتابع المعرب.

س ٩٣٩ - ما حكم تابع المنادى إذا كان بدلاً أو نسقًا مجردًا من أل؟

ج - التابع إذا كان بدلاً أو نسقًا وجرد من «أل»، فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى، تقول في البدل: «يا زيد كُرْزُ»، بالضم، كما تقول: «يا كرزُ»، وكذلك «يا عبدَ الله كرز»، وفي النسق: «يا زيدُ وخالدُ»، بالضم، كما تقول: «يا خالدُ»، وكذلك: «يا عبد اللهِ وخالدُ»، لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معربًا أو مبنيًا.

---

(١) سورة النساء، الآية (١).

س ٩٤٠ ـ متى يجب رفع تابع المنادى المبني؟

ج ـ فالواجب رفعه: نعت «أيٍّ»، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾[1]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[2]، وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾[3]، وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان.

س ٩٤١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿الإِنسَانُ﴾، صفة «أي»، فهو مرفوع مثل «أي»، المبنية على الضم وحكم رفع الصفة ـ هنا ـ الوجوب خلافًا للمازني الذي أجاز نصبه.

س ٩٤٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿النَّاسُ﴾، صفة لـ «أي»، فوجب رفعها كما في الآية السابقة.

س ٩٤٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: ﴿الْكَافِرُونَ﴾، على قراءة النصب، و﴿الْكَافِرُونَ﴾، صفة لـ «أي»، وفيها يكون النصب على النداء فالصفة نصبت بالعطف على محل «أي»، لا على لفظها.

---

(١) سورة الإنفطار، الآية (٦). (٢) سورة النساء الآية (١). (٣) سورة الكافرون، الآية (١).

س ٩٤٤ - متى يجب نصب تابع المنادى المبني؟

ج - الواجب نصبه في تابع المنادى المبني التابع المضاف، مثاله في النعت نحو: «يا زيد صاحب عمرو»، ومثاله في التوكيد: «يا تميمُ كلَّهم»، أو «كلَّكُم»، ومثاله في البيان: «يا زيد أبا عبد الله».

س ٩٤٥ - متى يجوز رفع تابع المنادى المبني أو نصبه؟

ج - الجائز فيه الوجهان:

التابع المفرد؛ نحو: «يا زيد الفاضل والغافل»، و«يا تميم أجمعون وأجمعين»، و«يا سعيدُ كرزُ»، و«يا سعيدُ كرزٌ، وكرزًا»، قال ذو الرمة:

القَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا

س ٩٤٦ - ما حكم تابع المنادى المعرب؟

ج - وإن كان المنادى معربًا تعين نصب التابع نحو: يا عبدَ اللهِ صاحبَ عمرو «يا بني تميم كلَّهُم»، و«يا عبدَ الله أبا زيد».

س ٩٤٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1]؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿فَاطِرَ﴾، صفة لاسم الله تعالى؛ فوجب نصبها؛ لأنها مضافة إلى السموات، وأما سيبويه، فيرى أن: ﴿فَاطِرَ﴾، منادي مضاف، لحرف نداء محذوف؟ والتقدير: يا فاطر.

---

(١) سورة الزمر، الآية (٤٦).

باب موانع الصرف

س ٩٤٨ ـ *ما سبب المنع من الصرف؟*

ج ـ موانع الصرف تسعة يجمعها قوله:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أنِّث بمعرفةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

فالتأنيث بالألف كبهمي وصحراء، والجمع المماثل لمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمنع، والبواقي منها ما لا يمنع إلا مع العلمية، وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب؛ ويجوز في نحو: هند وجهان، بخلاف نحو: سقر وبلخ وزيد لامرأة، والتركيب المزجي كمعد يكرب، والعجمة كإبراهيم، وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة، وهو العدل كعمر وزفر، وكمثنى وثلاث وأُخَرَ مقابل آخرين، والوزن كأحمد، وأحمر، والزيادة كعثمان وغضبان، وشرط تأثير الصفة أصالتها وعدم قبولها التاء، فأرنب وصفوان بمعنى ذليل وقاس ويعملٌ وندمان من المنادمة منصرفة. وشرط العجمة كون علميتها في العجمية والزيادة على الثلاثة، فنوح منصرف، وشرط الوزن اختصاصه بالفعل، كشمَّر وضُرِبَ علمين، أو افتتاحه بزيادة هي بالفعل أولى كأحمر وكأفكل علمًا.

س ٩٤٩ ـ *ما المقصود بالصرف؟*

ج ـ الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ـ نعني منونه تنوين التمكين.

س ٩٥٠ ـ *ما الأسماء التي تمنع من الصرف لعلة واحدة؟*

ج ـ ما يمنع من الصرف لعلة واحدة شيئان: التأنيث بالألف، مقصورة كانت كبهمي[1]، أو ممدودة كصحراء، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد أي لا

---

(١) **البهمي**: نبت معروف يطلق للواحد والجميع، وواحدته بهماء.

مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد، ومفاعيل كمصابيح ودنانير، وإنما مثلت المقصورة ببهمي دون حبلي، وللممدودة بصحراء دون حمراء؛ لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم.

والثاني صيغة منتهى الجموع نحو: قناديل، مساجد.

س ٩٥١ - ما ضابط صيغة منتهى الجموع؟ أو ما يسمى: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد؟

ج - ضابطه ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ووزنه مفاعل ومفاعيل وفعائل؛ كمساجد ومصابيح ويشمل دواب فإن أصله دوابب فكان هذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف.

س ٩٥٢ - ما الأسماء التي تمنع من الصرف لعلتين؟

ج - ما عدا هاتين بين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علة أخرى له، ولكن يشترط في **التانيث والتركيب والعجمة** أن تكون العلة الثانية المجامعة لكل منهن «**العلمية**» ولهذا صرفت صنجة وقائمة وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية، وكذلك أذربيجان اسم للبلدة فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة، قيل وعلة خامسة وهي التأنيث لأن البلدة مؤنثة وليس بشيء؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قُدِّرَ خلوه من العلمية وجب صرفه لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا و«الألف والنون» إذا لم تكن في صفة كسكران فلا تمنع إلا مع العلمية كسلمان ولا وصفية في أذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية إذا نكرته فوجب

صرفـه، ومثلت «للتأنيث» بفـاطمة وطلحة وزينب؛ لأبين أنه على ثلاثة أقـسام لفظي ومعنوي، ولفظي ولا معنوي، ومعنوي لا لفظي.

س ٩٥٣ - مَثِّل للأسماء التي تمنع من الصرف بسبب العلمية والعدل؟

ج - ما يمنع من الصرف بسـبب العدل مع العلمية نحو: عـمر وزفر وزحل وجمح ودلف، فإنهـا معدولة عن عامر وزافـر وزاحل وجامح ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ إلى تكلف دعوى العدل فيه.

س ٩٥٤ - مثِّل للصفات التي تمنع من الصرف بسبب العدل؟

ج - مثاله مع الصفة أُحَـادَ ،وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومـربع، فإنهـا معـدولة عن واحد واحـد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعـة أربعة، قـال تعالى: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[1]، فهذه الكلـمات الثلاثة محـفوظة لأنها صـفة لأجنحة، وهي ممـنوعة من الصرف، لأنهـا معدولة عـما ذكرنا، فلهـذا كان خفـضها بالفـتحة، ولم يظهـر ذلك في مثنى لأنه مقـصور، وظهر في ثلاث ورباع لأنهمـا «اسمان صحيحـا الآخر»، ومن ذلك «أُخَر»، في نحو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2].

«فاخر»: صفة لأيام وهي معدولة عن آخر - بفـتح الهمزة والخاء وبينهما ألف - لأنهما جمع أخـرى أنثى آخر بالفتح، وقياس (فعلى أفـعل) أن لاتستعمل إلا مضـافة إلى معرفـة أو مقرونة بلام التـعريف، فأمـا ما لا إضافة فـيه ولا لام، فقـياسـه أفعل كـأفضل، نقول: «هنـد أفضل»، و«الهندات أفـضل»، ولا تقول

(١) سورة فاطر، الآية (١). (٢) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

فضلى ولا فُضَل، فأما أُخَر فصفة معدولة، فلهذا خفضت بالفتحة، فإن كانت أُخَر جمع أخرى أنثى آخر - بكسر الخاء - فهي مصروفة، تقول: «مررت بأول وأُخَرٍ»، بالصرف، إذًا لا عدل هنا.

س ٩٥٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء الأعداد المذكورة ممنوعة من الصرف، لأنها معدوله عن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة.

س ٩٥٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أُخَرَ﴾، صفة لـ ﴿أَيَّامٍ﴾، المجرور؛ فوجب أن تكون مجرورة مثله، غير أن علامة جرها الفتحة؛ لأن ﴿أُخَرَ﴾، ممنوعة من الصرف؛ لأنه معدول عن ﴿آخَرَ﴾.

س ٩٥٧ - مثّل للأسماء التي تمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل؟

ج - مثال ما يمنع من الصرف لوزن الفعل مع العلمية: أحمد ويزيد ويشكر، ومع الصفة: أحمر وأفضل، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعل، بخلاف الوزن المانع مع العلمية.

س ٩٥٨ - مثّل للكلمات التي تمنع من الصرف بسبب زيادة الألف والنون؟

ج - مثال ما يمنع من الصرف بسبب الزيادة مع العلمية: سلمان، عمران، عثمان، أصبهان.

ومثالها مع الصفة: سكران، غضبان.

ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعلان.

بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية.

س ٩٥٩ - ما شروط منع الصفة من الصرف؟

ج - يشترط لمنع الصفة من الصرف أمران:

أحدهما - كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: «هذا قلب صفوان»، بمعنى قاس، وهذا رجل أرنب، بمعنى ذليل أي ضعيف.

الثاني - عدم قبولها التاء ولهذا انصرف نحو: ندمان وأرمل لقولهم ندمانة، وأرملة.

س ٩٦٠ - ما وجه الاستشهاد في قول البرج بن جلاس:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طَيْبًا ... سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ[1]

ج - **موطن الشاهد:** «ندمانٍ».

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «ندمان»، مصروفًا على الرغم من كونه وصفًا وفي آخره ألف ونون زائدتان: لأن مؤنث «ندمان»، هذا ندمانة بالتاء ومن شرط تأثير الوصفية: ليمتنع الاسم من الصرف ألا يكون مؤنثه بزيادة التاء عليه؛ فلو كان ندمان من الندم: امتنع من الصرف: لأن مؤنثة «ندمى»، مثل سكران وسكرى.

س ٩٦١ - ما شروط منع الاسم الأعجمي من الصرف؟

ج - ويشترط لمنع العجمة من الصرف أمران:

---

(١) **ندمان:** هو النديم على الشراب ج ندامى، **تغورت:** غربت.

أحدهما - كون علميتـها في اللغة العجمية؛ فنحـو: لجام، وفيروز - علمين لمذكرين - مصروف.

الثاني - الزيادة على الثلاثة: فنوح ولوط وهود ونـحوهن، مصروفـة وجهًا واحدًا هذا هو الصحيح، وليس في أسماء الأنبـياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغـير صالح وشعـيب ومحمد ﷺ، وزعم عيـسى بن عمر وابن قتـيبه والجرجاني والزمـخشري أن في نوح ونحوه وجـهين، وهو مردود، لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور، ولا شاذ.

س ٩٦٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿قَوْمُ نُوحٍ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿نُوحٍ﴾، مضافًا إليه مجرورًا وعلامة جره الكسرة الظاهرة، لأنه اسم مصروف على الرغم من عجميته، لكونه ثلاثيًا.

س ٩٦٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ (٤٣) وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿لُوطٍ﴾، مضافًا إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة لكونه مصروفًا.

س ٩٦٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَلا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾[3]؟

ج - موطنُ الشاهد: ﴿لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾.

---

(١) سورة الشعراء، الآية (١٠٥).
(٢) سورة الحج، الآية (٤٣).
(٣) سورة هود، الآية (٦٠).

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء كل من «عاد»، و«هود»، مجرورين، الأول بحرف الجر والثاني بالإضافة، وعلامة جرها الكسرة، لكونهما مصروفين.

س/ ٩٦٥ ـ *ما حكم أسماء الملائكة في المنع من الصرف وعدمه؟*

ج ـ أسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف، ويستثنى منها أربعة: رضوان، ومالك، ومنكر، ونكير؛ فهذه عربية، لكن «رضوان»، ممنوعة من الصرف لزيادة الألف والنون.

س/ ٩٦٦ ـ *ما شرط منع الكلمة من الصرف بسبب وزن الفعل؟*

ج ـ وشرط الوزن كونه إما مختص بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالأول نحو: شمر وضرب علمين قال جميل بن معمر:

وَجَـدِي يَا حَـجَّـاجَ فَـارِسُ شَـمَّـرا

والثاني نحو: «أحمر» صفة أو علمًا «وأفكل» علمًا «والأفكل» اسم للرِّعدة، فإن هذا الوزن وإن كان يوجد في الأسماء والأفعال كثيرًا ولكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء، لأنه في الأفعال يدل على المتكلم كأذهب وانطلق وفي الأسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال.

س/ ٩٦٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول جميل بن معمر:*

وَجَـدِي يَا حَـجَّـاجَ فَـارِسُ شَـمَّـرا(١)

ج ـ **موطن الشاهد:** «شمر».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء الاسم «شمر»، ممنوعًا من الصرف لكونه علمًا على زنة الفعل فهو على وزن كرَّم وكلَّم ونحو ذلك؛ وهذا الوزن مما يتصف به الفعل.

---

(١) شمرا: اسم فرس، يفخر الشاعر بجده الفارس الشجاع.

س ٩٦٨ - ما نوع المؤنث الذي يمنع من الصرف؟

ج - المؤنث إن كان تأنيثه بالألف كبهمي وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبي على إن حمراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقض بمنع صرف الصحراء.

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة، وقول الجوهري إن «هاوية» من قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[1]، اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأ لأن ذلك يوجب منع صرفه وإن كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبًا إن كان زائدًا على ثلاثة كسعاد وزينب أو ثلاثيًا محرك الوسط كسقر ولظى، قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾[2]، ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾[3]، أو ساكن الوسط أعجميًا كَمَاهَ وجُور وحِمْص وبَلْخ - أسماء بلاد - أو عربيًا ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو: زيد وبكر وعمر - أسماء نسوة - هذا قول سيبويه، وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان.

س ٩٦٩ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿هَاوِيَةٌ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿هَاوِيَةٌ﴾، خبرًا للمبتدأ «أمه»، وقد جاء مرفوعًا منونًا؛ لأنه اسم مصروف وليس ممنوعًا من الصرف؛ لأنه ليس معرفة خلافًا للجوهري.

س ٩٧٠ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿فِي سَقَرَ﴾.

---

(١) سورة القارعة، الآية (٩). (٢) سورة المدثر، الآية (٤٢). (٣) سورة المعارج، الآية (١٥).

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿ سَقَرَ ﴾، مجرورًا بـ ﴿ في ﴾، وعلامة جره الفتحة بدل الكسرة؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف، لأنه ثلاثي محرك الوسط.

س ٩٧١ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ﴾؟*

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ لَظَى ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿ لَظَى ﴾، اسمًا ممنوعًا من الصرف لكونه ثلاثيًا محرك الوسط.

س ٩٧٢ ـ *ما وجه الاستشهاد في قول جرير بن عطية:*

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «دعد . . دعد».

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «دعد»، وهو اسم مؤنث ساكن الوسط، عربي الأصل مرتين في البيت وقد أتى في المرة الأولى مصروفًا وفي الثانية غير مصروف وفي هذا دليل على أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط، العربي الأصل الدال على المؤنث يجوز فيه الصرف ومنعه.

(١) **تتلفع:** تتقنع، **العُلب:** جمع علبة وهو قدح ضخم من جلود الإبل يشرب فيه الأعراب.

باب العدد

س ٩٧٣ - ما المقصود بالعدد؟

ج - العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط بدليل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[1]. والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء.

س ٩٧٤ - ما الأعداد التي توافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا؟

ج - الأعداد بالنسبة إلى التذكير والتأنيث ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائمًا كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان، تقول في المذكر: واحد واثنان وفي المؤنث: واحدة واثنتان، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[2]، ﴿الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[3]، ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾[4]، ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[5]، وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث وثالثة ورابع ورابعة، إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، أي: هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾، أي: والشهادة الخامسة.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية (١١٢).
(٢) سورة البقرة، الآية (١٦٣).
(٣) سورة النساء، الآية (١).
(٤) سورة المائدة، الآية (١٠٦).
(٥) سورة غافر، الآية (١١).

س ٩٧٥ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿اثْنَانِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء العدد ﴿اثْنَانِ﴾، مذكرًا مع المعدود المقدر «رجلان»، وحكم تذكير العدد في هذه الحالة الوجوب.

س ٩٧٦ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء العدد ﴿اثْنَتَيْنِ﴾، في الموضعين موافقًا للمعدود المحذوف «مرتين»؛ وحكم تأنيث العدد في هذه الحالة الوجوب.

س ٩٧٧ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء العدد ﴿رَّابِعُهُمْ﴾، على صيغة اسم الفاعل فوافق المعدود في التذكير وحكم تذكيره ـ هنا ـ الوجوب.

س ٩٧٨ ـ *ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى:* ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء العدد ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾، على وزن اسم الفاعل؛ فوافق المعدود المؤنث. المحذوف: الشهادة؛ لأن التقدير: والشهادة الخامسة؛ وحكم تأنيثه ـ هنا ـ الوجوب.

س ٩٧٩ ـ ما الأعداد التي تخالف المعدود تذكيراً وتأنيثًا؟

ج ـ ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائمًا هو الثلاثة والتسعة وما بينهما، سواء كانت مركبة مع العشرة أو لا، تقول في غير المركبة: ثلاثة رجال، بالتاء، إلى تسعة رجال، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ﴾[1]، وتقول ثلاثة نسوة، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالٍ﴾[2]، وتقول في المركبة: «ثلاثة عشر رجلاً»، بالتاء في ثلاثة، و«ثلاث عشرة امرأة»، بحذف التاء من ثلاث، وقال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[3]، أي: ملكًا أو خازنًا.

س ٩٨٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ثَلاثَةَ أَيَّامٍ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء العدد ﴿ثَلاثَةَ﴾، مخالفًا للمعدود ﴿أَيَّامٍ﴾؛ لأن الأعداد من «ثلاثة»، إلى «تسعة»، تخالف معدودها؛ وحكم تأنيث العدد ـ هنا ـ الوجوب.

س ٩٨١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالٍ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ثَلاثَ لَيَالٍ﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء العدد ﴿ثَلاثَ﴾، مخالفًا للمعدود ﴿لَيَالٍ﴾؛ لأن ليالِ جمع ليلة؛ وهو اسم مؤنث، فجاء العدد ﴿ثَلاثَ﴾، مذكرًا؛ وحكم تذكير العدد ـ هنا ـ الوجوب.

س ٩٨٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٤١). (٢) سورة مريم، الآية (١٠). (٣) سورة المدثر، الآية (٣٠).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿تِسْعَةَ﴾، مؤنثًا مخالفًا للمعدود المذكر؛ لأن التقدير: عليها تسعة عشر ملكًا؛ أو خازنًا.

س ٩٨٣ ـ ما حكم تأنيث وتذكير المعدود مع العشرة؟

ج ـ حكم المعدود مع العشرة إن كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما، تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وإن كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر، وأنثت مع المؤنث، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، وتقول: «عندي إحدى عشرة امرأة»، و«أحد عشر رجلاً».

س ٩٨٤ ـ ما اللغات الواردة في لفظ عشر؟

ج ـ وردت في لفظ «عشر» عدة لغات منها: عشَرة رجال بفتح الشين، وعشْر نسوة بسكون الشين، وتقول: إحدى عَشِرة امرأة بكسر الشين، وإن شئت سكنت إلى تسع عشْرة، والكسر لأهل نجد، والتسكين لأهل الحجاز، وللمذكر أحد عشر بفتح الشين لا غير.

س ٩٨٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿عَشَرَ﴾، مركبًا مع أحد، ولذا وافقت المعدود في التذكير؛ لأن العدد عشرة إذا كان مركبًا وافقت المعدود في التذكير والتأنيث وجوبًا.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٤).

س ٩٨٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[1]؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿عَشْرَةَ﴾، جزءًا من العدد المركب ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ﴾، فوافقت المعدود ﴿عَيْنًا﴾، في التأنيث، وحكم التأنيث - هنا - الوجوب، لما ذكرت في الآية السابقة.

تمييز العدد

س ٩٨٧ - ما الأعداد التي لا تحتاج إلى تمييز؟

ج - ما لا يحتاج لتمييز أصلاً، هو الواحد والاثنان، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنان رجلين، وأما قول جندل بن المثنى:

فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

ورد العدد ثنتا بعده تمييز وذلك بسبب الضرورة الشعرية.

س ٩٨٨ - ما وجه الاستشهاد في قول جندل بن المثنى:

فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

ج - **موطن الشاهد:** «ثنتا حنظل».

- وجه الاستشهاد: أتى بتمييز الاثنين للضرورة الشعرية لأن المستعمل في مثل هذا أن يثنى المعدود فيقال «حنظلتان» من دون أن يؤتى بالتمييز.

س ٩٨٩ - ما الأعداد التي تحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض؟

ج - ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض هو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول: «عندي ثلاثة رجال»، و«عشرة نسوة»، وكذا ما بينهما، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة «المائة»، فإنها يجب إفرادها تقول «عندي ثلاثمائة»، ولا يجوز «ثلاث مئات»، ولا «ثلاث مئين»، إلا في ضرورة.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٦٠).

س ٩٩٠ ـ ما الأعداد التي تحتاج إلى تمييز مفرد منصوب؟

ج ـ ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب هو الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[2]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[3]، ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[4].

س ٩٩١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء «كوكب»، تمييزًا منصوبًا مفردًا للعدد المركب ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾، وحكم مجيء التمييز على هذه الحال الوجوب.

س ٩٩٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿نَقِيبًا﴾، تمييزًا مفردًا منصوبًا للعدد المركب وثني عشر كما في الآية السابقة.

س ٩٩٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾؟

ج ـ **موطن الشاهد:** ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً - أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء ﴿لَيْلَةً﴾، في الموضعين تمييزًا مفردًا منصوبًا بعد ثلاثين وأربعين وهما من ألفاظ العقود وحكم مجيء التمييز على هذه الحال الوجوب.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٤).
(٢) سورة المائدة، الآية (١٢).
(٣) سورة الأعراف، الآية (١٤٢).
(٤) سورة ص، الآية (٢٣).

س ٩٩٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿نَعْجَةً﴾، تمييزًا مفردًا منصوبًا بعد العدد المعطوف وحكم مجيئه على هذه الحال الوجوب.

س ٩٩٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء أسباطًا بدلاً من ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾، ومجيء التمييز محذوفًا والتقدير: قطعناهم اثنتي عشرة فرقة، أو أمة أسباطًا.

س ٩٩٦ - ما الأعداد التي تحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض؟

ج - ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض، وهو المائة والألف، تقول: «عندي مائة رجل، وألف رجل».

تمييز «كم»

س ٩٩٧ - ما حكم تمييز كم الاستفهامية؟

ج - يلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز «كم»، الاستفهامية، وهي بمعنى أي عدد، ولا يكون تمييزها إلا مفردًا؛ تقول: «كم غُلامًا عندك»، ولا يجوز «كم غلمانًا»، للكوفيين.

س ٩٩٨ - ما حكم تمييز كم الخبرية؟

ج - يلتحق بالعدد المخفوض تمييز «كم»، الخبرية؛ وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار: يستعمل للتكثير، ولهذا إنما يستعمل غالبًا في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز بين جنس المراد به، ولكنه لا يكون إلا

مخفوضًا كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعًا كتمييز الثلاثة و العشرة وأخواتهما، وتارة يكون مفردًا كتمييز المائة والألف وما فوقها.

س ٩٩٩ ـ ما كنايات العدد التي يأتي تمييزها منصوبًا أو مخفوضًا؟

ج ـ ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض، وهو «كم»، الاستفهامية المجرورة، نحو: «بكم درهم اشتريت»، فالنصب على الأصل، والجر بمن المضمرة، لا بالإضافة، خلافًا للزجاج.

س ١٠٠٠ ـ ما رأي النحاة في نصب تمييز كم الاستفهامية؟

ج ـ للنحاة في نصب تمييز «كم»، الاستفهامية ثلاثة مذاهب:

أحدها ـ أنه لازم، ولا يجوز جره مطلقًا، وهو مذهب بعض النحويين.

ثانيها ـ أنه ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقًا، حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي.

ثالثها ـ أنه يجوز جره بـ «من»، مضمرة جوازًا، إن جرّت «كم»، بحرف، وإلى ذلك، أشار الناظم:

وَأجِزْ إِنْ تَجُر مِنْ مُضْمَرًا ⁂ إِنْ وَلِيَتْ «كَم» حَرْفَ جَرٍ مُظْهَرًا

ومثال ذلك: بكم درهم اشتريت ثوبك؟ هذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على «كم»، حرف الجر ليكون حرف الجر الداخل على «كم»، عوضًا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج إلى أن التمييز؛ إنما هو بإضافة «كم»، إليه بمنزلة عدد مركب، والعدد المركب، لا يحمل الجر في تمييزه؛ فكذلك ما كان بمنزلته؛ وهذا الرد لابن خروف. (انظر التصريح ٧٩).

س ١٠٠١ ـ كيف نعرب كلمة «أما بعد»؟

ج ـ كلمة «أما بعد»، عبارة تفصل بين المقدمة والموضوع تعرب كالآتي:

أما: عوض عن أداة الشرط المحذوفة وفعل الشرط.

بعد: ظرف متعلق بفعل الشرط المحذوف، وما بعدها جواب الشرط.
والتقدير: مهما يكن من شيء بعد فكذا.

س١٠٠٢ - ما نوع ضمير الغائب المذكر عند ما يأتي بعده جملة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

ج - الضمير «هو»، في هذه الآية الكريمة ضمير غائب مذكر أتى بعده جملة لذلك عُرف بأنه ضمير الشأن.

س١٠٠١ - ما نوع ضمير الغائب للمؤنثة عند ما يأتي بعده جملة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾؟

ج - الضمير المتصل في قوله تعالى: «فإنها»، ضمير غائب للمؤنثة أتى بعده جملة وهو ما يُعرف بضمير القصة.

س١٠٠٣ - ما نوع الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر المعرف بأل أو الخبر الجملة؟

ج - الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر المعرف بأل أو الخبر الجملة يسمى ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾.

س١٠٠٤ - ما طريقة تأكيد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة بالنون الثقيلة؟

ج - عندما نريد تأكيد المضارع المسند إلى نون النسوة بالنون الثقيلة لابد أن نفصل بين نون النسوة ونون التوكيد بألف فصل نحو تكتبنَّ تكتبنانِّ.

تم بحمد الله كتاب تيسير شرح شذور الذهب في (١٠٠٠) سؤال وجواب ولله الحمد والمنة.

سعد كريم الفقي


الفهرس